جامعة بغداد
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم المحاسبة
الدراسات العليا

تأثير تبني IFRS 17 في جودة المعلومات المحاسبية لوحدات الأعمال العراقية –انموذج مقترح

أطروحة مقدمة

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد

كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه فلسفة في علوم المحاسبة

من الطالب

ياسر صاحب مالك الزبيدي

بإشراف

الأستاذ الدكتورة

بشرى نجم عبد الله المشهداني

١٤٤١ بغداد ٢٠٢٠

﴿ . . . إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا

اسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ

عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾

القرآن الكريم

سورة هود ، الآية ٨٨

تعهّد

أتعهّد بأن الأطروحة الموسومة (**تأثير تبني IFRS 17 في جودة المعلومات المحاسبية لوحدات الأعمال العراقية -انموذج مقترح**) هي نتيجة تحرّياتي وتحقيقاتي، ولا تحتوي على أيّة مواد سبق أن نشرت أو كتبت من قبل شخص آخر ما عدا الاقتباسات والاستشهادات التي وثّقت بالمصادر بشكل واضح وصريح، وبعكسه أتحمّل المسؤوليات القانونية والاعتبارية كافة المترتبة على ذلك.

الباحث

ياسر صاحب مالك الزبيدي

/ / ٢٠٢٠

إقرار المشرف

أقر بأن إعداد الأطروحة الموســـومة (**تأثير تبني IFRS 17 في جودة المعلومات المحاســبية لوحدات الأعمال العراقية -انموذج مقترح**) المقدّمة من طالب الدكتوراه (**ياســر صــاحب مالك الزبيدي**) جرت بإشـــرافي في كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بغداد، وهي جزء من متطلّبات نيل شهادة الدكتوراه فلسفة في علوم المحاسبة.

الأستاذ الدكتورة
بشرى نجم عبد الله المشهداني
جامعة بغداد/ كلية الإدارة والاقتصاد
/ / ٢٠٢٠

توصية رئيس قسم المحاسبة

بناءً على إقرار الأستاذة المشرفة أرشح هذه الأطروحة للمناقشة.

الأستاذ الدكتور
صفاء احمد العاني
رئيس قسم المحاسبة
/ / ٢٠٢٠

إقرار الخبير اللغوي

أقر أن إعداد الأطروحة الموسومة (**تأثير تبني** IFRS 17 **في جودة المعلومات المحاسبية لوحدات الأعمال العراقية -انموذج مقترح**) التي قدّمها الباحث (**ياسر صاحب مالك الزبيدي**) قد جرى تقويمها لغوياً، وأصبح أسلوبها سليماً من الأخطاء اللغوية والطباعية والتعبيرية والركاكة، ولأجله وقّعت .

الخبير اللغوي

جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد

/ / ٢٠٢٠

إقرار لجنة المناقشة

نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة المشكّلة بموجب الأمر الإداري ذي العدد (د.ع/ ----
في / /٢٠٢٠ نقر بأننا أطّلعنا على محتويات أطروحة الدكتوراه الموسومة (**تأثير تبني IFRS 17 في جودة المعلومات المحاسبية لوحدات الأعمال العراقية –انموذج مقترح**)، والمقدمة من طالب الدكتوراه (**ياسر صاحب مالك الزبيدي**) وناقشنا الطالب في في مضمونها وفيما له علاقة بها، ونوصي بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة الدكتوراه فلسفة في علوم المحاسبة.

الأستاذ الدكتور	**الأستاذ الدكتور**	**الأستاذ المساعد الدكتور**
رئيس اللجنة	**عضواً**	**عضواً**
/ /٢٠٢٠	/ /٢٠٢٠	/ /٢٠٢٠
الأستاذ المساعد الدكتور	**الأستاذ المساعد الدكتور**	**الأستاذ الدكتورة بشرى نجم عبد الله المشهداني**
عضواً	**عضواً**	**عضواً ومشرفاً**
/ /٢٠٢٠	/ /٢٠٢٠	/ /٢٠٢٠

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بغداد على إقرار لجنة المناقشة أعلاه.

عميد كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بغداد

/ /٢٠٢٠

الإهداء

إلى بلدي

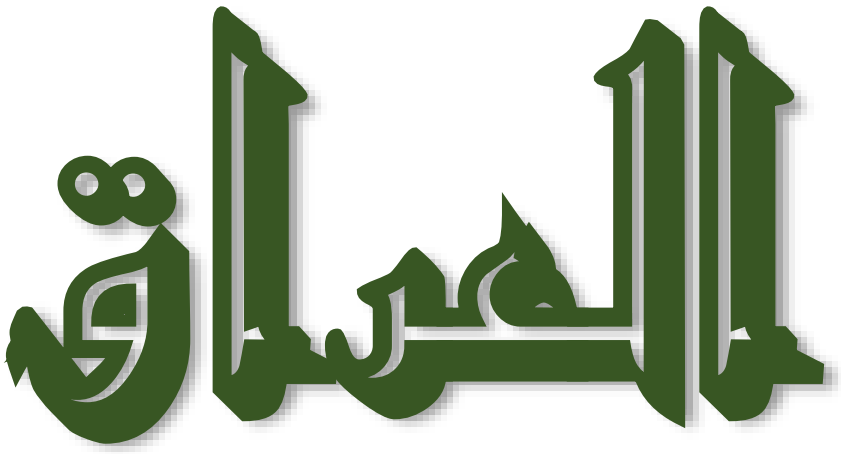

وطناً عشقهُ ولهُ كُلّي

... اهدي هذا الجهد المتواضع.

الباحث ...

شكر وامتنان

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه وصفوته نبيه وحبيبه محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين،

نحمد الله ونشكره على ما أغدق علينا من النعم وهيأ لنا سبل النجاح وسهل لنا طرق الفلاح وبعد..

يسرّني أن أتقدّم بالشكر والامتنان إلى **الأستاذ الدكتورة بشرى نجم عبد الله المشهداني** لتفضّلها بالإشـــراف على هذه الأطروحة وما بذلته من جهود كبيرة وما قدّمته لي من ملاحظات وأفكار قيّمة وإرشـادات سـديدة وتشـجيع مسـتمر، فجزاها الله خير الجزاء وجعل الله ثوابها تقبّل الطاعات وغفران الذنوب ودفع البلاء، وأسـأله سـبحانه أن يمدّها بالعمر المديد ودوام الصـحة وتمام العافية وأن يوفّقها لما فيه الخير والصلاح.

كما ويقتضـي واجب العرفان والوفاء أن أتقدّم بشـكري وامتناني إلى أسـاتذتي الأفاضـل في قسـم المحاسبة الذين افتخر ان أكون من تلامذتهم، والـــذين ساهموا في بنائي وتقديمي إلى ميادين البحث العلمي الرصـــين، وهم : **أ.د عامر محمد ســـلمان الجنابي** و **أ.د عباس حميد يحيى التميمي** و **أ.د صـفاء أحمد محمد العاني** و **أ.د. منال جبار سـرور السـامرائي** و **أ.م.د حنان صـحبت عبد الله** و **أ.م.د سلمان حسين عبد الله** و **أ. م. د بشرى فاضل الطائي** و **م. د وفاء الحيدري**، لقد تعلّمت منهم الكثير، أدامهم الله ووفّقهم جميعاً وجزاهم خير الجزاء، وأسـأله سـبحانه أن يمدّهم بدوام الصـحة وتمام العافية .

وأتقدّم بشكري وعظيم امتناني إلى السيد رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل لتفضّلهم بالموافقة على مناقشـــة هذه الأطروحة ولما بذلوه من جهود كبيرة في المراجعة والتقويم العلمي فجزاهم الله خير الجزاء.

وأتوجّه بالشـكر الجزيل إلى إدارة ومنتسـبي شـركة التأمين العراقية العامة كافة وبالذات منتسـبي اقسـام الشـؤون المالية والتخطيط والاقسـام الفنية الاخرى لما أبدوه لي من مسـاعدة في جمع البيانات المطلوبة لإنجاز الجانب التطبيقي لهذا البحث، كما وأتقدّم بالشـكر والامتنان إلى السيدة **فائزة سلمان ابراهيم** مديرة قسم الشؤون المالية في الشركة.

وأقدّم شكري وامتناني إلى عمادة الكلية وقسم الدراسات العليا بكافة منتسبيه ومكتبة الكلية ومكتبة الدراسـات العليا وسـكرتارية قسـم المحاسـبة وجميع موظفي الكلية، وأسـجل شـكري إلى منتسـبي مكتبة المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، والشكر موصول إلى منتسبي مكتبة ديوان الرقابة المالية لما يتحلّون به من خلق عالي وحسن المعاملة ولما قدّموه لي من مساعـــدة في الحصول على بعض المصادر التي تطلّبتها الأطروحة.

وأتقدّم بخالص شكري واعتزازي إلى زملائي **(أحمد ماهر محمد علي، وحيدر جاسم حمزة، وسجى اكرم عبد الرزاق)** لتعاونهم ومساعدتهم خلال مدّة الدراسة، وأسأل الله تعالى أن يوفّقهم لما يحبه ويرضاه.

وختاماً لا يسعني إلا ان أسجل شكري وامتناني إلى كل من أعانني بموقف صادق أو رأي سديد أو كلمة طيّبة أو تشجيع، وفاتني ذكر اسمه، فألتمس منهم العذر جميعاً، وأسأل الله تعالى أن يوفّقهم وأن يمدّهم بالصحة والعافية.

الباحث

مستخلص البحث

يمثل قطاع التأمين أحد أضخم القطاعات الاقتصادية في العالم نظراً لضخامة حجم استثماراته وتأثيره في اقتصاديات مختلف الدول الكبرى كما انه يعد مرآة لمدى التطور الاقتصادي للبلدان، ولكن من المؤسف أن هذا القطاع يعاني من الإهمال وسوء التنظيم في البيئة العراقية مع وجود العديد من القيود عن الانفتاح على الأسواق الإقليمية والدولية، الامر الذي أدى الى تراجع هذا القطاع محلياً بشكل ملفت للنظر رغم كونه يقدم منافع اقتصادية كبيرة لمختلف القطاعات الأخرى فضلاً عن المجتمع ككل.

ان تبني المعايير الدولية للإبلاغ المالي ولاسيما معيار "عقود التأمين" IFRS 17 في قطاع التأمين سيسهم في جذب المستثمرين وتوسيع اعمال الشركات العراقية في القطاعين العام والخاص وانفتاحها على أسواق التأمين العالمية فضلا عن زيادة التغطية التأمينية بما يؤدي إلى النهوض بهذا القطاع ليأخذ دورة في مجال التنمية الاقتصادية للبلد.

ويهدف البحث الى اهداف عدة، منها عرض وتحليل معيار IFRS 17 "عقود التأمين" وآلياته ومتطلباته ومناقشة أهم التحولات في مفاهيم التأمين والمخاطر وصياغة إنموذج مقترح لتبني معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 17 يقوم على أساس اقتراح الحلول للمشاكل والمعوقات بهدف الوصول الى التبني الكامل للمعيار، ومن ثم بيان تأثير تطبيق ذلك الإنموذج في جودة المعلومات المحاسبية.

ولغرض تحقيق اهداف البحث تم تناول العديد من الجوانب النظرية للتأمين والمحاسبة عن عقود التأمين، كما تم التركيز على عرض وتحليل معيار IFRS 17 وبيان أسس الاعتراف ونماذج القياس والعرض والافصاح على وفق المعيار، ومن ثم تم تطبيق الانموذج المقترح لتبني المعيار في شركة التأمين العراقية العامة.

وقد توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات كان في مقدمتها ان مقياس جودة المعلومات المعتمد في البحث اظهر ان جودة المعلومات المحاسبية ازدادت بتطبيق الانموذج المقترح لتبني معيار IFRS 17 وبنسبة (٦,٧٤%)، أي ان المعلومات المحاسبية التي ينتجها تبني المعيار أكثر جودة من المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين لنفس الفترة وهي السنة المالية المنتهية في ٣١/ كانون الأول/ ٢٠١٨، كما اقترح العديد من التوصيات كان أهمها توصية الباحث شركات التأمين كافة ووحدات الاعمال الأخرى التي تمارس اعمال التأمين في العراق بتبني معيار IFRS 17 ومعايير الإبلاغ المالي الدولية ذات الصلة من خلال تطبيق الانموذج المقترح في البحث مع اجراء التعديلات المطلوبة عليه وبما يتلاءم مع طبيعة كل وحدة.

ثبت المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية القرآنية	---
تعهد	---
إقرار المشرف	---
إقرار الخبير اللغوي	---
إقرار لجنة المناقشة	---
الإهداء	أ
الشكر والامتنان	ب
المستخلص	د
ثبت المحتويات	هـ – و
ثبت الجداول	ز – ح
ثبت الأشكال	ط
ثبت الملاحق	ط
ثبت المختصرات	ي
المقدمة	١–٢
الفصل الأول : منهجية البحث ودراسات سابقة	٣–١٥
المبحث الأول : منهجية البحث	٣–٨
المبحث الثاني : دراسات سابقة والإسهامة التي قدمها البحث الحالي	٩–١٥
الفصل الثاني : أسس المحاسبة عن عقود التأمين وجودة المعلومات المحاسبية	١٦–٧٣
المبحث الأول : التأمين والمخاطر القابلة للتأمين–مدخل نظري	١٧–٣٩
المبحث الثاني : المحاسبة عن عقود التأمين في الوقت الحاضر	٤٠–٥٠
المبحث الثالث : جودة المعلومات المحاسبية – مفاهيم نظرية ومقاييس رياضية	٥١–٧٣

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الثالث : المحاسبة عن عقود التأمين وفق معيار IFRS 17	٧٤-١٤٢
المبحث الأول : الأســـس النظرية المعتمدة في الاعتراف والتجميع لعقود التأمين على وفق IFRS 17	٧٥-٩٤
المبحث الثاني : التأثير المخطط لمعيار IFRS 17 في القياس والافصـــاح عن عقود التأمين	٩٥-١٣٠
المبحث الثالث : آليات التحول وأهم التحديات التي تواجه تطبيق معيار IFRS 17 عالميا	١٣١-١٤٢
الفصل الرابع : إنموذج مقترح لتبني IFRS 17 في شركات التأمين المحلية وتأثيره في جودة المعلومات المحاسبية	١٤٣-٢٣٥
المبحث الأول : واقع المحاسبة في شركات التأمين المحلية	١٤٤-١٧٣
المبحث الثاني : الإنموذج المقترح لتبني IFRS 17 في شركة التأمين العراقية	١٧٤-٢١٥
المبحث الثالث : قياس جودة المعلومات المحاسبية قبل وبعد تطبيق IFRS 17	٢١٦-٢٣٥
الفصل الخامس : الاستنتاجات والتوصيات	٢٣٦-٢٤٣
المبحث الأول : الاستنتاجات	٢٣٧-٢٤٠
المبحث الثاني : التوصيات	٢٤١-٢٤٣
المصادر والمراجع	٢٤٤-٢٥٨
الملاحق	I-VII

ثبت الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(١)	اهم مفاهيم التأمين	٢٣
(٢)	تصنيفات وأنواع التأمين	٣٠
(٣)	تعريف المصطلحات الواردة في معيار IFRS 4	٤١
(٤)	نماذج قياس جودة المعلومات وفق مدخل جودة الاستحقاقات	٦٧
(٥)	صور التحسين المتوقعة بتطبيق IFRS 17	٧٦
(٦)	قيمة التزامات مجموعة عقود التأمين عند الاعتراف المبدئي	١٠٢
(٧)	قيمة هامش الخدمة التعاقدية في تاريخ القياس اللاحق	١٠٥
(٨)	القياس اللاحق لقيمة التزامات عقود التأمين	١٠٦
(٩)	الاختلافات الرئيسة بين منهج اللبنات ومنهج الرسوم المتغيرة	١١٢
(١٠)	قائمة الدخل الجزئية	١٢٣
(١١)	اهم التغيرات التي طرأت على بيئة التأمين في العراق	١٤٤
(١٢)	التشريعات التي تنظم عمل التأمين وفق البيئة العراقية	١٤٦
(١٣)	تطور أقساط التأمين الاجمالية خلال السنوات (٢٠١٤ –٢٠١٨)	١٥٤
(١٤)	أقساط التأمين المتحققة لمحفظات التأمين لسنة (٢٠١٨)	١٥٥
(١٥)	تطور إيرادات الاستثمار خلال السنوات (٢٠١٤ –٢٠١٨)	١٥٦
(١٦)	إيرادات الاستثمار المتحققة حسب أوجه الاستثمار لسنة (٢٠١٨)	١٥٦
(١٧)	تطور صافي الأرباح المتحققة خلال السنوات (٢٠١٤ –٢٠١٨)	١٦٧
(١٨)	تطور التعويضات المدفوعة خلال السنوات (٢٠١٤ –٢٠١٨)	١٥٨
(١٩)	مقارنة التعويضات المدفوعة بالأقساط المتحققة لمحفظات التأمين لسنة (٢٠١٨)	١٥٩
(٢٠)	تأثير نشاط الشركة في ميزان المدفوعات خلال السنوات (٢٠١٤ –٢٠١٨)	١٦٠
(٢١)	تطور الملاءة المالية خلال السنوات (٢٠١٤ –٢٠١٨)	١٦١
(٢٢)	نسب احتساب احتياطي الاخطار غير المنتهية	١٦٨
(٢٣)	التعديلات المقترحة على دليل الحسابات	١٨١
(٢٤)	محفظات التأمين المقترحة في شركة التأمين العراقية	١٨٨
(٢٥)	وثائق التأمين السارية في شركة التأمين العراقية في ١/ كانون الثاني/ ٢٠١٨	١٨٩
(٢٦)	مجمعات ومجموعات عقود التأمين لشركة التأمين العراقية في تاريخ التحول	١٩٠

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(٢٧)	وحدات التغطية التأمينية المقترحة لمحفظات عقود التأمين	١٩١
(٢٨)	وحدات التغطية التأمينية لمجموعات عقود التأمين في تاريخ التحول	١٩٢
(٢٩)	امثلة على تحديث الدراسات الاكتوارية من الباحث	١٩٥
(٣٠)	القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة عقود التأمين على الحياة الفردي في تاريخ التحول	١٩٥
(٣١)	القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة عقود تأمين السيارات التكميلي في تاريخ التحول	١٩٧
(٣٢)	القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة عقود التأمين الهندسي في تاريخ التحول	١٩٩
(٣٣)	القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها في تاريخ التحول	٢٠١
(٣٤)	تحديد تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية لشركة التأمين العراقية في تاريخ التحول	٢٠٢
(٣٥)	قيمة التزامات عقود التأمين لشركة التأمين العراقية في تاريخ التحول ١/ كانون الثاني/ ٢٠١٨	٢٠٣
(٣٦)	التعديلات المقترحة على دليل الحسابات والمتعلقة بالاستثمارات طويلة الاجل	٢٠٦
(٣٧)	قياس الاستثمارات في الأسهم طويلة الاجل على وفق IFRS 9	٢٠٧
(٣٨)	ورقة عمل اثبات التسويات اللازمة بتاريخ التحول	٢٠٨
(٣٩)	التغيرات في مبالغ قائمة المركز المالي وتفسيرها	٢١٦
(٤٠)	التغيرات في مبالغ قائمة الدخل وتفسيرها	٢١٩
(٤١)	التغيرات في مبالغ قائمة التدفقات النقدية وتفسيرها	٢٢١
(٤٢)	احتساب التدفقات النقدية المستقبلية	٢٢٣
(٤٣)	احتساب جودة المستحقات	٢٢٣
(٤٤)	احتساب التدفقات النقدية المستقبلية على وفق معيار IFRS 17	٢٢٥
(٤٥)	احتساب جودة المستحقات على وفق معيار IFRS 17	٢٢٦
(٤٦)	مقارنة نتائج نموذج McNichols لقياس جودة المعلومات المحاسبية على وفق مدخل المستحقات	٢٢٧
(٤٧)	عرض نتائج اختبار فرضيات البحث	٢٣٣

ثبت الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(١)	الانموذج الافتراضي للبحث	٨
(٢)	أسس القياس المحاسبي وفق معيار IFRS 4	٤٧
(٣)	أسس الإفصاح المحاسبي عن عقود التأمين وفق معيار IFRS 4	٥٠
(٤)	المحاسبة عن عقود الخدمة ذات الرسوم الثابتة	٨٥
(٥)	فصل مكونات عقد التأمين والمحاسبة عنها	٨٧
(٦)	نموذج تجميع عقود التأمين	٩٢
(٧)	القياس المبدئي على وفق منهج اللبنات	٩٧
(٨)	المقارنة بين منهج اللبنات ومنهج تخصيص الأقساط	١٠٩
(٩)	القياس وفقا لمنهج الرسوم المتغيرة	١١٣
(١٠)	نموذج عرض مجموعات عقود التأمين في قائمة المركز المالي	١١٧
(١١)	التحديات التشغيلية لمعيار IFRS 17	١٤٠
(١٢)	الهيكل التنظيمي لشركة التأمين العراقية	١٥٠

ثبت الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
(١)	القوائم المالية لشركة التأمين العراقية على وفق النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين لسنة ٢٠١٨	I
(٢)	القوائم المالية لشركة التأمين العراقية على وفق الانموذج المقترح لتطبيق IFRS 17 لسنة ٢٠١٨	V

ثبت المختصرات

مختصر المصطلح	المصطلح باللغة الإنكليزية	المصطلح باللغة العربية
IFRSs	International Financial Reporting Standards	معايير الإبلاغ المالي الدولي
IASB	International Accounting Standard Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IAS	International Accounting Standard	معايير المحاسبة الدولية
AICPA	American Institute of Certified Public Accountant	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
FAF	Financial Accounting Foundation	مؤسسة المحاسبة المالية
ASQ	American Society for Quality	الجمعية الامريكية للجودة
SEC	Securities and Exchange Commission	هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية
FASB	Financial Accounting Standard Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
IASC	International Accounting Standard Commitment	لجنة معايير المحاسبة الدولية
BBA	Building Block Approach	منهج اللبنات
PAA	Premium Allocation Approach	منهج تخصيص الأقساط
VFA	Variable Fee Approach	منهج الرسوم المتغيرة
FCF	Fulfilment cash flows	التدفقات النقدية للوفاء
CSM	Contractual service margin	هامش الخدمة التعاقدية

المقدمة

تشهد بيئة الأعمال العراقية تحولات اقتصادية مهمة باتجاه الانفتاح على العالمية، وكان أهمها توجه البنك المركزي العراقي وديوان الرقابة المالية الاتحادي وهيئة سوق العراق للأوراق المالية نحو تبني معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدوليين IFRS/ IAS في مختلف القطاعات واعداد جدول زمني للتحول لغرض تكييف مختلف وحدات الأعمال لأوضاعها استجابة لهذا التحول، ويتمثل التحدي الأبرز في هذا المجال بالتغيير الذي تتطلبه معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدوليين IFRS/ IAS في نماذج الأعمال، والبيانات التي ينبغي تجميعها، والعمليات التي يتم اجراءها لتحديد وقياس وتوصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها.

واتساقاً مع ما تقدم فان توجيه البنك المركزي العراقي (بعدّهِ الجهة المخوّلة بالإشراف والتنظيم لأعمال المصارف وشركات التأمين) بشأن تبني المعايير الدولية للإبلاغ المالي واجراء التعديلات اللازمة على النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين، تَزَامنَ مع اصدار مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB لمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 17 "عقود التأمين"، الذي يمثل طفرة نوعية في مجال المحاسبة والإبلاغ عن عقود التأمين ويعد استكمالاً لمعايير الإبلاغ المالي السابقة مثل قياسات القيمة العادلة، والأدوات المالية، والإيراد من العقود مع الزبائن، وهذا التزامن أدى الى بروز مشكلة معقدة في شركات التأمين العراقية، فمن المعروف بأن تلك الشركات تعتمد النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين بمعنى أنها بعيدة كل البعد عن معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدوليين IFRS/ IAS ذات الصلة بنشاطها سواء ما يتصل بمتطلبات IFRS 4 "عقود التأمين" النافذة في الوقت الحاضر، أو متطلبات IFRS 17 التي ستكون نافذة بشكل إلزامي اعتبارا من السنة المالية ٢٠٢١[١].

كما أن شركات التأمين العالمية التي تطبق المعايير الدولية وبالتعاون مع كبريات شركات التدقيق أعدّت جداول زمنية وبدأت بتهيئة متطلبات المعيار الجديد منذ عام ٢٠١٧ وصولاً الى التطبيق الاختياري للمعيار في السنة المالية ٢٠١٩ و٢٠٢٠ والتطبيق الالزامي في السنة ٢٠٢١ وهي تعي أهمية هذا الانتقال، في حين ان شركات التأمين المحلية لازالت تراوح في مكانها ولم تشرع في تهيئة وتكييف أوضاعها.

يعد معيار عقود التأمين IFRS 17 معياراً قدم العديد من المفاهيم والحلول المبتكرة التي تنظم المحاسبة والابلاغ المالي عن عقود التأمين بمختلف أنواعها والتي تمارسها العديد من وحدات الاعمال ولا تنحصر بشركات التأمين، وان هذه المفاهيم والحلول تتطلب من وحدات الاعمال إجراء تغييرات كبيرة على نماذج اعمالها وقواعد البيانات وانظمتها الخبيرة وسياسات التسعير المتبعة في اصدار عقود التأمين فضلا عن المحاسبة والابلاغ المالي عنها، أي ان المعيار لم يقتصر على الجانب المحاسبي فقط وانما امتد الى الجوانب الاقتصادية والاستراتيجية لتلك الوحدات مما أدى الى زيادة اهمية التخطيط المسبق الذي يفترض اتباعه من وحدات الاعمال

[١] تشير التوجيهات الأخيرة لمجلس معايير المحاسبة الدولي الى تأجيل التاريخ الالزامي لمعيار عقود التأمين IFRS 17 الى سنة ٢٠٢٣ مع إبقاء إمكانية التطبيق المبكر للمعيار.

لكي تتمكن من تدارك وترتيب أوضاعها الداخلية بما ينسجم مع متطلبات المعيار الجديد وامتلاك زمام المبادرة في سوق تنافسي شديد لممارسة اعمال التأمين.

لذا يهدف البحث الى عرض وتحليل معيار IFRS 17 "عقود التأمين" وآلياته ومتطلباته فضلاً عن عرض ومناقشة أهم أوجه الشبه والاختلاف بينه وبين معيار IFRS 4 "عقود التأمين"، وكذلك صياغة إنموذج مقترح للتحول إلى تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 17 يقوم على أساس اقتراح الحلول للمشاكل والمعوقات بهدف الوصول الى التبني الكامل للمعيار، ومن ثم بيان تأثير تبني الإنموذج المقترح للإبلاغ المالي عن عقود التأمين في وحدات الأعمال العراقية على وفق IFRS 17 في جودة المعلومات المحاسبية الصادرة عنها.

ولغرض تحقيق اهداف البحث، تضمن البحث خمس فصول؛ خُصص الفصل الأول لمنهجية البحث والدراسات السابقة، بينما تضمن الفصل الثاني أسس المحاسبة عن عقود التأمين وجودة المعلومات المحاسبية، واشتمل الفصل الثالث على بيان المحاسبة عن عقود التأمين وفق معيار IFRS 17، كما تضمن الفصل الرابع إنموذج مقترح لتبني IFRS 17 في شركات التأمين المحلية وتأثيره في جودة المعلومات المحاسبية وهو يمثل الجانب التطبيقي للبحث، وخصص الفصل الخامس لعرض الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول : منهجية البحث

أولاً : مشكلة البحث Research Problem

تتمثل مشكلة البحث في أن شركات التأمين العراقية تطبق النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين النافذ منذ عشرات السنين وتلتزم بسياسات محاسبية للاعتراف والقياس والافصاح لا تتلاءم وبشكل كبير مع المفاهيم المعتمدة في بيئة أعمال اليوم، لذا فان مسالة التكيف مع معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدوليين IFRS/ IAS بشكل عام ومعيار IFRS 17 بشكل خاص يعد من أبرز التحديات التي تواجه هذه الشركات ولاسيّما إذا اخذنا في الحسبان الأمور الآتية :

١. التوجيه الصادر عن البنك المركزي العراقي للمصارف وشركات التأمين باتباع المعايير الدولية للإبلاغ المالي بصورة الزامية.
٢. تعد المفاهيم التي أتى بها معيار IFRS 17 "عقود التأمين" مختلفة بشكل كبير عن المفاهيم المعتمدة محلياً بالنسبة للاعتراف والقياس والإفصاح عن عقود التأمين.
٣. يتم اعداد القوائم المالية في شركات التأمين المحلية على وفق المتطلبات القانونية ولا يتم الأخذ في الحسبان الحاجات المتغيرة لمستخدمي المعلومات المحاسبية الداخليين والخارجيين.
٤. يتطلب تبني المعيار IFRS 17 "عقود التأمين" إعداد خطط لتحديث دليل الحسابات وإنشاء حسابات جديدة، ويحتاج أيضاً إلى التدريب على نماذج مبدئية للإبلاغ المالي وفقا للطفرة التي أدخلها المعيار في مجل عرض القوائم المالية.

لذلك يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات الآتية :

١. هل يمكن تبني معيار IFRS 17 للمحاسبة عن عقود التأمين في وحدات الأعمال العراقية؟
٢. هل يؤثر تبني معيار IFRS 17 في جودة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال العراقية؟
٣. ما هي متطلبات تكييف وتعديل النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين بما يتلاءم مع تطبيق المعيار IFRS 17 "عقود التأمين"؟ وما هي المشاكل والمعوقات المرافقة لهذا التحول؟

ثانياً : فرضيات البحث Research Hypothesis

يستند البحث الى فرضية رئيسة مفادها " ان تبني معيار IFRS 17 "عقود التأمين" وفق الانموذج المقترح يؤثر في جودة المعلومات المحاسبية لوحدات الاعمال العراقية ".

وتتفرع من الفرضية الرئيسة الفرضيات الآتية :

١. يمكن وضع إنموذج مقترح لتبني معيار IFRS 17 "عقود التأمين" ويمكن تطبيقه في وحدات الاعمال العراقية.
٢. يؤثر الانموذج المقترح في نتائج اعمال وحدات الاعمال العراقية التي تمارس أنشطة التأمين ومركزها المالي.
٣. يؤثر تبني معيار IFRS 17 في ملاءمة المعلومات المعروضة في القوائم المالية لوحدات الاعمال العراقية.
٤. يؤثر تبني معيار IFRS 17 في صدق التمثيل للمعلومات المعروضة في القوائم المالية لوحدات الاعمال العراقية.
٥. يؤثر تبني معيار IFRS 17 في الخصائص التعزيزية للمعلومات المعروضة في القوائم المالية لوحدات الاعمال العراقية.

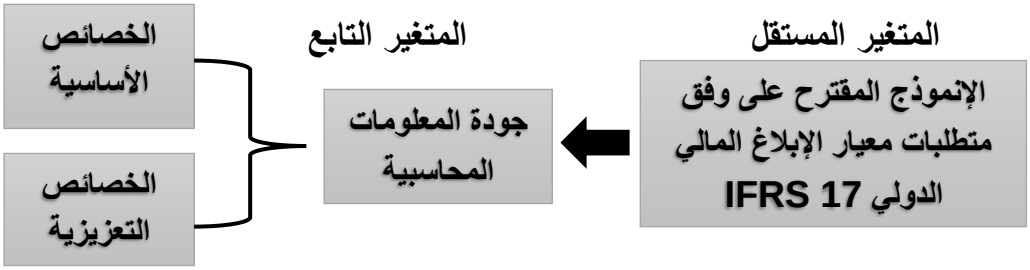

ثالثاً : أهداف البحث Research Objectives

يشتمل البحث على اهداف عدة يمكن تحديدها بالآتي :

١. عرض ومناقشة أهم التحولات في مفاهيم التأمين والمخاطر فضلا عن انعكاساتها المحاسبية على الإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر.
٢. عرض وتحليل معيار IFRS 17 "عقود التأمين" وآلياته ومتطلباته فضلاً عن عرض ومناقشة أهم أوجه الشبه والاختلاف بينه وبين معيار IFRS 4 "عقود التأمين".
٣. عرض وتحليل واقع المحاسبة في شركات التأمين العراقية وتحديد المشاكل والمعوقات ذات الصلة بها وتهيئة المتطلبات اللازمة لتبني المعيار IFRS 17 "عقود التأمين".
٤. صياغة إنموذج مقترح للتحول إلى تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 17 يقوم على أساس اقتراح الحلول للمشاكل والمعوقات بهدف الوصول الى التبني الكامل للمعيار.
٥. بيان تأثير تبني الإنموذج المقترح للإبلاغ المالي عن عقود التأمين في وحدات الأعمال العراقية على وفق IFRS 17 في جودة المعلومات المحاسبية الصادرة عنها.

رابعاً : أهمية البحث Research Importance

يمثل قطاع التأمين أحد أضخم القطاعات الاقتصادية في العالم نظراً لضخامة حجم استثماراته وتأثيره في اقتصاديات مختلف الدول الكبرى، إلا أن هذا القطاع يعاني الإهمال وسوء التنظيم في البيئة العراقية مما أدى الى تراجعه بشكل ملفت للنظر رغم كونه يقدم منافع اقتصادية كبيرة لمختلف القطاعات الأخرى فضلاً عن المجتمع ككل. وقد آن الأوان للنهوض بهذا القطاع من خلال تبني المعايير الدولية للإبلاغ المالي وإسهامها في جذب المستثمرين وتوسيع اعمال الشركات العراقية في القطاعين العام والخاص وانفتاحها على أسواق التأمين العالمية فضلا عن زيادة التغطية التأمينية بما يؤدي إلى النهوض بهذا القطاع ليأخذ دورة في مجال التنمية الاقتصادية للبلد.

كما ان تطبيق النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين وعدم تبني معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدوليين سبّب عزلة لشركات التأمين العراقية ولاسيما العامة منها وعدم قدرتها على تقديم نفسها امام شركات التامين الإقليمية والدولية رغم تعاظم رأسمال الشركات العراقية وخبراتها الكبيرة والمتراكمة في مختلف أنواع التأمين الامر الذي يحرم الشركات العراقية وبالنتيجة الحكومة العراقية من إيرادات كبيرة تتسرب حتى من داخل سوق التأمين العراقية.

وحيث أن معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 17 يعد استكمالاً لسلسلة المعايير التي صدرت من مجلس معايير المحاسبة الدولية والتي أعطت للمحاسبة وجها آخر ومفاهيم متقدمة للاعتراف والقياس والافصاح، وهو من المعايير التخصصية التي تنظم عمل التأمين محاسبيا واقتصاديا على حد سواء، فانه من الجدير دراسة هذا المعيار بمختلف تفاصيله ومتطلباته ومقاييسه ونماذجه، واقتراح الحلول والطرق التي يمكنها تلافي أي معوقات تواجه تبنيه في بيئة الأعمال العراقية، لذا فان أهمية البحث تستمد من أهمية الموضوع على الصعيدين الدولي والمحلي كما اتضح سابقاً.

خامساً : المنهج العلمي للبحث ومصادر جمع البيانات Science Approach of Research and Sources of Data Collection

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في مسح واستقراء المتوفر من الكتب الأجنبية والعربية، وأيضا الدوريات والبحوث والرسائل والأطاريح الجامعية المتعلقة بموضوع البحث، فضلاً عن الدراسات والمقالات والكتابات المنشورة على الشبكة الدولية للمعلومات Internet.

كما تم في الجانب العملي اجراء المقابلات مع العاملين والمسؤولين في شركات التأمين لغرض الاطلاع عن المشاكل والمعوقات والصعوبات التي تواجه تلك الشركات بهدف تصميم الإنموذج المقترح وتسهيل تبنيه تمهيداً للتحول الى تبني معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدوليين IFRS/ IAS بشكل عام ومعيار IFRS

17 بشكل خاص، فضلاً عن تطبيق الانموذج المقترح في شركة التأمين العراقية العامة لغرض اختبار فرضيات البحث وتحقيق أهدافه وحل مشكلاته.

سادساً : أسلوب جمع البيانات والمعلومات

تمثلت عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة لإنجاز البحث في جانبين رئيسيين هما :

١. الجانب النظري :

اعتمد الباحث في الجانب النظري للبحث على الكتب والدوريات العربية والاجنبية فضلاً عن رسائل الماجستير واطروحات الدكتوراه المتوفرة، وما منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت) لتعقب اخر المستجدات العلمية ذات العلاقة بموضوع البحث فضلاً عن الدراسات السابقة التي توفرت للباحث والتي ساعدت في اغناء البحث.

٢. الجانب التطبيقي :

قام الباحث في الجانب التطبيقي بدراسة تحليلية للنظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين فضلا عن القوانين والتعليمات النافذة، كما قام الباحث بدراسة نشاط التأمين في شركة التأمين العراقية خلال سنة ٢٠١٨ وما يرتبط به من وثائق وسجلات واحصائيات وقوائم مالية، فضلا عن توظيف دراسة معيار IFRS 17 التي جرت في الجانب النظري في وضع الانموذج المقترح لتبني المعيار. كما تم قياس جودة المعلومات من خلال نموذج McNichols وذلك لأنه يلائم قياس جودة المعلومات قبل وبعد تبني المعيار.

سابعاً : الحدود المكانية والزمانية للبحث :

١. الحدود المكانية للبحث :

يتحدد البعد المكاني للبحث في بيان تأثير تبني معيار IFRS 17 "عقود التأمين" على جودة المعلومات المحاسبية في شركة التأمين العراقية العامة بوصفها شركة رائدة في مجال التأمين من بين وحدات الاعمال العراقية.

٢. الحدود الزمانية للبحث :

تتمثل الحدود الزمانية للبحث في نشاط التأمين لشركة التأمين العراقية العامة لسنة ٢٠١٨ كما يتطلب تبني المعيار توافر بيانات عن الفترة المالية ٢٠١٧ ايضاً.

ثامناً : مجتمع وعينة البحث :

يتمثل مجتمع البحث بشركات التأمين وإعادة التأمين العاملة في البيئة العراقية والبالغ عددها (٣٥) شركة من بينها ثلاث شركات هي (شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية وشركة إعادة التأمين العامة) والبقية شركات قطاع خاص، فضلا عن أي وحدة اخرى تمارس أنشطة التأمين في العراق مثل بعض المؤسسات المالية او المصارف والتي تصدر عقود تنطبق عليها مواصفات عقد التأمين وفق المعيار.

وقد تم اخذ شركة التأمين العراقية العامة كعينة لتطبيق الانموذج المقترح للبحث، وتعود أسباب اختيار هذه العينة بالتحديد الى ما يأتي :

١- تعد الشركة من الشركات العراقية الرائدة في مجال التأمين وهي من الشركات الرابحة وغير المتلكئة، فضلاً عن كونها شركة حكومية تابعة لوزارة المالية مما يمكن الباحث من انجاز البحث مع قيود اقل فيما لو كانت الشركة مبتدئة او خاسرة او أهلية.
٢- ممارسة الشركة لأغلب أنواع التأمين السائدة في بيئة الأعمال العراقية مما سيمكن الباحث من اختبار اثنين من نماذج القياس الرئيسة في IFRS 17، اذ تمارس الشركة نشاطات التأمين الفردي والجماعي والتامين البحري والحرائق، وتأمين الحياة وغير الحياة فضلاً عن اجراء عقود إعادة التأمين المحتفظ بها باختلاف انواعه.
٣- شركات التأمين العاملة في البيئة العراقية كافة سواء كانت حكومية او غير ذلك ملزمة بتطبيق النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين ولذلك فان مدى توفر البيانات وتعاون الملاك الوظيفي العامل في شركة التأمين العراقية العامة فضلاً عن الإدارة العليا في الشركة كان أحد الأسباب المهمة في اختيار الشركة.
٤- قام الباحث بإجراء مسح اولي عن العديد من شركات التأمين العراقية وكانت نتائج المسح تشير الى تقارب كبير في أنظمة المعلومات والهياكل التنظيمية لشركات التامين الحكومية وكذا الحال بالنسبة للشركات في القطاع الخاص، ومن ثم فان النتائج التي سيتم التوصل اليها عند تطبيق الانموذج المقترح يمكن الاستفادة منها في الشركات الأخرى.

تاسعاً : الإنموذج الافتراضي للبحث Research Hypothetical Pattern

يمكن صياغة إنموذج البحث بالشكل (١) الآتي :

الشكل (١) الانموذج الافتراضي للبحث

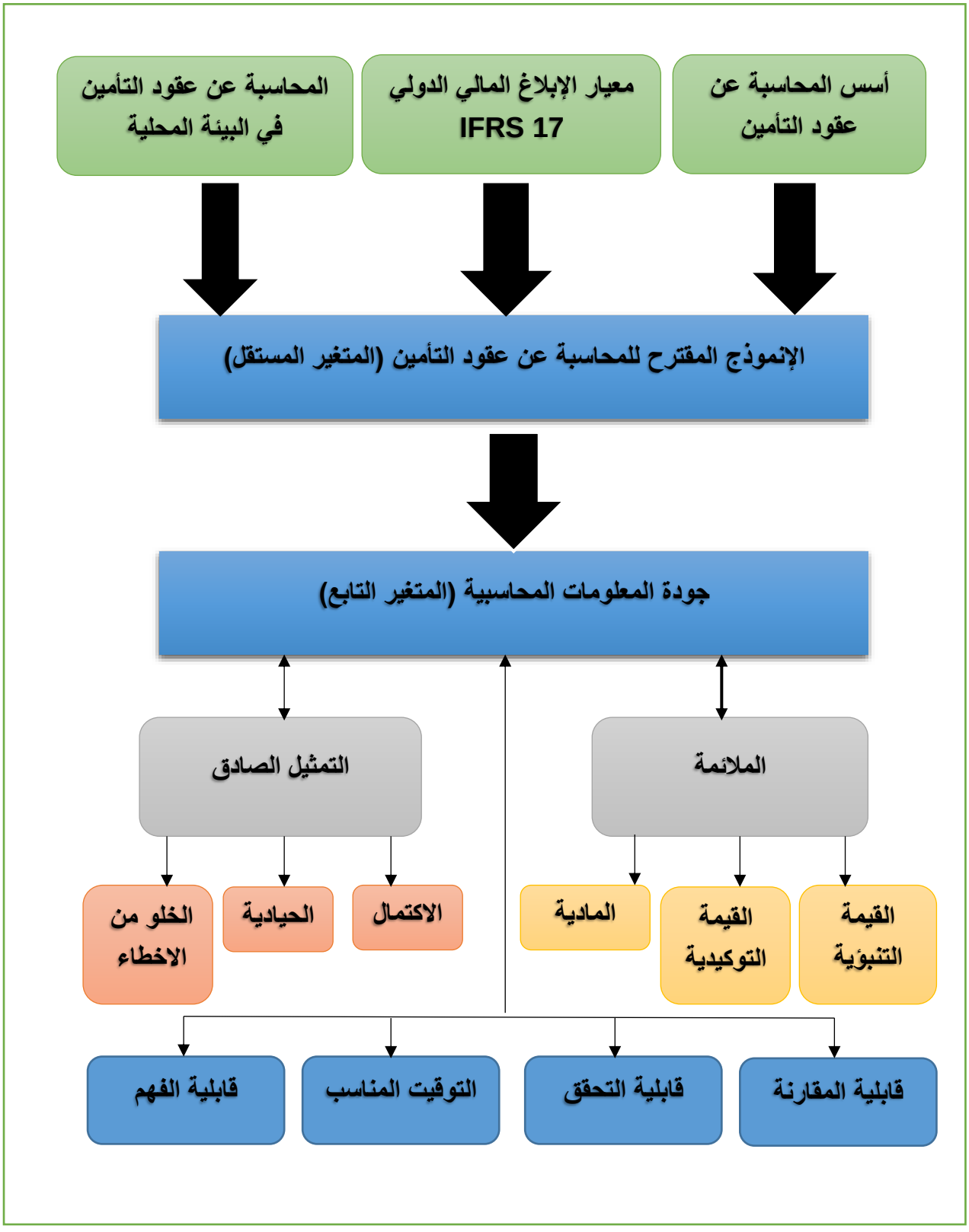

المبحث الثاني : دراسات سابقة والإسهامة التي قدمها البحث الحالي

١-٢-١. دراسات سابقة

أولاً : الدراسات العراقية

١. دراسة (جار الله ٢٠١٦) : بعنوان "تقييم السياسات المحاسبية لتطبيق مبدأ الاعتراف بالإيراد لعقود التأمين المحلية في إطار معيار الإبلاغ المالي الدولي (٤)"

هدفت الدراسة إلى بيان طريقة تكوين الأرباح أو الخسائر في الوحدة الاقتصادية من خلال حصر المخاطر وعلاوة الاستثمار على حساب الزبائن، كما هدفت الدراسة إلى بيان طبيعة ومدى المخاطر التي تتحملها الوحدة الاقتصادية نتيجة إصدار عقود التأمين ومن ثم دراسة عقود التأمين الصادرة من شركات التأمين المحلية وتحليلها والإجراءات المحاسبية المتبعة فيها.

وتستند الدراسة إلى فرضية أساسية مفادها، أن اعتماد معيار الإبلاغ المالي الدولي (٤) والمسودة المقترحة لتطويره والممارسات الدولية الأخرى وتكييفها للأغراض المحلية، سيسهم في تطوير النظام المحاسبي الموحد لشركات التأمين، وقد توصلت الدراسة إلى إن معيار الابلاغ المالي الدولي (٤) يميز بين المخاطر المالية ومخاطر التأمين، ولهذا فان العقد الذي يعرض شركة التأمين الى مخاطر مالية دون وجود مخاطر تأمين لا يعد عقد تأمين، كما أن شركات التأمين العراقية تعترف بالأقساط المحصلة كإيرادات بصورة مباشرة بغض النظر عن تقديم الخدمات المقدمة بموجب العقد، وهذا لا ينسجم مع متطلبات الاعتراف بالإيراد بموجب معيار الابلاغ المالي الدولي (٤).

ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة ضرورة الاعتراف بالإيراد حسب ما نصت عليها الفقرة (٥٦) من مسودة المعيار على أن إيرادات عقد التأمين يجب ان تصور نقل الخدمات الموعودة الناشئة عن عقد التأمين بمبلغ يعكس الخدمات المقدمة، وضرورة توجيه عناية مجلس المعايير والقواعد المحاسبية العراقية لإصدار معيار متخصص حول المحاسبة عن التأمين في إطار معيار الابلاغ المالي الدولي (٤).

٢. دراسة (الشمري، ٢٠١٩) بعنوان : "تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي (١٧) في شركات قطاع التأمين العراقية لتحقيق التوافق المحاسبي"

هدفت الدراسة الى مناقشة مشروع مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في التوافق المحاسبي عن المعالجات المحاسبية لعقدي التأمين وإعادة التأمين، ودراسة متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 17 وبيان تحديات تطبيقه فضلا عن تقديم دليل استرشادي مقترح لمساعدة الشركات على التحول.

بينت الدراسة مفهوم عقد التأمين في ظل المشروع الدولي للتوافق المحاسبي، ومجالات التوافق في المعالجات المحاسبية لعقود التأمين وإعادة التأمين من منظور دولي، وتم اختيار شركات التأمين العراقية والوطنية وشركة إعادة التأمين لبيان تأثير التوافق الدولي وفق معيار IFRS 17 على تحسين متطلبات الإفصاح والشفافية وحاولت تطبيق المعيار على عقد واحد في كل من الشركات الثلاث المذكورة ووضع المعالجات المحاسبية اللازمة للقياس والعرض والافصاح فضلا عن تقديم دليل استرشادي مقترح للتطبيق في شركات التأمين لسنة ٢٠٢١.

وقد توصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات أهمها ان هناك ضعفاً في تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية على نحو عام فضلاً عن ان المعالجات المحاسبية عن عقدي التأمين وإعادة التأمين المطبقة حالياً في شركات التأمين العراقية لم تبين على نحو واضح الالتزامات الفعلية لشركات التأمين إزاء الجهات المؤمنة، كما اوصت الدراسة بجملة من التوصيات لعل أهمها ان على شركات قطاع التأمين العراقية ان تتبنى منهجا حقيقياً في التحول نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية بما يحقق لها التوافق المحاسبي مع الشركات العالمية ومن ثم استقطابها رؤوس الأموال الداخلية والخارجية.

ثانياً : الدراسات العربية

٣. دراسة (العراقي، ٢٠١٥) بعنوان : "إطار مقترح للقياس والافصاح لعقود التأمين في ضوء معايير التقارير المالية الدولية"

هدفت الدراسة بشكل أساسي الى تقديم إطار مقترح للقياس والافصاح عن عقود التأمين في ضوء معايير الابلاغ المالية الدولية IFRS مع التركيز على معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 4.

وتم استعمال المنهج الوصفي التحليلي لعرض القوائم المالية وتحليلها وتوضيح المفاهيم اللازمة لإعدادها وفق متطلبات معايير الابلاغ المالي الدولية للحكم على مدى الاتساق بينها وبين مفاهيم القياس والافصاح الحالية عن عقود التأمين في جمهورية مصر العربية، وقد تم الاستعانة بالتحليل الاحصائي لاختبار فروض الدراسة.

وقد بينت الدراسة خمس مشاكل لمحاسبة التأمين المتبعة في مصر قبل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 4 وهي مشكلة تكوين المخصصات الفنية لمقابلة المخاطر في نشاط التأمين، ومشكلة تقييم الأصول والالتزامات في شركات التأمين، ومشكلة مخاطر عمليات إعادة التأمين الاتفاقي والاختياري في شركات التأمين، فضلاً عن مشكلة المعاملات بالعملة الأجنبية في شركات التأمين، وأخيراً متطلبات الحد الأدنى من الإفصاح المطلوب في شركات التأمين.

قدمت الدراسة إطار مقترح لتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية يتضمن خمس مراحل هي (التخطيط، التنفيذ، تطوير الخطط والتوسع، التكامل، والاستقرار والتقييم) ودراسة استقصائية لآراء عينة من المختصين بمجال التأمين. وقد توصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات كان أهمها وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في شركات التأمين وبين المشاكل والصعوبات الناتجة عن محاسبة التأمين الحالية.

كما تقدمت الدراسة بالعديد من التوصيات كان في مقدمتها ضرورة توفير متطلبات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، بحيث يتم صياغة القوانين واللوائح المصرية ذات الصلة بشكل أفضل يتواكب مع الممارسات المحاسبية الدولية للحد من المشاكل والصعوبات التي تواجهها شركات التأمين ولجذب المستثمرين في هذا القطاع.

٤. دراسة (حاجي، ٢٠١٧) بعنوان : "المعالجة المحاسبية لعقود التأمين حسب SCF[٢] والمعيار الدولي للإبلاغ المالي الرابع IFRS 4 –دراسة حالة الشركة الجزائرية لتأمين النقل CAAT"

هدفت الدراسة الى توضيح خصوصيات المحاسبة عن عقود التأمين من خلال عرض أهم المفاهيم النظرية والتطبيقية المتعلقة بأنشطة التأمين وشركات التأمين والمخاطر القابلة للتأمين، وقد تم عرض النظام المحاسبي المالي SCF المطبق في المصارف وشركات التأمين والمؤسسات المالية في الجزائر وأهم الحسابات والسجلات المحاسبية للعمليات المالية المرتبطة بها، فضلاً عن تسليط الضوء على معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدوليين IFRS/ IAS والتركيز على معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 4 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB مع بيان اهم اختلافات النظام المحاسبي المالي المطبق مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 4.

وتوصلت الدراسة عند تطبيقها في الشركة الجزائرية لتأمين النقل CAAT الى ان النظام المحاسبي المالي SCF يتلاءم مع خصوصياتها على الصعيد المحلي (في الجزائر)، لكن الدراسة واجهت العديد من الصعوبات

[٢] SCF هو مصطلح يعني النظام المحاسبي المالي المطبق في المصارف وشركات التأمين والمؤسسات المالية في الجزائر.

التي حالت دون تطبيق المعيار IFRS 4 والتي تتمثل في عدم توفر البيئة الاقتصادية المناسبة لتطبيق هذا الأخير فضلاً عن تعقيد النظام المحاسبي وعدم تماثله مع النظام الضريبي في الجزائر.

٥. دراسة (غالي والفار، ٢٠١٨) بعنوان : "تقييم مدى فعالية المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية –دليل ميداني من البيئة المصرية"

هدفت الدراسة الى تقييم المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين IFRS 17 في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية لشركات التأمين، وركزت الدراسة على أربعة خصائص رئيسة هي الملاءمة، والموثوقية، والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة،

وقد تطرقت الدراسة الى بيان اهداف المعيار ونطاقه ومتطلباته وتأثيراته المتوقعة في الجانب النظري، كما اعتمدت الدراسة على استمارة استقصاء لاختبار مدى صحة فروض الدراسة، وتوصلت الى ان هناك اتفاق بين آراء عينة الدراسة بشأن أهمية المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين وما اشتمل عليه من متطلبات وقد اوصت الدراسة بضرورة العمل على تطوير معايير المحاسبة المصرية المرتبطة بعقود التأمين بما يتفق مع معيار عقود التأمين ويلائم البيئة المصرية.

ثالثاً : الدراسات الأجنبية

٦. دراسة (Felix, 2017) : بعنوان "دراسة التأثيرات المتوقعة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي ١٧ في شفافية القوائم المالية لشركات التأمين"

هدفت الدراسة الى تحليل التأثيرات المتوقعة لمعيار IFRS 17 في شفافية القوائم المالية لشركات التأمين، كما أوضحت بشكل مختصر تأثيراتهُ في خاصيّة قابلية المقارنة مع القطاعات الأخرى. وركزت الدراسة على محورين رئيسيين؛ تمثل المحور الأول في المقابلات الشخصية مع عينة من العاملين الرئيسيين في مجال التأمين أي المتأثرين الأساسيين بالمعيار، واستكشاف ردود افعالهم ووجهات نظرهم حول التأثير المحتمل في مختلف أبعاد وظائفهم والموارد المتاحة لهم، فيما تركّز المحور الثاني على استجابة المتأثرين للاستطلاعات التي اجراها مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB حول الشفافية وقابلية المقارنة اللتان ستتأثران بإصدار هذا المعيار.

وقد توصلت الدراسة الى ان معيار IFRS 17 سيحسن قابلية المقارنة والشفافية وذلك بفضل الحلول الجديدة التي طرحها على الرغم من وجود بعض الملاحظات السلبية من الذين تمت مقابلتهم. كما توصل البحث الى ان التحدي الرئيسي الذي ستواجهه الشركات يتعلق بالتقييم (أي قياس التزامات عقود التأمين) لان

الشركات ستضطر الى اتخاذ قراراتها الخاصة ووضع افتراضاتها الخاصة مما قد يؤثر سلبا على قابلية المقارنة بين الشركات، ولكن ستوفر معلومات أفضل للمقارنة بين عقود الشركة داخليا، كما تؤكد معظم الجهات الفاعلة على افضلية المعالجات التي جاء بها IFRS 17 مقارنة بـ IFRS 4. وبشكل عام، فإن معظم شركات التأمين والمؤسسات ومستخدمي القوائم المالية يتفقون على أن مجلس معايير المحاسبة الدولية سيحقق هدفه المتمثل في توفير معيار تنفيذي لعقود التأمين من شأنه تحسين إمكانية المقارنة والشفافية في هذه العقود.

٧. **دراسة (Ernst & Young, 2017) بعنوان : "الوصول بسرعة الى تأثيرات معيار الإبلاغ المالي الدولي ١٧ لعقود التأمين في شركات التأمين الماليزية"**

والتي هدفت إلى تمهيد تطبيق معيار IFRS 17 في شركات التأمين الماليزية، والتي ركزت على عدة محاور من المعيار، اذ تناولت التعريف ونطاق المعيار، وآلية الاعتراف ومستوى التجميع، ومناهج القياس، والعرض والافصاح.

كما تناولت الدراسة علاقة تطبيق المعيار مع معايير دولية أخرى للإبلاغ المالي، مثل معيار IFRS 9 الأدوات المالية و IFRS 15 الايراد من العقود مع الزبائن، وقد بينت الدراسة العلاقة الوثيقة بين هذه المعايير الثلاث.

وتناولت الدراسة ايضاً آليات التحول والمناهج التي طرحها المعيار وهي كل من منهج الأثر الرجعي الكامل، منهج الأثر الرجعي المعدل، ومنهج القيمة العادلة.

وقد اقترحت الدراسة خمس خطوات لتنفيذ عملية التحول وهي :

١) إجراء تحليل الفجوة لفهم الاختلافات الرئيسة بين IFRS 17 وبين الممارسات المحاسبية الحالية، والاكتوارية، والابلاغ المالي.
٢) فهم القضايا التفسيرية وتحليل التأثيرات المالية والتشغيلية والنظامية لمعيار IFRS 17 (وغيرها من المعايير المحاسبية الجديدة) على الشركة.
٣) تحديد خارطة طريق واقعية للتنفيذ مع مشروع موازنة وخطة لتوفير الموارد.
٤) تقييم انعكاسات الاستراتيجية والمنتج (أي وثيقة التأمين) على برامج الأنشطة الحالية أو المخطط لها بما في ذلك إطلاق المنتجات الجديدة، في غضون ٣ إلى ٤ سنوات القادمة.
٥) تثقيف فريق الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة حول المتطلبات والتبعات الجديدة للمعيار.

١-٢-٢. تحليل الدراسات السابقة والإسهامة التي قدمها البحث الحالي :

من خلال دراسة وتحليل الدراسات السابقة التي تم عرضها آنفا تم التوصل الى ما يأتي :

١. لم تتضمن الدراسات السابقة التي تم عرضها التفاصيل التشغيلية والمتطلبات العملية لمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 17، لكون المعيار من المعايير المهمة والحديثة والذي لم يمض على إصداره الا فترة وجيزة نسبيا، فضلا عن ان العديد من الدراسات أنجزت قبل اصدار المعيار الجديد أصلا.
٢. كانت الدراسات السابقة عبارة عن محاولات لترميم الأنظمة المحاسبية القائمة بما يتفق مع المعايير الدولية النافذة، في حين ان التوجهات الجديدة هي التغيير الجذري للنظام المحاسبي الموحد والممارسات المحاسبية السائدة حاليا على المستوى المحلي نحو التطبيق الكامل للمعايير الدولية وعلى وجه الخصوص معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 17.
٣. لم تتطرق الدراسات السابقة الى المعالجات التفصيلية والمعوقات والمشاكل التي من الممكن ان تواجه عملية تبني IFRS 17 في البيئة المحلية وكذلك التغيرات التي ينبغي إحداثها على مختلف المستويات القانونية والاجرائية والتنظيمية لتذليل مختلف العقبات المطروحة.
٤. يعد معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 17 من المعايير المعقدة والتخصصية وهو يشمل وظائف الاعتراف والقياس والافصاح ويتطلب تحمل شركات التأمين تكاليف عالية لتطبيقه، فضلا عن علاقته الوثيقة والتكاملية مع معايير أخرى مثل IAS 1, IFRS 9, IFRS 15 ولم تستطع الدراسات السابقة التركيز على هذه الجوانب فضلا عن تغطيتها بالكامل.
٥. هناك دراسات تطرقت الى مراحل التحول وبينت خمس من الخطوات لتنفيذ هذا التحول، الّا ان هذه الخطوات الخمس طرحت في ظل بيئة اقتصادية ومالية مختلفة تماما عن البيئة العراقية وعلى افتراض ان الشركات قد التزمت بالفعل بمعيار IFRS 4 ومعايير الإبلاغ المالي الدولية الاخرى.

واستنادا إلى ما تقدم تم التركيز في البحث الحالي على الأمور الآتية :

١. عرض أهمية المحاسبة عن عقود التأمين والتطور التاريخي لها وبما يعزز من فهم الاتجاه العام لهذا التطور وصولاً إلى تفهم شامل لبيئة وخصوصية ومتطلبات المحاسبة عن التأمين في الوقت الحاضر.
٢. دراسة معيار IFRS 17 "عقود التأمين" وآلياته ومتطلباته وأهم المفاهيم ذات الصلة فضلاً عن عرض وتحليل شروط الاعتراف وأسس القياس والإفصاح عن عقود التأمين، مقارنةً بتلك الشروط والأسس الواردة في IFRS 4 بِعدّهِ المعيار النافذ لغاية ٢٠٢٣/١/١.
٣. دراسة واقع المحاسبة في شركات التأمين العراقية في الوقت الحاضر مع تحديد أهم نقاط الخلل والمشاكل والمعوقات التي تواجه تلك الشركات في تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 17.

٤. صياغة إنموذج مقترح للمحاسبة عن عقود التأمين وفقا لمعيار IFRS 17 يكون قابلاً للتطبيق في بيئة الأعمال العراقية، مع بيان اهم التغيرات التي ينبغي إجراؤها على مستوى التشريعات، نماذج الأعمال، أنظمة التشغيل، والبيانات.

٥. قياس تأثير الإنموذج المقترح على جودة المعلومات المحاسبية لشركات التأمين العاملة في بيئة الأعمال العراقية لضمان تقديم معلومات محاسبية مفيدة لأغراض استخدامها في صنع القرارات الاقتصادية من مختلف المستخدمين بشأن الكثير من القضايا التي تصب في مصلحتهم وتضمن حقوقهم في تلك الشركات.

٦. رفد المكتبة العربية والعراقية بدراسة تفصيلية حول المعيار الاحدث من معايير الإبلاغ المالي الدولية ويمثل خطوة عملية مهمة لطرح إنموذج مقترح وقابل للتطبيق لمعيار عقود التأمين IFRS 17 في البيئة المحلية مع اقتراح التبني المبكر للمعيار وهو يمثل قفزة نوعية في مجال المحاسبة والابلاغ المالي في العراق.

الفصل الثاني : أسس المحاسبة عن عقود التأمين وجودة المعلومات المحاسبية

تمهيد

يعد نشاط التأمين أحد الأنشطة الاقتصادية الأكثر تداولا على مستوى العالم، اذ لا يقتصر ارتباطه بالاستثمار ورؤوس الأموال أينما حلت فحسب، بل يتعداها الى مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية وعدد من المجالات الأخرى. ولذلك حضي هذا النشاط باهتمام مختلف الأطراف ذات العلاقة بهذا النشاط (أصحاب المصلحة) فضلا عن الجهات المنظمة والحكومات والجهات الرقابية والباحثين، وانعكس هذا الاهتمام بتطوير مفاهيم التأمين على مر العصور وتنظيم اعمال التأمين من مختلف الجوانب القانونية والإدارية والمالية والمحاسبية.

ومع توسع وانفتاح الأسواق العالمية وظهور الشركات متعددة الجنسية أصبحت الحاجة الى تنظيم اعمال التأمين بشكل دولي وموائمة الأنظمة والقوانين التي تحكم أنشطة التأمين محليا ضرورة ملحة تبنتها المنظمات الدولية المختصة ومن ضمنها مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB.

لذا تم تخصيص الفصل الثاني ليتناول الإطار النظري للتأمين والمحاسبة عن عقود التأمين وفق إصدارات مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB في الوقت الحاضر فضلا عن جودة المعلومات المحاسبية من خلال ثلاث مباحث هي :

المبحث الأول : التأمين والمخاطر القابلة للتأمين–مدخل نظري

المبحث الثاني : المحاسبة عن عقود التأمين في الوقت الحاضر

المبحث الثالث : جودة المعلومات المحاسبية –مفاهيم نظرية ومقاييس رياضية

٢-١. المبحث الأول : التأمين والمخاطر القابلة للتأمين – مدخل نظري

٢-١-١. نشأة وتطور التأمين

تطور التأمين منذ بداية التاريخ الاقتصادي كآلية لتقليل الخوف والقلق الذي يلازم الناس في حياتهم المليئة بعدم التأكد، ورغم ان الآليات كانت تفتقر للتعقيد الذي يتصف به التأمين المعاصر فان المشاركة في الخطر وآليات تحويله موجودة في كل الحضارات القديمة، فقد تنبه الناس الى الحاجة الى تخفيف وطأة المخاطر في حياتهم اليومية وتقليص عدم التأكد من المجهول بهدف تعظيم الأمان لأنفسهم **(كمال، ٢٠١٤ :٣٣)**.

وتستند فكرة التأمين الى التعاون بين افراد المجتمع الواحد بتحمل الضرر الذي يصيب أحدهم وتوزيعه على المجموع، ومن هذه الحقيقة يمكن الاستنتاج ان التأمين في اشكاله البسيطة، قد تمت مزاولته لا ارادیا منذ ان عرف الانسان حياة المجتمعات **(الخفاجي، ٢٠١٤ :١٢)**، وعبارة "لا ارادیا" تعني ممارسته بشكل فطري من الانسان كلما شعر بالخطر.

أي ان أصول التأمين تعود الى عمق التاريخ مما يصعب تحديد بداياته، اذ قد يكون من السهل التعرف على بقايا الأبنية والاعمال الفنية التي تعود الى الحضارات القديمة الا انه من الصعب معرفة كيف كان سكان المدن في تلك الفترات ينظمون الجانب الخدمي لاقتصادهم **(بلاند، ١٩٩٨ : ١٤)**.

ويمكن القول بان ممارسة نشاط التأمين كان يسير بشكل متوازي مع تطور المجتمعات الإنسانية ويزداد تبلوراً كلما شعر الناس بالخطر وكلما توسعت انشطتهم الاقتصادية والتجارية، واستنادا الى ما تقدم يمكن تقسيم نشأة وتطور التأمين بحسب ما يرتبط به من نشاط الى الأقسام الآتية :

أولا :/ التأمين البحري

كانت الأمة المتفوقة بين أوائل الشعوب الأخرى في فطنتها واصالتها في الاعمال والتجارة بابلية، وكان البابليون اول شعب (من الناحية العملية الشعب الوحيد) في الأزمنة القديمة تمكن من استنباط نظرية الاقتصاد السياسي **(كمال، ٢٠١٤ : ١٣)**.

اذ ورد في قانون حمورابي سنة ٢٢٥٠ ق.م عند البابليين بانه على التجار ان يتفقوا فيما بينهم في حالة ما إذا فقد أحدهم سفينة ستشيد له أخرى بدلا عنها، اما إذا فقدها نتيجة لخطأ او ابحارها الى مسافات لا تذهب اليها السفن عادة فلا يحق له المطالبة بأخرى جديدة **(طبابيبة، ٢٠١٧ : ٣)**. كما عرفت هذه الأمة نوعا من أقدم اشكال التامين البحري وهو عقد القرض على السفينة.

ويجري هذا العقد بتقديم أحد التجار لصاحب السفينة قرضا مقابل رهنها، فاذا وصلت سليمة يسترد التاجر القرض مع فوائد باهضه وإذا لم تصل سليمة فانه لا يسترد شيئا **(إسماعيل، ٢٠٠٥ : ٦)**، إن هذا

النظام وإن كان يحقق الأمان للمالك، الا انه يعد درباً من دروب المقامرة ويتسم بالطابع الفردي مما يبعده عن مفهوم التأمين الذي يقوم على أساس التعاون المتبادل **(طبايبية، ٢٠١٤ : ٤)**.

ويفترض Trenerry في كتابه "The Origin and Early History of Insurance" ما يأتي **(كمال، ٢٠١٤ : ١٢-١٣)** :

١- ابتدع البابليون شكل العقد للقروض قبل ٢٢٥٠ ق.م، وقد طوروها من عرف تجاري الى ما يعرف بـ "عقد القرض على السفينة"
٢- نقل البابليون هذا العقد في سياق تجارتهم الى الفينيقيين والهندوس، الذين ادخلوا تغييراً وتعديلاً على العقد ليتناسب مع متطلبات كل منهم.
٣- سلم الفينيقيون العقد (الذي قاموا بتعديله) الى التجار بالسواحل الشرقية للبحر الأبيض المتوسط، بضمنهم اليونانيين والروديين وغيرهم من الشعوب، وان اليونانيين (وهم الحالة الوحيدة التي يوجد عنها ادلة) اضافوا تعديلا على الممارسة.
٤- استقى الرومانيون معرفتهم بالعقد من اليونانيين او (وهو الأقل احتمالا) من الروديين.
٥- العقد الذي كان معروفا ومستخدما في العصور الوسطى كان (في المقام الأول) حصيلة العقد الروماني ولكن في النهاية حصيلة العقد البابلي.

فضلا عن ذلك، كانت بابل لألفي سنة على الأقل المركز التجاري والمالي لنصف الكرة الأرضية الشرقي أمتين أخرى تعود حضارتهما الى فترة البابليين وهما مصر والصين، ولكن ليس هناك إشارات في الكتابات المبكرة لأي من هذين الشعبين لأية ممارسة تقترب ولو من بعيد من عقد القرض على السفينة **(كمال ٢، ٢٠١٤ : ١٣)**.

كما ان البعض يذكر ان التأمين البحري ظهر في اليونان عام ٩١٦ ق.م، اذ صدر أول تشريع في رودس يبحث في الخسارة العامة (العوارية العامة)، وهي الخسارة التي تنشا عن التضحية التي يقوم بها ربان السفينة بإلقاء بعض البضائع في البحر بقصد السلامة العامة، ولذا يجري توزيعها على جميع الشحنات بما فيها المضحى بها والسفينة واجور الشحن، اذ ان الجميع يستفيدون من تحقق هذه السلامة **(السيفي، ٢٠٠٦ : ٣٤)**، ويمثل ذلك نموذجا متقدما للتامين وأهدافه الاجتماعية وتوزيع اضرار المخاطر **(جار الله، ٢٠١٦ : ١٤)**، ومنذ ذلك الوقت حتى عصرنا الحالي فان مبدأ العوارية العامة مبدأ سائد في جميع وثائق التأمين البحري **(إسماعيل، ٢٠٠٥ : ٥)**.

كذلك مارس اعمال التأمين البحري جماعة اللومباردية (سكنة المدن الشمالية في إيطاليا نهاية القرن الثاني عشر الميلادي) ونزحوا بعدها الى إنكلترا ونقلوا معهم نشاط التأمين البحري، وقد تم ممارسة هذا النشاط في إنكلترا على أساس العرف الذي اتفق عليه التجار **(جار الله، ٢٠١٦ : ١٤)**. كما اقاموا في إنكلترا

تنظيمات تجارية مكنتهم من توسيع نفوذهم وتعزيز مركزهم المالي، فنشطت اعمالهم حتى صار أحد شوارع إنجلترا آنذاك يسمى باللومبارد **(طبايبية، ٢٠١٤ : ٤)**.

وقد استمرت اعمال التأمين البحري في إنجلترا دون ان يحكمها قانون او ينظمها نظام حتى عام ١٦٠١م، اذ صدر قانون اليزابث اول قانون للتأمين بمعناه الحالي، حيث نصت مقدمته على وظيفة وغرض التأمين البحري، وبموجب هذا القانون تكونت هيئة تحكيم تنظر وتفصل في الخلافات التي تنشأ بين طرفي العقد **(اسماعيل، ٢٠٠٥ : ٧)**.

كما صدرت في فرنسا في عام ١٦٨١م تشريعات في عهد لويس الرابع عشر، وكانت تعد أكثر قوانين اوروبا توسعاً في استيعاب فكرة التأمين البحري من الناحيتين العملية والقانونية، ثم توالت بعد ذلك التشريعات التي تنظم عقد التأمين البحري في كافة البلدان الاوربية **(حسان، ١٩٨٩ : ٣)**.

ويعد افتتاح إدوارد لويز لمقهاه قرب مرفأ السفن على نهر التايمز في لندن عام ١٦٨٨م من اهم الاحداث البارزة في تاريخ التأمين البحري، اذ كان التجار يجتمعون فيه للقيام بأعمال التامين البحري وبشكل فردي، حيث يكتتب كل منهم لمصلحته وعلى مسؤوليته الخاصة **(اسماعيل، ٢٠٠٥ : ٧)**.

وأصبحت مقهى لويدز مركزا للمعلومات حول السفن وطاقمها والطرق التجارية والتطورات السياسية، والعديد من المخاطر الأخرى التي من شأنها ان تؤثر في سلامة الرحلات، فضلاً عن معلومات سمعة الشركاء التجاريين، والتي ساعدت بشكل جزئي في التغلب على مشاكل الوكالة المختلفة التي تصاحب التأمين البحري في ذلك الوقت، وفي الفترة الممتدة بين (١٧٩٣–١٨١٥) أدت حروب نابليون الى تزايد المخاطرة في التجارة الدولية مما دعى الى ازدهار التامين البحري ومن ثم التطوير المتسارع في مؤسسة لويدز للتامين **(Kingston, 2005 :1)**. وازدادت هذه المؤسسة تطورا مع مرور الوقت حتى أصبحت في وقتنا الحالي اهم سوق للتأمين في العالم على السفن والطائرات والبضائع وكافة أنواع التأمين الأخرى. وعلى الرغم من ان مؤسسة لويدز للتأمين تعد أكبر مؤسسة في العالم تمارس التأمين على الاطلاق، الا انها حتى الان تمارس وتستخدم نفس النظام الذي كان متبعا منذ ما يقرب على ثلاث قرون وهو المسؤولية الفردية في التأمين **(إسماعيل، ٢٠٠٥ : ٨)**.

ثانياً :/ التأمين ضد الحريق

عُرِف التأمين ضد الحريق بصورته البدائية في بريطانيا وأواسط اوروبا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر بظهور أصحاب الحرف وتكوين جمعيات خاصة بهم، حيث اقتصر تأمين الحريق في تلك المرحلة على مساعدة صاحب الحرفة الذي تعرضت ممتلكاته للحريق عن طريق تعويض يدفع له عما أصابه

من اضرار دون ان يكون ما حدث نتيجة لخطأ منه، وذلك من خلال جمع تبرعات من أصحاب الحرفة ووضعها في صندوق لدى النقابة، الا ان هذا النظام للحماية من الحريق كان بوسائل مختصرة، علاوة على ان تبرعات الصندوق لم تكن مخصصة لخسائر الحريق فقط، بل كانت تجمع وتصرف لأغراض أخرى أيضا غير الحريق (**اليوسف، ٢٠١٣ : ٣**).

وعلى أثر الحريق الكبير الذي نشب في لندن سنة ١٦٦٦م، والذي تسبب بخسائر كبيرة وهائلة، ضمت شركات التأمين البحري الى عملياتها العادية التأمين ضد الحرائق. لكن نظراً لاقتصارها على تأمين المباني فقط، دعت الحاجة الى ظهور شركات تأمين تقوم بتأمين الأثاث والمباني والبضاعة، ونتيجة لهذه الحاجة الملحة من جهة وتطور الحياة الاقتصادية في إنجلترا من جهة أخرى ظهرت الشركات المساهمة للتأمين من خطر الحريق (**طبايبية، ٢٠١٤ : ٥**).

لقد شهد التأمين من الحريق نهضة كبيرة بداية عام ١٧٠٨م، اذ قامت شركة في لندن اسمها "الشمس لتأمين الحريق" بالتأمين على المنقولات من ملابس وبضائع لأول مرة، وكان الأساس الذي يقوم عليه عمل هذه الشركة هو ان يتم تجميع أقساط المشتركين ثم تقتطع جزءً منها نظير ادارتها لعمليات التأمين ثم تقوم بتوزيع الباقي على المتضررين وفقا لنسب الخسارة التي يتعرضون لها بحد اقصى ٥٠٠ جنيه إسترليني للمتضرر الواحد، كما كونت هذه الشركة فرقة إطفاء خاصة لخدمة زبائنها، وقد أسست شركات مماثلة لشركة الشمس وحذت نفس حذوها وقد لاقت هذه الشركات نجاحا على الرغم من انها كانت تقدم تأميناً ناقصاً (**إسماعيل، ٢٠٠٥ : ٩**). وهذا النقص ينبع من عدة جوانب، منها انه لا يغطي كامل الخسارة التي تعرض لها الزبون رغم تسديده للأقساط، كما ان هذا التعويض قد لا يشمل المباني المتضررة من الحريق وانما يشمل المنقولات فقط والتي تكون قيمتها في معظم الأحيان اقل من قيمة الضرر في البناية.

بمرور الوقت وبهدف توفير الحماية الكاملة للمؤسسات الصناعية والتجارية، اخذ يبرز هذا النوع من التأمين في معظم بلدان العالم ولاسيما في فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الامريكية (**طبايبية، ٢٠١٤ : ٥**).

ثالثاً :/ التأمين على الحياة

ان الانسان يسعى ومنذ قديم الأزل الى حماية نفسه وافراد اسرته من المخاطر التي من الممكن ان يواجهها بسبب توقفه عن العمل لأي سبب من الأسباب (**إسماعيل، ٢٠٠٥، ١٠**). ولذلك قد يلجأ الى مختلف الأساليب التي يستطيع تحمل اعباءها لغرض تجنب تلك المخاطر او تقليلها وادارتها في حياته وبعد موته أيضا.

يرى العديد من الباحثين والمتخصصين بمجال التأمين ان التأمين على الحياة ظهر لأول مرة عند المصريين القدماء، اذ يسجل التاريخ (على أساس ما مثبت في جدران المعابد) ان المصريين كوّنوا جمعيات تعاونية لدفن الموتى وتحمل عبء مراسيم الوفاة والدفن من تحنيط الجثث وبناء وتجهيز القبور (لاعتقادهم بالحياة الأخرى بشرط الاحتفاظ بأجساد الموتى سليمة) (**غضبان، ٢٠١٦ : ٣٤**).

وبسبب زيادة التكاليف يقوم الأعضاء بدفع اشتراك سنوي للجمعية اثناء حياتهم في نظير ضمان المصاريف اللازمة لبناء المقابر وتحنيط الجثث واستخدام التوابيت بقصد حفظ الجسم سليماً للحياة الأخرى، بدلا من مصاريف الحياة الأولى التي يهتم افراد المجتمع بتأمينها في عصرنا الحالي (**لعور، ٢٠٠٥ : ١٢**).

ويرى بعض الكتّاب ان نشاط التأمين على الحياة ظهر أيضا منذ أيام الاغريق، اذ كان المحاربون هناك يجتمعون للمساهمة بأقساط في صندوق يقوم بتعويض اسرة الجندي القتيل (**غضبان، ٢٠١٦ : ٣٤**).

ويرى اخرون ان التأمين على الحياة ظهر في نفس الوقت الذي ظهر فيه التأمين البحري، حيث ان عقود التأمين البحري قد تضمنت أيضا التأمين على حياة القبطان والبحارة بنفس أسعار التأمين على السفينة والشحنة (**لعميد، ٢٠١٠ : ٩**).

ومن الثابت أن التأمين بالصورة التي نعرفها اليوم كان معروفا في أوروبا منذ نحو ستة قرون وقد كان في مدينة (فلاندرز) الإيطالية شركة متخصصة في التأمين في أوائل القرن الرابع عشر الميلادي (**فلاح، ٢٠٠٨ : ٦**). وأول أنواع التأمين على الحياة الذي ظهر آنذاك هو التامين ضد الوفاة، وبموجبه يستطيع الفرد ان يحصل على وثيقة تأمين على حياته بمبلغ معين لمدة سنة واحدة وذلك مقابل ان يدفع قسط يساوي نسبة معينة من مبلغ التأمين، فاذا توفي هذا الشخص خلال السنة يصرف لعائلته قيمة الوثيقة، وإذا لم تحدث الوفاة خلال السنة انتهى التأمين دون الحصول على أي مبلغ (**حلوي، ٢٠١٣ : ١٢**).

ان عقد التأمين على الحياة ليس عقدا من عقود التعويض، وانما هو عقد يهدف الى توفير مبلغ محدد في ظروف واوقات معينة تكون مبينة في الوثيقة، فليس هناك أدنى شك حول فناء الانسان، فكل شخص نهايته الموت، ولكن هناك شك وعدم تأكد حول موعد وظروف الوفاة (**بلاند، ١٩٩٨ : ٢**).

استمر النظر الى التأمين على الحياة لفترة طويلة في أوروبا على انه عمل منافٍ للأخلاق بعدّهِ مقامرة في حياة الانسان (**محمد، ٢٠٠٥ : ٩**). ففي فرنسا حظر مرسوم عام ١٦٨١م أنشطة التأمين على الحياة بعدّهِ مقامرة على حياة الانسان، الامر الذي ينافي الآداب العامة (**سوفي، ٢٠١٥ : ٤**).

ولم يكتسب هذا النوع من التأمين الصورة القانونية والشرعية الا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومن خلاله ظهر تأمين المسؤولية لتميز ذلك العصر بانتشار الآلات وتقدم وسائل المواصلات، هذا ما

أدى الى كثرة المخاطر وازدياد دعاوى المسؤولية عن الإصابات التي تحدث للغير، لاسيما تلك التي تهدد العمال في النشاط الصناعي كحوادث العربات والسيارات وغيرها **(زرمان، ٢٠١٥ : ٤٨)**.

رابعاً :/ الأنواع الأخرى للتأمين

ثم توالت أنماط جديدة من التأمين في الظهور مسايرة لاحتياجات المجتمع وتقدمه العلمي والاقتصادي وتطوره، فمنها تأمين الحوادث، وبعدها على التوالي تأمين إصابات العمال والتأمين الهندسي وتأمين المسؤوليات والتأمين على السرقة والتأمين الصحي وتأمين خسارة الأرباح وتأمين السيارات وتأمين المقاولين، اما في سنة ١٩٢٣ فقد ظهر التأمين على الطيران وفي سنة ١٩٨٦ برز تأمين الفضاء بما يشمله من تأمين الأقمار الصناعية والمركبات الفضائية **(علي، ٢٠٠٩ : ٥٩)**.

كما وضعت تقنية إعادة التأمين من (ليودس) وهذا لإعطاء ضمانات أكثر للشركات المتواجدة في الميدان، وذلك مع تطور الأسس العلمية والعملية لحساب الاحتمالات والتي هي من أصل فرنسي (باسكال وبرنولي)، واستعمال أدوات رياضية واحصائية (لاغرانج ولابلاس)، والمنطق (باسكال وفريمان)، والتقديرات الأولية للمجتمع (جون غرانت)، وكل هؤلاء اثروا على المؤشرات الحسابية لقسط التأمين وبذلك اعتماد المنهج العلمي **(طبابيية، ٢٠١٤ : ٥)**.

مما تقدم يجد الباحث ان هناك علاقة وثيقة بين تطور التأمين ومختلف التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تمر بها المجتمعات والبلدان. ويمكن ان يمثل التأمين المرآة العاكسة لمختلف تلك التطورات يتأثر بها ويؤثر فيها كمنظومة متكاملة لا يمكن الفصل بينها. ومن هذا المنطلق يرى الباحث بانه إذا كانت هناك رغبة حقيقية لتطوير ودعم البيئة الاقتصادية العراقية، فيفترض النظر الى مختلف العوامل المؤثرة في ازدهارها او تحجيمها وفي مقدمتها قطاع التأمين بما يوفره من حماية وغطاء من المخاطر الملازمة لمختلف النشاطات الاقتصادية علاوة على توظيف الأموال المتجمعة من التأمين وإعادة التأمين في مختلف الاستثمارات التي تصب في النهاية في تطوير تلك البيئة الاقتصادية.

٢-١-٢. مفهوم التأمين

اختلف المختصين والباحثين في تحديد مفهوم عام للتأمين، وهذا الاختلاف كان نتيجة تباين وجهات النظر لجوهر عملية التأمين. وبغض النظر عن المفاهيم التي يطرحها اللغويون والقانونيون والاقتصاديون كونها طرحت بإسهاب في العديد من البحوث والدراسات السابقة، لذا سيدرج الباحث اهم المفاهيم التي وردت عن التأمين على وفق جدول (١) في ادناه :

جدول (١) اهم مفاهيم التأمين

ت	المصدر	مفهوم التأمين
١.	(**احمد، ٢٠١٦ : ٥٤٨**)	عرفته الموسوعة البريطانية لعام ١٩٦٣ على انه وسيلة اجتماعية يشترك فيها جمع كبير من الناس بنظام المساهمة العادلة يتحقق فيه تخفيف او إزالة أنواع من المخاطر او الاضرار الاقتصادية بين افرادها.
٢.	(**Biffis, 2003 : 4**)	عقد يقبل بموجبه أحد الأطراف (المؤمن) مخاطر تأمين كبيرة بموافقته مع طرف آخر (حامل الوثيقة) لتعويض حامل الوثيقة أو أي مستفيد آخر إذا وقع حدث مستقبلي غير محدد معين (الحدث المؤمن عليه) يؤثر سلباً على حامل الوثيقة أو المستفيد الآخر.
٣.	(**ريجدا، ٢٠٠٦ : ٥١**)	عرفته لجنة مصطلحات التأمين بمؤسسة الخطر والتأمين الامريكية على انه تجميع للخسائر العرضية عن طريق تحويل المخاطر الى المؤمنين (شركات التأمين)، والذين يوافقون على تعويض المؤمن لهم عن هذه الخسائر، او لتوفير مزايا مالية أخرى حال وقوعها، او لتقديم خدمات متعلقة بالخطر.
٤.	(**الجبالي، ٢٠١٠ : ٥٧**)	التأمين يعتبر شكلا من اشكال تحويل الخطر وآثاره من الشخص المعرض لهذا الخطر الى شخص آخر أكثر قدرة على تحمل هذا الخطر ونتائجه، وذلك في ضوء اتفاق بين الطرفين.
٥.	(**Bierly, 2011 : 5**)	عقد يمنح طرفًا بعينه، مقابل عوض (نقدي عادةً) وعداً من طرف آخر بتسديد مبلغ معين إذا حدثت خسارة معينة. ولا يشمل عقد التأمين الوثيقة نفسها فقط (وهي النموذج المكتوب الذي يجسد اتفاق الأطراف) ولكن أيضًا، وفقًا لظروف مختلفة، ملاحق الطلبات، الملاحظات، القوانين، المواثيق، واللوائح الداخلية، وأي شيء آخر يتفق عليه الطرفان ويكون جزء من العقد.
٦.	(**المشهداني والعبيدي، ٢٠١٣ : ٢٤٩**)	وسيلة اجتماعية لاستبدال التأكد بعدم التأكد في تجميع المخاطر سواء كانت عملاً تجارياً او غير تجاري.

ت	المصدر	مفهوم التأمين
٧.	(**بومعرافي، ٢٠١٣**، ١٨)	انه عملية يقوم بموجبها مؤمن بتنظيم في تعاونية عددا كبيرا من المؤمن لهم المعرضين الى بعض المخاطر، وتعويض أولئك الذين يتعرضون من بينهم الى حوادث، بفضل الكتلة المشتركة للأقساط المجمعة.
٨.	(**الخفاجي، ٢٠١٤** : ١٣)	تعاون بين مجموعة من الأشخاص (طبيعية او معنوية) يخشون خطراً معيناً يصيبهم (بأموالهم او أنفسهم (اجسامهم) او مسؤولياتهم)، وصيغة هذا التعاون هي ان يساهم المجموع في تحمل عبء الضرر الذي يصيب أحدهم او عدد قليل منهم، كل بنسبة تعرضه للخطر وكمية الضرر المتوقعين.
٩.	(**Barasa, 2016** : **6**)	علاقة تعاقدية بين طرفين يُدفع فيها الى أحد الطرفين (شركة التأمين) قسطاً من الطرف الآخر (المؤمن عليه). وفي مقابل القسط، تعد شركة التأمين بتعويض المؤمن عليه في حالة حدوث الخسارة المغطاة.
١٠.	(**احمد، ٢٠١٦** : ٤٧٦)	عقد بين طرفين أحدهما يسمى المؤمن (شركة تأمين) والثاني المؤمن له، تلتزم فيه شركة التأمين بأن تدفع للمؤمن له تعويضاً مالياً في حال وقوع حادث أو تحقق خطر مبين في العقد، وذلك مقابل قسط يدفعه المؤمن له قد يكون شهري او نصف سنوي او سنوي حسب الاتفاق المبين في العقد.
١١.	(**IFRS Foundation, 2017 : 13**)	عقد بموجبه يقبل أحد الأطراف (المؤمن The issuer) مخاطر تأمين جوهرية من طرف آخر (حامل الوثيقة The policy holder) بموافقته على تعويض حامل الوثيقة إذا وقع حدث مستقبلي غير محدد (الحدث المؤمن) يؤثر سلبًا على حامل الوثيقة.

من خلال المفاهيم السابقة يتضح بان النظرة التي كانت سائدة عند نشوء التأمين بانه وسيلة او عملية تعاونية تتوزع بموجبها الخسارة الناتجة عن تحقق الخطر على عدد كبير من المشاركين وبذلك تقل اثارها، واستمرت هذه النظرة لفترة طويلة من الزمن، ومن ثم تحولت الى عمليات تجارية لغرض تحويل المخاطر من الشخص الذي يواجهها الى العديد من الاشخاص الذين قد يواجهون نفس نوع المخاطر. وبمرور الوقت تبلور مفهوم التأمين كعقد ينظم العلاقة بين المؤمن والمؤمن له ويوضح الالتزامات التعاقدية بين الطرفين التي تنشأ في وثيقة التأمين، وبذلك يعد التأمين في الوقت الحاضر نشاطا تجارياً رائجاً. وقد اتى المفهوم المقدم من مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB في معيار IFRS 17 ليكون الأكثر ملائمة لواقع عمل التأمين اليوم وكما سيتم التطرق اليه لاحقاً.

٢-١-٣. أنواع التأمين

من خلال تصفح مختلف الادبيات في مجال التأمين يرى الباحث ان هناك تشعب وتداخل واتساع في مجالات العمل التأميني وتغلغله بمختلف مجالات الحياة، وهناك العديد والعديد من أنواع التأمين التي تختلف وتتشابه في بعض الابعاد. وقد اجتهد الباحثين في وضع تصنيفات للتأمين كلا بحسب الزاوية التي ينظر اليها او المعيار المحدد للتقسيم، فتارة ينظر الى طبيعة الخطر المؤمن ضده، وتارة يتم التركيز على الغرض من التأمين، وأخرى تتناول الجهة التي تقوم بالتأمين، ورابعة تتضمن الإدارة العملية للتامين. وقد يلحق بذلك تقسيم التأمين حسب اشكاله القانونية او طريقة تحديد الخسارة. ولذلك سيتم التطرق الى كل من هذه التقسيمات والانواع بشيء من الايجاز.

اولاً : تصنيف التأمين حسب الخطر المؤمن ضده :

يقوم هذا التقسيم على طبيعة الخطر وصفته، ويطلق على هذا التقسيم بالتقسيم الموضوعي، ومن هذا المنطلق يكون التأمين اما بحرياً او نهرياً او جوياً او تأمينا برياً :

أ- التأمين البحري : ويعد من اقدم أنواع التأمين (كما اسلفنا في نشأة التأمين)، ويغطي عقد التأمين البحري المخاطر البحرية التي يمكن ان تقع اثناء النقل البحري، وله صور أهمها التأمين على هياكل السفن وأجهزتها ومعداتها، والتأمين على البضائع الذي لا يشمل الممتلكات الشخصية والنقود، ويجوز ان يمتد التأمين البحري لتغطية المخاطر التي تتعرض لها السفينة في الموانئ اثناء الرسو او خلال اجتيازها نهراً او قناة، كما يجوز ان يغطي البضائع من المخاطر التي تلحق بها قبل الشحن او بعد التفريغ بما يعرف بشرط التأمين من المخزن الى المخزن، ويبرر هذا الامتداد بمبدأ وحدة النقل البحري وان هذه المخاطر تعد تابعة لهذا النقل رغم اختلاف طبيعة الخطر **(Juiiiot,1960 : 495)**.

ب- التأمين النهري : هو تأمين يضمن مخاطر النقل في الأنهار الداخلية والمسطحات المائية الإقليمية الواسعة، ولا تتضمن اغلب القوانين في البلدان العربية احكاماً تنظم التأمين النهري، اذ يذهب اغلب الفقهاء الى ان التأمين النهري يخضع لنظام التأمين البحري (عامر، ٢٠١٥ : ٢٧).

ج- التأمين الجوي : ويطلق عليه تأمين الطيران وهو التأمين الذي يغطي مخاطر الطيران والنقل الجوي الذي تتعرض له وسائط هذا النقل وحمولتها، ويعد الخطر الجوي من المخاطر الفتاكة التي تُرتب عند تحققها اضراراً جسيمة لا يمكن مقارنتها مع اضرار المخاطر الأخرى، ولذا فانه يطلق على الحادث الجوي اسم "الكارثة"، ولهذا تمتنع شركات التأمين من تغطية المخاطر الجوية غير محددة الاثار وتحدد تغطيتها بسقف مالي معين تجاه المؤمن له، علاوة على لجوئها غالباً عند اجراء هذا التأمين الى إعادة التأمين او الى التأمين الاقتراني تلافياً للوقوع في صعوبات مالية قد تؤدي الى التوقف عن أداء التعويضات اللازمة للمؤمن لهم ومن ثم اشهار افلاسها، ولوثائق التامين صورا مختلفة أهمها وثيقة التأمين على هياكل

الطائرات وملحقاتها، ووثيقة التأمين على البضائع والامتعة، وتأمين مسؤولية الناقل الجوي تجاه المسافرين من خطر الإصابة والوفاة، ووثيقة التأمين على مسؤولية الناقل لمصلحة الغير على سطح الأرض (**عبد الرحمن، ١٩٩٠ : ٨**).

د- التأمين البري : ويشمل هذا النوع من التأمين (**الأمين، ٢٠١٤ : ١٤**) :

١. النقل بالسكك الحديدية ويتضمن تغطية المخاطر التي تصيب جسم العربات والبضاعة والطاقم والمسافرين.
٢. السيارات بمختلف أنواعها وتتضمن تغطية المخاطر التي تلحق بالسيارة والسائق والبضاعة المشحونة.
٣. التأمين ضد السرقة ويغطي هذا النوع المخاطر الناجمة عن الاستيلاء غير الشرعي على الأموال والممتلكات عن طريق العنف والقوة والاقتحام والاخذ خفية.

ثانياً : تصنيف التأمين حسب الغرض من التأمين :

يكون الغرض من التأمين اختياريا وبمليء إرادة المؤمن له، او الزامياً يفرض عليه من المشرع، وهناك نوعين من التأمين في هذا المجال هما التأمين الخاص (او الاختياري)، والتأمين الاجتماعي (او الاجباري) (**طبابيبة، ٢٠١٤ : ١٢**) :

أ- التأمين الخاص او الاختياري : يكون التعاقد بمحض إرادة المؤمن له دون أي نوع من اجبار، أي ان الرغبة هي العامل الأساسي في العملية التأمينية، ومن امثلتها :

١. التأمين على الحياة.
٢. التأمين البحري.

ب- التأمين الاجتماعي او الاجباري : يفرض القانون في بعض الدول انواعاً معينة من التأمين لأغراض اجتماعية ولذلك لا يساهم المستفيدون منها الا بجزء بسيط في شكل أقساط التأمين، ومن امثلتها :

١. التأمين على السيارات.
٢. تأمين إصابات العمل والامراض المهنية.

كما انه يضمن الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود كالموظفين وصغار العمال والمستخدمين لرفع مستواها، ومصدره فكرة التضامن الاجتماعي، ومثاله التأمين من المرض والوفاة اذ تتحمل الدولة العبء الأكبر من رصيد التغطية بينما لا يقع على المؤمن لهم سوى التزام مالي رمزي، وليس لإرادة الأشخاص دور في هذا النمط من التأمين فهو نظام قانوني اجباري ومظهر من مظاهر السياسة العامة للدولة (**عامر، ٢٠١٥ : ٢٨**).

ثالثاً :/ تصنيف التأمين حسب الجهة التي تقوم بالتأمين :

ويمكن تقسيم التأمين الى ثلاث أنواع رئيسة **(عبد ربه، ٢٠٠٦ : ٥٦) :**

١- التأمين الخاص او التجاري : فضلاً عما ذكر سابقا، يكون التأمين هنا قائماً على أساس تجاري أي بغرض الربح، وعادةً ما يقوم بهذا النوع من التأمين شركات التأمين المساهمة وهيئات التأمين بالاكتتاب. حيث يتم حساب قسط التأمين هنا بحيث يغطي الخطر المؤمن منه بجانب نسبة إضافية أخرى لتغطية الأعباء الإدارية او الإضافية ونسبة الربح الذي تهدف اليه مثل هذه الهيئات.

٢- التأمين التعاوني او التبادلي : ويقوم التأمين هنا على أساس تعاوني بحت ومن ثم لا يكون الغرض منه تحقيق الربح، ولكن لتوفير التغطية التأمينية للأعضاء بأقل تكلفة ممكنة، وعادة ما يقوم بهذا النوع من التأمين هيئات التأمين التبادلي، والجمعيات التعاونية للتأمين وصناديق التأمين الخاصة.

٣- التأمين الاجتماعي : ويقوم التأمين هنا على أساس اهداف اجتماعية أي لا يهدف هذا النوع من التأمين الى الربح وانما يهدف الى حماية الطبقات الضعيفة في المجتمع من مخاطر يتعرضون لها ولا دخل لإرادتهم في حدوثها ولا قدرة لهم على حماية أنفسهم منها، وعادة ما يُفرض هذا النوع من التأمين اجباريا وغالبا ما تقوم بتنفيذه هيئات حكومية.

رابعاً :/ تصنيف التأمين حسب الإدارة العملية للتأمين :

يصنف التأمين من الناحية العملية التي تمارسها شركات التأمين والتي تتناسب مع طبيعة الوثائق التي تصدرها وفترات التغطية وآلية تسديد الاقساط الى خمسة أنواع هي **(كاظم، ٢٠١٦ : ٤) :**

١- التأمين على الحياة : ويتضمن وثائق التأمين على الحياة بكافة الأنواع الفرعية الآتية :

أ. التأمين المؤقت.
ب. التأمين المؤجل.
ج. التأمين المختلط.
د. التأمين حال الحياة.
هـ. التأمين مدى الحياة.
و. تأمين المرتب والدخل العائلي.

٢- التأمين البحري :

أ. تأمين اجسام السفن.
ب. تأمين السفن اثناء بنائها.
ج. تأمين المسؤولية المدنية.
و. أجور الشحن.
د. التأمين على البضائع.
هـ. التأمين على

٣- التأمين ضد الحريق :

أ. وثائق الحريق من حيث مبلغ التأمين.

ب. وثائق الحريق من حيث قيمة التعويض.

٤- تأمين السيارات :

أ. التأمين الاجباري ضد المسؤولية الناشئة عن حوادث السيارات.

ب. التأمين التكميلي.

٥- التأمين ضد الحوادث :

أ. التأمين ضد الحوادث الشخصية.

ب. التأمين ضد السرقة.

ج. التأمين على النقود.

د. تأمين مسؤولية رب العمل (إصابة العمل).

هـ. التأمين الزراعي.

و. تأمين خيانة الأمانة.

ز. تأمين الالواح الزجاجية

٦- كما يضيف (فلاح، ٢٠٠٨ : ٦٥) نوع آخر وهو التأمين الهندسي، والذي يوفر اغطية واسعة من الحماية للأعمال المدنية ونصب المواقع والمكائن، ومن أنواع الوثائق التي توفرها شركات التأمين :

أ. وثيقة كافة مخاطر المقاولين.

ب. وثيقة تأمين كافة مخاطر النصب.

ج. تأمين عطب المكائن.

د. تأمين انفجار البويلرات.

هـ. تأمين أجهزة الكمبيوتر.

٧- ويضيف **(طايلب، ٢٠١٢ : ٩)** كذلك إعادة التأمين كأحد الأنواع العملية للتأمين، وهو اتفاق يتنازل بمقتضاه المؤمن او المتنازل لمؤمن آخر هو معيد التأمين او المتنازل له بكل او جزء من المخاطر التي تحملها. وتتم عملية إعادة التأمين بأحد الطرق الآتية **(جبر، ٢٠١٢ : ٢٢٠)** :

أ. إعادة التأمين الاختياري او ما يسمى عقد إعادة التأمين على أساس الصفقة Facultative Reinsurance : وتستخدم هذه الطريقة عندما ترغب شركة التأمين الاصلية في تقليل درجة تعرضها للمخاطر من عملية التأمين. فتقوم بعقد اتفاقية منفصلة مع شركة إعادة التأمين في كل مرة ترغب فيها اجراء عملية إعادة التأمين (لخطر معين او خاص بعملية معينة او لتأمين جزء منها). فتدخل سوق إعادة التأمين، وتتفاوض على شروط التغطية، وقسط إعادة التأمين، والعمولة التي ستدفعها. ومن ثم تتفق مع احدى شركات إعادة التأمين لإعادة تأمين تلك العملية.

ب. إعادة التأمين الاتفاقي أو بالطرق الاوتوماتيكية Automatic Reinsurance or Treaty Reinsurance : وفي هذه الحالة تقوم احدى شركات التأمين بعقد اتفاقية تأمين مع احدى شركات إعادة التأمين، على أساس ان تقوم شركة إعادة التأمين بتغطية الخسائر الناتجة عن خطر الحريق مثلا، والتي تقوم شركة التأمين الأولى بالتأمين عليها، وذلك لغاية مبلغ معين، ولفترة محدودة، ودون اية ترتيبات مسبقة. بمعنى ان اية عملية تأمين تندرج تحت هذه الاتفاقية، وتقوم بها شركة التأمين الأولى، تعد خاضعة لإعادة التأمين لدى شركة إعادة التأمين المنعقدة معها الاتفاقية، بصورة اوتوماتيكية، دون الحاجة الى ترتيب مسبق خاص بتلك العملية. ويكون لشركة التأمين الحق في قبول تأمين جديد من هذا النوع، طيلة مدة سريان الاتفاقية، كما تكون شركة إعادة التأمين ملزمة بقبول إعادة التأمين لهذه العقود التي تعقدها الشركة الأولى.

والجدير بالذكر ان شركة إعادة التأمين تكون قد وضعت لنفسها سقفا مثلا ١٠ ملايين دولار، فما زاد عن هذا المبلغ، تقوم بإعادة التأمين عليه لدى شركة إعادة تأمين أخرى **(جبر، ٢٠١٢ : ٢٢١)**.

خامساً :/ تصنيف التأمين حسب طريقة تحديد الخسارة :

يمكن تقسيم التأمين الى نوعين رئيسيين **(سوفي، ٢٠١٥ : ٢٢)** :

١- التأمين النقدي : وتشكل كافة أنواع التأمين التي يصعب تقدير الخسارة المادية الناتجة عنها عند تحقق مسببات المخاطر المؤمن منها، وذلك لوجود جانب معنوي نتيجة تحقق الخطر، فنظرا لصعوبة قياس المخاطر المعنوية يتم الاتفاق مقدما على مبلغ التعويض المستحق عند تحقق هذا الخطر فعلا، ويتمثل ذلك في مبلغ التأمين، وتعد تأمين الحياة من أبرز التأمين النقدي أي التي تقدر فيها قيمة الخسارة مقومة بالنقد مقدما والتي يجب تحملها بالكامل عند تحقق الخطر المؤمن منه.

٢- تأمين الخسائر : وتشمل كافة أنواع التأمين التي يسهل فيها تحديد الخسارة المالية الفعلية الناتجة عند تحقق الخطر المؤمن منه، وينطبق ذلك على تأمين الممتلكات بأنواعها المختلفة، فالتعويض هنا يتناسب مع الخسارة الفعلية وبحد اقصى مبلغ التأمين المحدد في وثيقة التأمين او قيمة الشيء موضوع التأمين أيهما اقل.

من كل ما تقدم يظهر جليا اختلاف أساليب تصنيف وتقسيم التأمين بحسب الزاوية التي يُنظر اليه من خلالها، ومن ثم فان أي مجال من مجالات التأمين قد ينضوي تحت عدة مسميات او أنواع من التصنيفات التي سبق ذكرها، وهذا يعكس تشعب عمل التأمين وتداخل اعماله مع مختلف مجالات حياة

الانسان، الاقتصادية والتجارية والاجتماعية وغيرها، وبذلك يمكن تلخيص التصنيفات السابقة للتأمين وانواعه والامثلة العملية لكل منها بالجدول (٢) تصنيفات وأنواع التأمين اللاحق.

جدول (٢) تصنيفات وأنواع التأمين

ت	أساس التصنيف	أنواع التأمين	امثلة وصور التأمين
١.	حسب الخطر المؤمن ضده	التأمين البحري	التأمين على هياكل السفن وأجهزتها ومعداتها، والتأمين على البضائع الذي لا يشمل الممتلكات الشخصية والنقود المنقولة بحرا.
		التأمين النهري	التأمين من مخاطر النقل في الأنهار الداخلية والمسطحات المائية الإقليمية الواسعة.
		التأمين الجوي	التأمين على هياكل الطائرات وملحقاتها، والتأمين على البضائع والامتعة، وتأمين مسؤولية الناقل الجوي تجاه المسافرين من خطر الإصابة والوفاة، والتأمين على مسؤولية الناقل لمصلحة الغير على سطح الأرض.
		التأمين البري	التأمين عن النقل بالسكك الحديدية، تأمين السيارات، والتأمين ضد السرقة ويغطي هذا النوع المخاطر الناجمة عن الاستيلاء غير الشرعي على الأموال والممتلكات عن طريق العنف والقوة والاقتحام والاخذ خفية.
٢.	حسب الغرض من التأمين	التأمين الخاص او الاختياري	التأمين على الحياة والتأمين البحري.
		التأمين العام او الاجتماعي	التأمين الاجباري على السيارات، تأمين إصابات العمل والامراض المهنية.
٣.	حسب الجهة التي تقوم بالتأمين	التأمين الخاص او التجاري	التأمين على الحياة والتأمين البحري، وتأمين السيارات.
		التأمين التعاوني او التبادلي	تأمين هيئات التأمين التبادلي، والجمعيات التعاونية للتأمين وصناديق التأمين الخاصة.
		التأمين الاجتماعي	التأمين الصحي او التأمين عن إصابات العمل.

ت	أساس التصنيف	أنواع التأمين	امثلة وصور التأمين
٤.	حسب الإدارة العملية للتأمين	التأمين على الحياة	التأمين المؤقت، التأمين المؤجل، التأمين المختلط، التأمين حال الحياة، التأمين مدى الحياة، وتأمين المرتب والدخل العائلي.
		التأمين البحري	تأمين اجسام السفن، تأمين السفن اثناء بنائها، تأمين المسؤولية المدنية، التأمين على البضائع، والتأمين على أجور الشحن.
		التأمين ضد الحريق	وثائق الحريق من حيث مبلغ التأمين، ووثائق الحريق من حيث قيمة التعويض.
		تأمين السيارات	التأمين الاجباري ضد المسؤولية الناشئة عن حوادث السيارات، التأمين التكميلي.
		التأمين ضد الحوادث	التأمين ضد الحوادث الشخصية، التأمين ضد السرقة، التأمين على النقود، تأمين مسؤولية رب العمل (إصابة العمل)، التأمين الزراعي، تأمين خيانة الأمانة، وتأمين الالواح الزجاجية.
		التأمين الهندسي	تأمين كافة مخاطر المقاولين، تأمين كافة مخاطر النصب، تأمين عطب المكائن، تأمين انفجار البويلرات، تأمين أجهزة الكمبيوتر.
		إعادة التأمين	إعادة التأمين الاختياري، وإعادة التأمين الاتفاقي أو بالطرق الاوتوماتيكية.
٥.	حسب طريقة تحديد الخسارة	التأمين النقدي	تأمين الحياة
		تأمين الخسائر	تأمين الممتلكات او تأمين المسؤولية المدنية

المصدر : من اعداد الباحث

٢-١-٤. مبادئ التأمين

يخضع عقد التأمين لمجموعة من المبادئ القانونية الخاصة به والتي تجعل من هذا العقد مختلفا عن غيره من العقود الأخرى، وهذه المبادئ تستمد وجودها وقوتها واستمرارها من القوانين والتشريعات التي تصدرها الدولة في مجال عمل التأمين (**الجبالي، ٢٠١٠ : ١٠٤**). وتقريبا تجمع ادبيات التأمين على وجود ستة مبادئ أساسية للتأمين، هي :

اولاً : منتهى حسن النية (او المطلق) Utmost Good Faith.

ثانياً : المصلحة التأمينية Insurable Interest.

ثالثاً : السبب القريب (او المباشر) Proximate Cause.

رابعاً : التعويض Indemnity.

خامساً : المشاركة Contribution.

سادساً : الحلول (او حق الرجوع) Right of Subrogation.

الا ان الباحثين يختلفون في تسمية هذه المبادئ فمنهم من يطلق عليها تسمية المبادئ العامة والخاصة للتأمين، ومنهم من يسميها أسس التأمين الرئيسة ، وآخرين يسمونها المبادئ القانونية للتأمين، ولكن محتوى تلك التسميات متشابه الى حد كبير، وسيتم التطرق الى فحوى كل من تلك المبادئ بشيء من الايجاز وكما يأتي :

اولاً : منتهى حسن النية (او المطلق) Utmost Good Faith.

ان القاعدة العامة التي تحكم طرفي عقد التأمين هي حسن التأمين وتنفيذ الصفقة المكونة قانونيا بها، بمعنى ان يفصح طرفي العقد عن كل البيانات والحقائق فلا يخفي بذلك أي بيانات جوهرية بالنسبة للتعاقد، وإذا أخل أحد الطرفين بهذه القاعدة فان العقد يصبح باطلاً (**بومعرافي، ٢٠١٣ : ٢٨**).

ونظرا لخصوصية عقد التأمين – اذ ان الأموال المؤمنة هي ملك المؤمن له وبحوزته وهو حر التصرف بها ويعلم بكافة خصائصها، وان المؤمن من جهته يكون ذا معرفة بأنواع التأمين ويستطيع التمييز وتحديد أفضل غطاء للأموال المطلوب تأمينها–لذا فان على كل طرفي العقد الالتزام بهذا المبدأ التزاما مطلقا (الخفاجي، ٢٠١٤ : ٢٠).

ثانياً :/ المصلحة التأمينية Insurable Interest.

هي العلاقة المحددة قانونا للشخص المؤمن بموضوع التأمين، والتي تمنحه الحق في اجراء التأمين، وبما ان العلاقة يجب ان تكون قانونية، فلا يحق للص ان يؤمن على السلع التي سرقها **(OCI, 2013 :26)**.

أي انها الحق القانوني للفرد او المؤسسة في التأمين، ويشترط ان تكون هناك علاقة قانونية – يمكن التأكد منها – بين الفرد وبين الشيء موضوع التأمين. وهذا يعني ان يتحمل الفرد خسارة او مسؤولية قانونية نتيجة حدوث ضرر او خسارة للشيء موضوع التأمين وان ينتفع ماديا نتيجة بقائه على ما هو عليه **(بلاند، ١٩٩٨ : ٤٠)**.

ثالثاً :/ السبب القريب (او المباشر) Proximate Cause.

وهو السبب الفعال والنشط الذي يحرك مجموعة من الاحداث التي تؤدي الى حصول الضرر بدون تدخل أي قوة او عمل من مصدر جديد او مستقل، وهو السبب المهيمن أي ان هناك علاقة مباشرة بينه وبين الخسارة الناتجة **(SCI, 2016 : 84)**. يبدو ان هذا مثير للإعجاب، ولكن ماذا يعني ذلك؟ بعبارة أوضح، هذا يعني انه من الضروري تحديد السبب الحقيقي الفعال للخسارة، لأنه لن يتم تأمين كل الأسباب المتوقعة للخسارة **(AMCM, 2001 : 17)**.

هذا المبدأ من المبادئ الحاسمة في عمل التأمين، اذ يتم بيانه في وثائق التأمين بشكل دقيق ومفصل لكي يكون معتمدا في تحديد التعويض الذي تلتزم به شركات التأمين تجاه المستفيدين، فقد يحصل الضرر ولكنه يتصل بسبب مباشر غير مشمول بغطاء التأمين ولذلك لن تكون شركة التأمين بدفع التعويض المطلوب.

رابعاً :/ التعويض Indemnity.

مبدأ التعويض هو واحد من أهم المبادئ القانونية في التأمين. ينص مبدأ التعويض على أن شركة التأمين توافق على عدم دفع أكثر من المبلغ الفعلي للخسارة؛ بمعنى آخر، يمكننا القول إن المؤمن عليه يجب ألا يستفيد من الخسارة. معظم عقود التأمين على الممتلكات والمسؤولية هي عقود تعويض. في حالة حدوث خسارة مغطاة، يجب على شركة التأمين ألا تدفع أكثر من المبلغ الفعلي للخسارة **(Verma, 2010 : 142)**.

أي ان التعويض المالي يكفي لوضع المؤمن عليه بعد الخسارة في نفس الوضع المالي الذي كان يتمتع به مباشرة قبل وقوع الخسارة، وبالطبع لا يمكن تطبيق مبدأ التعويض على جميع أنواع التأمين، اذ تتعامل بعض أنواع التأمين مع "الخسائر" التي لا يمكن قياسها بدقة من الناحية المالية، على وجه التحديد، نشير إلى التأمين على الحياة وتأمين الحوادث الشخصية، فكلاهما يتعامل مع موت أو إصابة البشر، ولا توجد طريقة يمكن بها قياس فقدان الإصبع، مثلاً، بدقة من حيث المال. ومن ثم، لا يمكن تطبيق مبدأ التعويض عادة على هذه الأصناف من التأمين **(OCI, 2013 :35 36)**.

خامساً :/ المشاركة Contribution.

عندما يكون للمؤمن له أكثر من وثيقة تأمين تغطي نفس الخطر، يمكن للمؤمن له ان يطالب بالتعويض من أي من شركات التأمين، ويمكن للشركة التي اختارها ان تطلب من شركات التأمين الأخرى ان تساهم في مبلغ التعويض بشكل يتناسب مع مبلغ الخسارة، ونظرا لخضوع عقود التأمين لمبدأ التعويض Indemnity، فليس للمؤمن له تحقيق الربح من مبالغ التعويض **(NIBA, 2006 : 5)**. أي يمكن تأمين نفس الغرض مع أكثر من شركة تأمين، وفي مثل هذه الحالة، يجب مشاركة جميع شركات التأمين في تعويض التأمين الواجب دفعه للمؤمن له **(AMCM, 2001 : 22)**.

سادساً :/ الحلول (او حق الرجوع) Right of Subrogation.

ويقصد بهذا المبدأ ان يكون من حق المؤمن (شركة التأمين) ان يحل محل المؤمن له في مباشرة كافة الحقوق المدنية ومقاضاة الغير والذي تسبب في الحادثة، والمطالبة بالتعويض المناسب وذلك قبل او بعد سداد قيمة التعويض المستحق للمؤمن له، ولا يجوز للمؤمن له ان يتنازل عن حقوقه المدنية تجاه الغير المتسبب بالحادث، كما لا يجوز له التصالح مع الغير، والا عُد متنازلاً عن حقه في التعويض المطلوب من شركة التأمين **(يحياوي، ٢٠١٥ : ٩)**.

٢-١-٥. المخاطر القابلة للتأمين

الخطر من المفاهيم الشائعة كثيرة التداول، تستخدم احياناً لوصف سلوكيات وافعال معينة، فيقال هذا تصرف خطر، وهذا عمل محفوف بالمخاطر، ولكن بعد ان شق التأمين طريقه كأسلوب ناجع في معالجة المخاطر، بدأ استخدام هذه الكلمة يكتسب تدريجيا مفهوما اصطلاحياً على الرغم من انها لازالت تتضمن مدلولات ومعاني مختلفة **(الوردي، ٢٠١٦ : ١٣)**. لذلك سيتم بيان مفهوم الخطر وإدارة المخاطر والمخاطر القابلة للتأمين.

اولاً :/ مفهوم الخطر Risk

يقدم قاموس أكسفورد تعاريف متعددة لمصطلح "المخاطرة Risk" منها، "احتمال حدوث شيء غير سار unpleasant أو غير مرحب به unwelcome"، وأيضًا "احتمال حدوث خسارة مالية".

كما يعرف بانه ظاهرة او حالة معنوية تلازم الشخص عند اتخاذه القرارات اثناء حياته اليومية مما يترتب عليه حالة من الشك او الخوف او عدم التأكد من نتائج تلك القرارات التي يتخذها الشخص بالنسبة لموضوع معين **(العزيز، ٢٠١٦ : ٣٠)**.

وتستعمل كلمة المخاطرة بمجموعة من الطرائق فهي تشير الى الخسارة غير الثابتة او غير المحتملة او غير المتوقعة، او هي عدم الثبات الذي يمثل وقوع بعض الاحداث التي تسبب خسائر اقتصادية او تغير في القيمة الحقيقية **(عليوي، ٢٠١٦ : ٢٠)**.

وفيما يتعلق بالكوارث الطبيعية natural disasters يتم وصف المخاطر بشكل أكثر تحديدا على انه احتمال حدوث احداث طبيعية ذات حجم معين وخسارة معينة **(Wesselink, 2013 : 21)**.

ويمكن استخلاص العناصر الرئيسة لمفهوم الخطر، بالآتي **(جبر، ٢٠١٢ : ١٤)** :

أ- عدم التأكد **Uncertainty** : وهو إحساس او شعور يتولد لدى شخص معين، نتيجة لموقف معين، او قرار معين، وتقديراته للنتائج المتوقعة، او الممكنة، او المحتملة. وهذا يتوقف على عدة وامل، يصعب قياسها بصورة كمية.

ب- الاحتمالية **Probability** : يحوي أي تعريف للخطر على لفظ يعني الاحتمال مثل كلمة فرصة او إمكانية او عدم التأكد او الشك، ويبلغ الخطر أقصاه عندما يكون الاحتمال مساويا ٥٠%، أي عندما يتساوى احتمال تحقق الخطر مع احتمال عدم تحققه.

ج- الخسارة **Loss** : وهي قيمة التلف او العجز او الهلاك الذي يصيب الشخص او الشيء المعرض للخطر في حالة وقوعه. والخسارة نوعان؛ مادية ونوعية، وقد تكون الخسارة كلية او جزئية او تكون مباشرة او غير مباشرة.

ثانياً :/ إدارة الخطر

يُنظر الى إدارة المخاطر على أنها عملية لمعالجة المخاطر التي تتعرض لها منظمة أو فرد، وتنشأ الحاجة إلى إدارة المخاطر من عدم التأكد المرتبط بنتائج أي قرار تساعد الإدارة الجيدة للمخاطر الشركات على الاستعداد للمشاكل، وتحسين عملية صنع القرار، وخفض التكاليف، ومقارنة النتائج، وتحسين استمرارية العمل والميزة التنافسية (**Degraeve, 2004 :5**).

كما يمكن تعريف إدارة الخطر بأنها : عملية تطوير وتنفيذ خطة منطقية للتعامل مع الخسائر المحتملة. لذا من المهم ان يركز برنامج إدارة الخطر على إدارة ما يمكن ان تتعرض له المنشاة من خسائر وكيفية حماية موجوداتها من الخطر (**جبر، ٢٠١٢ : ١٤-١٥**).

وتقليديا، تعد إدارة المخاطر قابلة للتطبيق فقط في الشركات الكبيرة بسبب كونها عملية مكلفة ومعقدة. ومع ذلك، يُقال إن إدارة المخاطر هي أداة استراتيجية ليست مكلفة بالضرورة لتطبيقها، ومن ثم، فانه ينبغي أن تكون جميع الشركات قادرة على إدارة مخاطرها، بما في ذلك الشركات الصغيرة الأكثر عرضة للمخاطر (**Jabbour, 2013 : 1**).

وإدارة الخطر مفهوم واسع وهو اشمل من التأمين، اذ يتضمن مفهوم إدارة الخطر كافة وسائل معالجة التعرض للخسائر بما فيها التأمين. وتبدأ عملية إدارة الخطر بالتعرف على الاحداث التي يمكن ان تتسبب بخسائر للمنشأة، وحجم تلك الخسائر، ومن ثم التفكير في ماهية الخطوات التي يجب اتخاذها في حالة وقوع هذه الخسائر، وبعد ذلك يتم تنفيذ تلك الخطوات ومراجعة ما إذا كانت القرارات والخطوات مناسبة ام لا. وعليه تتكون إدارة الخطر من ثلاث خطوات هي (**جبر، ٢٠١٢ : ١٥**) :

١. تحديد الخسائر المتوقعة وقياس حجمها.
٢. تطوير وتنفيذ خطة لمواجهة احتمال حدوث الخسارة.
٣. المراجعة المستمرة لهذه الخطة بعد وضعها موضع التنفيذ.

ثالثاً :/ أنواع المخاطر

تنقسم المخاطر بصفة عامة الى نوعين هي المخاطر المعنوية والمخاطر المادية، اذ تكون المخاطر المعنوية منصبة على الحالة النفسية للشخص ولا تؤثر على النواحي الاقتصادية، أي لا تسبب ربحا او خسارة مباشرة مثلا؛ عدم التأكد من بقاء صديق عزيز على قيد الحياة، وهذه المخاطر تخرج عن نطاق دراسة الخطر والتأمين (**العزيز، ٢٠١٦ : ٣٤**).

اما المخاطر المادية فيمكن تقسيمها بحسب طبيعتها الى مخاطر ديناميكية (حركية) او مخاطر ساكنة وكما يأتي (**الوردي، ٢٠١٦ : ٢٦-٢٩**) :

١- المخاطر الديناميكية (الحركية) Dynamic Risks

وهي مخاطر يصعب التنبؤ بها اذ تتفاوت سعتها وتأثيراتها من حالة الى أخرى، لذا تسمى بالحركية او الديناميكية أي سريعة التغيير مثل : ارتفاع أسعار المواد الأولية او الطاقة المستخدمة، اضراب العمال في المصانع، تغير حجم الطلب على المنتجات، او إجراءات سياسية تحرم المنشأة من حصتها السوقية وغير ذلك من الاحداث الاقتصادية والسياسية التي تكون خارج سيطرة رجال الاعمال تنجم عنها خسائر، تكون فادحة أحيانا.

ويطلق عليها أيضا تسمية "مخاطر المضاربة" Speculative Risks وتدخل ضمنها مجموعة واسعة من المخاطر وهي كل من :

أ. مخاطر الإدارة Management Risks : يتعرض صانعوا السياسات الإدارية الى اتخاذ قرارات غير صائبة بسبب قلة المعلومات المتاحة لهم او بسبب افتقارهم للتجربة، وفي الغالب يؤدي القرار الصائب الى تحقيق الربح، والقرار الخاطئ يقود الى الخسارة. ويتفرع من هذا النوع من المخاطر عدة مجاميع فرعية من المخاطر مثل : مخاطر السوق، مخاطر الإنتاج، والمخاطر المالية.

ب. الخطر السياسي Political Risk : تلعب العوامل والظروف السياسية دوراً حاسماً في تحديد مصير الوحدات الاقتصادية، وتدخل في هذا الإطار مواقف وقرارات الدولة السياسية، في الداخل وفي علاقاتها مع الدول الأخرى. كما ان التشريعات والقوانين التي قد تفرضها الدولة وبضمنها التشريعات الضريبية وقوانين العمل والضمانات الاجتماعية قد تؤثر سلبا على عوائد الوحدات الاقتصادية وتوجهاتها الإنتاجية والتسويقية مما يمثل خطرا ديناميكيا حاسما.

ج. خطر الابتكار Innovation Risk : ويقترن هذا الخطر بإدخال مبتكرات جديدة الى حيّز التطبيق وتصنيع منتجات مبتكرة لم يسبق تسويقها ويصعب معرفة حجم الطلب عليها. ان

حجم المجازفة في تصنيع المبتكرات الجديدة ناشئ عن كبر حجم الانفاق الذي يتطلبه تصنيعها.

٢- المخاطر الساكنة Static Risks

وهي تلك المخاطر التي يمكن اخضاعها للقياس (بشكل او بآخر)، من خلال التجارب السابقة، بما يساعد على تقويمها واحتساب نتائجها المحتملة. لهذا نجد ان التأمين يتعامل مع المخاطر الساكنة بينما يمتنع عن التعامل مع المخاطر الحركية التي يتعذر قياسها وتقييمها مسبقاً. ويطلق عليها أيضا "المخاطر الصرفة" Pure Risks، وتدخل ضمن هذه المخاطر :

أ. المخاطر الطبيعية : مثل الزلازل، البراكين، الصواعق، الأعاصير، الفيضانات، الجفاف، وما شابه ذلك.
ب. المخاطر التكنلوجية : عطب المكائن، انفجار المراجل، الحريق، التماس الكهربائي، وما الى ذلك.
ج. المخاطر الشخصية : وتتمثل في الخسائر البدنية مثل الوفاة، الإصابات المدنية، إصابات العمل، الامراض، وغيرها من الخسائر البدنية التي يتعرض لها الانسان.
د. المخاطر الاجتماعية : السرقة، السطو، الغش، الاحتيال، الإهمال، وما شابه ذلك.

رابعاً :/ خصائص المخاطر القابلة للتأمين

تم التعرض سابقا الى أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها الأشخاص او الوحدات الاقتصادية، ولكن ما الذي يجعل المخاطر قابلة للتأمين؟ وما هي أنواع المخاطر التي قد تكون شركات التأمين على استعداد للتأمين عليها؟ هناك بعض المعايير التي ينبغي اخذها بنظر الاعتبار عند القيام بالتأمين على المخاطر المختلفة **(Anderson and Brown, 2005 : 5-6)** :

١. يجب ان تكون الخسارة المحتملة كبيرة ومهمة بدرجة كافية بحيث يكون من المستحسن استبدال بدل تأمين معروف بنتيجة اقتصادية غير معروفة (في حالة عدم التأمين).
٢. يجب أن تكون الخسارة وقيمتها الاقتصادية محددة بشكل جيد ولا تخضع لسيطرة حامل الوثيقة، اي لا ينبغي السماح أو تشجيع حامل الوثيقة على التسبب في الخسارة مما يؤدي إلى دفع التعويض بشكل غير عادل.
٣. ينبغي ان تكون الخسائر المغطاة مستقلة بشكل معقول، أي لا تؤثر خسارة معينة يتعرض لها حامل الوثيقة بشكل جوهري على خسائر أخرى يتعرض لها حاملو الوثائق الاخرين. مثلا لا

تقوم شركة التأمين بتغطية جميع المتاجر لمنطقة واحدة ضد الحريق، لان الحريق في أحد المتاجر قد ينتشر الى المتاجر الأخرى مما يؤدي الى دفع مبالغ كبيرة من تعويضات التأمين.

فاذا تم تلبية هذه المعايير بشكل تام، فهذا يعني ان المخاطر قابلة للتأمين. مع الإشارة الى ان الخسائر المحتملة التي لا تلبي المعايير المذكورة تماما قد يتم تأمينها أيضا ولكن مع إيلاء العناية الكافية لها او القيام بترتيبات إضافية لتقاسم المخاطر مع شركات التأمين الأخرى.

استنادا الى ما تقدم توصل الباحث بان التأمين هي وسيلة تطورت عبر التاريخ لمشاركة المخاطر المتشابهة التي يتعرض لها الافراد والوحدات الاقتصادية، وقد تطورت من الاشكال البدائية التي ظهرت منذ فجر التاريخ الى مجموعة واسعة ومعقدة من عقود التأمين في الوقت الحاضر التي تغطي مختلف أنواع المخاطر القابلة للتأمين.

ويعد التأمين في الوقت الحاضر مرآة للتطور ومقياس للازدهار الاقتصادي للبلدان اذ ان التأمين هو أحد الوسائل الفاعلة لإدارة المخاطر، ويستعمله الأشخاص والوحدات الاقتصادية لمشاركة المخاطر مع شركات التأمين، ومن ثم فانه يشجع الاستثمار ويقلل الخسائر التي يتعرض لها الافراد والوحدات الاقتصادية فضلا عن تجميع مبالغ كبيرة يمكن استثمارها في مختلف القطاعات والتي تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني للبلدان.

٢-٢. المبحث الثاني : المحاسبة عن عقود التأمين في الوقت الحاضر

٢-٢-١. القياس والافصاح عن عقود التأمين وفق معيار IFRS 4

اكمالاً لما تم عرضه في المبحث الأول من هذا الفصل من توسع أنشطة التأمين وزيادة التغطية التأمينية لمختلف الاعمال الاقتصادية والتجارية فضلا عن زيادة وتنوع المخاطر القابلة للتأمين ولاسيما في القرن العشرين، كانت كل دولة تطور معاييرها الخاصة للمحاسبة عن عقود التأمين، وكانت شركات التأمين تأخذ النماذج الرياضية والاكتوارية المطروحة وتطور اساليبها وسياساتها المنفردة في احتساب اسعار وثائق التأمين، والاقساط، وتحدد المخصصات والاحتياطيات اللازمة لتفادي أي مخاطر مستقبلية تنتج عن تلك الوثائق (**Alliant, 2016 : 145**).

وقد لعبت الهيئات المنظمة لأعمال التأمين في كل دولة دورا كبيرا في تنظيم اعمال التأمين محليا ولكن عبر سنين طويلة، تفاوت الابلاغ المالي في قطاع التأمين على نطاق واسع بين مختلف الدول وانتقل ببطء نحو التوحيد القياسي Standardization، اذ أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) معيار IFRS 4 (عقود التأمين) في عام ٢٠٠٤ كخطوة مؤقتة ضمن مشروع تطوير معيار شامل، ويسمح IFRS 4 لشركات التأمين بمواصلة الممارسات المحاسبية الحالية في معظم الحالات ولم ينجز سوى القليل للتخفيف من مخاوف التقارير المالية للتأمين (**Jacob et al, 2017 : 57**).

وقد أكد مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB على أن أسباب صدور IFRS 4 تتمثل في كونه أول معيار يتناول عقود التأمين، حيث تنوعت السياسات المحاسبية المتعلقة بعقود التأمين وتباينت تبعا للممارسات في القطاعات الأخرى (**طبايبية، ٢٠١٤ : ١٧٢**) ونظرا لان المجلس ينظر الى معيار IFRS 4 كمعيار مؤقت، فقد تم تعديل هذا المعيار عند اصدار IFRS 9 الأدوات المالية في سنة ٢٠٠٩ وإدخال الشرط المتمثل بضرورة قيام شركات التأمين بالتصريح عن المعلومات المتعلقة بهذه العقود، فان هذا المعيار ذو اهداف محدودة ويمثل مرحلة انتقالية الى مرحلة أوسع ستظهر بإصدار معيار IFRS 17.

وفي الفقرات الآتية سيتم إيضاح متطلبات القياس والافصاح المحاسبي وفقا لـ IFRS 4 بشيء من التفصيل تمهيدا لبيان حقبة مهمة لقطاع التأمين امتدت من سنة ٢٠٠٤ تاريخ اصدار المعيار المذكور ولغاية ٢٠١٧ تاريخ اصدار معيار IFRS 17 ودخول مختلف الشركات العالمية للتدقيق وشركات التأمين مرحلة الاعداد لتبني المعيار الجديد للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.

أولا : المصطلحات الواردة في معيار IFRS 4

تضمن معيار IFRS 4 في ملحقه "أ" تعريفا بالمصطلحات الخاصة بعقود التأمين وكما مدرج بالجدول (٣) الآتي :

الجدول (٣)

تعريف المصطلحات الواردة في معيار IFRS 4

المصطلح	التعريف
شركة التأمين المباشرة	حامل وثيقة التأمين وفقا لعقد إعادة التأمين
مكون الوديعة	المكون التعاقدي الذي لا تتم المحاسبة عنه كأداة مالية مشتقة وفقا لمعيار IFRS 9 والذي يقع ضمن نطاق ذلك المعيار لو كان منفصلا.
عقد التأمين المباشر	عقد التأمين الذي لا يكون عقد إعادة تأمين
ميزة المشاركة الاختيارية	حق تعاقدي في الحصول (كمكمل لمبلغ لا يخضع لتقدير المصدر) على مبالغ إضافية : (أ) من المتوقع أن تكون جزءاً مهماً من إجمالي الفوائد التعاقدية؛ (ب) توقيتها أو قيمتها التعاقدية تكون وفقًا لتقدير المصدر؛ و (ج) تستند في العقد على : (١) العوائد على مجموعة محددة من العقود أو نوع محدد من العقود؛ (٢) عوائد الاستثمار المتحققة و / أو غير المتحققة على مجموعة محددة من الأصول التي يحتفظ بها المصدر؛ أو (٣) ربح أو خسارة الوحدة الاقتصادية أو المال الذي يصدر العقد.
القيمة العادلة	المبلغ الذي يمكن تسلمه لبيع الأصل به أو الذي تتم به تسوية الالتزام في ظروف اعتيادية منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس
عقد الضمان المالي	عقد يتطلب أن تقوم الجهة المصدرة بإجراء دفعات محددة لتعويض حامله عن الخسارة التي يتحملها لأن مدينا معينا لا يقوم بالدفع عند استحقاقه حسب الاحكام الأصلية أو المعدلة لأداة الدين
الخطر المالي	خطر حدوث تغيير مستقبلي محتمل في واحد أو أكثر من معدل الفائدة المحدد أو سعر الأداة المالية أو سعر السلعة أو سعر صرف العملة أو مؤشر الأسعار أو المعدلات أو التصنيف الائتماني أو مؤشر الائتمان أو أي متغير آخر، يتم توفيره في حالة المتغير غير المالي الذي ليس خاصًا بطرف العقد.
المنافع المضمونة	الدفعات أو المنافع الأخرى التي يكون لحامل الوثيقة أو للمستثمر حقوق غير مشروطة فيها ولا تكون محلا للسلطة التقديرية لشركة تأمين.

المصطلح	التعريف
العنصر المضمون	الالتزام بدفع المنافع المضمونة التي يتضمنها العقد الذي يحتوي على ميزة المشاركة الاختيارية.
أصل التأمين	صافي الحقوق التعاقدية لشركة التأمين وفقا لعقد التأمين
التزام التأمين	صافي الالتزامات التأمينية على شركة التأمين وفقا لعقد التأمين
مخاطر التأمين	المخاطر غير المالية التي تتنقل من حامل الوثيقة إلى شركة التأمين.
الحدث المؤمن منه	حدث مستقبلي غير مؤكد يغطى بعقد التأمين وينشئ خطر التأمين.
شركة التأمين	الطرف الملتزم بموجب عقد التأمين بتعويض حامل الوثيقة في حال تحقق الحدث المؤمن منه.
اختبار ملاءة الالتزام	تقييم ما إذا كان المبلغ الدفتري لالتزام التأمين بحاجة إلى زيادة (أو أن المبلغ الدفتري لتكاليف الاقتناء المؤجلة أو انخفاض الأصول غير الملموسة ذات الصلة) بناءً على مراجعة التدفقات النقدية.
حامل الوثيقة	الطرف الذي لديه الحق بالتعويض بموجب عقد التأمين في حال تحقق الحدث المؤمن منه.
أصول إعادة التأمين	صافي الحقوق التعاقدية لشركة التأمين المباشرة بموجب عقد إعادة التأمين.
عقد إعادة التأمين	عقد التأمين الصادر عن إحدى شركات إعادة التأمين لتعويض شركة تأمين أخرى (شركة التأمين المباشرة) عن الخسائر الناشئة عن واحد أو أكثر من عقود التأمين الصادرة عن شركة التأمين المباشرة.
معيد التأمين	الطرف الملتزم بموجب العقد إعادة بتعويض شركة التأمين المباشرة في حال تحقق الحدث المؤمن منه.
التجزئة	محاسبة مكونات العقد كما لو كانت عقود متعددة

المصدر : (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والاصدارات الاخرى، ٢٠١٧، ص : ٢٠٦)

ثانيا : اهداف ونطاق معيار IFRS 4

يهدف المعيار الى تحديد متطلبات الإبلاغ المالي عن عقود التأمين من الوحدة التي تصدر مثل تلك العقود الى ان يستكمل المجلس المرحلة الثانية من مشروعه بشأن عقود التأمين، وبالتحديد يتطلب المعيار في الفقرة (١) منه :

(أ) تحسينات محدودة في المحاسبة عن عقود التأمين من قبل المؤمنين.

(ب) إفصاحاً يحدد ويوضح المبالغ الواردة في القوائم المالية للمؤمن والناشئة عن عقود التأمين ويساعد مستخدمي تلك القوائم المالية في فهم مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية من عقود التأمين، وتوقيتها، وعدم تأكدها.

اما نطاق المعيار فانه يطبق على عقود التأمين وعقود إعادة التأمين المصدرة والمحتفظ بها، فضلا عن الأدوات المالية التي تصدرها الوحدات بميزات المشاركة الاختيارية، ولا ينطبق على عقود الضمان المالي او الالتزامات التعاقدية لصاحب العمل.

وقد ذكر المعيار في الفقرة (١٠) ان هناك بعض عقود التأمين تنطوي على مكون تأمين ومكون وديعة، وهنا يسمح المعيار للمؤمن بتجزئة او تفكيك هذين المكونين والمحاسبة عن كل مكون بشكل منفصل وترك هذا الخيار لشركات التأمين وفقا لسياستها او قدرتها على تحديد قيمة مكون الوديعة بشكل منفصل.

رابعا : القياس المحاسبي لعقود التأمين وفق معيار IFRS 4

تناول معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 4 عقود التامين مسألة القياس المحاسبي لعقود التأمين من خلال عدة اسس هي :

أ- اختبار ملاءة الالتزام.
ب- انخفاض قيمة أصول والتزامات إعادة التأمين.
ج- التغير في السياسات المحاسبية.
د- أسعار الفائدة الحالية في السوق.
هـ- هوامش الاستثمارات المستقبلية.
و- محاسبة الظل.
ز- عقود التأمين التي تم الحصول عليها من خلال اندماج اعمال او نقل محفظة.

وسيتم تناول هذه المحاور استنادا الى نص معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 4 وكما يأتي : **(IFRS Foundation, 2018 : 187-193)**

أ- اختبار ملاءة الالتزام

يفترض على المؤمن وفي نهاية كل فترة ابلاغ تقويم ما إذا كانت التزاماته التأمينية المعترف بها كافية وذلك من خلال التقديرات الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بموجب عقود التأمين الخاصة به، وإذا اظهر هذا التقويم ان المبلغ الدفتري لالتزامات التأمين (مطروحا منه تكاليف الاقتناء المؤجلة المتعلقة بها) غير كافيه في ضوء التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، فيجب ان يتم الاعتراف بكامل العجز في قائمة الدخل (الفقرة (١٥) من المعيار).

ب- انخفاض قيمة أصول والتزامات إعادة التأمين

إذا كانت أصول إعادة التأمين لدى المؤمن المباشر قد انخفضت قيمتها فان على المؤمن المباشر ان يخفض المبلغ الدفتري تبعا لذلك وان يعترف به في قائمة الدخل، وتنخفض قيمة أصل إعادة التأمين في الحالات الاتية فقط (الفقرة (٢٠)) :

(أ) إذا كان هناك دليل موضوعي نشأ عن حدث طرأ بعد الاعتراف المبدئي بأصل إعادة التأمين بان المؤمن المباشر قد لا يستلم كامل المبالغ المستحقة له بموجب شروط العقد؛ و

(ب) ان يكون للحدث تأثير ملموس بشكل يمكن قياسه وبطريقة موثوقة على المبالغ التي سيستلمها المؤمن المباشر من مُعيد التأمين.

ج- التغيير في السياسات المحاسبية

تضمنت الفقرة (٢٢) من المعيار إمكانية تغيير المؤمن الذي يطبق IFRSs للمرة الأولى سياساته المحاسبية لعقود التأمين في حالة واحدة وهي إذا كانت التغيرات تجعل من البيانات المالية أكثر ملائمة لاحتياجات المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية، لا ان تكون اقل موثوقية او ان تكون أكثر موثوقية، ولكن ليست اقل ملاءمة لتلك الاحتياجات. وعلى المؤمن ان يقيس الملاءمة والموثوقية بالاعتماد على المعايير المنصوص عليها في معيار "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية والاخطاء" IAS 8.

د- أسعار الفائدة الحالية في السوق

تسمح الفقرة (٢٤) من المعيار للمؤمن بتغيير سياسته المحاسبية بحيث يقوم بإعادة قياس التزامات إعادة التأمين المخصصة لتعكس أسعار الفائدة الحالية في السوق والاعتراف بالتغيرات في تلك الالتزامات

في قائمة الدخل، وفي هذا الوقت يمكن للمؤمن أيضا ان يقدم سياسات محاسبية تتطلب تقديرات حالية أخرى وفرضيات للالتزامات المحددة.

يسمح الاختيار في هذه الفقرة للمؤمن بتغيير سياساته المحاسبية للالتزامات المحددة دون تطبيق هذه السياسة بشكل متناسق مع كافة الالتزامات المشابهة كما قد يتطلب معيار IAS 8. وإذا حدد المؤمن الالتزامات لهذا الاختيار فان عليه ان يستمر بتطبيق اسعار الفائدة السوقية الحالية (بالإضافة الى التقديرات والفرضيات الحالية الأخرى إذا كان ذلك منطبقاً) بشكل ثابت وفي كافة الفترات ولكافة الالتزامات الى ان يتم اطفاؤها.

هـ- الاستمرار في الممارسات الحالية

اشارت الفقرة (٢٥) من المعيار الى انه يمكن للمؤمن الاستمرار في اتباع الممارسات الآتية، ولكن إتباع أي منها لن يستوفي الفقرة (٢٢) :

(أ) قياس التزامات التأمين على أساس غير مخصوم؛

(ب) قياس الحقوق التعاقدية في الاتعاب المستقبلية لإدارة الاستثمارات بالقيمة العادلة؛ و

(ج) استعمال سياسات محاسبية غير موحدة تتعلق بعقود التأمين (وتكاليف الاقتناء المؤجلة المتعلقة بها والأصول غي الملموسة المتعلقة بها ان وجدت) الخاصة بالشركات التابعة.

و- هوامش الاستثمارات المستقبلية

لم تلزم الفقرة (٢٧) من المعيار المؤمن بتغيير سياساته المحاسبية لعقود التأمين لاستبعاد هوامش الاستثمار المستقبلية، الا ان كان هناك افتراضا مؤكداً بان القوائم المالية للمؤمن ستكون اقل ملائمة وموثوقية إذا غيّر المؤمن سياسة محاسبية تعكس هوامش الاستثمار المستقبلية في قياس عقود التأمين، مالم تكن هذه الهوامش تؤثر على الدفعات التعاقدية. وفيما يأتي مثالان على السياسات المحاسبية التي تعكس هذه الهوامش :

(أ) استعمال معدل خصم يعكس العائد المقدر على أصول المؤمن. او

(ب) تقدير العائدات على تلك الأصول بمعدل عائد مقدر وخصم هذه العوائد المقدرة بمعدل مختلف وتضمين النتيجة في قياس الالتزام.

ز- محاسبة الظل

تضمنت الفقرة (٣٠) من المعيار أنه في بعض النماذج المحاسبية تكون المكاسب او الخسائر المتحققة على أصول المؤمن ذات تأثير مباشر على قياس بعض او كل مما يأتي :

(أ) التزاماته التأمينية.

(ب) تكاليف الاقتناء المؤجلة ذات الصلة.

(ج) الأصول غير الملموسة ذات الصلة.

ويسمح للمؤمن بان يغير سياساته المحاسبية بحيث يكون المكسب او الخسارة المثبتة وغير المتحققة من الأصول، تؤثر في القياسات بنفس الطريقة التي تؤثر بها المكاسب او الخسائر المتحققة. وينبغي اثبات التعديل الملائم على التزام التأمين (او تكاليف الاقتناء المؤجلة او الأصول غير الملموسة) في الدخل الشامل الاخر إذا، وفقط إذا، تم اثبات المكاسب او الخسائر غير المتحققة ضمن الدخل الشامل الآخر. وتسمى هذه الممارسة أحيانا بمحاسبة الظل.

ح- عقود التأمين المقتناة من خلال اندماج اعمال او تحويل محفظة.

تفرض الفقرة (٣١) من المعيار على المؤمن في تاريخ الشراء (من اجل الالتزام بإحكام المعيار IFRS 3) قياس التزامات التأمين التي تم تحملها واصول التأمين المقتناة بالقيمة العادلة. الا أنه يسمح للمؤمن باستعمال تقييم موحد يفصّل القيمة العادلة لعقود التأمين المقتناة الى المكونين الآتيين :

(أ) التزام يتم قياسه وفقا للسياسات المحاسبية للمؤمن لعقود التأمين التي يصدرها.

(ب) أصل غير ملموس يمثل الفرق بين (١) القيمة العادلة لحقوق التأمين التعاقدية التي يتم اقتناؤها والتزامات التأمين التي يتم تحملها و(٢) المبلغ المنصوص عليه في الفقرة (أ)، ويجب ان يتفق القياس اللاحق لهذا الأصل مع قياس التزام التأمين المتعلق به.

ويتضح مما تقدم ان معيار IFRS 4 تناول لأول مرة عدد من القواعد التي تؤثر على المحاسبة عن عقود التأمين التي تدخل ضمن نطاقه دون سواها ولم يتم تناولها في معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية الأخرى كونه معيار متخصص بعقود التأمين، ويمكن اجمال تلك الأمور كما في الشكل (٢).

الشكل (٢)

أسس القياس المحاسبي وفق معيار IFRS 4

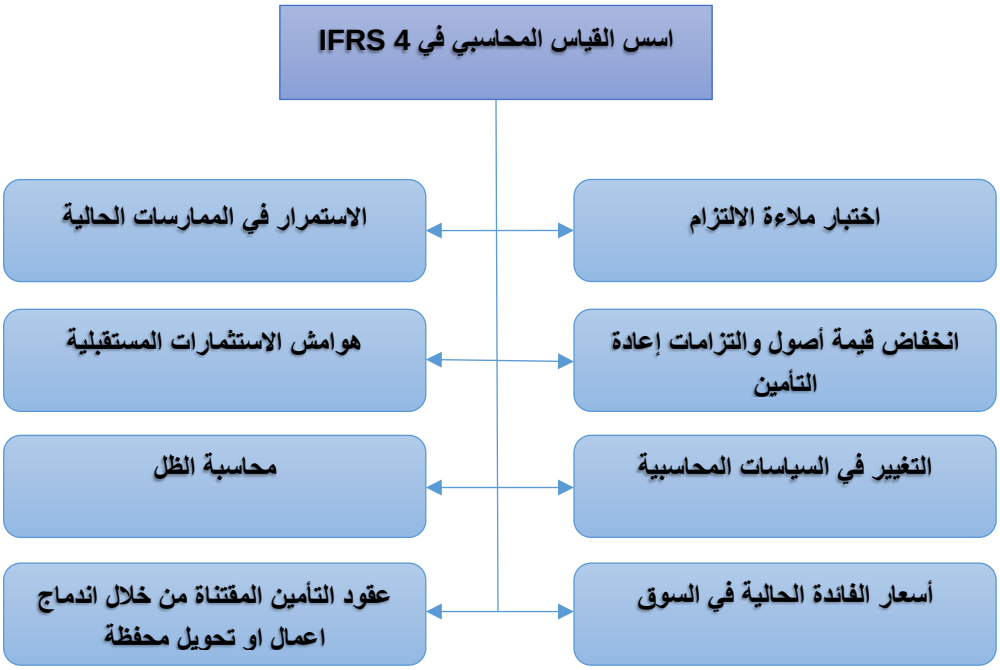

المصدر : من اعداد الباحث

خامساً : الإفصاح عن عقود التأمين وفق معيار IFRS 4

تناول معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 4 مسألة الإفصاح عن عقود التأمين من خلال عدة اسس هي :

أ- المنهج التركيبي والإفصاحات المتعلقة به
ب- توضيح المبالغ المثبتة
ت- طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن عقود التأمين
ث- الإفصاحات حول الاعفاء المؤقت من المعيار IFRS 9

وسيتم تناول هذه المحاور استنادا الى نص معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 4 وكما يأتي : **(IFRS Foundation, 2018 : 195-201)**

أ- المنهج التركيبي والإفصاحات المتعلقة به

سمحت الفقرة (٣٥ ب) من المعيار للمؤمن (ولكن لم تُلزمه) بان يطبق المنهج التركيبي على الأصول المالية الملموسة، ويجب على المؤمن الذي يطبق هذا المنهج ما يأتي :

(١) ان يعيد تصنيف المبلغ الذي ينتج في قائمة الدخل في نهاية فترة الإبلاغ للأصول المالية الملموسة الى قائمة الدخل او الدخل الشامل، وهو يتوافق مع تطبيق IAS 39. وهو يساوي الفرق بين (١) المبلغ المقرر عنه في قائمة الدخل عن الأصول المالية الموسومة بتطبيق IFRS 9؛ وبين (٢) المبلغ الذي كان سيقرر عنه في قائمة الدخل عن الأصول المالية الموسومة فيما لو قام المؤمن بتطبيق IAS 39.

(٢) ان يطبق جميع المعايير الدولية للإبلاغ المالي المنطبقة على الادوات المالية لديه، باستثناء ما تم توضيحه في الفقرات ٣٥ب -٣٥ن، ٣٩ك -٣٩م، ٤٨، و٤٩ من المعيار.

كما اشترطت الفقرة ٣٥ج بأنه لتطبيق المنهج التركيبي فان على المؤمن ان يطبق IFRS 9 لأول مرة. واشترطت الفقرة (٣٩ك) على المؤمن الذي يطبق المنهج التركيبي ان يفصح عن معلومات تمكن المستخدمين من فهم ما يأتي :

(١) كيفية احتساب مجموع المبلغ المعاد تصنيفه بين قائمة الدخل وبين الدخل الشامل الآخر في فترة الإبلاغ؛

(٢) تأثير إعادة التصنيف على تلك القوائم المالية.

ب- توضيح المبالغ المثبتة

اوجبت الفقرتان (٣٦ و٣٧) من المعيار على المؤمن الافصاح عن المعلومات التي تحدد وتوضح المبالغ الواردة في القوائم المالية والتي تنشأ عن عقود التأمين، وذلك من خلال الإفصاح عن:

(١) سياساته المحاسبية المتعلقة بعقود التأمين وما يتعلق بها من أصول، والتزامات، وايراد، ومصروف.

(٢) الأصول والالتزامات، الايراد والمصروف المثبتة (والتدفقات النقدية، إذا كان يعرض قائمة تدفقات نقدية باستعمال الطريقة المباشرة) الناشئة عن عقود التأمين.

(٣) الاجراء المستعمل لتحديد الافتراضات التي لها التأثير الأكبر على قياس المبالغ المثبتة والموضحة في (٢).

(٤) تأثير التغيرات في الافتراضات المستعملة لقياس أصول والتزامات التأمين.

(٥) مطابقة التغيرات في التزامات التأمين، واصول إعادة التأمين، وتكاليف الاقتناء المؤجلة المتعلقة بها، ان وجدت.

ج- طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن عقود التأمين

فرضت الفقرتان (٣٨ و٣٩) من المعيار على المؤمن الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقويم طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن عقود التأمين، ولتحقيق ذلك ينبغي على المؤمن الإفصاح عن :

(١) أهدافه وسياساته واجراءاته لإدارة المخاطر الناشئة عن عقود التأمين.

(٢) معلومات بشأن مخاطر التأمين وإعادة التأمين.

(٣) معلومات بشأن مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة ومخاطر السوق.

(٤) معلومات بشأن التعرض لمخاطر السوق الناشئة عن المشتقات المدمجة المضمنة في عقد التأمين المضيف إذا لم يكن المؤمن مطالبا بقياس المشتقات المدمجة بالقيم العادلة.

د- الإفصاحات حول الاعفاء المؤقت من معيار IFRS 9

اوجبت الفقرة (٣٩ب) من المعيار على المؤمن الذي يختار تطبيق الاعفاء المؤقت من المعيار IFRS 9 ان يفصح عن معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية مما يأتي :

(١) فهم كيفية تأهل المؤمن للإعفاء المؤقت؛

(٢) مقارنة المؤمنين المطبقين للإعفاء المؤقت مع الوحدات المطبقة للمعيار IFRS 9 .

من خلال ما تقدم يرى الباحث ان معيار IFRS 4 وان سمح باستمرار المؤمنين على نفس طرق القياس السائدة في الممارسات الحالية، وادخل بعض التعديلات في القياس المحاسبي والتي تم ايضاحها سابقا، الا ان هذا المعيار أولى مسألة الإفصاح عن عقود التأمين أهمية أكبر وذلك بهدف زيادة ملائمة المعلومات المقدمة لمختلف المستخدمين وبما يمكنهم من اجراء المقارنات واتخاذ قرارات أكثر حصافة، ويمكن تمثيل أسس الإفصاح المحاسبي عن عقود التأمين وفق معيار IFRS 4 بالشكل (٣).

الشكل (٣)

أسس الإفصاح المحاسبي عن عقود التأمين وفق معيار IFRS 4

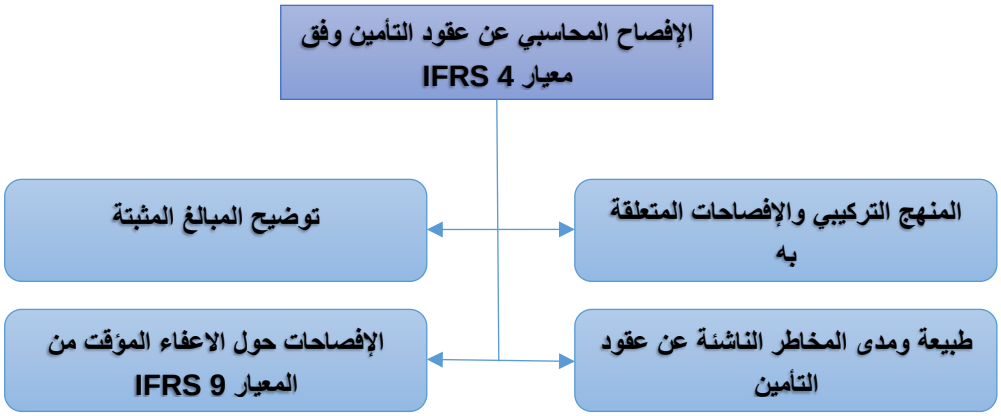

المصدر : من اعداد الباحث

٢-٣- المبحث الثالث : جودة المعلومات المحاسبية –مفاهيم نظرية ومقاييس رياضية

٢-٣-١. مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

يرتبط مفهوم جودة المعلومات المحاسبية بمفاهيم عديدة ينبغي التطرق لها بشيء من الايجاز وكما يأتي :

اولاً : المعلومات المحاسبية

تعرف المعلومات المحاسبية بأنها كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الاحداث الاقتصادية والتي تتم معالجتها والابلاغ عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخلياً **(الحبيطي والسقا، ٢٠٠٣ : ٢٧)**.

كما تعرف بانها عبارة عن مجموعة من البيانات التي يتم معالجتها للخروج بمنتج نهائي عن طريق المعالجات المحاسبية، ولكن هذه المعلومات المحاسبية ينبغي ان تتميز بخصائص تتسم بها حتى تكون ذات فائدة ويمكن استخدامها من جميع الأطراف الداخلية والخارجية **(عطا، ٢٠٠٧ : ٩٥)**.

أي ان المعلومات المحاسبية تشمل المعلومات المالية وغير المالية التي تنتجها المحاسبة في الوحدة الاقتصادية وتوجه نحو الاستعمالات الخارجية والداخلية، وينبغي ان تكون تلك المعلومات مفيدة لمستخدميها وذلك إذا كانت ذات جودة عالية وتتوفر فيها الخصائص النوعية اللازمة.

ثانياً : الإبلاغ المالي

تتعدد وجهات النظر حول مفهوم الإبلاغ المالي، فهناك من ينظر اليهِ بانهُ يمثل الإفصاح المحاسبي ومعنى ذلك التركيز على أهمية التقارير المالية وما يرد فيها من معلومات وكيفية توصيلها للأطراف المستفيدة بأفضل السبل **(المثنو،٢٠١٣ : ٥٠)**، أي ان الإبلاغ المالي يتحدد بالتقارير المالية الاساسية ذات الغرض العام (قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وكشف التدفق النقدي، وكشف التغير في حقوق الملكية) وينعكس هذا المفهوم الضيق للإبلاغ المالي ويحدده بعدة اتجاهات منها ان الإبلاغ المالي تنتج عنه تقارير مالية ذات غرض عام لتلبية الاغراض العامة، وان الإبلاغ يتعلق بالمستخدم الخارجي وهذا يعني ان الإبلاغ المالي هو إبلاغ خارجي، وان المستخدمين الخارجيين يكونون في موقف تفاوضي ضعيف لا يمكنهم طلب المعلومات الخاصة باحتياجاتهم **(المعيني،٢٠١٠ : ١١٨)**.

اما الاتجاه الأخر فيعد الإبلاغ المالي اوسع من الافصاح إذ يرى ان مفهوم الإفصاح يمثل جزءً من الإبلاغ المالي، ويتضمن المعلومات المالية وغير المالية المفيدة في اتخاذ القرارات

(Herath & Albarqe, 2017 :1)، أي ان الإبلاغ المالي لا يرتبط بالتقارير المالية فقط بل بالمعلومات المفيدة للمستخدمين ايضاً وهو ما يعطي صورة اوسع للإبلاغ المالي **(الحيدري، ٢٠١٥، ٨٥)**.

أما وجهة النظر الاكثر شمولية فترى ان الإبلاغ المالي تمثل المحاسبة نفسها فالمحاسبة هي نظام معلومات (أي نظام للإبلاغ) بجميع عناصر هذا النظام ابتداءً من الإطار المفاهيمي للمحاسبة مروراً بممارسات القياس والافصاح ثم اسلوب التنظيم المحاسبي كمتغير أساس في صياغة انموذج الإبلاغ، وما يؤكد هذا الرأي ان معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) لم تحمل في طياتها أساليب الافصاح فقط، بل أساليب القياس وتوقيتات الاعتراف أيضاً **(السعدي، ٢٠١٧ : ٤٣)**.

ويتفق الباحث مع ان مفهوم الإبلاغ المالي هو مفهوم شامل يمثل المحاسبة بكافة مفاهيمها وممارساتها، اذ تنطوي فيه جميع الفرضيات والمبادئ والمعايير المحاسبية فهو تحديد وقياس واعتراف وعرض وافصاح عن المعلومات الموجهة نحو تحقيق تطلعات المستخدمين وتلبية متطلباتهم من المعلومات لاتخاذ القرارات المختلفة.

ثالثاً : جودة الإبلاغ المالي او جودة المعلومات المحاسبية؟

الجودة كما وردت في قاموس أكسفورد تعني الدرجة العالية من النوعية او التميز، بينما عرفتها الجمعية الامريكية للجودة (ASQ) بانها مصطلح ذاتي لكل شخص من حيث استخدام خصائص المنتج او الخدمة، بينما عرفها (Juran) بانها الملائمة للاستخدام، ويرى (Grosby) بان الجودة هي المطابقة للحاجات او المتطلبات **(Russell & Taylor, 2011 : 56-58)**.

أصبحت أهمية الجودة متزايدة في الوحدات الاقتصادية، ومن الضروري تطويرها بشكل مستمر لأنها تحقق فوائد اقتصادية وكفاءة كبيرة في المدى القريب وتحقق الميزة التنافسية على المدى البعيد **(Fernandes et al, 2014 : 773)**.

اما جودة الإبلاغ المالي، فقد وصفت لجنة Jenkins التي شكلت من AICPA سنة ١٩٩١ لدراسة ملاءمة ومنفعة الإبلاغ المالي للوحدة الاقتصادية الإبلاغ المالي بانه عملية تقديم المعلومات المتعلقة بالوحدة الاقتصادية الى المستخدمين من خلال تفاعل مجموعة من العناصر المختلفة التي تعمل معا بهدف مساعدتهم في اتخاذ القرارات المناسبة، واهم هذه العناصر هي المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ومستخدمي المعلومات المحاسبية، وأصحاب المصلحة **(بدروسيان، ٢٠٠٧ : ٦٠)**.

وكذلك عرفت من قبل اتحاد المحللين الماليين (FAF) بأنها تعني الوضوح والشفافية وتوافر المعلومات في التوقيت المناسب، وأن أساس الجودة في الإبلاغ المالي هو توفير معايير محاسبية يتم على أساسها أعداد التقارير المالية (**Cohen, 2003 : 89**).

كما عُرفت جودة الإبلاغ المالي بأنها تمثل ما توفره التقارير المالية من معلومات حقيقية وعادلة عن الأداء والمركز المالي الأساسي للوحدة الاقتصادية (**Tang,2008 :1429**).

وايضاً عُرفت بأنها درجة الدقة التي تنقل بها التقارير المالية معلومات حول عمليات الوحدة، ولاسيما تدفقاتها النقدية، من أجل إعلام المستثمرين الحاليين والمرتقبين، وبما يخدم عملية اتخاذ القرار (**Biddle et al, 2009 : 113**).

اما مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB فقد بين ان الشرط الاساس لجودة الابلاغ المالي فهو التزامه بالهدف والخصائص النوعية لمعلومات القوائم المالية، وهذه الخصائص النوعية هي مجموعة من الصفات التي تجعل المعلومات المالية مفيدة وتتكون من الملائمة، والتمثيل الصادق، وقابلية المقارنة، وقابلية التحقق، والتوقيت المناسب، وقابلية الفهم (**Tasios & Bekiaris , 2012 : 58**).

وتعد جودة الإبلاغ المالي مرادفة لجودة المعلومات المحاسبية اذ يعرفها (Pounder) بانها دقة الإبلاغ المالي لإعلام المستثمرين بالتدفقات النقدية المستقبلية والمحتوى الذي تعكس به الأداء التشغيلي الحالي للوحدة الاقتصادية، والذي يفيد في توقع الأداء المستقبلي لها ويساعد في تقييمها (**Pounder, 2013 : 18**).

ومن الباحثين من يرى ان جودة المعلومات المحاسبية تعني ان تكون المعلومات المالية الموجودة في القوائم المالية خالية بشكل معقول من الخطأ وتمثل بأمانة الظواهر الاقتصادية وتحقق مستوى معين من الدقة، وان تكون القوائم المالية خالية من التحيز لان الظواهر الاقتصادية المقدمة في القوائم المالية السنوية كثيرا ما يتم قياسها ف ظل ظروف عدم التأكد (**Ahmed, 2012 :42**).

كما ان جودة المعلومات المحاسبية يمكن ان تعبر عما تتصف به المعلومات المحاسبية الواردة ضمن التقارير المالية من مصداقية وما تحققه من منفعة لمستخدميها مع خلوها من التحريفات الجوهرية واعدادها في ضوء مجموعة من المعايير المعتمدة وبما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها (**خليل، ٢٠١٠ : ٢٤**).

وفي ضوء ما تقدم يمكن التوصل الى ان الإبلاغ المالي والمعلومات المحاسبية تكون ذات جودة عالية إذا توفرت فيها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفي مقدمتها الملائمة والتمثيل الصادق فضلاً عن الخصائص التعزيزية الأخرى.

واكد كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية ضمن مشروع التقارب المحاسبي الدولي على أهمية ان يكون الإبلاغ المالي عالي الجودة الا أن أهم المسائل الرئيسة في الادبيات هو كيفية قياس هذهِ الجودة (**Beest et al, 2009 :3**).

رابعاً : العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية

تؤثر العديد من العوامل في جودة المعلومات المحاسبية، وبينت العديد من الدراسات والأبحاث وجود عوامل تؤثر في جودة المعلومات المحاسبية تتمثل بما يأتي :

١. جودة المعايير المحاسبية المطبقة : اشارت دراسة (**Jara et al, 2011 : 179**) الى ان جودة المعلومات المحاسبية تتأثر الى حد كبير بجودة المعايير المحاسبية المطبقة، فمعايير (IFRSs) قد تحد من ممارسات إدارة الأرباح وعدم تماثل المعلومات بشكل أكبر من المعايير المحلية.

وقد حددت هيئة الأوراق المالية الامريكية (SEC) مجموعة من الشروط لضمان جودة المعايير المحاسبية (سواء كانت دولية او محلية)، منها : وجود تنظيم جيد للهيئة او الجهة المسؤولة او المخولة بإصدار المعايير، وتوفر الموارد البشرية والفنية عالية المستوى، والرقابة الفعالة على مدى التزام الشركات المعنية بالمعايير المعتمدة (**Barth et al, 2007 : 477**)

٢. درجة تعقيد بيئة الاعمال : اذ أظهرت بعض الدراسات الاستقصائية زيادة متطلبات الإبلاغ المالي بزيادة تعقيد بيئة الاعمال، اذ تزداد صعوبة تلخيص كافة الاحداث الاقتصادية في تقارير محدودة في ظل بيئة مليئة بالتعقيدات، ولاسيما في بعض المجالات مثل المشتقات المالية، والايجارات، واندماج الاعمال، واتفاقيات التمويل، وعمليات الاعتراف بالإيراد، وقضايا الضرائب المؤجلة فهناك حاجة لكثير من الإيضاحات لتفسير هذه العمليات وتأثيراتها المستقبلية المتوقعة، ومن الأسباب الأخرى لزيادة متطلبات الإبلاغ ضرورة الحصول على المعلومات في الوقت المناسب فالمستخدم يحتاج لمعلومات مؤثرة في قراراته ولها قيمة تنبؤية، فهو بحاجة الى ابلاغ مالي مرحلي مكتمل ونشرات مالية تحليلية (**Kieso et al, 2016 : 1405**).

٣. دوافع الإدارة : هناك بعض المرونة المتاحة امام الإدارة في الاختيار بين السياسات المحاسبية المتاحة وعمل التقديرات المحاسبية وهيكلية العمليات لاتباع طريقة معينة في معالجة بعض البنود المحاسبية، وقد تكون لديها دوافع لإساءة استغلالها لتحقيق مصالحها الشخصية على حساب أصحاب المصالح وهو ما يقلل من جودة المعلومات المحاسبية (**أبو الخير، ٢٠٠٧ : ٢٣**).

٤. جودة التدقيق، ان جودة إجراءات التدقيق وكفاءة واستقلال مراقب الحسابات تحد من المخاطر وممارسات الإدارة الاحتيالية، كما تؤثر في مستوى درجة التحفظ المحاسبي، وهو ما ينعكس ايجاباً على جودة المعلومات المحاسبية (**الأورفه لي، ٢٠١٢ : ٤٤**).
٥. المنظمات والجهات المسؤولة عن تنظيم المهنة : يؤثر وجود تنظيمات مهنية متخصصة وقوية في جودة المعلومات المحاسبية من خلال اصداراتها للتعليمات والقواعد واللوائح التنفيذية.
٦. الحوكمة : اشارت العديد من الدراسات المحاسبية (**Lean & Haitao, 2012**)، (**Chih & Audrey,2013**)، (**ملو العين وآخرون، ٢٠١٣**)، الى ان هناك تأثير إيجابي لآليات الحوكمة (جودة لجنة التدقيق، التدقيق الداخلي، ومجلس الإدارة) على جودة المعلومات المحاسبية.

٢-٣-٢. الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

يقصد بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية : الخصائص والمميزات التي تجعل من قيمة المعلومات كبيرة من وجهة نظر مستخدميها، ويستخدم للتمييز بين المعلومات المحاسبية الجيدة (المساهمة في اتخاذ القرارات بنجاح)، والمعلومات المحاسبية الأقل شأناً (**الاسكاف وشهيد، ٢٠١٧ : ٢٥٣**).

ولكي تتحقق جودة المعلومات المحاسبية ينبغي ان تتوفر فيها عدد من الخصائص النوعية التي تتسم بها تلك المعلومات والتي تتحقق من خلالها المنفعة المرجوة منها، وقد ذكر مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB في الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي بان الخصائص الأساسية للمعلومات المفيدة هي ان تكون ملائمة وذات تمثيل صادق فضلا عن الخصائص التعزيزية الأخرى والتي سيتم التطرق اليها كما يأتي :

اولاً : الملائمة Relevance :

عرفت الملاءمة كما جاءت في الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (**IFRS, 2010 : par. QC6**) بأن المعلومات المالية الملائمة هي تلك التي تكون قادرة على احداث فرق في القرار، حتى ولو اختار بعض المستخدمين عدم الاستفادة منها او كانوا – بالفعل – على علم بها من مصادر أخرى. فالمعلومات تكون ملائمة لقرارات مستفيدي التقارير المالية، وخاصة المستثمرين والدائنين (الحاليين والمحتملين)، إذا كانت المعلومات تنبؤية أو مؤكدة او كليهما

(Nobes & Stadler : 2014, 31)، وكانت تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستفيدين من خلال مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية.

اما من وجهة نظر المستثمرين، فالمعلومات الملاءمة هي المعلومات التي تساهم في قرارات استثمار الأسهم، وواحدة من التفسيرات المحتملة لمفهوم الملاءمة هي القيمة العادلة **(Hellstrom, 2005 :7)**. ولكي تكون المعلومات ملاءمة فعليها ان ترتبط بصورة منطقية بقرار معين، وان تكون المعلومات المحاسبية قادرة على ان توجِد فرقاً في القرار من خلال مساعدة مستفيدي التقارير المالية في التوصل إلى تنبؤات حول نتائج الأحداث (الماضية، الحالية، والمستقبلية) أو انها تؤكد او تصحح توقعاتهم ويتم قياس خاصية الملاءمة باستعمال فقرتين، هما : القيمة التنبؤية والقيمة التوكيدية او كلاهما **(كام، ٢٠٠٠ : ٧٠٢)** فضلا عن الأهمية النسبية التي أضيفت لاحقا كإحدى الخصائص الفرعية للملائمة.

وتتكون خاصية الملائمة من ثلاث خصائص فرعية وكما يأتي : -

١. القيمة التنبؤية Predictive Value :

ينبغي ان تكون المعلومات المحاسبية ملائمة ومتميزة بالقدرة على التنبؤ بالأحداث، بمعنى قدرتها على مساعدة متخذ القرار في تحسين احتمالات التوصل الى تنبؤات صادقة عن النتائج المتوقعة في المستقبل، او ان تؤدي هذه المعلومات الى تعزيز او تصحيح التوقعات الحالية **(المدلل، ٢٠١٠ : ٢٢)**. وقد عرفها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بأنها المعلومات التي يمكن استخدامها في وضع تنبؤات حول النتائج النهائية الماضية، والاحداث الحالية والمستقبلية او تأثيرها في التدفقات النقدية المستقبلية **(IFRS, 2010 : par. 8)**.

ويشمل التنبؤ بالمعلومات إعطاء مؤشرات رصينة عن المستقبل في الظروف الطبيعية، وكلما كانت هذه المؤشرات قوية وقريبة للواقع كانت أكثر ملائمة لآنها تتيح لمستخدميها مراقبة الأداء المستقبلي ومعرفة الانحرافات ومواضعها واسبابها ومن ثم القيام بمعالجتها **(الرشيدي، ٢٠١٢ : ٣٥)**.

ولتكون المعلومات ذات تأثير على عملية اتخاذ القرار يجب ان تؤدي هذه المعلومات الى تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل او ان تؤدي هذه المعلومات الى تعزيز او تصحيح توقعاته الحالية **(الشيرازي، ١٩٩٠، ٢٠٠)**.

٢. القيمة التوكيدية Conformance Value :

وفقاً لمجلس معايير المحاسبة الدولي IASB تكون المعلومات ذات قيمة توكيدية إذا كانت توفر تغذية عكسية (تؤكد او تغير) تقويمات سابقة **(IFRS, 2010 : par. 9)**. وتسمى هذه الخاصية أيضا بالقيمة الارتجاعية او الارتدادية وتكون المعلومات ذات قيمة ارتدادية اذا ساعدت مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة التوقعات السابقة، ومن ثم إمكانية تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه التوقعات انه يمكن القول بان الوقوف على نتائج الماضي وتقييم اتجاهاتها سوف يكون مفيداً بالتنبؤ نحو المستقبل، ومن امثلة المعلومات المحاسبية التي تتميز بالقدرة على التقييم الارتدادي لنتائج القرارات الماضية وفي نفس الوقت لها قدرة تنبؤية عالية للمستقبل يمكن ايجادها بالتقارير المرحلية Interim Reports او التقارير القطاعية Segmental Reports، اذ اثبتت الدراسات الميدانية قدرة وفاعلية هذه التقارير في مجال تخفيض درجة عدم التأكد **(طبايبية، ٢٠١٦ : ١٩١)**.

ويذكر المجلس أيضا بان القيمة التنبؤية والقيمة التوكيدية للمعلومات المالية ترتبط ببعضها البعض، فالمعلومات التي يكون لها قيمة تنبؤية غالبا ما يكون لها قيمة توكيدية أيضا، فمثلاً يمكن مقارنة الإيرادات للسنة الحالية (التي يمكن استعمالها في التنبؤ للسنوات المستقبلية) مع تنبؤات الإيرادات للسنة الحالية التي يتم اجراؤها في السنوات السابقة، ويمكن ان تساعد نتائج تلك المقارنات المستخدم على تصحيح وتحسين الإجراءات التي كانت تستخدم لإجراء تلك التنبؤات السابقة **(IFRS, 2010 : par. 10)**.

٣. الأهمية النسبية (او المادية) Materiality :

وتعني المعلومات ذات الأهمية النسبية انها اذا حذفت او قدمت بشكل مضلل فإنها ستؤثر على القرارات التي سيتخذها المستخدمون استناداً اليها، وان المعلومات المحاسبية لا يمكن ان تعد ذات اهمية نسبية ما لم يتم النظر الى حجم واهمية البند المعني بالإفصاح عنه **(Kieso et al, 2016 :43)**.

وتلعب هذه الخاصية دوراً مهماً في كمعيار لتحديد المعلومات التي يتوجب الإفصاح عنها والتي تؤثر على متخذي القرار، كما تعد معياراً مهماً في دمج Aggregation بنود المعلومات المعروضة في القوائم المالية المنشورة **(مومني، ٢٠١٩ : ١١٦)**، كما تعد الأهمية النسبية خاصية حاكمة لكافة الخصائص النوعية ويعتمد تطبيقها على اعتبارات كمية او نوعية او كليهما لذا فان التطبيق العملي لاختبار الأهمية النسبية يستلزم تحديد المستوى الذي يعد نقطة الفصل Threshold بين ما هو مهم وبين ما هو غير مهم وان هذا المستوى يعتمد على طبيعة البند، وعلى من يضع المعايير تحديد الحدود الدنيا لغرض تحديد مجال الاجتهاد والتقدير الشخصي **(الشيرازي، ١٩٩٠ : ١٠٢-١٠٣)**.

ثانياً : التمثيل الصادق Faithfull Representation :

يقوم الإبلاغ المالي بعكس الانشطة والاحداث الاقتصادية بصورة تعابير وأرقام في التقارير المالية، ولتكون المعلومات المعروضة في تلك التقارير ذات منفعة لا يكفيها ان تكون ملاءمة فقط وانما ينبغي ان تمثل بصدق ما يراد لها ان تمثله.

ويعرف التمثيل الصادق بانه التوافق بين المقياس او الوصف والظاهرة التي يدعي تمثيلها **(Burlaud, 2013 : 13)**، وتتحقق خاصية التمثيل الصادق عندما يكون للمقياس او الوصف ثلاث خصائص، اذ يجب ان يكون كاملاً ومحايداً وخالياً من الخطأ، وبالطبع فان الكمال يعد امراً نادراً إذا كان قابلاً للتحقق على الاطلاق ولكن المجلس يهدف الى تعظيم تلك الخصائص الى الحد الممكن **(IFRS, 2010 : par. 12)**.

ان خاصية التمثيل الصادق توفر معلومات حول مضمون الظاهرة الاقتصادية بدلاً من مجرد توفير معلومات حول الشكل القانوني **(Achim & Chis, 2014 : 95)**. أي ان معدي القوائم المالية ينبغي ان يوفروا المعلومات التي تمثل نتيجة اعمال الوحدة وبيان مركزها المالي والمعلومات ذات الصلة ليس لمجرد الإيفاء بالحدود القانونية الدنيا التي تتطلبها التشريعات او القوانين النافذة فقط وانما ينبغي ان تكون المعلومات معبرة عن كل الاحداث والظروف الفعلية المحيطة بإعداد القوائم المالية، وهناك ثلاث خصائص فرعية لخاصية التمثيل الصادق هي :

١. الاكتمال : Completeness

ورد في الفقرة ١٣ من الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي بان الوصف الكامل يشمل جميع المعلومات الضرورية للمستخدم ليتفهم الظاهرة الموصوفة بما في ذلك جميع التوصيفات والتوضيحات المطلوبة، وقد يستلزم الوصف الكامل لبعض البنود توضيحات لحقائق مهمة عن وجود وطبيعة البنود والعوامل والظروف التي يمكن ان تؤثر على جودتها وطبيعتها والاجراء المستعمل لتحديد الوصف الرقمي **(IFRS, 2010 : par. 13)**.

أي ان الاكتمال مقترن بحجم وكمية ونوع المعلومات المحاسبية التي يتم ايصالها للمستخدمين وإذا كان جزء من المعلومات لم يبلغ للمستخدمين فانه قد يؤدي الى تضليل عملية اتخاذ القرار او المساهمة في اتخاذ قرارات ضعيفة، وبنفس الوقت فان الاسهاب في تقديم المعلومات سيؤدي الى عبء المعلومات Information overload والذي ينتج عنه تشتيت انتباه وتركيز المستخدم عن المعلومات الجوهرية او الأكثر أهمية.

٢. الحياد Neutrality

ويعني الحياد عدم اختيار معلومات معينة بشكل ينتج عنه تفضيل جهة او طرف معين من الاطراف المعنية والمهتمة بالمعلومات المحاسبية على حساب جهات او أطراف أخرى، وان تكون المعلومات واقعية وحقيقية، أي ان خاصية الحياد تهتم فيما إذا كانت معلومات القوائم المالية متحيزة او لا، لان القوائم المالية تعرض بشكل يخدم أغراضاً عامة وليس لطرف محدد بذاته **(ثابت، ٢٠١٨ : ٥٣)**.

أي ان الوصف المحايد لا يكون متحيزاً او ينطوي على محاباة او يكون مؤكداً او غير مؤكد، او يشوبه تلاعب لزيادة احتمال تلقي المعلومات المالية بشكل مرغوب او غير مرغوب به من المستخدمين، ولا تعني المعلومات المحايدة معلومات بدون غرض او بدون تأثير على السلوك **(IFRS, 2010 : par. 14)**. أي ان المعلومات المالية يجب ان تكون حيادية وغير منتقاة ولا تتأثر بالرغبات الشخصية وعلى مجهز المعلومات ان يكون حيادي ومستقل وغير متحيز ولا يفضل مصلحة جهة على مصلحة جهة أخرى **(الجحاوي والمسعودي، ٢٠١٣ : ١٠)**.

٣. الخلو من الأخطاء Free from error

لا يعني التمثيل الصادق ضرورة دقة المعلومات في جميع النواحي، ولا يعني خلوها من الخطأ عدم وجود أخطاء او حذف في وصف هذه الظاهرة او انها دقيقة تماما في جميع النواحي، وتعني خاصية الخلو من الخطأ بان المعلومات المحاسبية يجب ان تتصف بالدقة، وتعني الدقة ان المعلومات تعبر عن الحدث او الموقف كما هو في حقيقته **(IFRS, 2010 : par. 15)**.

ان الخلو من الخطأ سيعزز من مصداقية القوائم المالية، اذ ان الصورة الصادقة لا تعني الخلو من الخطأ بصورة مطلقة لان المعلومات المالية تتضمن العديد من إجراءات التقدير تسند الى احكام الإدارة، مثلاً في حساب المخصصات ومصروفات الديون المعدومة ومصروفات الاندثار **(العوضي، ٢٠٠٦ : ١٨٣)**.

ثالثاً : الخصائص التعزيزية :

تعد الخصائص التعزيزية خصائص مكملة للخصائص النوعية الأساسية وهذه الخصائص تميز المعلومات الأكثر منفعة عن المعلومات الأقل منفعة (**Kieso et al, 2012 : 52**)، وهذه الخصائص لا يمكن ان تجعل المعلومات مفيدة إذا كانت تلك المعلومات غير ملائمة أو ليست صادقة التمثيل (**جمعة، ٢٠١٥ : ١٠٤**) وهناك أربعة خصائص تعزيزية هي :

١. قابلية المقارنة Comparability :

تنطوي قرارات المستخدمين على الاختيار بين البدائل، مثلا البيع او الاحتفاظ باستثمار معين او الاستثمار في الوحدة المبلغ عنها او وحدة أخرى، ومن ثم تعد المعلومات عن الوحدة المبلغ عنها أكثر منفعة إذا أمكن مقارنتها بمعلومات مشابهة عن وحدات أخرى وبمعلومات مشابهة من نفس الوحدة عن فترة أخرى او في تاريخ آخر.

تعد قابلية المقارنة الخاصية النوعية التي تمكن المستخدمين من تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين البنود، وهذا ما يميزها عن بقية الخصائص النوعية اذ لا ترتبط ببند واحد وتتطلب المقارنة بين بندين اثنين على الأقل (**IFRS, 2010 : par. 21**).

وعلى الرغم من ان الثبات او الاتساق Consistency يرتبط بالقابلية على المقارنة الا انهما مختلفان، فالثبات يشير الى استعمال نفس الطرق للبنود نفسها اما من فترة الى فترة داخل الوحدة المبلغ عنها او في فترة واحدة لكل الوحدات المتشابهة، اما قابلية المقارنة فإنها تمثل الهدف المنشود في طريقة الإبلاغ المالي والثبات يساعد في الوصول الى هذا الهدف وتعزيز قابلية المقارنة.

٢. قابلية التحقق Verifiability :

تعني قابلية التحقق درجة الاتفاق بين الأفراد المستقلين والمطلعين الذين يقومون بعملية القياس باستعمال نفس أساليب القياس بمعنى مدى وجود درجة عالية من الاتفاق بين المحاسبين المستقلين عند استعمال نفس طريقة القياس والخروج بنتائج متشابهة للأحداث الاقتصادية بحيث تتحقق خاصية التمثيل الصادق، يمكن إثبات قابلية التحقق بضمان درجة عالية من الاتفاق بين مقاييس مختلفة تستعمل نفس طرائق القياس (**شرويدر وآخرون، ٢٠١٢ : ٨٧**).

كما تعرف قابلية التحقق بان المعلومات المحاسبية التي يتم التوصل اليها بالدقة نفسها عند اجتماع عدد كبير من المحاسبين لقياس الاحداث ذاتها وباستخدام الطرق المحاسبية نفسها، أي ان

النتائج التي توصل اليها شخص معين باستعمال أساليب معينة للقياس والافصاح يستطيع ان يتوصل اليها شخص آخر مستقل عن الشخص الأول باستعمال الأساليب نفسها **(ميردولي، ٢٠٠٧ : ٧٩)**.

كما انها تعني الاجماع Consensus وخلو القياس من سمة التحيز فالمعلومات التي يتم التحقق من صحتها او هدفها هي تلك المعلومات التي يمكن إعادة توليدها بالكامل من خلال اشخاص مستقلين يقومون بالقياس وباستعمال نفس إجراءات القياس وان القدرة على التحقق من صحة المعلومات تشير الى صحة المعلومات وليست سلامة طرق القياس المتبعة **(بلقاوي، ٢٠٠٩ : ٢٧٥)**.

ويمكن القيام بعملية التحقق بصورة مباشرة من خلال الملاحظة المباشرة، او غير المباشرة عن طريق التحقق من المدخلات وإعادة احتساب الرصيد الختامي كما هو الحال في المخزون مثلاً باستخدام طريقة FIFO **(FASB, 2010 : 18)**.

٣. التوقيت المناسب Timeliness :

وتعني توفير المعلومات لمتخذي القرارات قبل ان تفقد القدرة على التأثير في قراراتهم **(Achim & Chis, 2014 : 96)** وتعد هذه الخاصية مساعدة لخاصية الملاءمة اذ ان المعلومات إذا لم تكن متاحة وقت الحاجة اليها، او أصبحت متاحة بعد فترة من الاحداث المقرر عنها أصبحت لا قيمة لها في المستقبل **(Schroeder el at, 2009 : 50)**. ومع ذلك فان بعض المعلومات قد تستمر منفعتها لفترة طويلة بعد تاريخ الإبلاغ بسبب ان بعض المستخدمين من الممكن ان يحتاجونها لتحديد او تقييم الاتجاهات **(IFRS, 2010 : par. 29)**.

وفيما يتعلق بالقوائم المالية التي تنشرها الوحدة هناك جانبان لخاصية التوقيت المناسب وهما **(حلوة، ٢٠٠٩ : ٧٣)** :

أ- دورية الإبلاغ، وتعني طول او قصر الفترة الزمنية التي يلزم الإبلاغ عنها، ومن هنا ظهرت الحاجة الى تقديم قوائم مالية مرحلية مؤقتة عن فترات دورية ربع او نصف سنوة، وفي عصر تكنلوجيا المعلومات بدأت تكثر المطالبات بدورية شهرية وذلك الى جانب القوائم المالية السنوية.

ب- الفترة التي تنقضي بين نهاية الدورة المالية المبلغ عنها وبين تاريخ نشر تلك القوائم واتاحتها للتداول وتكون هذه الفترة عادة خلال ٣-٤ أشهر بعد مضي السنة المالية، وتقوم بعض الشركات بتقديم القوائم المالية خلال الشهر الأول.

٤. قابلية الفهم Understandability :

وهي ان تكون المعلومات مفهومة من متخذ القرار وتتأثر قابلية الفهم بمهارة وخبرة معدي المعلومات Preparer من جهة، وبمهارة وخبرة من يستخدم تلك المعلومات من جهة أخرى **(مطر والسويطي،٢٠١٢ : ٣٣٢)**.

ان المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية ينبغي ان تكون مفهومة من أولئك الذين لديهم فهم معقول للأعمال والأنشطة الاقتصادية، وراغبين في دراسة المعلومات على قدر معقول من العناية وان المعلومات المالية هي أداة تشبه معظم الأدوات الأخرى لا يمكن ان تكون لها مساعدة مباشرة لأولئك الذين هم غير قادرين او غير راغبين في استخدامها او يسيئون استخدامها **(التميمي والنوري، ٢٠١٧ : ٥٣٧)**.

وتعد بعض الظواهر معقدة بشكل متأصل، ولا يمكن جعلها سهلة الفهم، وقد يؤدي استبعاد المعلومات عن تلك الظواهر من القوائم المالية الى جعل المعلومات في تلك القوائم المالية أسهل للفهم ولكن ستكون تلك القوائم غير كاملة وقد تكون مضللة **(IFRS, 2010 : par. 31)**. ولذلك فان معدي القوائم المالية مطالبون بالتوفيق بين الاكتمال وقابلية الفهم فضلا عن بقية الخصائص النوعية الأساسية والتعزيزية بما يضمن كون المعلومات أكثر منفعة للمستخدمين الذين لديهم اطلاع معقول على كيفية الاستفادة من القوائم المالية وكيفية توظيفها بشكل جيد لاتخاذ القرارات المناسبة.

واستكمالاً للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فان هناك قيدا على الإبلاغ المالي المفيد يتمثل بقيد التكلفة. وتعد التكلفة قيداً شائعاً على المعلومات التي يمكن توفيرها من خلال الإبلاغ المالي، اذ ان الإبلاغ عن المعلومات المالية يتطلب العديد من التكاليف ومن المهم ان تكون تلك التكاليف مبررة من خلال منافع الإبلاغ عن تلك المعلومات **(IFRS, 2010 : par. 35)**.

يعتمد قرار الإدارة في انتاج المعلومات المحاسبية عندما تتساوى تكلفة انتاجها مع المنفعة المتحققة من استخدامها كحد أدني تطبيقاً لمفهوم اقتصادية المعلومات، أي مدى كفاءة نظام المعلومات المحاسبية في توفير المعلومات بأقل تكلفة ممكنة **(الشحادة وآخرون، ٢٠١١ : ٢٤٩)**. فالمنافع المشتقة من المعلومات يجب ان تفوق التكاليف المتكبدة في توفير هذه المعلومات، ومهما يكن فان عملية تقييم المنافع والتكاليف هي عملية اجتهادية، علما بان التكاليف قد لا تعود بالضرورة على أولئك المستفيدين منها وقد يستفيد منها آخرون غير الذين اعدت من اجلهم المعلومات، ومع هذا فان واضعي المعايير بشكل خاص وكذلك معدي ومستخدمي المعلومات يجب ان يكونوا على دراية بهذا القيد **(جمعة، ٢٠١٠ : ٤٥)**.

٢-٣-٣. قياس جودة المعلومات المحاسبية

اولاً : مقاييس جودة المعلومات المحاسبية

هناك عدد من المقاييس او المعايير تناولها العديد من الباحثين تستعمل لقياس جودة المعلومات المحاسبية وهي كالآتي : **(الفضل وإبراهيم، ٢٠٠٢ : ٣٠٥-٣٠٦)، (نور الدين، ٢٠١٦ : ٤١٣-٤١٤)، (رضا، ٢٠١٨ : ٥٦)، (الدلاهمة،٢٠٠٨ : ٨٢)، (محمد، ٢٠١٧ : ١١)، (الشيخ، ٢٠١٢ : ٤٤-٤٥)**

١. **الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية :** يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات في الماضي والحاضر فضلاً عن التوقعات المستقبلية، وعلى الرغم من أهمية هذا المعيار فانه لا يمكن تحقيقه، وذلك لكون المعلومات التي تستند اليها القرارات تنطوي على المستقبل ومن ثم فإنها على درجة من عدم التأكد لذا غالباً ما يتم التضحية بالدقة عند توفر المعلومات الملاءمة لاتخاذ القرارات.
٢. **المنفعة كمقياس لجودة المعلومات :** وتتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومات وسهولة استخدامها ويمكن ان تأخذ المنفعة أحد الصور الآتية :
   أ- **المنفعة الشكلية :** وتعني انه كلما تطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة هذه المعلومات عالية؛
   ب- **المنفعة الزمنية :** وتعني ارتفاع قيمة المعلومات كلما توفرت لدى متخذ القرار في وقت الحاجة اليها؛
   ج- **المنفعة التقييمية او التصحيحية :** وتعني قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات، فضلاً عن قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج.
٣. **الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات :** تعني فاعلية المعلومات المحاسبية مدى تحقيق المعلومات لأهداف الوحدة ومتخذي القرارات من خلال استخدام موارد محدودة منها.
٤. **التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية :** اذ تتمثل جودة المعلومات في قدرتها على التنبؤ وتخفيض حالة عدم التأكد عند استخدامها كمدخلات لنماذج التنبؤ التي يحتاجها المستخدمون.
٥. **الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية :** وهو يعني تحقيق اهداف المعلومات المحاسبية باقل كم ممكن من المعلومات المتاحة للمستخدمين ويتوافق هذا المقياس مع اقتصاديات المعلومات الذي يهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة، والتي ينبغي ان لا تزيد عن قيمة المعلومات.

ومن الملاحظ ان كافة الدراسات والأبحاث التي استعملت المقاييس أعلاه كانت مبنية على المسح الاستقصائي للمستخدمين كون هذه المقاييس تخضع للأحكام ووجهات النظر المختلفة لشرائح

مستخدمي المعلومات المحاسبية. وبدلاً من ذلك استعمل باحثين آخرين نماذج لقياس جودة المعلومات المحاسبية تم اختبارها على عدد كبير من الوحدات المختلفة وسيتم تناول تلك النماذج في الفقرة الآتية.

ثانياً : نماذج قياس جودة المعلومات المحاسبية

تتعدد النماذج المستعملة في قياس جودة المعلومات المحاسبية، ويمكن تصنيف هذه النماذج الى ثلاث مداخل رئيسه كالآتي :

١. مدخل القياس وفق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

يستند ها المدخل على مجمل الخصائص النوعية الرئيسة والتعزيزية ولكل منها مقياس او مجموعة مقاييس تطرق اليها عدد من الباحثين تقيس جودة المعلومات المحاسبية وفق الخصائص الأساسية والتعزيزية التي تعتمد المسح الاستقصائي لآراء مستخدمي القوائم المالية، فضلا عن مصفوفة تحليل المعاملات ثنائية المحاور التي قدمها Barua التي تستند الى المفاضلة بين الملاءمة والتمثيل الصادق **(مكط، ٢٠١٩ : ١١٤-١١٧)**.

غير ان جودة المعلومات المحاسبية وفق الخصائص النوعية للمعلومات المفيدة ليست بالمؤشر الذي يمكن قياسه كمياً بسهولة، كونها مبنية على إدراك مستخدمي المعلومات المحاسبية، وارتبطت جودة المعلومات المحاسبية بما تتمتع به من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين فضلا عن خلوها من التحريف والتضليل وتميزها بالبساطة والوضوح **(حسن واحمد، ٢٠١٨ : ٦٠)**.

٢. مدخل القياس وفق جودة الارباح

يستند مؤيدو هذا المدخل الى ان الربح المحاسبي هو أكثر المعلومات المحاسبية أهمية لمعظم أصحاب المصالح ويتوقف انتاجه على حجم الموارد المتاحة ومدى كفاءة الإدارة في تشغيلها والفرص الاقتصادية المتوقعة، ومن اشهر نماذج هذا المدخل هو نموذج انحدار الارباح الذي وضعه **(Kormendi and lipe 1978)** لقياس استمرارية الارباح، ونموذج **(Francis et al. 2003)** لقياس القدرة التنبؤية للأرباح ويعاب على هذه النماذج اعتماد بعضها على سلاسل زمنية لفترة طويلة قد تصل الى عشرين سنة فأكثر وأخرى يمكن التلاعب بمؤشراتها من خلال المرونة في المصطلحات التي تتطلبها مقاييس النموذج **(الأورفه لي، ٢٠١٢ : ٤٨)**.

٣. مدخل القياس وفق جودة الاستحقاقات

يشير هذا المدخل الى المدى الذي تفسر فيه الاستحقاقات المحاسبية تحقق كل من الأرباح والتدفق النقدي التشغيلي، ويستخدم هذا المدخل مستوى إدارة الأرباح كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية، اذ انه يقيس مدى إدارة الأرباح وفق القواعد والأنظمة المحاسبية النافذة، ويفترض النموذج ان المديرين يستعملون الاستحقاقات التقديرية التي يمكم ممارسة بعض السيطرة عليها بهدف إدارة الأرباح، ويفترض ان تؤثر إدارة الأرباح بشكل سلبي على جودة المعلومات المحاسبية من خلال تخفيضها لمنفعة تلك المعلومات لأغراض اتخاذ القرار.

الاستحقاق في لغة المحاسبة هو تسجيل حدث مالي في الوقت المحدد ذي الصلة تنفيذا لمبدأ الدورية بغض النظر عن التدفق النقدي، ووفقاً لأساس الاستحقاق يتم احتساب تأثير المعاملات والاحداث الأخرى على الحسابات المختصة عند حصولها بغض النظر عن تحقق عمليات الاستلام او الدفع النقدي ومن ثم الإبلاغ المالي عنها في الفترة التي حصلت فيها **(Yurt & Ergun, 2015 : 36)**.

وتتمثل أسباب التركيز على الاستحقاقات كما يأتي **(Beneish, 2001 : 7)** :

أ- المستحقات هي الناتج الرئيس للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، وإذا ارادت الإدارة التأثير على الأرباح فإنها ستركز على جانب الاستحقاقات من الأرباح وليست الأرباح النقدية.

ب- التركيز على المستحقات يقلل مشكلة تفضيلات السياسات المحاسبية المختلفة التي تؤثر في الربح.

ج- إذا كانت إدارة الأرباح في جزء غير قابل للملاحظة Unobservable من المستحقات، فانه يستبعد اكتشاف ذلك من المستثمرين.

بعض المديرون الذين يمكنهم تحديد السياسة المحاسبية المتاحة ذات المرونة والأغراض المختلفة يحاولون التلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال التركيز على الاحداث المالية التي يمكن تسجيلها بطريقة تقديرية أو يمكن تركها خارج السجلات. الاستحقاقات التقديرية Discretionary accruals هي الاستحقاقات التي تظهر اعتمادًا على القوة التقديرية أو بشكل غير متوقع، وتسمى أيضًا "الاستحقاقات غير الطبيعية" أو "الاستحقاقات غير المتوقعة". يمكن أن تشمل الأمثلة على المستحقات التقديرية تقديراً للديون المشكوك في تحصيلها، والديون المعدومة، والمخصصات التي لم تعد مطلوبة، ونفقات إعادة التنظيم، وآثار التغييرات في التقديرات المحاسبية، ومكاسب او خسائر بيع الأصول، والنفقات المستحقة، والإيرادات المؤجلة **(Bartov et al, 2002 :175)**.

اما الاستحقاقات غير التقديرية Nondiscretionary accruals والتي تسمى أيضا الاستحقاقات العادية فهي الاستحقاقات المرتبطة بالعمليات الروتينية للشركة، ويتم استخدام "المستحقات التقديرية" بشكل عام كمقياس ومؤشر لخيارات السياسة المحاسبية للمديرين، ويتم تقدير درجة المستحقات

التقديرية. ولغرض تحديد او قياس المستحقات التقديرية، فإن نقطة البداية العامة هي إجمالي المستحقات، ومن الملاحظ أن النماذج التي يتم تشكيلها لتحديد جودة المحاسبة تحاول تقسيم إجمالي المستحقات إلى مكوناتها التقديرية وغير التقديرية (**Teoh et al, 1998 : 179**).

والجدول (٤) يبين اهم نماذج قياس جودة المعلومات المحاسبية وفق مدخل الاستحقاقات.

الجدول (٤)

نماذج قياس جودة المعلومات وفق مدخل جودة الاستحقاقات

ت	اسم النموذج	المعادلة ووصف المتغيرات	الملاحظات
.١	Healy Model (١٩٨٥)	$NDA = \frac{\sum_t TA_T}{T}$ حيث أن : NDA = المستحقات غير التقديرية المقدرة TA = المستحقات الاجمالية مقسومة على الأصول الاجمالية t = ١، ٢، . . . T وهي السنة التي تم اختيارها	هو اول نموذج تم تطويره في الادبيات لقياس المستحقات والذي يفترض ثبات المستحقات غير التقديرية لفترة القياس ولكنه حصل على انتقادات كثيرة
.٢	DeAngela Model (١٩٨٦)	$NDA_t = TA_{t-1}$ حيث أن : NDA_t = المستحقات غير التقديرية المقدرة $t-1$ = الفترة السابقة	يعد هذا النموذج تحديث للنموذج السابق، وكلا النموذجين يستعملان اجمالي الاستحقاقات من فترة التقدير بالتناسب مع الاستحقاقات غير التقديرية المتوقعة الامر الذي لقي انتقادات كثيرة تتعلق بعدم ثبات الاستحقاقات غير التقديرية عبر السنوات
.٣	Jones Model (١٩٩١)	$NDA_t = \alpha_1\left(\frac{1}{A_{t-1}}\right) + \alpha_2(\Delta REV_t) + \alpha_3(PPE_t)$ $TA_t = a_1\left(\frac{1}{A_{t-1}}\right) + a_2(\Delta REV_t) + a_3(PPE_t) + v_t$ حيث أن :	يقوم هذا النموذج على افتراض مفاده ان الاستحقاقات غير التقديرية ليست ثابتة على عكس النموذجين السابقين وأضاف

ت	اسم النموذج	المعادلة ووصف المتغيرات	الملاحظات
		ΔREV = إيرادات السنة t مطروحة من إيرادات السنة السابقة مقسوم على اجمالي الأصول للسنة السابقة PPE_t= اجمالي الأصول الثابتة للسنة مقسومة على اجمالي الأصول للسنة السابقة $A\tau$-1= اجمالي الأصول للسنة السابقة $\alpha1,\alpha2,\alpha3$= مقاييس خاصة بالوحدة a1,a2, a3= تقديرات المربعات الصغرى العادية (OLS)	التغير في المبيعات والأصول الثابتة الى المقياس وقد أجريت عليه بعض التحسينات خلال المقاييس اللاحقة
.٤	The Industry Model (١٩٩١)	$NDA_t = \gamma_1 + \gamma_2 median_1(TA)_t$ حيث ان : τmedian1(TA)= القيمة المتوسطة لإجمالي الاستحقاقات التي تم قياسها حسب الأصول المتأخرة لجميع الشركات غير العينة في نفس رمز التصنيف الصناعي القياسي المكون من رقمين $\gamma1, \gamma2$= معلمات خاصة بالشركة يتم تقديرها باستعمال OLS في عمليات المراقبة لفترة التقدير	يفترض هذا النموذج ان الاختلاف في محددات الاستحقاقات غير التقديرية أمر شائع عبر الشركات في نفس الصناعة. وتعتمد قوته على تقليل خطأ القياس في المستحقات غير التقديرية ولكنه كان عرضه لانتقادات عديدة.
.٥	Modified Jones Model (١٩٩٥)	$NDA_t = \alpha_1(1/A_{t-1}) + \alpha_2(\Delta REV_t - \Delta REC_t) + \alpha_3(PPE_t)$ حيث ان : ΔREC_t=صافي المدينون في السنة t مطروحا منها صافي المدينون للسنة السابقة مقسوماً على اجمالي الاصول	تم تطوير هذا النموذج عن نموذج Jones 1991 لتلافي التحيز الموجود في تقدير الاعتراف بالإيرادات. التعديل الوحيد بالنسبة إلى نموذج Jones

ت	اسم النموذج	المعادلة ووصف المتغيرات	الملاحظات
			الأصلي هو استبدال التغير في الإيرادات بالتغير في المدينين في سنة الحدث
.٦	Dechow & Dichev Model (٢٠٠٢)	$\Delta WC_t = b_0 + b_1 CFO_{t-1} + b_2 CFO_t + b_3 CFO_{t+1} + \varepsilon_t$ حيث أن : ΔWC_t= يمثل التغير في رأس المال العامل للسنة الحالية عن السنة الماضية مقاسا الى متوسط الموجودات الثابتة CFO_{t-1}= التدفق النقدي الفترة السابقة CFO_t= التدفق النقدي الفترة الحالية CFO_{t+1}= التدفق النقدي للسنة القادمة (متوقع) ε_t= يمثل المستحقات التي لا يتم تحويلها إلى نقد ويعد انحرافها المعياري مقياساً لجودة المستحقات للشركة.	يستند هذا النموذج الى ان توقيت الإنجازات والتضحيات الاقتصادية للشركة غالباً ما يختلف عن التدفقات النقدية ذات الصلة وان فائدة المستحقات تتمثل في التكيف مع مشكلات توقيت التدفقات النقدية، يستعمل هذا النموذج اجمالي التدفقات النقدية التشغيلية، ومن ثم يتم قياس المتغيرات المستقلة في التعبير عن طريق الخطأ، أي ان معاملات الانحدار تقترب من الصفر. كما يستعمل مستحقات راس المال العامل والتدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الرئيسة لقياس جودة المستحقات. وقد انتقد هذا النموذج بانه لا يفيد في قياس جودة

ت	اسم النموذج	المعادلة ووصف المتغيرات	الملاحظات
			المستحقات في القوائم المالية التي تخضع لتدخل المديرين التنفيذيين.
.٧	McNichols Model (٢٠٠٢)	$\Delta WC_t = b_0 + b_1 CFO_{t-1} + b_2 CFO_t + b_3 CFO_{t+1} + b_4 \Delta Sales_t + b_5 PPE_t + \varepsilon_t$ حيث ان : $\Delta Sales_t$= التغير في المبيعات PPE_t= اجمالي الأصول الثابتة مقسومة الى اجمالي الأصول للسنة السابقة	يجمع هذا النموذج بين النموذج السابق ونموذج Jones بما يزيد في قدرة التفسير لكلا النموذجين ويتلافا اخطائهما، ويعتمد على فرضية ان المبيعات لديها علاقة قوية مع التدفقات النقدية.
.٨	Cohen Model (2003)	(1)$\ldots CFO_{t+1} = \alpha_0 + \beta_1 CFO_t + \beta_2 \Delta AR_t + \beta_3 \Delta Inv._t + \beta_4 \Delta AP_t + \beta_5 Dep._t + \beta_6 Other_t + \varepsilon_{t+1}$ (1a)$\ldots Other_t = Earn - (CFO + \Delta AR + \Delta Inv. - \Delta AP - Dep.)$ (2)$\ldots Quality_{t+1} = \emptyset_0 + \emptyset_1 Owner_t + \emptyset_2 Growth_t + \emptyset_3 Capital_t + \emptyset_4 Harf_t + \emptyset_5 Leverage_t + \emptyset_6 Margin_t + \emptyset_7 OC_t + \emptyset_8 N_SEG_t + \emptyset_9 Size_t + \varepsilon_{t+1}$ (2a)$\ldots \mathrm{OC}_t = \left(\frac{\frac{AR_t + AR_{t-1}}{2}}{\frac{Sales}{360}}\right) + \left(\frac{\frac{Inv_t + Inv._{t-1}}{2}}{\frac{COGS}{360}}\right)$ حيث ان : ΔARt= التغير في الحسابات المدينة للسنة الحالية	يعتمد النموذج على علاقات التدفق النقدي التشغيلي مع مستحقات الوحدة بطريقة المربعات الصغرى لقياس التدفق النقدي المستقبلي على مستوى الشركات في الصناعة. ومن ثم قياس جودة المعلومات المحاسبية استنادا الى القيمة المطلقة لمجموع بواقي المعادلات المقدرة لكل صناعة. كما يقوم بقياس جودة الإبلاغ المالي على مستوى الصناعة وفق المعادلة (٢) ويعاب على هذا النموذج

ت	اسم النموذج	المعادلة ووصف المتغيرات	الملاحظات
		$\Delta Inv.t$= التغير في المخزون للسنة الحالية ΔAPt= التغير في الحسابات الدائنة للسنة الحالية $Dep.t$= الاندثار $Othert$= المستحقات الأخرى التي تحسب وفق المعادلة (1a) $Earn$= الدخل قبل البنود غير العادية والعمليات المتوقفة $Other_t$= معامل الخطأ الذي يفترض ان يساوي صفر وكافة المتغيرات تقسم على متوسط اجمالي الأصول $Owner_t$= الأسهم العادية للوحدة مطروحا منه متوسط الأسهم القطاعية للنشاط $Growth_t$= النمو في مبيعات السنة الحالية عن مبيعات السنة الماضية $Capital_t$= الأصول الثابتة مقسومة على اجمالي الأصول $Herf_t$= الحصة السوقية للوحدة الاقتصادية من النشاط القطاعي $Leverage_t$= اجمالي الديون مقسومة على اجمالي الأصول $Margen_t$= نسبة هامش الربح OC_t= الدورة التشغيلية للوحد وتحسب وفق المعادلة (2a) N_SEG_t= عدد الوحدات الاقتصادية المدرجة ضمن النشاط القطاعي $Size_t$= الأسهم المصدرة في سعر الاغلاق نهاية السنة ε_{t+1}= معامل الخطأ للنسة القادمة التي يفترض ان يساوي صفر	بانه يحتسب جودة المعلومات على مستوى القطاع ولا يمكن احتسابه على مستوى وحدة واحدة بمعزل عن الوحدات الأخرى لنفس القطاع، مع إمكانية الاستفادة من المعادلة (١) في تقدير التدفقات التشغيلية للسنة القادمة على مستوى كل وحدة.

ت	اسم النموذج	المعادلة ووصف المتغيرات	الملاحظات
.٩	Larcker and Richardson Model (٢٠٠٤)	$TA_t = \alpha + \beta_1(\Delta Sales_t - \Delta REC_t) + \beta_2 PPE_t + \beta_3 BM_t + \beta_4 CFO_t + \varepsilon$ حيث ان : BMt= القيمة السوقية/القيمة الدفترية للسنة الحالية مقاسة الى اجمالي الأصول للسنة السابقة	أضاف هذا النموذج نسبة القيمة الدفترية الى السوقية (BM) والتدفق النقدي التشغيلي الى نموذج Jones المعدل، ويقسم النموذج كافة المتغيرات على متوسط اجمالي الأصول خلال سنة القياس
.١٠	Francis et al. Model (٢٠٠٥)	يربط هذا النموذج بين نموذج Jones المعدل ونموذج Dechow & Dichev ويعزوا أسباب الاختلاف بجودة المستحقات بطريقتين اما بنفس طريقة McNichols او بتحليل الانحراف المعياري لبواقي التقدير. كما يسمح هذا النموذج بإجراء الأبحاث حول "الخيارات الإدارية" التي يتم تجنبها بنموذج Dechow & Dichev	
.١١	Barth et al. Model (٢٠٠٨)	يستند النموذج الى تباين التغير في صافي الدخل ونسبتها الى التغير في التدفقات النقدية والعلاقة بين المستحقات والتدفقات النقدية. ومن ثم تفسير العلاقات بشكل احصائي	

المصدر : من اعداد الباحث استناداً الى (Yurt, Cetin & Ergun, Urgun, (2015), "ACCOUNTING QUALITY MODELS : A COMPREHENSIVE LITERATURE REVIEW", International Journal of Economics, Commerce and Management, Vol. III, Issue 5, United Kingdom, pp. 33-66) ، (Cohen, Daniel A.,(2003) " Quality of Financial Reporting Choice : Determinants and Economic Consequences", London Business School Accounting Symposium, pp. 1-56)

ومن بين كافة النماذج المدرجة في الجدول (٤) لقياس جودة المعلومات وفق مدخل جودة الاستحقاقات يعد نموذج جودة الاستحقاق المعدل الذي وضعه (McNichols, 2002 : 62) من اهم النماذج بعده من أكثر النماذج دقة (Yurt & Ergun, 2015 : 49)، ولذلك سيتم اعتماده في الجانب العملي من الاطروحة.

الفصل الثالث : المحاسبة عن عقود التأمين وفق معيار IFRS 17

تمهيد

يعد قطاع التأمين من القطاعات المعقدة "محاسبياً"، ويرجع هذا التعقيد الى الخصائص والمميزات التي ينفرد بها عن مختلف قطاعات الاعمال والتي سبق ذكرها في الفصل الثاني من هذا البحث. وتم تحديد التعقيد "بالمحاسبي" وذلك لكون الاعتراف والقياس والافصاح عن الالتزامات والأصول التي تترتب عن ابرام العقود تعد مشكلة شائكة وبالغة الصعوبة والتعقيد فضلاً عن اختلاف المعالجات المحاسبية السائدة في مختلف البلدان، فعقود التأمين تتعامل مع تدفقات مستقبلية متوقعة سواء كانت داخلة أو خارجة وهي تتأثر بالظروف السائدة الى حد كبير، وتحتسب وفق معدلات خصم سائدة متغيرة الى حد ما، وقد تنطوي العديد من العقود على مكونات غير تأمينية (مثل مكونات الاستثمار، أو غيرها مما سيتم التطرق اليه بالتفصيل عند تناول IFRS 17) والتي تتطلب الاتساق في المعالجة المحاسبية مع معايير الإبلاغ المالية الدولية الأخرى.

كما ان ما يصطلح عليه بـ "عقود التأمين" يمكن ان يشمل العديد من الالتزامات التعاقدية التي تبرمها وحدات الاعمال ولا تقتصر على شركات التأمين، اذ ان المؤسسات المالية عموما (مثل المصارف، وشركات التأمين، وشركات الاستثمار) قد تبرم عقود تأمين تنقل مخاطر غير مالية مهمة الى هذه المؤسسات، ومن ثم ينبغي ان تكون المعالجات المحاسبية متسقة بين مختلف أنواع وحدات الاعمال إذا تماثلت كل أو بعض خصائص العقود التي تبرمها أو الالتزامات التي تدخل بها. علاوة على ذلك، فان الأنشطة الدولية للتأمين تتطلب قواعد موحدة للمحاسبة عن عقود التأمين كي تتوافق (او تكون قابلة للتوافق) مع الأنظمة الوطنية من اجل إزالة العقبات التي تواجه وحدات الاعمال تجاه الانفتاح على الأسواق الجديدة.

وفي هذا السياق اثمرت جهود مجلس معايير المحاسبة الدولي[٣] IASB عن اصدار معيار ابلاغ مالي دولي ينظم المحاسبة عن عقود التأمين يتمثل في IFRS 17 الذي يتم تناوله في هذا الفصل وعبر ثلاث مباحث هي :

المبحث الأول : الأسس النظرية المعتمدة في الاعتراف والتجميع لعقود التأمين على وفق IFRS 17.

المبحث الثاني : التأثير المخطط لمعيار IFRS 17 في القياس والافصاح عن عقود التأمين.

المبحث الثالث : آليات التحول وأهم التحديات التي تواجه تطبيق معيار IFRS 17 عالميا.

[٣] سيتم الإشارة الى مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB اختصارا بـ " المجلس" أينما ورد في هذا الفصل.

٣-١. المبحث الأول : الأسس النظرية المعتمدة في الاعتراف والتجميع لعقود التأمين على وفق IFRS 17.

٣-١-١. الحاجة الى اصدار IFRS 17.

بدأ IFRS 17 كمشروع للمجلس لإجراء مراجعة شاملة للمحاسبة عن عقود التأمين عندما أضاف المجلس هذا المشروع الى جدول اعماله في أيلول/ ٢٠٠١، وتولى المشروع المكافئ الذي بدأ في نيسان/ ١٩٩٧ من الهيأة السابقة لمعايير المحاسبة الدولية (لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC))، وكان هدف المجلس هو وضع معيار مشترك وعالي الجودة يتعامل مع متطلبات الاعتراف والقياس والعرض والافصاح لعقود التأمين، ثم اصدر المجلس ورقة مناقشة في عام ٢٠٠٧ ومسودة IFRS 17 الأولى " ED/2010/8 Insurance Contracts" في تموز/ ٢٠١٠ ومسودة IFRS 17 الثانية " ED/2010/7 Insurance Contracts" في ٢٠ حزيران/ ٢٠١٣ ثم انهت مداولاتها في شباط/ ٢٠١٦، وادخلت المجموعة الأخيرة من التعديلات في شباط/ ٢٠١٧ وصولا لإصدار المعيار النهائي في ١٨ من أيار/ ٢٠١٧ (**Deloitte, 2017 : 2**).

أي ان IFRS 17 جاء بعد مداولات ومناقشات طويلة ومتعددة اخذت قرابة ٢٠ عاما، وهذه المدة الطويلة للنظر في معيار واحد واضطرار المجلس على اصدار معيار مؤقت "IFRS 4" ومن ثم اصدار IFRS 17 النهائي يعطي مؤشرا واضحا على درجة التعقيد واختلاف وجهات النظر بشأن المحاسبة عن عقود التأمين، فضلاً عن رغبة المجلس في وضع نموذج (او أكثر) موحد للمحاسبة عن عقود التأمين، يلقى قبولا واسعا بين أصحاب المصلحة في هذا القطاع الحيوي والمهم.

يتطلب IFRS 17 من الوحدة قياس عقود التأمين باستخدام التقديرات والافتراضات الحالية التي يتم تحديثها (لتتوافق مع معلومات السوق ذات الصلة)، والتي تعكس توقيت التدفقات النقدية وعدم التأكد فيما يتعلق بعقود التأمين، وسيوفر استخدام نموذج القياس مع المدخلات الحالية معلومات جارية ومحدثة حول تأثير عقود التأمين على المركز المالي للشركة والتعرض للمخاطر، والإبلاغ بشفافية عن التغيرات في أصول والتزامات عقود التأمين.

وقد أورد المجلس في اصدار "تحليل تأثيرات للمعيار" بعض صور التحسين المتوقع ان يحصل بتطبيق IFRS 17 بدلا من معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 4 يمكن بيانها بالجدول (٥) الآتي :

جدول (٥)

صور التحسين المتوقعة بتطبيق IFRS 17

ت	المحور	IFRS 4 – القليل من المعلومات الشفافة أو النافعة	IFRS 17 – معلومات أكثر شفافية واكثر منفعة
١.	معلومات حول قيمة التزامات التأمين	**تقوم بعض الوحدات بقياس عقود التأمين باستخدام افتراضات قديمة.** ان الافتراضات في وقت إصدار العقود (التي لا يتم تحديثها لاحقاً لتعكس التغيرات الاقتصادية) لا توفر معلومات مفيدة حول التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة. كما أن هذه الوحدات لا تعرض تأثيرات معدلات الفائدة في القوائم المالية.	**يفترض بالوحدات قياس عقود التأمين بالقيمة الحالية.** أي انها ستعرض آلية تسوية التزامات عقد التأمين بشكل أفضل باستخدام الافتراضات المحدثة حول التدفقات النقدية ومعدل الخصم والمخاطر في تاريخ كل إبلاغ، كما ان القياس بالقيمة الحالية سيعرض بوضوح تأثيرات معدلات الفائدة في القوائم المالية، وسيظهر بوضوح أي عدم تطابق اقتصادي بين القيمة الحالية للأصول والالتزامات.
		بعض الوحدات تهمل القيمة الزمنية للنقود عند قياس التزامات المطالبات المتكبدة (التزامات التعويضات المؤكدة التي تتحملها الوحدة وينبغي تسديدها في المستقبل). ومن ثم فان المصروفات المبلغ عنها لتسوية تلك الالتزامات قد لا تعكس المصروفات الاقتصادية لمطالبات عقود التأمين والتي قد تستغرق تسويتها عدة سنوات.	**ستقوم الوحدات بالإبلاغ عن المدفوعات المستقبلية المتوقعة لتسوية المطالبات المتكبدة وبالقيمة الحالية.** اذ ان المصروفات المبلغ عنها لتسوية المطالبات سوف تعكس المصروفات الاقتصادية بشكل أفضل، وذلك لأن القيمة الزمنية للنقود ستنعكس في قياس التزامات عقود التأمين.
		بعض الوحدات تستعمل "العائد المتوقع على الاصول المحتفظ بها" كمعدل خصم لقياس عقود التأمين، مما يؤدي إلى تشويه قيمة التزامات عقد التأمين، لأن هذه الالتزامات قد لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بالأصول وقد تكون لها فترة مختلفة.	**كل الوحدات ستعتمد في قياس عقود التأمين على معدل الخصم الذي يعكس خصائص التدفقات النقدية للتأمين.** وسوف تعكس البيانات المالية للوحدة مخاطر التزامات التأمين التي لا تقابلها اقتصادياً أصول ذات مخاطر وفترة مكافئة.

ت	المحور	IFRS 4 – القليل من المعلومات الشفافة أو النافعة	IFRS 17 – معلومات أكثر شفافية واكثر منفعة
٢.	معلومات حول الربح	**بعض الوحدات لا تقدم معلومات متسقة أو كاملة حول مصادر الايرادات المعترف بها لعقود التأمين،** لاسيما عند الإبلاغ عن الإيرادات على أساس نقدي.	**الوحدات ستقدم معلومات حول مكونات الايرادات المختلفة الحالية والمستقبلية الناشئة عن عقود التأمين.** فالوحدات ستعترف بالإيرادات عند تقديم التغطية التأمينية.
		تقدم العديد من الوحدات مقاييس لا تستند الى GAAP لاستكمال معلومات IFRS 4، مثل معلومات القيمة الضمنية، لا يتم تقديم هذه المعلومات (التي تم تحديدها بشكل مستقل عن متطلبات IFRS) بشكل متسق أو من قبل جميع الوحدات.	**ستحتاج الوحدات ومستخدمي البيانات المالية إلى استخدام عدد أقل من المقاييس غير المستندة الى GAAP.** اذ سيتم تقديم معلومات حول أرباح عقود التأمين المتوقعة بطريقة قابلة للمقارنة بين جميع الوحدات.
٣.	قابلية المقارنة بين الوحدات في مختلف البلدان	تختلف محاسبة عقود التأمين اختلافاً كبيراً بين الوحدات العاملة في بلدان مختلفة. فمثلا : • تستعمل بعض الوحدات معدلات خصم جارية لقياس عقود التأمين لديها؛ بينما تستعمل أخرى معدلات خصم تاريخية. • بعض الوحدات تُرسمل التكاليف المتكبدة في إصدار عقود تأمين جديدة وتطفئ جزء منها سنوياً؛ بينما تعترف وحدات أخرى بهذه التكاليف كمصروفات عند تكبدها. • تعترف بعض الوحدات بجميع الأقساط المستلمة كإيراد. بينما تستبعد	**ستطبق الوحدات إطار عمل محاسبي ثابت لجميع عقود التأمين.** ستتم إزالة العديد من الاختلافات في محاسبة التأمين، مما يمكّن المستثمرين والمحللين من تحديد أوجه التشابه والاختلافات الاقتصادية والمخاطر بشكل صحيح بين الوحدات التي تصدر عقود التأمين.

ت	المحور	IFRS 4 – القليل من المعلومات الشفافة أو النافعة	IFRS 17 – معلومات أكثر شفافية واكثر منفعة
		اخرى من إيراداتها المبلغ عنها أي مكونات إيداع تم استلامها ضمن أقساط التأمين.	
٤.	**المقارنة بين عقود التأمين**	**تقوم بعض الشركات متعددة الجنسيات بتوحيد القوائم المالية لفروعها (التي تستعمل سياسات محاسبية غير موحدة لعقود التأمين الصادرة) في بلدان مختلفة.** ينتج عن هذا عدم قابلية المقارنة بين عقود التأمين الصادرة عن نفس المجموعة في بلدان مختلفة.	**ستقوم الشركة متعددة الجنسيات بقياس عقود التأمين باتساق داخل المجموعة، مما يزيد من قابلية المقارنة للنتائج بين المنتجات والمنطقة الجغرافية.** ومن ثم تتحقق قابلية المقارنة بشكل أفضل للقوائم المالية للشركات التي تصدر عقود التأمين المعدة على وفق IFRS.
٥.	**المقارنة بين القطاعات**	**بعض الوحدات تعرض النقد أو الودائع المستلمة كإيرادات.** هذا يختلف عن المحاسبة المطبقة في القطاعات الأخرى، ولاسيما في قطاعي البنوك وإدارة الاستثمار.	**الإيرادات ستعكس التغطية التأمينية المقدمة، باستثناء مكونات الإيداع،** مثل أي قطاع أخر، مما يزيد من قابلية المقارنة وفهم الارباح و الخسائر للشركات التي تصدر عقود التأمين. سيمكن ذلك من المقارنة بين القطاعات ويسهل الفهم للمستثمرين غير المتخصصين.

المصدر : (**IFRS Foundation, IFRS 17 Insurance Contracts –Effects Analysis, 2017; p. 6–7**) بتصرف من الباحث.

٣-١-٢. الغرض من IFRS 17

عند اصدار IFRS 17 بشكله النهائي في ٢٠١٧ كان يهدف بشكل أساسي الى جعل عقود التأمين أكثر قابلية للمقارنة حول العالم (**Koetsier, 2018 : 1**)، وهذا ما يؤيده نص IFRS 17 في الفقرة (IN4) (**IFRS Foundation, 2017 : 8**)، اذ يشير الى ضرورة توحيد المعالجات المحاسبية عن عقود التأمين في مختلف البلدان وبما يسهل عملية فهم المستثمرين والمحللين لنتائج اعمال شركات التأمين ووحدات الاعمال الأخرى ومقارنتها.

ان هذا البيان الصريح لأسباب وغرض اصدار IFRS 17 يظهر جليا توجهات المجلس نحو حسم موضوع الاختلاف في المعالجات المحاسبية لعقود التأمين الذي كان سائدا في السابق، سواء كان هذا الاختلاف بين العقود في نفس الوحدة أو بين وحدات الاعمال المختلفة، فضلاً عن الوحدات حول العالم.

"ان IFRS 17 سيعطي مستخدمي البيانات المالية منظور جديد كليا، ولأول مرة سيكون المؤمّنون على قدم المساواة عالمياً فضلاً عن كونه سيفتح "الصندوق الأسود" لمحاسبة التامين الحالية" هذا ما صرح به Joachim Kolschbach المدير التنفيذي في شركة KPMG الرائدة عالمياً في مجال التأمين الدولي، وأضاف بانه " ستتغير الطريقة المعتمدة لدى المحللين الماليين للتفسير والمقارنة، فضلاً عن زيادة الشفافية التي ستعطي المستخدمين نظرة أعمق عن الصحة المالية financial health للمؤمّنين وأكثر من ذي قبل" (**KPMG, 2017 : 2**).

٣-١-٣. نطاق معيار عقود التأمين IFRS 17

أولى المشاكل التي واجهت المجلس فيما يتعلق بنطاق تطبيق المعيار بمرحلتيه (المعيار المؤقت IFRS 4 و IFRS 17)، تمثلت فيما إذا كانت هناك حاجة الى اصدار معيار يتناول جميع جوانب الإبلاغ المالي للشركات التي تصدر عقود التأمين لضمان اتساق الابلاغ المالي داخلياً (**سلامة، ٢٠١٧ : ٢١**).

وبالنظر لكون عقود التأمين (التي تنطبق عليها خصائص عقد التأمين وعناصرها) قد تصدر من وحدات اعمال مختلفة مثل شركات التأمين، ووسطاء التأمين، والمصارف، وشركات الاستثمار، فقد انصبت جهود على عقود التأمين وليست شركات محددة بالذات. وعلى غرار معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 4 عرف IFRS 17 عقود التأمين بانها " العقد الذي بموجبه يقبل أحد الأطراف (المُصّدر) مخاطر تأمين كبيرة من طرف آخر (حامل الوثيقة) بالموافقة على تعويض حامل الوثيقة إذا وقع حدث مستقبلي غير مؤكد محدد (الحدث المؤمن عليه) يؤثر سلباً على حامل الوثيقة" (**IFRS Foundation, 2017 : 40**).

أولا : العقود التي تدخل في نطاق IFRS 17

هنالك العديد من العقود تدخل في نطاق IFRS 17 بينتها الفقرات (٣، ٤، ٨) مع وجود بعض الاستثناءات التي سيتم التعرض لها في سياق توضيح كل نوع منها، وتشمل العقود التي تدخل في نطاق IFRS 17 ما يأتي:

١. عقود التأمين Insurance contracts
٢. عقود إعادة التأمين المصدّرة والمحتفظ بها Reinsurance contracts issued & holds
٣. عقود الاستثمار ذات المشاركة الاختيارية Investment contracts with discretionary participation features

وسيتم عرض العقود بشيء من التفصيل مع إيضاح الاستثناءات التي تخرج عن نطاق IFRS 17 وتكون ضمن نطاق معايير أخرى :

١. عقود التأمين Insurance contracts

من خلال تعريف عقد التأمين المعروض سابقا، يجد الباحث ان هناك أربع عناصر تجتمع في العقد لكي يعد عقد تأمين وهي :

أ. تحويل مخاطر تأمين كبيرة أو مهمة من حامل الوثيقة الى المؤمّن.

ب. تعويض حامل الوثيقة.

ج. الحدث المستقبلي غير المؤكد.

د. التأثير السلبي على حامل الوثيقة.

وهنا يفترض التمييز بين مخاطر التأمين والمخاطر المالية اذ ان العقد الذي يحول أي مخاطر غير تأمينية فقط فانه ليس بعقد تأمين ولا ينطبق عليه IFRS 17. كما ينبغي التمييز بين مخاطر التأمين الكبيرة أو المهمة أو الجوهرية وبين مخاطر التأمين غير الجوهرية أو الصغيرة وغير المادية.

ولتقييم ما إذا كانت هذه الحالة قائمة بالفعل فان المؤمّن يقدر احتمال وجود خسارة على أساس القيمة الحالية باستعمال معدل خصم يعكس القيمة الزمنية للنقود وخصائص التدفقات النقدية وخصائص السيولة لعقد التأمين، فاذا كانت القيمة الحالية للمدفوعات الإضافية أكبر من القيمة الحالية للمبالغ مستحقة الدفع كما لو ان الحدث المؤمن ضده لم يقع، كانت مخاطر التأمين مهمة أو جوهرية، ويستثنى من ذلك (**سلامة، ٢٠١٧ : ٢٤**) :

١) الخسائر من إمكانية محاسبة حامل الوثيقة على خدمات مستقبلية.

٢) التنازل بسبب الوفاة عن الرسوم التي كانت ستترتب على الإلغاء أو التنازل.

٣) الدفع المشروط بحدث لا يؤدي الى خسائر كبيرة لحامل العقد.

٤) احتمالية استرداد إعادة التأمين، الذي يتم المحاسبة عنه بشكل منفصل.

كما ان مفهوم تحويل المخاطر يعني ان هذه المخاطر موجودة مسبقا ثم يتم تحويلها من حامل الوثيقة الى المؤمّن وفقا لعقد التأمين، ومن ثم فان أي مخاطر جديدة يتعرض لها المؤمّن نتيجة عقد التأمين لا تعد مخاطر تأمين، مثلا مخاطر عدم السداد أو التلكؤ في تسديد مبلغ إعادة التأمين وهي ليست متوقفة على احداث مستقبلية غير مؤكدة تؤثر سلبا على حامل الوثيقة كما ورد في التعريف.

اما تعويض حامل الوثيقة أو الطرف الثاني بالعقد، فهو من العناصر الرئيسة لعقد التأمين وهو يستند الى مبدأ التعويض الذي سبق ذكره في الفصل السابق، وقد يسأل سائل كيف يمكن تغطية هذا التعويض المقدم من المؤمّن؟ والجواب ببساطة يتعلق بتوزيع الخطر وقانون الاعداد الكبيرة.

اذ يعني توزيع الخطر بناءً على قانون الاعداد الكبيرة انه ضمن مجموعة كبيرة من الافراد الذين يتشاركون في نوع مماثل من مخاطر الخسارة، فان عددا معينا فقط سيتكبد الخسارة خلال فترة زمنية محددة، وعندما يكبد أي فرد منهم الخسارة المؤمن عليها سيساهم كل فرد منهم من خلال دفع أقساط التأمين مقابل تعويض الخسارة المتكبدة (**David and Selen, 2018 : 11**).

فيما يتعلق بالحدث المستقبلي غير المؤكد فهو أحد العناصر المهمة في عقد التأمين اذ ينبغي ان يكون الحدث المؤمن ضده هو حدث مستقبلي أي لم يحصل بعد ولكنه متوقع الوقوع، فضلاً عن كونه غير مؤكد أي انه يمكن ان لا يقع بدرجة معقولة، فاذا كان الحدث مؤكداً فلا يكون محتملاً ومن ثم فانه عقد التزام صريح وهو ما لا يدخل ضمن مفهوم عقد التأمين.

اما الحدث السلبي الذي يؤثر على حامل الوثيقة فهو يتعلق بمبدأ مهم من مبادئ التأمين وهو مبدأ المصلحة التأمينية، فالتأمين بطبيعته يتعلق بمخاطر يتم تحويلها من المستفيد الى المؤمّن وهذه المخاطر تتعلق بحدث مستقبلي يؤثر على المستفيد أو حامل الوثيقة (في حال وقوعه) سلباً، فان كان حامل الوثيقة لا يتأثر بوقوع هذا الحدث فعندئذ ينتفي مبدا المصلحة التأمينية لحامل الوثيقة ويخرج العقد من مفهوم التأمين ولا يطبق عليه IFRS 17.

وقد نظر المجلس فيما إذا كان ينبغي ان يلغي مبدا المصلحة التأمينية وان يحل محلها مخاطر التأمين، والتي يمكن ان تجمع في وعاء وتدار فيه معا، الا ان القيام بذلك سيؤدي الى ان يتضمن IFRS 17 الآتي **(سلامة، ٢٠١٧ : ٢٥)** :

أ- بعض العقود المستعملة كضمان والتي تدخل ضمن نطاق IFRS 17 ولكنها لا تتضمن مفهوم المصلحة التأمينية، مثل مشتقات الطقس التي هي أحد الأدوات المالية المستعملة للتحوط من مخاطر الخسائر المالية التي تسببها الأحوال الجوية للمنتجات الزراعية والحبوب.

ب- العقود التي تتطلب السداد في حالة وقوع حدث مستقبلي غير مؤكد، مما يشكل مخاطر اقتصادية مماثلة لعقود التأمين، بغض النظر عما إذا كان للطرف الآخر مصلحة تأمينية ام لا.

وبناءً على ذلك قرر المجلس الإبقاء على مفهوم المصلحة التأمينية، لأنه دون الإشارة الى الاثار السلبية، قد يتسع نطاق تعريف عقد التأمين ليشمل أي عقد مسبق الدفع لتقديم خدمات بتكاليف غير مؤكدة، فضلاً عن أهمية وجود هذا المفهوم لتجنب المقامرة.

إضافة الى ما تقدم أضاف المجلس في الفقرة B6 من الملحق الثاني للمعيار "التعويضات العينية" ضمن عقود التأمين، اذ أشار الى أنّ **(IFRS Foundation, 2017 : 43)** :

بعض عقود التأمين تتطلب أو تسمح بالتعويضات العينية. في مثل هذه الحالات، تقدم الوحدة السلع أو الخدمات إلى حامل الوثيقة لتسوية التزام الوحدة بتعويض حامل الوثيقة عن الأحداث المؤمنة، مثال ذلك استبدال الشركة سلعة أو مادة مسروقة بدلاً من تعويض حامل الوثيقة عن مقدار خسارتها، او استخدام الشركة

للمستشفيات أو الاطباء لتقديم الخدمات الطبية التي يغطيها عقد التأمين. هذه العقود هي عقود تأمين، على الرغم من تسوية المطالبات بشكل عيني. عقود الخدمة ذات الرسوم الثابتة التي تفي بالشروط المحددة في الفقرة ٨ من IFRS 17 هي أيضاً عقود تأمين، ولكن طبقاً للفقرة (٨)، يمكن لأي وحدة أن تختار المحاسبة عنها بتطبيق إما IFRS 17 أو IFRS 15 –الإيرادات من العقود مع الزبائن وفق الشروط الآتية :

(أ) لا تقوم الوحدة الاقتصادية بعكس تقييم المخاطر المرتبطة بأحد الزبائن في تحديد سعر العقد مع ذلك الزبون؛

(ب) يُعوَّض الزبون في العقد عن طريق تقديم الخدمات، بدلاً من تقديم مدفوعات نقدية للزبون؛ و

(ج) تنشأ مخاطر التأمين المنقولة بموجب العقد أساساً من استخدام الزبون للخدمات بدلاً من عدم التأكد بشأن تكلفة تلك الخدمات.

٢. عقود إعادة التأمين المصدرة والمحتفظ بها Reinsurance contracts issued & holds

سبق وان تم بيان مفهوم عقود إعادة التأمين في الفصل الثاني، اذ تلجا معظم شركات التأمين الى تحويل جزء من مخاطر عقود التأمين المكتتب بها الى شركة أخرى تسمى معيد التأمين وذلك لعدة أسباب منها :

أ- زيادة التحديات المحيطة بسوق التأمين وتعقّد المخاطر التي تتعامل بها كافة الوحدات التي تبرم عقود تأمين.

ب- تمدد سحابة التغطية التأمينية لتشمل شركات في حالة توسع مستمر ومن ثم زيادة مخاطر التأمين لتتجاوز حدود السيولة (او صافي الأصول في بعض الاحيان) لشركة التأمين.

ج- زيادة الثقافة التأمينية وزيادة الاهتمام التشريعي بالتأمين بشكل مضطرد وفي معظم البلدان.

د- الرغبة في تعزيز استقرار شركات التأمين وحمايتها من وقوع الخسائر الكبرى لعقود التأمين المصدرة

وقد أدرج IFRS 17 عقود إعادة التامين المصدّرة ضمن عقود التأمين وشملها بمختلف احكام عقد التأمين، كما شمل عقود إعادة التأمين المحتفظ بها أيضا رغم اختلاف الطبيعة بالنسبة للمؤمن الأساسي عن عقود التأمين التي يصدرها وذلك بهدف توفير أفضل المعلومات المالية حول طبيعة العقود والمخاطر ونتيجة ادارتها على أداء الوحدة ومركزها المالي. وقد الزم IFRS 17 بقياس عقود إعادة التأمين المحتفظ بها والافصاح عنها بشكل مستقل عن عقود التأمين (وبضمنها عقود إعادة التأمين المصدرة) ضمن نطاق IFRS 17.

٣. عقود الاستثمار ذات المشاركة الاختيارية Investment contracts with discretionary participation features

تضمنت المادة (٧١) من IFRS 17 وصف عقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة الاختيارية والتي لا تتضمن نقل مخاطر تأمين كبيرة، أي ينبغي تعديل متطلبات IFRS 17 بما يتعلق بهذا النوع من العقود وبالتحديد متطلبات تاريخ الاعتراف المبدئي، وحدود العقد، وتخصيص هامش الخدمة التعاقدية.

عقد الاستثمار ذو ميزات المشاركة الاختيارية هو عقد يمنح لحامله الحق في استلام دفعات إضافية كتكملة لمنافع مضمونة، وتحديد مبلغ هذه الدفعات وتوقيتها يخضع تعاقديا لتقدير مصّدر العقد (الشركة التي تصدر العقد)، ومن المتوقع ان تمثل الدفعات الإضافية جزءً كبيرا أو مهما من اجمالي المنافع المضمونة بالعقد وينبغي ان يستند تعاقديا الى (**PWC, 2017 : 3**) :

أ. العوائد على مجموعة محددة من العقود أو نوع محدد من العقود،

ب. عوائد الاستثمار المتحققة و/ أو غير المتحققة على مجموعة محددة من الأصول التي يحتفظ بها المصدّر، أو

ج. ربح أو خسارة الوحدة أو المال الذي يصدّر العقد.

وفقا للمعيار فان عقود الاستثمار ذات المشاركة الاختيارية لا تدخل في نطاق IFRS 17 الا إذا أصدرت الوحدة الاقتصادية عقود تأمين أيضا، وفيما عدا ذلك يتم المحاسبة عنها كأداة مالية مركبة تحتوي على مكون التزام ضمن نطاق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 ومكون ملكية ان وجد، وبالطبع يعد هذا تغييراً للسياسة المحاسبية المتبعة وفقا لمعيار IFRS 4 الذي كان يشمل كافة عقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة الاختيارية في نطاق المعيار بغض النظر عما إذا كانت الوحدة تصدر أيضا عقود تأمين.

وعلى الرغم من عدم تلبية هذا النوع من العقود لتعريف عقود التأمين كونها لا تحول مخاطر تأمينية مهمة وفقا للفقرة ٧١ من IFRS 17، الا ان المعالجة المحاسبية لها مثل عقود التأمين بدلا من معالجتها كأدوات مالية ستوفر معلومات محاسبية اكثر جودة وذلك لتشابه المميزات الاقتصادية لكلا النوعين من العقود، علاوة على ان كلا النوعين يرتبطان بعوائد على بنود ضمنية متشابهة، فضلاً عن ذلك فان عدم شمول هذه العقود بIFRS 17 سيؤدي الى المزيد من التعقيدات المصاحبة لعملية تفكيك مكونات العقد الى مكون أداة مالية مشتقة ومكون ملكية وما يصاحب ذلك من المزيد من التعقيد في المعالجة.

ثانياً : الاستثناءات من نطاق IFRS 17

ذكر IFRS 17 في الفقرة ٧ عدد من الاستثناءات التي يفترض ان لا يتم المحاسبة عنها وفقا للمعيار وهي:

(أ) الضمانات المقدمة من المصنع أو التاجر أو تاجر التجزئة فيما يتعلق ببيع السلع أو الخدمات إلى الزبائن.

(ب) أصول والتزامات أرباب العمل من خطط تقاعد الموظفين.

(ج) الحقوق التعاقدية أو الالتزامات التعاقدية المتوقفة على الاستخدام المستقبلي للبند غير المالي أو الحق في استخدامه (مثلاً، بعض رسوم الترخيص والرسوم ومدفوعات الإيجار الطارئ وغيرها من البنود المماثلة.

(د) ضمانات القيمة المتبقية التي يقدمها المصنع أو الوكيل أو تاجر التجزئة وضمانات القيمة المتبقية للمستأجر عندما تكون مضمنة في عقد إيجار.

كما ان هناك بعض العقود تلبي تعريف عقد التأمين، ولكن الغرض الأساسي منها هو توفير الخدمات مقابل رسوم ثابتة وقد وردت في الفقرة (٨)، والأمثلة على هذه العقود كثيرة ومتعددة مثل برامج المساعدة على الطريق، عقود الصيانة للأبنية والمعدات، وغيرها من العقود المستثناة من نطاق IFRS 17 والتي تستند الرسوم المحددة فيها على العدد المتوقع للمشمولين بالتغطية الناتجة عنها، ويمكن وضع مخطط لكيفية المحاسبة عن هذا النوع من العقود وفق الشكل (٤) الآتي :

الشكل (٤)

المحاسبة عن عقود الخدمة ذات الرسوم الثابتة

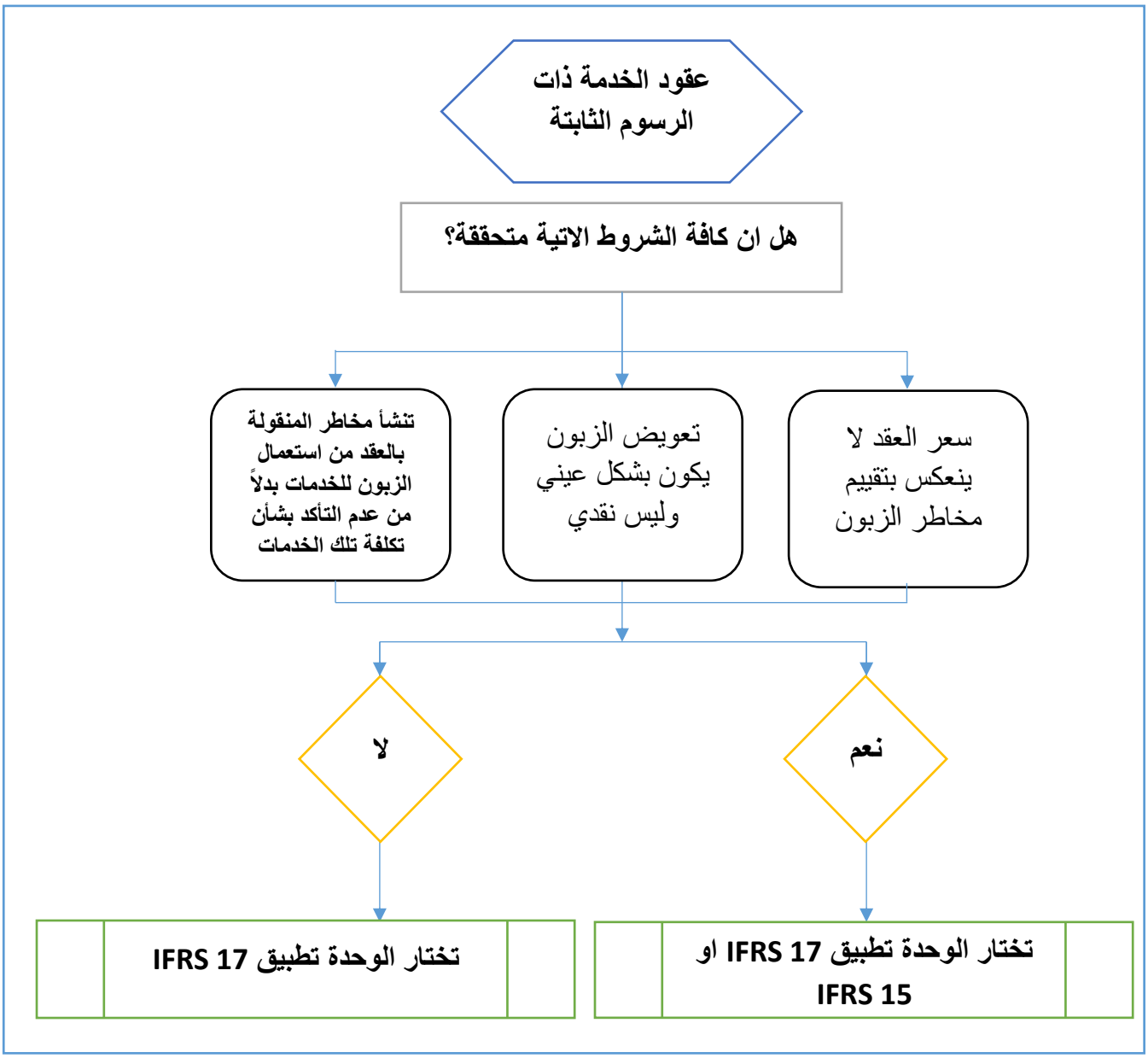

المصدر : من اعداد الباحث

٣-١-٤. فصل مكونات عقد التأمين

عادة ما يُنشئ عقد التأمين عدداً من الحقوق والالتزامات التي تولِّد معاً مجموعة من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، تتضمن بعض عقود التأمين ميزات بالإضافة إلى نقل مخاطر التأمين الكبيرة، مثل المشتقات ومكون الاستثمار وخدمات إدارة الأصول، وتُعرف هذه الميزات بالمكونات غير التأمينية (**IFRS Foundation, 2017 : 14**). أي ان فصل مكونات عقد التأمين هو أحد الأسس الرئيسة والمهمة في IFRS 17، اذ ان IFRS 17 ركّز على فصل المكونات غير التأمينية وحددها بثلاث فقرات هي :

١- الأدوات المالية المشتقة ضمن عقد التأمين والتي يمكن فصلها.

٢- مكون الاستثمار في عقد التأمين المضيف والذي يكون قابلا للتمييز والفصل.

٣- أي تعهد بتقديم السلع أو الخدمات غير التأمينية الى حامل الوثيقة

وتختلف متطلبات IFRS 17 حول فصل مكونات العقود غير التأمينية عن الممارسة الحالية بشكل جوهري، وذلك من خلال اشتراط فصل المكونات غير التأمينية عند استيفاء المتطلبات المحددة وعدم الفصل عند عدم استيفاء تلك المتطلبات. اذ ان معيار IFRS 4 يتطلب من الوحدات فصل المشتقات ومكون الاستثمار في بعض الحالات، في حين لا يتطلب فصل أي التزام بتقديم سلع أو خدمات غير تأمينية من عقد التأمين.

وقد بين IFRS 17 في الفقرات ١١-١٣ ان المشتقات الضمنية ومكون الاستثمار التي تم فصلها يتم المحاسبة عنها وفقا لمعيار IFRS 9، بينما أي تعهد بتقديم سلع أو خدمات غير تأمينية قابل للتمييز يتم فصله والمحاسبة عنه وفقا لمعيار IFRS 15.

يرى المجلس ان المحاسبة عن هذه المكونات بشكل منفصل باستعمال معايير ابلاغ مالي أخرى سيجعل المعلومات المحاسبية أكثر قابلية للمقارنة، كما انه سيوفر لمستخدمي البيانات المالية طريقة أفضل لمقارنة مخاطر العقود المماثلة الصادرة عن وحدات الاعمال في مختلف القطاعات، وبعد فصل المكونات المتميزة الموصوفة ينبغي على الوحدة ان تطبيق IFRS 17 على جميع المكونات المتبقية من عقد التأمين (المضيف)، ويوضح الشكل الآتي المنهج المتبع في فصل المكونات غير التأمينية (**EY, 2018 : 15**).

الشكل (٥) فصل مكونات عقد التأمين والمحاسبة عنها

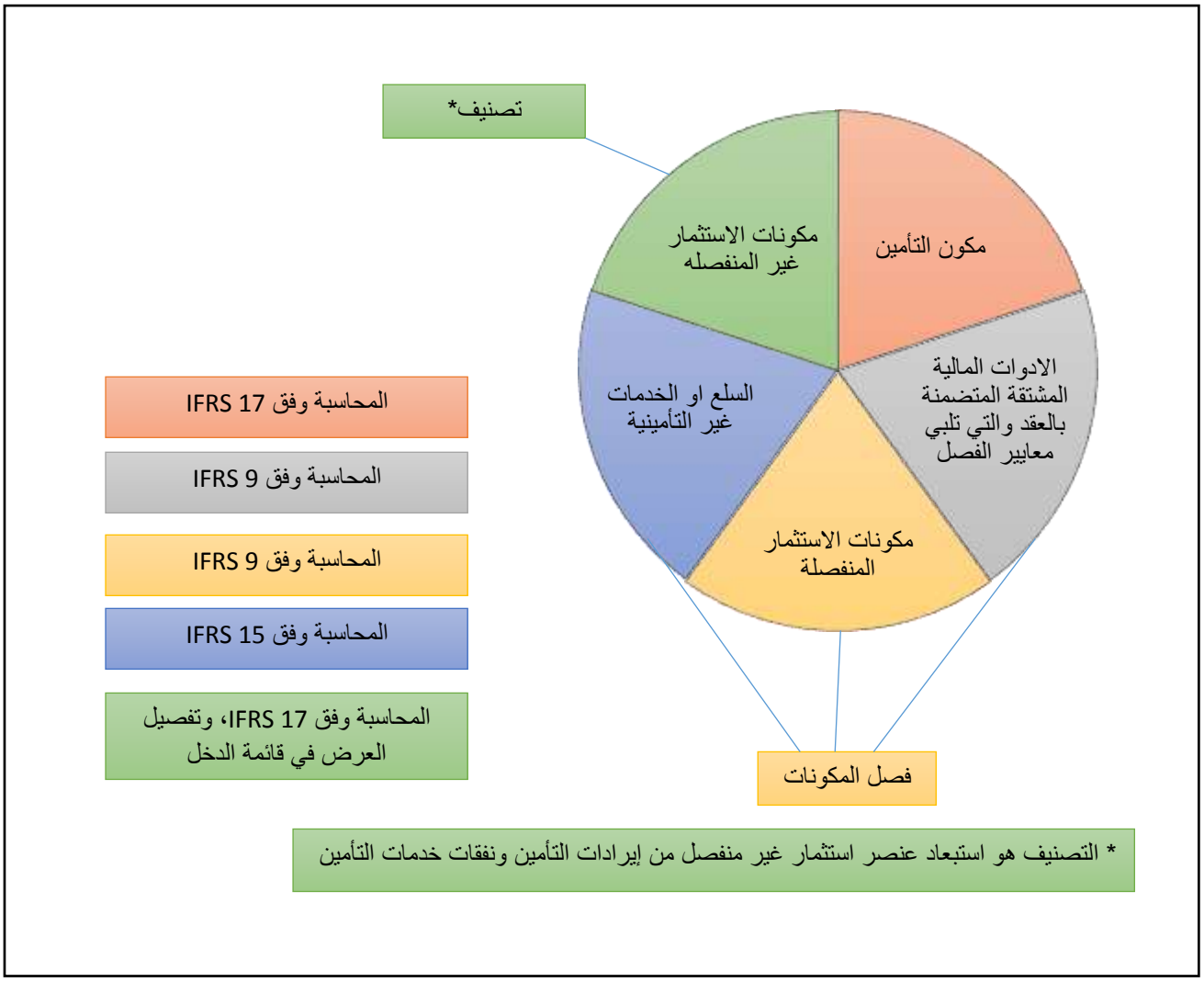

المصدر من اعداد الباحث استنادا الى :

EYGM Limited, Applying IFRS 17, a closer look at the new Insurance Contracts Standard May 2018, p. 15.

وتجدر الإشارة هنا الى ان معيار IFRS 9 عرّف الأدوات المالية المشتقة بانها أداة مالية أو عقد آخر يقع ضمن IFRS 17 ولديه جميع الخصائص الثلاث الآتية (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠١٨ : ٣٢٩) :

أ. تتغير قيمتها استجابة للتغير في معدل فائدة محدد، أو سعر أداة مالية محددة، أو سعر سلعة محددة، أو سعر صرف عملة اجنبية محددة، أو رقم قياسي لأسعار أو معدلات محددة، أو تصنيف ائتماني أو رقم قياسي لائتمان محدد، أو متغير آخر محدد، شريطة الا يكون المتغير (في حالة المتغير غير المالي) مرتبطا بطرف في العقد (يدعى أحيانا "الأساس").

ب. لا يتطلب صافي استثمار اولي، أو يتطلب صافي استثمار اولي يكون اقل مما تتطلبها الأنواع الأخرى من العقود التي يُتوقع ان تكون لها استجابة مشابهة للتغيرات في عوامل السوق.

ج. تتم تسويتها في تاريخ مستقبلي.

وقد ميز معيار IFRS 9 بين الأدوات المالية المشتقة والأدوات المالية المشتقة الضمنية أي التي ترد ضمن عقود لا تخضع بالمجمل لمعيار IFRS 9، ومن ثم فقد تم تحديد شروط لفصل المشتقات الضمنية في الفقرة 4.3.3 من IFRS 17 المذكور والتي تسري وفقا للفقرة 11 (أ) من معيار IFRS 17 وتحديد المشتقات الضمنية التي ينبغي فصلها (**Canadian Institute of Actuaries, 2019 : 193**). وقد نصت الفقرة 4.3.3 من معيار IFRS 9 على ان يتم فصل المشتقات الضمنية فقط اذ :

أ. لم تكن الخصائص الاقتصادية للمشتقة الضمنية ومخاطرها مرتبطة (بشكل وثيق) بالخصائص الاقتصادية للعقد المضيف ومخاطره (مع الرجوع الى الفقرتان 4.3.5، 4.3.8)

ب. كانت ستستوفي تعريف الأداة المشتقة التي لها نفس شروط المشتقة الضمنية.

ج. لم يتم قياس العقد المختلط (او المضيف) بالقيمة العادلة مع اثبات التغيرات في القيمة العادلة ضمن قائمة الدخل (أي انه لا يتم فصل المشتقة الضمنية في الالتزام المالي بالقيمة العادلة في قائمة الدخل).

اما مكون الاستثمار القابل للتمييز فانه يفصل عن عقد التأمين المضيف ويتم المحاسبة عنه كأداة مالية[٤]"التزام مالي" ضمن نطاق IFRS 17 IFRS 9، إذا توفر فيه الشرطين الآتيين :

أ. مكون الاستثمار ومكون التأمين لا يعتمدان على بعضهما بدرجة عالية، أي ليسا مرتبطين بشكل وثيق.

ب. هناك معلومات معقولة ومؤيدة تشير الى ان هناك عقود تتضمن نفس بنود الاستثمار لها سوق نشطة وفي ظل القوانين الحاكمة لنشاط الشركة.

أي انه بعدم وجود أحد الشرطين المذكورين أو كلاهما يصبح مكون الاستثمار مرتبط بمكون التأمين ويتم المحاسبة عنهما بموجب IFRS 17 كعقد تأمين.

بعد فصل أي أداة مالية مشتقة واي مكون استثمار متميز، تقوم الوحدة بتحديد ما إذا كان العقد يتضمن أي تعهد بتقديم سلع أو خدمات غير تأمينية الى حامل الوثيقة يمكن تمييزها، وفي حالة وجودها يتم فصلها والمحاسبة عنها وفق معيار IFRS 15.

[٤] الأداة المالية هي أي عقد يؤدي الى نشوء أصل مالي للوحدة والتزام مالي او أداة حقوق ملكية لوحدة اعمال أخرى.

٣-١-٥. مستوى تجميع عقود التأمين

يتطلب IFRS 17 تجميع العقود في محفظات portfolios، ومجمعات Cohorts ومجموعات Groups (وفق ما سياتي بيانه) لأغراض الاعتراف والقياس والعرض لعقود التأمين، وبذلك فان IFRS 17 لا يتعامل مباشرةً مع العقود بشكل منفرد الا في حالة كون المحفظة تتألف من عقد منفرد وحيد نتيجة تطبيق بنود IFRS 17.

ويتم تعريف محفظة عقود التأمين على انها عقود التأمين التي تخضع لمخاطر مماثلة ويتم ادارتها معاً، ومن المتوقع بشكل عام ان العقود في خطوط الإنتاج product lines المختلفة سيكون لها مخاطر مختلفة ومن ثم فإنها ستكون في محفظات مختلفة، فمثلا من المتوقع ان تكون عقود التأمين على الحياة ذات الأقساط المتعددة في محفظة أو أكثر تختلف عن عقود التأمين على الحياة ذات القسط المنفرد (**PWC, 2017 : 10**).

يهدف المجلس من وضع متطلبات مستوى التجميع الى (**EFRAG, 2019 : 7**) :

أ. تحديد العقود المرهقة وفصلها عن العقود غير المرهقة بالتوقيت المناسب وعدم المقاصة بينهما.

ب. تجنب عمل المحفظات المفتوحة بصورة دائمة، وذلك يؤدي الى تفادي خسارة المعلومات حول تطور الربحية بمرور الوقت.

ج. تخصيص هامش الخدمة التعاقدية بشكل مناسب لقائمة الدخل على أساس المجموعة مما يؤدي الى اظهار اتجاهات الربح بشكل معبّر فضلاً عن ضمان التوزيع المنظم لهامش الخدمة التعاقدية خلال فترة التغطية.

د. خلق المزيد من الاتساق في الاعتراف بالربح ضمن قطاع التأمين وبين القطاع والقطاعات الأخرى.

ووفقا للفقرات ١٤-٢٤ من IFRS 17 يتبين للباحث ان هناك ثلاث مستويات أساسية لتجميع العقود، وتمثل هذه المستويات الآلية العملية لتجميع العقود التي سيتم اعتمادها في القياس والعرض لعقود التأمين، وهذه المستويات هي :

المستوى الأول : تجميع عقود التأمين الى محفظات على مستوى خطوط الإنتاج الرئيسة التي تتعامل بها الوحدة الاقتصادية، اذ ان عقود التأمين التي تنتمي الى نفس الخط الإنتاجي (مثلا التأمين ضد الحريق) ستتعامل مع مجموعة متشابهة من المخاطر، وأيضا يتم ادارتها بنفس الطريقة، ومن ثم ينبغي ان تكون داخل نفس المحفظة. وعلى الرغم من ذلك، إذا تبين ان بعض العقود ضمن نفس الخط الإنتاجي تتعرض الى مخاطر مختلفة جوهريا عن العقود الأخرى داخل نفس الخط ينبغي ان يتم تمييزها في محفظة أخرى.

ويمكن ان تكون عقود إعادة التأمين المحتفظ بها في محفظات مستقلة، وذلك لاختلاف طبيعة المخاطر التي تتعامل معها الوحدة في هذه العقود[٥].

المستوى الثاني : تقسم المحفظات الى مجمّعات حسب سنوات اصدار العقود، اذ ان IFRS 17 اشترط ان لا يتم ادراج العقود الصادرة في سنوات مختلفة في نفس المجموعة، ومن ثم ينبغي تقسيم كل محفظة الى مجمعات بحسب سنوات الإصدار.

هذا المستوى من التجميع يهدف الى ان تكون المجموعات محددة بسنة مالية واحدة وهذا سيجنب الوحدة ان تكون مجموعات العقود مفتوحة (أي يضاف اليها كافة عقود التأمين التي تصدر في سنوات متعددة) والذي سيسبب اختلاف احتساب الإيرادات والاعتراف بالأرباح والخسائر وكذلك تحديث هامش الخدمة التعاقدية والتي سوف يتم عرضها لاحقا.[٦]

المستوى الثالث : تقسّم المجمّعات الى مجموعات حسب تقدير ان تكون العقود مرهقة Onerous contracts[٧]، أو ان يكون هناك احتمال كبير عند الاعتراف المبدئي ان لا تكون هذه العقود مرهقة، ومجموعة للعقود الأخرى. ومن الجدير بالذكر ان وحدات الاعمال يتم الزامها في بعض الأحيان على اصدار وثائق تأمين بأسعار محددة مسبقا لأنواع معينة من عقود التأمين وبقرارات حكومية أو من الجهات القطاعية، أو تضطر الى إصدارها بأسعار تنافسية رغم معرفتها ان هذه العقود تكون مرهقة عند الاعتراف المبدئي أو سيكون هناك احتمال كبير أو جوهري لان تكون مرهقة لاحقا.

ويهدف هذا المستوى من التجميع بيان مستوى الأعباء المالية المتوقعة لكل مجموعة من مجموعات عقود التأمين وتقييم أداء إدارة الوحدة في ادارتها لهذه المجموعات. كما ان هذا التقسيم سيوفر لمستخدمي البيانات المالية نظرة أعمق في تقييم السياسات الحكومية في التحكم بأنواع محددة من التأمين (مثل التأمين الصحي أو تأمين خيانة الأمانة أو تأمين إصابات العمل).

ويمكن للوحدة ان تقيس ما إذا كانت العقود مرهقة عند الاعتراف المبدئي بمجموعات العقود (أي اعلى من مستوى العقد الفردي) إذا كان لديها معلومات معقولة وداعمة لاستنتاج ان العقود ستكون في نفس المجموعة، وإذا لم تتمكن من دعم مثل هذا الاستنتاج فان الوحدة ستحدد المجموعة من خلال النظر بالعقود الفردية **(KPMG, 2017 : 35)**.

---

[٥] بدءً من الان ستكون الفقرات الخاصة بعقود إعادة التأمين المحتفظ بها باللون الأسود الغامق وذلك لتمييز فقراتها عن بقية الفقرات، كون IFRS 17 أدرجها بشكل مستقل بينما تم دمجها في البحث وذلك للحفاظ على سياق البحث وعدم تشتيت القارئ ولأغراض المقارنة بين المعالجات

[٦] يجدر الإشارة هنا الى ان IFRS 17 وضع استثناء من فترة السنة لمجموعات العقود في فترة التحول وتبني IFRS 17 بهدف تبسيط إجراءات التحول، وكما سيرد ذلك لاحقا.

[٧] العقود المرهقة هي العقود المحملة بخسائر او الخاسرة عند الاعتراف المبدئي او القياس اللاحق. وتصبح مجموعة من العقود مرهقة إذا كانت تدفقاتها النقدية الخارجة المقدرة أكبر من التدفقات النقدية الداخلة المقدرة **(IFRS Foundation, 2017: 15)**.

وذكرت الفقرة (٦١) من IFRS 17 انه بالإمكان تقسيم عقود إعادة التأمين المحتفظ بها الى محفظات باستثناء ما جاء في الفقرات (١٤ -٢٣) الى العقود المرهقة التي لن تنطبق على عقود إعادة التأمين المحتفظ بها لأنه لا يمكن ان تكون تلك العقود مرهقة ولذلك سيتم استبدالها بالإشارة الى العقود التي يكون فيها صافي ربح عند الاعتراف المبدئي.

وقد بين IFRS 17 في الفقرة ١٨ ان العقود التي يطبق عليها منهج تخصيص الأقساط PAA والذي سيتم التعرض له في المبحث الثاني من هذا الفصل) عادة ما تكون في محفظات العقود التي ليس لها احتمال كبير ان تكون مرهقة كونها عادة ما تكون قصيرة الاجل وتكون اقل عرضه لتغيرات الظروف. اما بالنسبة للعقود التي لا يطبق عليها هذا المنهج فقد ذكر IFRS 17 في الفقرة ١٩ ان على الوحدة ان تقيم احتمال ان تكون العقود غير المرهقة عند الاعتراف المبدئي ليس هناك احتمال كبير بان تصبح مرهقة لاحقا استنادا الى :

أ. احتمال حدوث تغيرات في الافتراضات التي استند اليها التقدير المبدئي والتي قد تؤدي الى تقليل التدفقات الداخلة أو زيادة التدفقات الخارجة أو كليهما.

ب. اعتماد المعلومات الواردة في التقارير الداخلية للوحدة ولا يجوز اهمالها في حالة انها كانت تشير الى تغير الظروف المشار اليها في النقطة السابقة، ولكن لا يشترط IFRS 17 على الوحدة ان تقوم بجمع معلومات إضافية تتجاوز معلومات التقارير الداخلية.

اما الفقرة ٢٠ من IFRS 17 فقد اشارت الى إمكانية تقسيم العقود على مجموعات أو في مجموعة واحدة إذا كانت القوانين والأنظمة تقيد القدرة العملية للوحدة في تحديد سعر أو مستوى مختلف من العوائد على حملة الوثائق. ويحصل ذلك في بعض أنواع التأمين الالزامي الذي يحدد أسعار ثابتة لوثائق تأمين معينة، وكذا الحال إذا تدخلت الحكومات في فرض سياستها على شركات التأمين. وقد اعطى IFRS 17 الحرية للوحدات في وضع تلك العقود في محفظة واحدة أو محفظات متعددة تقديرا لظروف كل وحدة وشروط العقود.

فضلاً عن ذلك فان IFRS 17 في الفقرة (٢١) يسمح بتقسيم مجموعات العقود الى مجموعات أكثر تفصيلا في حالة :

أ. المزيد من مجموعات العقود غير المرهقة عند الاعتراف المبدئي إذا كان التقرير الداخلي للوحدة يوفر معلومات تميز بين مستويات مختلفة من الربحية، أو احتمالات مختلفة بان تكون العقود مرهقة في وقت لاحق.

ب. المزيد من مجموعات العقود المرهقة عند الاعتراف المبدئي إذا كان التقرير الداخلي للوحدة يوفر معلومات أكثر تفصيلا عن مديات الخسائر في العقود المرهقة. الا ان IFRS 17 لا يتطلب من الوحدة إعادة تقييم تكوين المجموعات لاحقاً. ولبيان كيفية تجميع عقود التأمين، نفترض ان هناك أحد الوحدات هي

(وحدة الاعمال س) ولديها ثلاث أنواع من العقود التي تتعامل معها (خطوط الانتاج)، فان عملية التجميع تكون بالشكل (٦) الآتي :

الشكل (٦) نموذج تجميع عقود التأمين

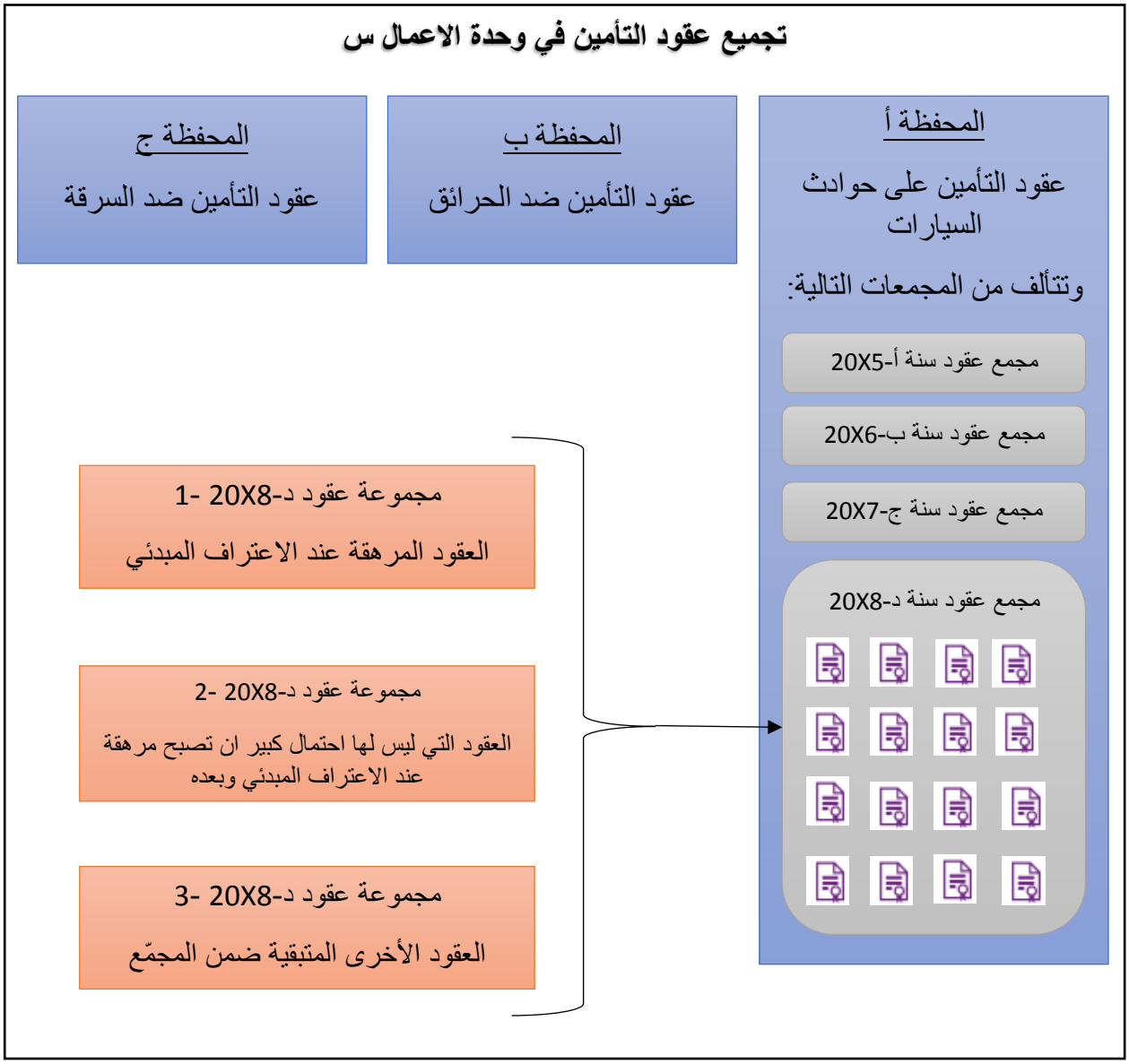

المصدر من اعداد الباحث استنادا الى :

(KPMG, IFRS 17, Insurance contracts, First Impressions, July,2017;p.33-37)

٣-١-٦. الاعتراف

يعد الاعتراف بعقود التأمين أحد المبادئ الأساسية التي ارساها IFRS 17، اذ ان معيار IFRS 4 ترك حرية توقيت الاعتراف بعقود التأمين الى مختلف الوحدات وحسب الأساليب المتبعة قبل إصداره، الامر الذي أدى الى اختلاف التوقيت وما يستتبع ذلك من تأثيرات على كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل.

وقد حدد IFRS 17 توقيت الاعتراف بمجموعة عقود التأمين على النحو الآتي :

اولاً : الاعتراف بعقود التأمين التي تصدرها الوحدة

تعترف الوحدة الاقتصادية بمجموعة عقود التأمين التي تصدّرها في أقرب وقت مما يأتي (الفقرة ٢٥):

(أ) بداية فترة التغطية لمجموعة العقود؛

(ب) تاريخ استحقاق الدفعة الأولى من حامل الوثيقة في المجموعة؛ و

(ج) لمجموعة العقود المرهقة، عندما تصبح المجموعة مرهقة.

وفي الغالب يكون استحقاق الدفعة أو القسط الأول عند بداية فترة التغطية، ومن ثم يتطابق التوقيت الأول والثاني، أي ان الوحدة تعترف بمجموعة عقود التأمين عادة عند بداية فترة التغطية واستحقاق الدفعة الأولى معا.

اما التوقيت الثالث فان الشركة تعترف بمجموعة عقود التأمين عندما تشير الحقائق والظروف بان المجموعة بمجملها أصبحت مرهقة (أي محملة بخسائر).

يكون تاريخ بدء العقد عندما يصبح على الوحدة التزام تعاقدي بقبول الخطر (والذي يعرف أيضا بتاريخ اصدار العقد)، وعادة ما يكون تاريخ البدء (او التعاقد) قبل بداية فترة التغطية وتاريخ استحقاق الدفعة أو القسط الأول، ومع ذلك فان IFRS 17 يتطلب الاعتراف بعقود التأمين الصادرة قبل التواريخ المحددة في الفقرة (٢٥/ أ، ب) فقط اذا كانت الحقائق والظروف تشير الى ان العقود في المجموعة مرهقة، ويمثل ذلك وسيلة قدمها المجلس للسماح بالوحدات بمواصلة بعض ممارسات الاعتراف الحالية تبعا للظروف (**EY, 2018 : 33**).

ويؤكد IFRS 17 في الفقرة (٢٨) على ان الوحدة الاقتصادية ملزمة بتضمين العقود الصادرة ضمن فترة الإبلاغ المالي تقديرات معدلات الخصم في تاريخ الاعتراف المبدئي ووحدات التغطية المشمولة. اما العقود التي تصدر بعد نهاية فترة الإبلاغ فإنها تضاف على مجموعة العقود لفترة الإبلاغ الآتية وتضمنها معدلات الخصم المنقحة.

ثانيا : الاعتراف بالتدفقات النقدية لاقتناء التأمين

استنادا الى الفقرة (٢٧) من IFRS 17 على الوحدة ان تعرف بأي تدفقات نقدية لاقتناء التأمين تتعلق بمجموعة عقود التأمين الصادرة التي تدفعها الوحدة أو تحصل عليها كأصل أو التزام قبل الاعتراف بمجموعة العقود، إذا لم تختار الاعتراف بها كمصروف أو ايراد عند تحققها.

ثم عند الاعتراف بمجموعة عقود التأمين التي خصصت لها تلك التدفقات النقدية، يتم الغاء الاعتراف بالأصل أو الالتزام وادراج هذه التدفقات ضمن القيمة الدفترية لتلك المجموعة، وهذه المعالجة تختلف تماما عن الممارسة الحالية (التي تم بيانها في الفصل الثاني).

ثالثاً : الاعتراف بعقود الاستثمار ذات ميزة المشاركة الاختيارية

لا يتضمن عقد الاستثمار ذو ميزات المشاركة الاختيارية نقل مخاطر تأمين كبيرة. ومن ثم فان متطلبات IFRS 17 يتم تعديلها فيما يتعلق بعقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة الاختيارية استنادا الى الفقرة (٧١) من IFRS 17، ونتيجة لذلك تعترف الوحدة بمجموعة عقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة الاختيارية بالتاريخ الذي تصبح الوحدة فيه طرفا بالعقد، وذلك لعدم وجود فترة قبل سريان التغطية مثل عقود التأمين التي تتطلب عمليات تشغيلية مسبقة.

رابعاً : الاعتراف بعقود إعادة التأمين المحتفظ بها

تضمنت الفقرة (٦٢) من IFRS 17 على ان الوحدة تعترف بمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها بشرطين هما :

أ. إذا كانت تلك العقود توفر تغطية تتناسب مع بداية فترة التغطية لمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها أو مع الاعتراف المبدئي باي عقد أساسي ايهما أحدث.

ب. في جميع الحالات الأخرى من بداية فترة التغطية لمجموعة إعادة التامين المحتفظ بها.

خامساً : الاعتراف بمجموعات عقود التأمين عند تحويلها من وحدة أخرى أو عند اندماج الاعمال

عند اكتساب الوحدة لعقود تأمين مصدرة أو **عقود إعادة تأمين محتفظ بها** عن طريق التحويل من وحدة أخرى أو اندماج الاعمال يتم الاعتراف بالعقود المكتسبة في تاريخ التحويل أو الاندماج كما لو كانت عقود أصدرت في تاريخ التحويل أو الاندماج وتخضع لنفس شروط تجميع العقود التي تم عرضها في الجزء السابق من هذا المبحث.

المبحث الثاني : التأثير المخطط لمعيار IFRS 17 في القياس والافصاح عن عقود التأمين

٣-٢-١. قياس عقود التأمين

لا شك ان موضوع قياس عقود التأمين يُعد أبرز التحديات التي تواجه وحدات الاعمال التي تصدر أي نوع من أنواع عقود التأمين، لذلك تناول IFRS 17 موضوع القياس بشكل تفصيلي بغية تسهيل عملية القياس من جهة، وتحقيق اهداف القياس من جهة أخرى. كما ان المجلس ومن خلال IFRS 17 أضاف تسهيلات للتطبيق اثناء التحول وكيّفَ متطلبات القياس لكي يقلل من العقبات التي تواجه مختلف وحدات الاعمال والتي يتم بيانها في المبحث الثالث من هذا الفصل.

ووضع IFRS 17 ثلاث مناهج (او نماذج) لقياس مجموعات عقود التأمين ضمن نطاقه تمثلت بما يأتي:

١- **منهج اللَبِنات (او النموذج العام) The Building Block Approach (BBA)** الذي ينبغي استعماله بشكل الزامي على عقود التأمين كافة (**وبضمنها عقود إعادة التأمين المحتفظ بها**[٨]) عدا ما يطبق عليها المنهجين الآخريَن.

٢- **منهج تخصيص الأقساط The Premium Allocation Approach (PAA)** والذي يطبق على عقود التأمين قصيرة الاجل التي لا تتجاوز فترة تغطيتها سنة واحدة كتبسيط للنموذج العام والذي يكون اختيارياً.

٣- **منهج الرسوم المتغيرة The Variable Fee Approach (VFA)** الذي يتم تطبيقه على عقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة المباشرة كمنهج بديل للنموذج العام.

ويتم توضيح كل منهج بشيء من التفصيل وكما يأتي :

١- منهج اللبنات (او النموذج العام) The Building Block Approach (BBA)

يعد هذا المنهج هو المنهج العام الذي ينبغي تطبيقه بشكل عام على كافة عقود التأمين عدا بعض الاستثناءات التي يطبق فيها منهج الرسوم المتغيرة أو منهج تخصيص الأقساط، ويستند قياس التزامات عقد التأمين وفق هذا المنهج من أربع لَبِنات (او مكونات) أساسية عند القياس المبدئي هي (**EY, 2018 : 8**) :

١. التدفقات النقدية المستقبلية Future cash flows
٢. معدل الخصم Discount rates
٣. تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية Risk adjustment for non-financial risks
٤. هامش الخدمة التعاقدية Contractual service margin

وقد بين IFRS 17 ان المكونات الثلاث الاولى بمجموعها تمثل التدفقات النقدية للوفاء Fulfilment cash flows واختصارها FCF، والتي عرفها IFRS 17 بانها " تقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية (الداخلة مطروحا منها الخارجة) التي ستنشأ عندما تفي الشركة بعقود التأمين، ويكون هذا التقدير

[٨] مع بعض التعديلات التي سيتم ايضاحها لاحقا

صريح، غير متحيز، ذو الاحتمال المرجح، ومعدّل حسب المخاطر غير المالية" **(IFRS Foundation, 2017 : 39)**

اما المكون الرابع فانه مكون مستقل بذاته عن المكونات الثلاث السابقة وهو مكون هامش الخدمة التعاقدية Contractual service margin أو اختصاراً CSM، والذي عرفه IFRS 17 بانه "الربح المتوقع لمجموعة عقود التأمين، وهو أحد مكونات الأصل أو الالتزام لمجموعة عقود التأمين والذي يمثل الربح غير المكتسب الذي تعترف به الشركة عند تقديم خدمات مجموعة عقود التأمين"**(IFRS Foundation, 2017 : 38)**.

ويعد تكوين هامش الخدمة التعاقدية متسقا مع معيار IFRS 15 الايراد من العقود مع الزبائن الذي يعترف بالإيراد عندما يتم الإيفاء بالتزامات الأداء، أي ان هامش الخدمة التعاقدية سيخصص كإيراد الى الفترة التي يتم فيها تقديم التغطية التأمينية.

مع الإشارة الى ان الفقرة (٦٣) من IFRS 17 اكدت ان على وحدة الاعمال ان تستعمل افتراضات متسقة لقياس تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها وتقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة (مجموعات) عقود التأمين الأساسية. فضلاً عن ذلك، ينبغي على وحدة الاعمال أن تدرج في تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها أي مخاطر لعدم الأداء من قبل مُصدِّر عقد إعادة التأمين، بما في ذلك آثار الضمانات وخسائر الدعاوى.

أ- القياس المبدئي لعقود التأمين وفق منهج اللبنات

الشكل (٧) الآتي يوضح منهج اللَبِنات أو النموذج العام عند القياس المبدئي، والتي يتم بيانها في الفقرات اللاحقة :

الشكل (٧)

القياس المبدئي على وفق منهج اللبنات

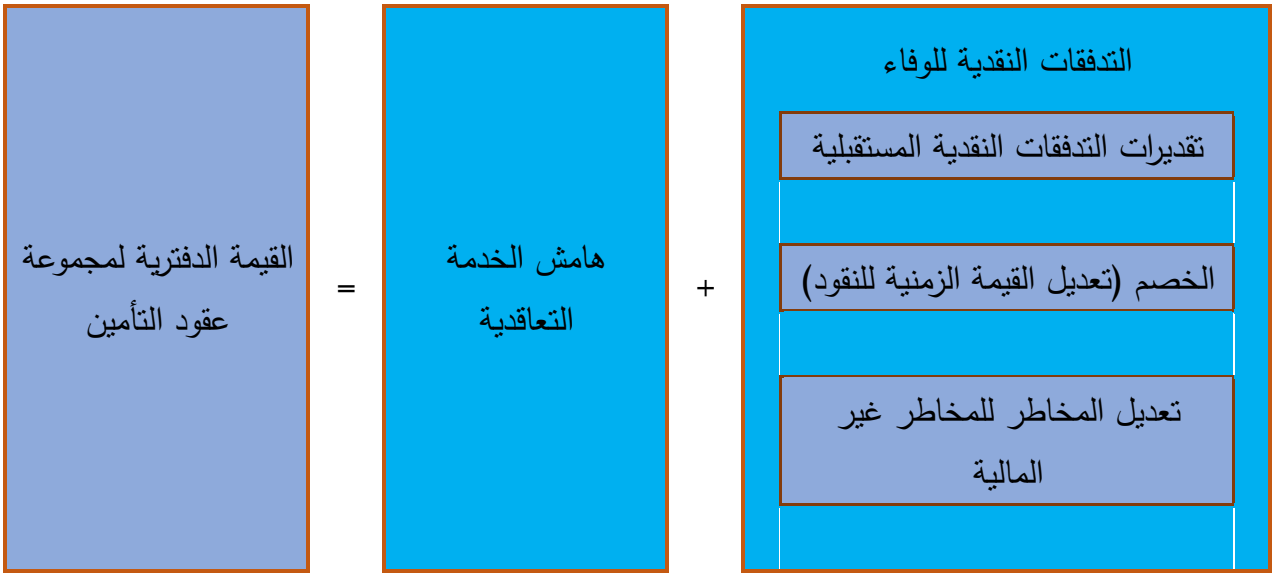

المصدر : اعداد الباحث استنادا الى : **(Grant Thornton UK LLP, Get ready for IFRS 17 : A fundamental change to the reporting for insurance contracts; 2017)**

أولا : التدفقات النقدية للوفاء FCF

بيّن IFRS 17 التدفقات النقدية للوفاء في الفقرات ٣٣-٣٧ من IFRS 17 فضلاً عن ادراج التفصيل عنها في الملحق بالفقرات B92- B36، وقد اخذت اهتماما كبيرا من المجلس بسبب كون هذا المصطلح من المصطلحات الجديدة والمستحدثة في IFRS 17 ويمثل مكونا جوهريا في قياس عقود التأمين ويتطلب الكثير من التفصيل. وهي تتألف من المكونات الآتية :

أ. التدفقات النقدية المستقبلية Future cash flows

كما تم ايضاحها سابقا تعد التدفقات النقدية للوفاء تقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية (الداخلة مطروحا منها الخارجة) التي ستنشأ عندما تفي الشركة بعقود التأمين، وتكون معدّلة بالمخاطر غير المالية، أي انها تستند الى تقدير التدفقات النقدية التي تشمل التدفقات النقدية الداخلة (المبالغ والمزايا التي تتوقع الوحدة الحصول عليها من مجموعة عقود التأمين مثل أقساط التأمين) والتدفقات الخارجة (المبالغ التي تتوقع الوحدة تكبدها مثل مطالبات التعويض والمزايا والمصروفات التي تتعلق بمجموعة العقود).

وقد أوضح IFRS 17 الخصائص التي ينبغي توافرها في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية في الفقرة ٣٣ وكما يأتي :

١) ينبغي ان تتضمن جميع المعلومات المعقولة والمتاحة حول مقدار وتوقيت وعدم التأكد لتلك التدفقات النقدية المستقبلية بطريقة غير متحيزة ودون تكلفة أو جهد غير مبرر، وذلك يتم من خلال تقدير القيمة المتوقعة (أي المتوسط المرجح الأكثر احتمالا) للمجموعة الكاملة للنتائج المحتملة[٩].

٢) ينبغي ان تعكس وجهة نظر وحدة الاعمال في اعداد التقديرات التي تتسق مع متغيرات السوق الملحوظة.

٣) ينبغي ان تكون جارية، أي ان التقديرات تعكس الظروف القائمة في تاريخ القياس بما في ذلك الافتراضات المستقبلية في ذلك التاريخ.

٤) ان تكون صريحة، أي ينبغي ان تقوم الوحدة بتقدير المخاطر غير المالية بشكل منفصل عن التقديرات الأخرى فضلاً عن تقدير التدفقات النقدية بشكل منفصل عن تعديل مخاطر القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية، إذا لم تكن تقنية القياس الأكثر ملائمة تتضمن الجمع بين هذه التقديرات.

كما بينت الفقرة (٣٤) من IFRS 17 حدود التدفقات النقدية التي تدخل في احتساب قيمة عقد التأمين والتي ينبغي ان تنشأ عن حقوق والتزامات جوهرية خلال فترة الإبلاغ وتستطيع الوحدة إلزام حامل الوثيقة بتسديد أقساط التأمين وبنفس الوقت تكون الوحدة ملتزمة بتقديم الخدمات لحامل الوثيقة، وينتهي الالتزام الأساسي بتقديم الخدمات عندما :

١) تتمكن وحدة الاعمال من إعادة تقييم المخاطر لحامل الوثيقة (بشكل عملي) ومن ثم تحديد سعر أو مستوى فوائد يعكس بالكامل تلك المخاطر.

٢) استيفاء كلا الشرطين الآتيين :

(أ) تتمكن وحدة الاعمال من إعادة تقييم المخاطر لمحفظة عقود التأمين التي تحتوي على العقد (بشكل عملي) ومن ثم تحديد سعر أو مستوى فوائد يعكس بالكامل مخاطر تلك المحفظة؛

(ب) تسعير أقساط التأمين للتغطية بشكل محدّث حتى تاريخ إعادة تقييم المخاطر، بغض النظر عن المخاطر التي تتعلق بفترات تلي ذلك التاريخ.

علاوة على ذلك حددت الفقرة (٣٥) من IFRS 17 بانه لا يجوز للوحدة الاعتراف باي مبالغ تتعلق بالأقساط أو المطالبات المتوقعة خارج حدود عقد التامين كأصل أو التزام، لان هذه المبالغ تتعلق بعقود التأمين المستقبلية التي لا يسمح IFRS 17 بالاعتراف بها.

[٩] أي ان القياس لا يهمل أي احتمالية واردة الحدوث او متوقعة مهما كانت احتماليتها ضعيفة، اذ انه يتطلب اخذ كافة السيناريوهات المحتملة بنظر الاعتبار وترجيحها بنسب احتمالها ومن ثم استخراج المتوسط المرجح الأكثر احتمالا للتدفقات النقدية المستقبلية، وطريقة العمل هذه تنسجم مع معياري IFRS 15 و9 IFRS، الامر الذي يؤدي الى تعزيز قابلية المقارنة مع قطاعات العمل الأخرى التي تتبنى المحاسبة وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

ب. معدل الخصم Discount rates

تعتمد التدفقات النقدية للوفاء القيمة الحالية للتدفقات النقدية أي انها تخصم تلك التدفقات النقدية بمعدلات خصم جارية في وقت القياس كتعديل للتدفقات النقدية عن تغيرات القيمة الزمنية للنقود لتعكس خصائص تلك التدفقات النقدية في ظل المعلومات المتاحة في السوق.

وقد بينت الفقرة (٣٦) من IFRS 17 بان معدلات الخصم ينبغي ان تتمتع بالخصائص الآتية :

١) تعكس القيمة الزمنية للنقود وخصائص التدفقات النقدية وسيولة عقود التأمين.

٢) ان تكون متسقة مع معدلات السوق الجارية المتداولة (ان وجدت).

٣) استبعاد تأثير العوامل المتداولة التي تؤثر على معدلات السوق ولكنها لا تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية لعقود التأمين.

وقد بينت الفقرة (B72) من IFRS 17 ان الوحدة ينبغي ان تستعمل معدلات الخصم الآتية عند تطبيق IFRS 17 :

(أ) معدلات الخصم الجارية المبينة في الفقرة (٣٦) لقياس التدفقات النقدية للوفاء.

(ب) معدلات الخصم المحددة في تاريخ الاعتراف المبدئي (التاريخية) لغرض تحديد الفائدة المتراكمة لهامش الخدمة التعاقدية لعقود التأمين دون ميزات المشاركة المباشرة.

(ج) معدلات الخصم المحددة في تاريخ الاعتراف المبدئي (التاريخية) لغرض قياس التغيرات التي تطرأ على هامش الخدمة التعاقدية لعقود التأمين دون ميزات المشاركة المباشرة.

(د) معدلات الخصم المحددة في تاريخ الاعتراف المبدئي (التاريخية) لغرض تعديل القيمة الدفترية للالتزام بالتغطية المتبقية لمجموعة العقود التي تطبق منهج تخصيص الأقساط (PAA).

(هـ) إذا اختارت الوحدة تبويب إيرادات او مصروفات تمويل التأمين بين قائمة الدخل والدخل الشامل الأخرى (التي سيتم بيانها في فقرة العرض لاحقاً)، فان معدلات الخصم المستعملة لتحديد إيرادات او مصروفات تمويل التأمين في قائمة الدخل تكون كالآتي :

(١) تستعمل معدلات الخصم المحددة في تاريخ الاعتراف المبدئي (التاريخية) لمجموعات عقود التأمين التي لا يكون للتغيرات في الافتراضات المتعلقة بالمخاطر تأثير كبير على المبالغ المدفوعة لحاملي وثائق التأمين، على ان التدفقات النقدية الاسمية لا تختلف على أساس عوائد[١٠] أي من البنود الضمنية.

[١٠] إذا كانت التدفقات النقدية تختلف على أساس عوائد البنود الضمنية فان الفقرة (B75 وB74 b) تتطلب ان يتم خصمها باستعمال معدلات تعكس هذا التغير، أو ينبغي تعديلها بالتأثير الذي يعكس ذلك التغير ويتم خصمها بمعدل يعكس التعديل الذي تم اجراؤه. ان التغير يكون عامل ملائم بغض النظر عما إذا كان قد نشأ بسبب الشروط التعاقدية او بسبب ممارس الوحدة لتقديرها، وبغض النظر عما إذا كانت البنود الضمنية في حوزة الوحدة ام لا.

(٢) تستعمل معدلات الخصم التي تخصص إيرادات أو مصروفات التمويل المتوقعة المنقحة المتبقية على المدة المتوقعة لمجموعة العقود بمعدل ثابت لمجموعات عقود التأمين التي يكون للتغيرات في الافتراضات المتعلقة بالمخاطر تأثير كبير على المبالغ المدفوعة لحاملي وثائق التأمين.

(٣) تستعمل معدلات الخصم في تاريخ المطالبات المتكبدة لمجموعات عقود التأمين التي تطبق منهج تخصيص الأقساط (PAA)، على ان لا تختلف التدفقات النقدية الاسمية عن عوائد أي بنود ضمنية.

مع الإشارة الى انه لتحديد معدلات الخصم في تاريخ الاعتراف المبدئي لمجموعة العقود المبينة في الفقرات (B72 (ب/ هـ))، يجوز للوحدة استعمال المتوسط المرجح لمعدلات الخصم للفترة[١١] التي يتم فيها اصدار عقود في المجموعة (الفقرة (B73)).

وتجدر الإشارة هنا الى ان مصطلح منحنى العائد ومعدل الخصم يستعملان بالتبادل في IFRS 17، اذ يستعمل IFRS 17 منحنى العائد في بعض عمليات القياس مثل خصم التدفقات النقدية المستقبلية، ويستعمل IFRS 17 معدلات الخصم في عمليات قياس أخرى مثل الفائدة المستحقة على هامش الخدمة التعاقدية.

ج. تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية Risk adjustment for non-financial risks

يتم تعديل التدفقات المستقبلية بتعديل آخر يتضمن تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية الناتجة عن عدم التأكد الذي يصاحب تلك التدفقات، أي ان تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية يشير الى " التعويض الذي تتطلبه الشركة لتحمل عدم التأكد بشأن مقدار وتوقيت التدفقات النقدية الناشئة عن المخاطر غير المالية لكي تفي الشركة بعقود التأمين" **(IFRS Foundation, 2017 : 136)**. ويتماشى هذا النوع من التعديل مع مخاطر التأمين التي سبق ايضاحها بالفصل الثاني، في حين ينبغي ان لا تعكس التدفقات النقدية للوفاء أي مخاطر مالية أو أي مخاطر لعدم الأداء (الموضحة في IAS 21 "القياس بالقيمة العادلة") وذلك حسب الفقرة ٣١ من IFRS 17.

وبالنسبة لعقود إعادة التأمين المحتفظ بها فان الفقرة (٦٤) من IFRS 17 تضمنت ان وحدة الاعمال تحدد تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية بحيث يمثل مقدار المخاطرة الذي يتم تحويلها من صاحب مجموعة عقود إعادة التأمين إلى مُصدِّر تلك العقود.

[١١] لا يمكن ان تزيد الفترة للمجموعة الواحدة عن السنة الواحدة استنادا الى الفقرة (٢٢).

ثانيا : هامش الخدمة التعاقدية CSM

هذا المكون مكون مستحدث من IFRS 17 كما تم بيانه سابقا، وعلى الوحدة ان تقيس هامش الخدمة التعاقدية عند الاعتراف المبدئي بمجموعة عقود التأمين وفقا للفقرة (٣٨) من IFRS 17 للعقود غير المرهقة بالمبلغ الذي لا ينتج عنه إيرادات أو مصروفات ناشئة عن :

أ. الاعتراف المبدئي بمبلغ التدفقات النقدية للوفاء

ب. الغاء الاعتراف في تاريخ الاعتراف المبدئي باي أصل أو التزام معترف به للتدفقات النقدية لاقتناء التأمين.

ج. أي تدفقات نقدية ناشئة عن العقود في المجموعة في ذلك التاريخ.

كما يسري الامر على العقود المكتسبة في تحويل عقود التأمين أو اندماج الاعمال، أي يتم قياسها بنفس طريقة قياس العقود المصدرة من الوحدة نفسها. لذلك يتبين ان هامش الخدمة التعاقدية يتم اثباته عند الاعتراف والقياس المبدئي والذي يمثل مقدار الربح المتوقع عن مجموعة العقود (وليس على مستوى العقد الواحد) التي لا يتوقع لها ان تكون مرهقة.

ان هامش الخدمة التعاقدية يمثل حساب مؤقت يتم اثباته عند الاعتراف المبدئي ومن ثم يتم اطفاؤه بشكل يتناسب مع فترات تقديم التغطية التأمينية وتحديثه بشكل دوري[١٢] ليعكس الظروف في تاريخ كل إبلاغ.

اما بالنسبة للعقود المرهقة فهي تلك العقود المحملة بخسائر عند الاعتراف المبدئي، ولذلك يتم الاعتراف بالخسائر فورا في قائمة الدخل، ويعود هذا الاختلاف بالمعالجة بين الخسائر المتوقعة والارباح المتوقعة في ان احد اهداف IFRS 17 كان يتمثل في عكس التزامات عقود التامين المستقبلية في البيانات المالي لوحدات الاعمال الي تتعامل بهذا النوع من العقود، وبذلك فان الخسائر المتوقعة من العقود المرهقة تمثل جزء من التزامات واجبة الأداء تتحملها الوحدة تجاه زبائنها وتدخل كمكون خسارة في القيمة الدفترية لعقود التأمين، اما الارباح غير المكتسبة المتوقعة فإنها تدخل أيضا في القيمة الدفترية الا انها لا يتم الاعتراف بها الا عن الفترة التي يتم فيها تقديم خدمات التأمين ومن ثم يتم اثباتها في قائمة الدخل عن تلك الفترة وليس عند الاعتراف المبدئي.

فيما يتعلق بعقود إعادة التأمين المحتفظ بها يتم تعديل متطلبات الفقرة (٣٨) من IFRS 17 وفقا للفقرة (٦٥)، اذ انه لا يوجد ربح غير مكتسب لعقود إعادة التأمين المحتفظ بها وانما يكون لها صافي تكلفة أو صافي ربح عند شراء تلك العقود، ومن ثم ينبغي على وحدة الاعمال عند الاعتراف المبدئي :

(أ) الاعتراف باي صافي تكلفة أو صافي ربح عند شراء مجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها في هامش الخدمة التعاقدي لتلك المجموعة، ويتم قياسه بمبلغ مساوي لمجموع التدفقات النقدية للوفاء مضافا اليه (او مطروحا منه) أي أصل أو التزام معترف به سابقا يتعلق بالمجموعة واي تدفقات نقدية تنشأ في ذلك التاريخ ما لم؛

[١٢] سيتم إيضاح التعديل الدوري لهامش الخدمة التعاقدية في موضوع القياس اللاحق

(ب) تتعلق صافي التكلفة لتغطية إعادة التأمين بالأحداث التي حصلت قبل شراء مجموعة عقود إعادة التأمين، وفي هذه الحالة ينبغي الاعتراف بهذه التكلفة كمصروف في قائمة الدخل مباشرةً.

وخلاصة القول ان هذه اللبنات التي سبق ايضاحها بالتفصيل تشكل بمجموعها قيمة التزامات مجموعة عقود التأمين، ويفترض بالشركة اعداد الجدول (٦) الآتي بكل مجموعة عند الاعتراف المبدئي :

الجدول (٦)

قيمة التزامات مجموعة عقود التأمين عند الاعتراف المبدئي

البيان	المبلغ
تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الداخلة	(XXX)
– تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الخارجة	XXX
= صافي تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية	(XX)
+ تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية	XX
= التدفقات النقدية للوفاء	(XX)
+ هامش الخدمة التعاقدية	XX
صافي قيمة التزامات مجموعة عقود التأمين	٠

المصدر : من اعداد الباحث

وتجدر الإشارة هنا ان صافي قيمة التزامات التأمين عند الاعتراف المبدئي تكون مساوية للصفر وذلك لعدم استلام الوحدة لأي أقساط تأمين واثباتها في حساب المجموعة، وعند استلام القسط الأول يتم تخفيض قيمة (تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الداخلة) مما يؤدي الى نشوء الالتزام.

كما ان هناك ملاحظة أخرى تتعلق بهامش الخدمة التعاقدية، وهي ان هذا الحساب يظهر فقط في مجموعات العقود غير المرهقة ويعد متمما للتدفقات النقدية للوفاء، اما في العقود المرهقة فيظهر بدلا منه حساب (مكون الخسارة) الذي يتم الاعتراف به في قائمة الدخل.

ب- القياس اللاحق لعقود التأمين وفق منهج اللبنات

يقصد بالقياس اللاحق لعقود التأمين بعملية القياس التي تجري في نهاية كل فترة ابلاغ مالي بهدف تحديث الافتراضات بالحقائق والظروف الجارية في وقت اعداد البيانات المالية. وكما تم بيانه سابقا فان القياس المبدئي يعتمد في اثبات التزامات واصول التأمين على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية والمعدلة بالمخاطر، والتي تم احتسابها بناءً على الحقائق والظروف والدراسات المعدة في وقت القياس المبدئي (أي في تاريخ سابق)، وبهذا يفترض تحديث القيمة الدفترية لمجموعة عقود التأمين بالمعطيات الجديدة كي توفر معلومات أكثر ملائمة وصادقة التمثيل للمستخدمين.

ويشمل التحديث أيضا نتائج اعمال الفترة السابقة، اذ يتم احتساب إيرادات ومصروفات التأمين المرتبطة بفترة الإبلاغ المالي، والاعتراف بجزء من هامش الخدمة التعاقدية الذي يرتبط بفترة التغطية المنقضية، ولذلك بينت الفقرة (٤٠) من IFRS 17 ان القيمة الدفترية لمجموعة عقود التأمين في نهاية كل فترة ابلاغ ستشمل الآتي :

١) الالتزام عن التغطية المتبقية لمجموعة عقود التأمين التي تشمل :

أ- التدفقات النقدية للوفاء المتعلقة بالخدمات المستقبلية المخصصة للمجموعة في ذلك التاريخ.

ب- هامش الخدمة التعاقدية للمجموعة في ذلك التاريخ.

٢) الالتزامات المتعلقة بالمطالبات المتكبدة، التي تشمل التدفقات النقدية للوفاء المتعلقة بالخدمة السابقة المخصصة للمجموعة في ذلك التاريخ.

مع الإشارة الى ان مجموعات العقود المرهقة لن تتضمن هامش الخدمة التعاقدية.

اما الإيرادات والمصروفات التي يتم الإبلاغ عنها في تاريخ القياس اللاحق فيمكن تقسيمها الى :

أولا/ الإيرادات والمصروفات التي تتعلق بالتدفقات النقدية للوفاء :

ينبغي على وحدة الاعمال الاعتراف بالإيرادات والمصروفات للتغيرات الآتية في القيمة الدفترية للالتزام عن التغطية المتبقية وفقا للفقرة (٤١) من IFRS 17 :

(أ) إيرادات التأمين : عن تخفيض الالتزام بالتغطية المتبقية بسبب الخدمات المقدمة في هذه الفترة.

(ب) مصروفات خدمات التأمين : عن خسائر مجموعات العقود المرهقة، وعكس هذه الخسائر.

(ج) إيرادات أو مصروفات تمويل التأمين : عن تأثير مخاطر القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية.

اما التغيرات التي حصلت في القيمة الدفترية للالتزامات المتعلقة بالمطالبات المتكبدة فينبغي على الوحدة الإبلاغ عن الإيرادات والمصروفات الآتية وفق الفقرة (٤٢) من IFRS 17 :

(أ) مصروفات خدمة التأمين : عن زيادة الالتزام بسبب المطالبات والمصروفات المتكبدة في هذه الفترة، باستثناء أي مكونات استثمار.

(ب) مصروفات خدمة التأمين : عن أي تغيرات لاحقة في التدفقات النقدية للوفاء والتي ترتبط بالمطالبات المتكبدة والمصروفات المتكبدة.

(ج) إيرادات أو مصروفات تمويل التأمين : عن تأثير مخاطر القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية.

ثانيا/ الإيرادات والمصروفات المرتبطة بهامش الخدمة التعاقدية :

يمثل هامش الخدمة التعاقدية في نهاية فترة الإبلاغ الربح في مجموعة عقود التأمين الذي لم يتم الاعتراف به بعد في قائمة الدخل لأنه يتعلق بالخدمة المستقبلية التي يتم تقديمها بموجب العقود في المجموعة (الفقرة ٤٣ من IFRS 17)، ولذلك فإن القيمة الدفترية لهامش الخدمة التعاقدية لمجموعة العقود

في نهاية فترة الابلاغ تساوي القيمة الدفترية في بداية فترة الإبلاغ المعدلة بواسطة : (الفقرة ٤٤ من IFRS 17)

(أ) تأثير أي عقود جديدة تضاف إلى المجموعة.

(ب) الفوائد المتراكمة على القيمة الدفترية لهامش الخدمة التعاقدية خلال الفترة المشمولة بالإبلاغ.

(ج) التغيرات في التدفقات النقدية للوفاء المتعلقة بالخدمة المستقبلية.

(د) تأثير أي فروق في أسعار صرف العملات على هامش الخدمة التعاقدية.

(هـ) المبلغ المعترف به كإيراد تأمين بسبب تقديم الخدمات خلال الفترة، بتحديد تخصيص هامش الخدمة التعاقدية المتبقي في نهاية فترة الإبلاغ (قبل أي تخصيص) على فترة التغطية الحالية والمتبقية.

وبالنسبة لعقود إعادة التأمين المحتفظ بها فقد ذكرت الفقرة (٦٦) من IFRS 17 ان القياس اللاحق لهامش الخدمة التعاقدية لهذه المجموعة تكون بتعديل القيمة الدفترية المحددة في بداية فترة الإبلاغ بالمبالغ الآتية :

(أ) تأثير أي عقود جديدة تضاف إلى المجموعة.

(ب) الفائدة المتراكمة على القيمة الدفترية لهامش الخدمة التعاقدية.

(ج) التغيرات في التدفقات النقدية للوفاء بالقدر الذي يكون فيه التغير[١٣] :

(١) يتعلق بالخدمة المستقبلية؛ ما لم

(٢) يكن التغير ناتج عن تغير في التدفقات النقدية للوفاء المخصصة لمجموعة عقود التأمين الأساسية ولا تعدل هامش الخدمة التعاقدية لمجموعة عقود التأمين الأساسية.

(د) تأثير أي فروقات في أسعار صرف العملات تنشأ على هامش الخدمة التعاقدية.

(هـ) المبلغ المعترف به في قائمة الدخل بسبب الخدمات المستلمة في الفترة، والتي يتم تحديدها بتخصيص هامش الخدمة التعاقدية المتبقي في نهاية فترة الإبلاغ (قبل أي تخصيص) على فترة التغطية الحالية والمتبقية لمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها.

ان تعديل هامش الخدمة التعاقدية بالشكل المبين في أعلاه ليعكس هذه التغيرات سيوفر معلومات أكثر شفافية ودقة عن الربح غير المتحقق المتبقي لمجموعة عقود التأمين بعد الاعتراف الاولي، كما انه سيزيد الاتساق بين القياس الاولي والقياس اللاحق.

ومن الملاحظ أيضا انه يمكن زيادة هامش الخدمة التعاقدية عند القياس اللاحق ليعكس أي زيادات متوقعة في التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة أو نقصان في التدفقات النقدية المستقبلية الخارجة أو كليهما بشكل غير محدد، في حين ان الافتراضات المعاكسة ستؤدي الى نقصان هامش الخدمة التعاقدية بحدود القيمة الدفترية في بداية الفترة وما زاد يتم الاعتراف به في قائمة الدخل، اذ لا يمكن ان يكون رصيد هامش الخدمة التعاقدية سالبا.

[١٣] بالنسبة للتغيرات في التدفقات النقدية للوفاء التي تنتج عن التغيرات في مخاطر عدم الأداء من قِبل جهة إصدار عقد إعادة التأمين المحتفظ بها فإنها لا تتعلق بالخدمة المستقبلية ولا ينبغي ان تعدل هامش الخدمة التعاقدية حسب الفقرة (٦٧) من IFRS 17.

وقد ذكر IFRS 17 في الفقرة (٤٦) ان بعض التغيرات في هامش الخدمة التعاقدية تقابلها التغيرات في التدفقات النقدية للوفاء بالتزامات التغطية المتبقية، مما يؤدي إلى عدم حدوث تغير في إجمالي القيمة الدفترية للالتزام بالتغطية المتبقية. ينبغي على وحدة الاعمال الاعتراف بالإيرادات والمصروفات الخاصة بالتغيرات، إلى الحد الذي لا تقابل فيه التغيرات في هامش الخدمة التعاقدية التغيرات في التدفقات النقدية للوفاء بالتزامات التغطية المتبقية. أي ينبغي الاخذ بنظر الاعتبار ان هامش الخدمة التعاقدية يتأثر بتغير الافتراضات بصورة غير مباشرة، لان التغير في الافتراضات يؤثر بشكل مباشر على التدفقات النقدية للوفاء وبالتحديد التدفقات النقدية المستقبلية وقد يقابل هذا التغير السلبي (او الايجابي) في التدفقات النقدية للوفاء بشكل معاكس في هامش الخدمة التعاقدية لذلك قد لا تتأثر القيمة الدفترية للالتزام بالتغطية المتبقية بهذا التغير في بعض الأحيان وهو ما اشارت اليه الفقرة الأخيرة.

ويمكن بيان التأثيرات التي تحدد هامش الخدمة التعاقدية وفق الجدول (٧) الاتي :

الجدول (٧)

قيمة هامش الخدمة التعاقدية في تاريخ القياس اللاحق

البيان	المبلغ
رصيد هامش الخدمة التعاقدية في بداية الفترة	XX
± تأثير أي عقود جديدة أضيفت الى المجموعة خلال السنة	XX
+ ايراد الفوائد المستحقة خلال فترة الإبلاغ	XX
± التغيرات في التدفقات النقدية للوفاء المرتبطة بالخدمات المستقبلية	XX
± تأثير أي فروقات في أسعار صرف العملات الأجنبية (زيادة او نقصان)	XX
= القيمة الدفترية لحساب هامش الخدمة التعاقدية قبل التوزيع	XX
– حصة الفترة من إيرادات التأمين ضمن هامش الخدمة التعاقدية	XX
= رصيد هامش الخدمة التعاقدية في نهاية الفترة	XX

المصدر : من اعداد الباحث

اما تأثير القياس اللاحق لمجموعة عقود التأمين التي لا تكون مرهقة عند الاعتراف الاولي فيمكن بيانه وفق الجدول (٨) الآتي :

الجدول (٨)

القياس اللاحق لقيمة التزامات عقود التأمين

البيان	صافي تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية	تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية	هامش الخدمة التعاقدية	قيمة التزامات عقود التأمين
الرصيد الافتتاحي	٠	٠	٠	٠
العقود الجديدة المضافة للمجموعة	(XXX)	XX	XX	٠
التدفقات النقدية الداخلة	XXX	٠	٠	XXX
المجموع	XXX	XX	XX	XXX
مصروفات تمويل التأمين (الفائدة المستحقة)	XX	٠	XX	XX
التغيرات المتعلقة بالخدمات الحالية (ايراد خدمة التأمين)	٠	(XX)	(XX)	(XX)
التدفقات النقدية الخارجة	(XX)	٠	٠	(XX)
الرصيد في تاريخ الإبلاغ المالي	XX	XX	XX	XX

المصدر : من اعداد الباحث

ومن خلال الجدول (٨) يتبين ان الفائدة المستحقة تحتسب فقط على صافي تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية وهامش الخدمة التعاقدية بعد تأثيرها باي تدفقات داخلة فقط، ومن ثم يتم تخصيص جزء من هامش الخدمة التعاقدية وتعديل المخاطر للمخاطر غير المالية الى إيرادات خدمة التأمين بشكل يتناسب مع وحدات التغطية المقدمة الى وحدات التغطية التأمينية الاجمالية، ومن ثم يتم تأثير قيمة الالتزامات باي تدفقات نقدية خارجة عن المجموعة مثل التعويضات او التكاليف المرتبطة بها وصولا الى ارصدة التزامات مجموعة عقود التأمين في تاريخ الإبلاغ المال (القياس اللاحق).

ج- العقود المرهقة

كما تم بيانه سابقا يكون عقد التأمين مرهقاً في تاريخ الاعتراف المبدئي إذا كانت محصلة التدفقات النقدية للوفاء هي صافي تدفق خارجي (أي ان القيمة الحالية للتدفقات الخارجة أكبر من القيمة الحالية للتدفقات الداخلة في تاريخ الاعتراف المبدئي)، ويتم تجميع العقود المرهقة ضمن مجموعات منفصلة عن العقود الأخرى، ويتم الاعتراف فوراً بالخسارة المتوقعة في قائمة الدخل مما يجعل القيمة الدفترية للالتزام للمجموعة مساويا للصفر مع عدم الاعتراف باي هامش خدمة تعاقدية لهذه المجموعة حسب الفقرة (٤٧) من IFRS 17.

كما ان بعض المجموعات غير المرهقة عند الاعتراف الاولي قد تصبح مرهقة في القياس اللاحق إذا تجاوزت المبالغ المدرجة في ادناه القيمة الدفترية لهامش الخدمة التعاقدية (الفقرة ٤٨ من IFRS 17)

١) التغيرات غير المرغوب بها في التدفقات النقدية للوفاء الخاصة بالمجموعة والتي تنشا عن التغيرات في تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بالخدمة المستقبلية.

٢) حصة وحدة الاعمال في انخفاض القيمة العادلة للبنود الضمنية بالنسبة لمجموعة من عقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة.

كما ان الفقرة (٤٨) المذكورة آنفاً تسري على العقود المرهقة عند الاعتراف المبدئي ثم تصبح أكثر ارهاقاً عند القياس اللاحق وما بعده، وهنا على الوحدة ان تنشئ أو تزيد مكون الخسارة في التزام التغطية المتبقية للمجموعة المرهقة بقدر الخسائر المعترف بها.

على وحدة الاعمال التي اعترفت بالخسارة على مجموعة العقود المرهقة ان تقوم بتخصيص : (الفقرة ٥٠ من IFRS 17)

١) التغيرات اللاحقة في التدفقات النقدية للوفاء بالتزام التغطية المتبقية الموضحة في الفقرة ٥١ على أساس منظم بين :

(أ) مكون الخسارة في الالتزام عن التغطية المتبقية

(ب) الالتزام عن التغطية المتبقية، باستثناء مكون الخسارة.

٢) الانخفاض المستقبلي في التدفقات النقدية للوفاء يتم تخصيصه الى المجموعة ويتم تخفيضه من مكون الخسارة حتى يتم ايصاله إلى الصفر.

أي ان IFRS 17 ميّز بين التغيرات اللاحقة التي يمكن ان تحصل في التدفقات النقدية للوفاء بالتزام التغطية المتبقية الذي يتم تخصيصه الى مكون الخسارة والالتزام عن التغطية المتبقية، والانخفاض المستقبلي في التدفقات النقدية للوفاء (التي هي في الأصل سالبة أو صافي تدفقات خارجة) الذي يخفّض من مكون الخسارة فقط حتى يتم ايصاله للصفر، هذا التمييز سيؤدي الى سلامة التخصيص لأي تغير مستقبلي اذ انه اذا تغيرت الظروف التي أدت الى الاعتراف بالخسارة في العقود المرهقة في صالح الوحدة، فانه يتم تخفيض مكون الخسارة بمقدار التغير، اما اذا كانت التغيرات اللاحقة ليست مختصة بتلك الظروف فانه يتم تخصيص مبلغ التغيرات الى مكون الخسارة ومكون الالتزام بالتغطية المتبقية.

٢- منهج تخصيص الأقساط The Premium Allocation Approach (PAA)

يجوز لوحدة الاعمال تبسيط قياس مجموعة عقود التأمين او إعادة التأمين باستعمال منهج تخصيص الأقساط PAA عند إنشاء المجموعة فقط إذا : (الفقرة ٥٣ من IFRS 17)

(أ) كانت وحدة الاعمال تتوقع بشكل معقول أن ينتج عن هذا التبسيط قياساً لالتزام التغطية المتبقية للمجموعة والتي لن تختلف بشكل مادي عن المبالغ التي يتم إنتاجها بتطبيق منهج اللبنات، او

(ب) كانت فترة تغطية كل عقد في المجموعة سنة واحدة أو أقل.

ويتضح من كلمة "تبسيط" ان هذا المنهج هو منهج اختياري وليس الزامي بهدف تقليل المتطلبات وتسهيل عملية القياس والاعتراف الإلزامية وفق منهج اللبنات (او النموذج العام)، ولكن اختيار تطبيقه يتوقف على توفر الشروط لمذكورة والتي من ظاهرها يستكشف الباحث انه يمكن تطبيقه على العقود قصيرة الاجل (التي تمتد فترة التغطية فيها الى سنة واحدة أو اقل)، مما يؤدي الى عدم تغير النتائج بشكل جوهري عما إذا تم تطبيق النموذج العام، ومن ثم يتوقع ان تختاره معظم وحدات الاعمال لعقود التأمين التي تنطبق عليها الشروط.

وقد بين IFRS 17 في الفقرة (٥٤) ان الفقرة (أ) من الشروط لا تعد مستوفية إذا كانت الوحدة تتوقع عند الاعتراف المبدئي ان هناك تقلبا كبيراً في التدفقات النقدية للوفاء من شأنه ان يؤثر على قياس الالتزام بالتغطية المتبقية، لاسيما إذا كانت التدفقات المستقبلية ترتبط بمشتقات ضمنية أو كانت تغطية المجموعة طويلة نسبيا.

أ- القياس المبدئي لعقود التأمين وفق منهج تخصيص الأقساط PAA

اما عن كيفية القياس المبدئي للالتزام عن التغطية المتبقية، فقد حددت الفقرة (٥٥) قياسها على النحو الآتي :

(١) الأقساط، إن وجدت، المستلمة عند الاعتراف المبدئي؛

(٢) مطروحاً منها أي تدفقات نقدية لاقتناء التأمين في ذلك التاريخ[١٤].

(٣) زائد أو ناقص أي مبلغ ينشأ عن إلغاء الاعتراف في ذلك التاريخ للأصل أو الالتزام المعترف به سابقا للتدفقات النقدية لاقتناء التأمين والتي تخص مجموعة العقود.

كما سمح IFRS 17 لوحدات الاعمال التي تطبق هذا المنهج بان تختار الاعتراف بأي تدفقات نقدية لاقتناء التأمين كمصروفات عندما تتحمل تلك التكاليف، بشرط ألا تزيد فترة التغطية لكل عقد في المجموعة عند الاعتراف المبدئي عن سنة واحدة وفقا للفقرة ٥٩ (أ).

اما في الفقرة ٥٩ (ب) من IFRS 17 ستقيس الالتزام بالمطالبات المتكبدة لمجموعة عقود التأمين عند ارتباط التدفقات النقدية للوفاء بالمطالبات المتكبدة، وفقا للنموذج العام ولكن بدون تعديل التدفقات النقدية المستقبلية بالقيمة الزمنية للنقود وتأثير المخاطر المالية إذا كان من المتوقع دفع هذه التدفقات النقدية أو استلامها في سنة واحدة أو أقل من تاريخ تكبد المطالبات.

[١٤] الفقرة غير قابلة للتطبيق (٢) إذا اختارت وحدة الاعمال الاعتراف بالمدفوعات كمصروفات تطبقاً الفقرة ٥٩ (أ) من IFRS 17.

ويمكن بيان المقارنة المبسطة بين منهج اللبنات ومنهج تخصيص الأقساط في الشكل (٨) الآتي :

الشكل (٨)

المقارنة بين منهج اللبنات ومنهج تخصيص الاقساط

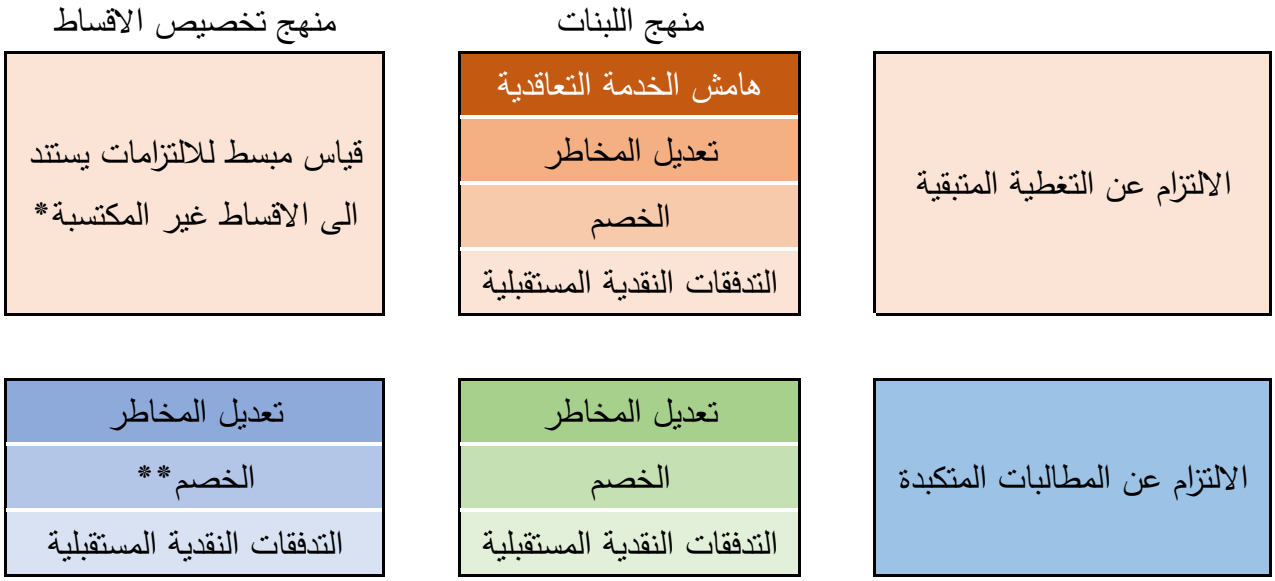

ملاحظات :

* ما لم تكن مجموعة العقود مرهقة.

** ما لم تكن الوحدة قد اختارت عدم تعديل التدفقات النقدية المستقبلية بالقيمة الزمنية للنقود.

المصدر : اعداد الباحث استنادا الى : **(KPMG, Insurance Contracts –First Impressions, IFRS 17,2017,p. 107)**

ب- القياس اللاحق لعقود التأمين وفق منهج تخصيص الأقساط PAA

حددت الفقرة (٥٥) انه في نهاية كل فترة ابلاغ لاحقة، تكون القيمة الدفترية للالتزام هي القيمة الدفترية في بداية فترة الإبلاغ مضافا اليها أو مطروحا منها المبالغ الآتية :

(١) اضافة الأقساط المستلمة خلال الفترة.

(٢) مطروحا منها التدفقات النقدية لاقتناء التأمين[١٥].

(٣) اضافة أي مبالغ تتعلق بإطفاء التدفقات النقدية لاقتناء التأمين المعترف بها كمصروفات في الفترة المشمولة بالإبلاغ[١٦].

[١٥] الفقرة غير قابلة للتطبيق (٢) إذا اختارت وحدة الاعمال الاعتراف بالمدفوعات كمصروفات تطبيقاً للفقرة ٥٩ (أ) من IFRS 17.

[١٦] الفقرة غير قابلة للتطبيق (٢) إذا اختارت وحدة الاعمال الاعتراف بالمدفوعات كمصروفات تطبيقاً للفقرة ٥٩ (أ) من IFRS 17.

(٤) اضافة أي تعديل على مكون تمويل[١٧].

(٥) مطروحاً منها المبلغ المعترف به كإيرادات تأمين للتغطية المقدمة في تلك الفترة.

(٦) مطروحا منها أي مكون استثمار مدفوع أو تم تحويله إلى التزام عن المطالبات المتكبدة.

إذا كانت الحقائق والظروف تشير في أي وقت خلال فترة التغطية إلى أن مجموعة من عقود التأمين مرهقة، فينبغي على وحدة الاعمال حساب الفرق بين : (الفقرة ٥٧ من IFRS 17)

(أ) القيمة الدفترية للالتزام بالتغطية المتبقية المحددة في الفقرة ٥٥؛ و

(ب) التدفقات النقدية للوفاء التي تتعلق بالتغطية المتبقية للمجموعة وفقا للنموذج العام.

ويسجل الفرق كخسارة في قائمة الدخل وفقا للفقرة (٥٨) من IFRS 17.

٣- منهج الرسوم المتغيرة The Variable Fee Approach (VFA)

يتبع IFRS 17 منهجاً محدداً لعقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة[١٨] يسمى منهج الرسوم المتغيرة، ويمكن اعتبار عقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة بمثابة التزام بالدفع لحاملي وثائق التأمين مبلغاً يساوي القيمة العادلة للبنود الضمنية underlying items، مطروحاً منها رسوم خدمة متغيرة. ومن ثم فان هذه العقود توفر خدمات مرتبطة بالاستثمار مدمجة مع التغطية التأمينية **(IFRS Foundation, 2017 : 17)**.

ونظرا لكون البيئة المحلية في العراق لا تتضمن مثل هكذا عقود فانه لن يتم التوسع في تفصيل المعالجات المحاسبية لهذا النوع من العقود.

وقد بينت الفقرة B 101 من IFRS 17 ان عقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة هي عقود تأمين تشابه عقود الخدمة التي تكون مرتبطة بالاستثمار بشكل كبير أو جوهري، وبموجبها تتعهد وحدة الاعمال بتقديم عوائد بناءً على بنود ضمنية محددة، ومن ثم يمكن تعريفها بانها عقود التأمين التي :

(أ) تنص الشروط التعاقدية فيها على مشاركة حامل الوثيقة في حصة مهمة[١٩] من مجموعة بنود ضمنية محددة بوضوح.

(ب) تتوقع الوحدة ان تدفع لحامل الوثيقة مبلغ مساوي للحصة المهمة من عائدات القيمة العادلة للبنود الضمنية.

---

[١٧] ذكرت الفقرة (٥٦) من IFRS 17 بانه إذا كان لعقود التأمين في المجموعة مكون تمويل مهم، ينبغي على وحدة الاعمال أن تعدل القيمة الدفترية للالتزام عن التغطية المتبقية لتعكس تأثير مخاطر القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية باستعمال معدلات الخصم، على النحو المحدد في الاعتراف المبدئي. ليس مطلوباً من وحدة الاعمال اجراء هذا التعديل إذا كانت وحدة الاعمال تتوقع (عند الاعتراف المبدئي) أن يكون الوقت بين توفير كل جزء من التغطية وتاريخ الاستحقاق للقسط ذي الصلة لا يزيد عن السنة.

[١٨] تختلف عقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة المباشرة عن عقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة الاختيارية الواردة في نطاق IFRS 17 (٣-١-٣. ثالثا) من البحث.

[١٩] في الفقرة B 105 من IFRS 17 ذكر ان الحصة المشار اليها لا تحول دون السلطة التقديرية للوحدة لتغيير المبالغ المدفوعة لحامل الوثيقة، ولكن ينبغي ان يكون الارتباط بالبنود الضمنية ملزما للطرفين.

(ج) تتوقع الوحدة ان تتغير نسبة كبيرة من المبالغ الواجب دفعها لحامل الوثيقة بشكل يتناسب مع التغير في القيمة العادلة للبنود الضمنية.

اما الرسوم المتغيرة فإنها تمثل :

(أ)التعويض الذي تتلقاه الشركة لتوفير الخدمات المتعلقة بالاستثمار.

(ب) المبلغ المتغير الناتج من الحصة في البنود الضمنية التي تختلف قيمتها مع مرور الوقت. ومن ثم فإن الرسوم المتغيرة تعكس الأداء الاستثماري للبنود الضمنية والتدفقات النقدية الأخرى اللازمة للوفاء بالعقود.

تتشابه طريقة قياس التدفقات النقدية للوفاء بين منهج الرسوم المتغيرة ومنهج اللبنات، وكذا الحال بالنسبة لهامش الخدمة التعاقدية عند الاعتراف المبدئي الى حد ما، علاوة على ذلك في القياس اللاحق يتم قياس الالتزامات بالتغطية المتبقية يكون بنفس الطريقة، الا ان الفرق بين المنهجين يكمن في القياس اللاحق لهامش الخدمة التعاقدية.

اذ يتضمن القياس اللاحق لهامش الخدمة التعاقدية وفق منهج الرسوم المتغيرة اخذ التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات الضمنية في هامش الخدمة التعاقدية بدلا من الدخل الشامل الاخر وفق منهج اللبنات.

كما ان الاختلاف الآخر يتضمن ان الفائدة على هامش الخدمة التعاقدية يحسب بمعدلات خصم جارية أو حالية بدلا من اعتماد معدل الخصم المحدد عند الاعتراف الاولي كما هو الحال في منهج اللبنات (**IFRS Foundation, 2017 : 18**).

والجدول (٩) الآتي يلخص الاختلافات الرئيسة بين منهج اللبنات ومنهج الرسوم المتغيرة.

الجدول (٩)

الاختلافات الرئيسة بين منهج اللبنات ومنهج الرسوم المتغيرة.

الاختلافات بين منهج اللبنات ومنهج الرسوم المتغيرة	
منهج اللبنات BBA	**القياس المبدئي** :/ يتم تحديث هامش الخدمة التعاقدية عند الاعتراف المبدئي لعكس التغييرات في التدفقات النقدية المتعلقة بالتغطية المستقبلية وتراكم استخدام أسعار الفائدة عند الاعتراف الأولي.
	القياس اللاحق :/ التغيرات في قيمة المشتقات الضمنية يعترف بها في الدخل الشامل، وتحسب الفائدة المتراكمة على هامش الخدمة التعاقدية بمعدلات خصم محددة عند الاعتراف المبدئي.
منهج الرسوم المتغيرة VFA	**القياس المبدئي** :/ يتم تحديث هامش الخدمة التعاقدية عند الاعتراف المبدئي ليعكس التغييرات في مقدار الرسوم المتغيرة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتغييرات في معدلات الخصم والمتغيرات المالية الأخرى.[٢٠]
	القياس اللاحق :/ التغيرات في قيمة المشتقات الضمنية تدخل في هامش الخدمة التعاقدية، وتحسب الفائدة المتراكمة على هامش الخدمة التعاقدية بمعدلات خصم جارية.

المصدر : اعداد الباحث

ويمكن عرض قياس التزام الوحدة تجاه حامل الوثيقة في عقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة المباشرة وفقا لمنهج الرسوم المتغيرة واليات التعديلات على هامش الخدمة التعاقدية من خلال الشكل (٩) الآتي :

[٢٠] إذا اختارت الشركة استخدام المشتقات للتخفيف من المخاطر المالية المنعكسة في عقود التأمين، فيمكن للشركة أن تختار الاعتراف بالتغييرات في تلك المخاطر المالية في الربح أو الخسارة بدلاً من تعديل هامش الخدمة التعاقدية.

الشكل (٩)

القياس وفقا لمنهج الرسوم المتغيرة

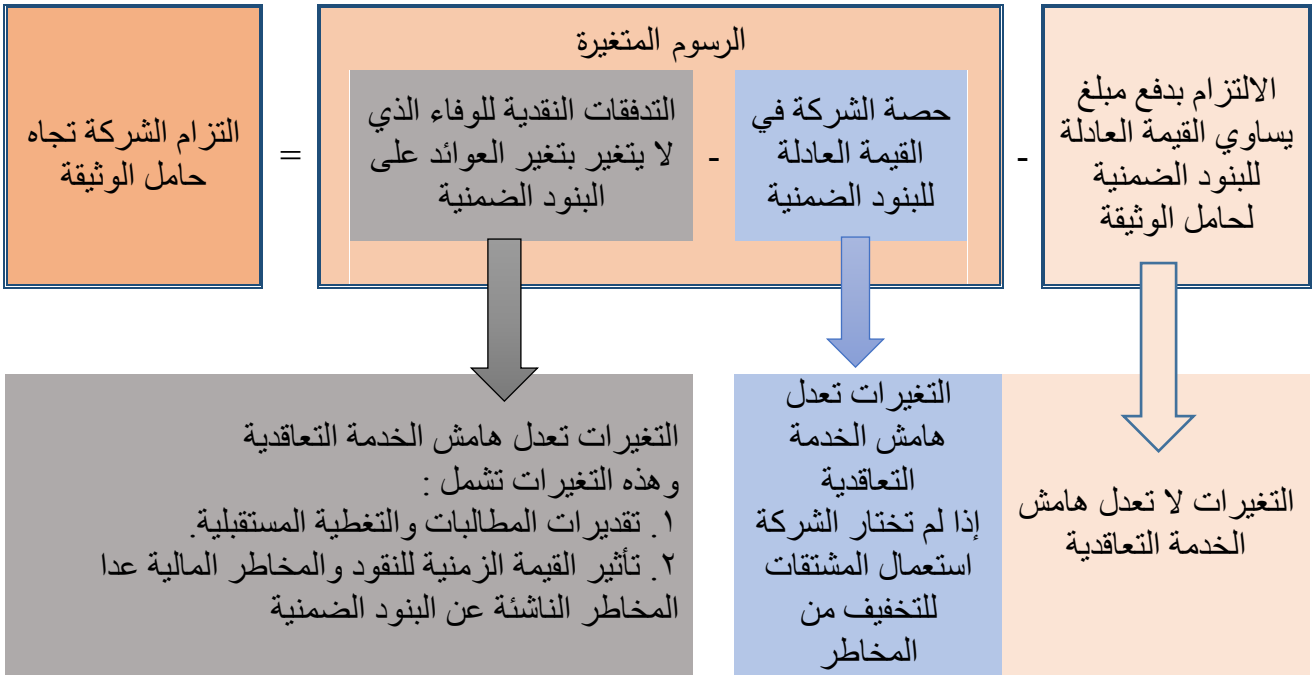

المصدر : اعداد الباحث بالاستناد الى : (**سلامة، ياسر، مرحباً IFRS 17؛ ٢٠١٧، ص : ١٠٢**)

٣-٢-٢. التعديل وإلغاء الاعتراف بعقود التأمين

أي عقد تأمين يكون مستوفيا لشروط الاعتراف والقياس وفق IFRS 17، يظل كما هو في سجلات الوحدة وتستمر المحاسبة عنه وفق متطلبات IFRS 17 ولا ينبغي الغاء الاعتراف به الا بحالتين هما :

(١) إطفاء العقد بالسداد أو الإلغاء أو انتهاء فترة التغطية، و

(٢) قيام الوحدة بإجراء تعديلات على شروط واحكام العقد تؤدي الى تغيير جوهري في المعالجة المحاسبية للعقد.

اولاً : التعديلات التي تجري على عقود التأمين

وقد تضمنت الفقرة (٧٢) من IFRS 17 على انه إذا تم تعديل شروط عقد التأمين بالاتفاق بين أطراف العقد أو بسبب تغير القوانين أو التعليمات أو لأي سبب آخر عدا ان يكون ذلك خيار مدرج في العقد مسبقا، ينبغي على وحدة الاعمال إلغاء العقد الأصلي والاعتراف بالعقد المعدل كعقد جديد فقط إذا توفرت الشروط الآتية:

(أ) إذا كانت الشروط المعدلة قد أدرجت في بداية العقد ولكن :

(١) أصبح العقد المعدَّل خارج نطاق IFRS 17.

(٢) أن تكون وحدة الاعمال قد فصلت مكونات مختلفة عن عقد التأمين المضيف، مما أدى إلى عقد تأمين مختلف كان قد طبق عليه IFRS 17؛

(٣) أصبح للعقد المعدل حدود مختلفة اختلافاً كبيراً عن أصل العقد.

(٤) اقتضى إدراج العقد المعدل في مجموعة مختلفة من العقود.

(ب) كان العقد الأصلي مستوفيا لتعريف عقد التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة، ولكن العقد المعدل لم يعد يفي بهذا التعريف، أو العكس.

(ج) طبقت وحدة الاعمال منهج تخصيص الأقساط PAA على العقد الأصلي، ولكن التعديلات تعني أن العقد لم يعد يفي بالمعايير المؤهلة لهذا المنهج.

فاذا لم تتوفر أحد الشروط المذكورة آنفاً يتم التعامل مع التغيرات الناتجة عن التعديل كتغيرات في تقديرات التدفقات النقدية للوفاء طبقا للفقرة (٧٣).

ثانياً : الغاء الاعتراف بعقود التأمين

بينت الفقرة (٧٥) من IFRS 17 انه في حالة الغاء الاعتراف باي عقد (او مجموعة عقود) لأي سبب من الأسباب المذكورة سابقا فانه من غير المطلوب نقل أي موارد اقتصادية لوحدة أخرى لمشاركة المخاطر في عقود إعادة التأمين، ومن ثم ينبغي الغاء الاعتراف بعقود إعادة التأمين ذات الصلة بالعقود التي تم الغاء الاعتراف بها.

وقد نظمت الفقرة (٧٦) تأثيرات الغاء الاعتراف على التزامات مجموعة عقود التأمين، اذ ينبغي على وحدة الاعمال ان تجري التغيرات الآتية :

أ. يتم تعديل التدفقات النقدية للوفاء المخصصة للمجموعة لاستبعاد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية وتعديل المخاطر للمخاطر غير المالية المتعلقة بالحقوق والالتزامات التي تم استبعادها من المجموعة.

ب. يتم تعديل هامش الخدمة التعاقدية للمجموعة بما يتعلق بتغّير التدفقات النقدية للوفاء الموصوفة في (أ) مالم تنطبق الفقرة (٧٧) من IFRS 17.

ج. يتم تعديل عدد وحدات التغطية للتغطية المتبقية المتوقعة لتعكس وحدات التغطية المستبعدة من المجموعة، ومبلغ هامش الخدمة التعاقدية المعترف به في قائمة الدخل في الفترة يستند إلى هذا الرقم المعدل.

وتعد هذه التغيرات ضرورية لاستبعاد العقود التي تم الغاء الاعتراف بها من التزامات التغطية المتبقية للعقود ولاسيما التدفقات النقدية للوفاء، فضلاً عن هامش الخدمة التعاقدية، ولكن الفقرة (٧٧) من IFRS 17 ذكرت بان عقد التأمين الملغى بسبب تحويله الى طرف ثالث أو الغاء الاعتراف به والاعتراف بعقد جديد طبقا للفقرة (٧٢)، فعلى الوحدة ان تجري التعديل الآتي بدلا من التعديل السابق في الفقرة ٧٦ (ب) :

(أ) تعديل هامش الخدمة التعاقدية للمجموعة التي تم إلغاء العقد منها بالفرق بين (١) أو (٢) بالنسبة للعقود المنقولة إلى طرف ثالث أو (٣) بالنسبة للعقود التي لم يتم الاعتراف بها طبقاً للفقرة ٧٢):

(١) التغير في القيمة الدفترية لمجموعة عقود التأمين الناتجة عن إلغاء العقد، مع تطبيق الفقرة ٧٦ (أ).

(٢) الاقساط التي يتقاضاها الطرف الثالث.

(٣) الاقساط التي كان سيتم فرضها على وحدة الاعمال إذا أبرمت عقداً بشروط معادلة مثل العقد الجديد في تاريخ تعديل العقد، مطروحاً منه أي اقساط إضافية يتم فرضها على التعديل.

(ب) قياس العقد الجديد المعترف به طبقاً للفقرة ٧٢ على افتراض أن وحدة الاعمال حصلت على الاقساط الموضحة في (أ) (٣) في تاريخ التعديل.

وبذلك تكون الوحدة قد اعترفت بالأرباح التي كانت تتوقعها لغاية تاريخ الغاء الاعتراف والغت كافة الأرباح غير المكتسبة من تاريخ الغاء الاعتراف الى نهاية فترة التغطية للعقود الملغاة.

٣-٢-٣. العرض والافصاح عن عقود التأمين

يعد العرض والافصاح من اهم حلقات تحديث المحاسبة عن عقود التأمين وفق IFRS 17، اذ أولى المجلس أهمية خاصة لمسألة العرض والافصاح عن عقود التأمين بالشكل الذي يعزز من قابلية المقارنة بين الأرقام المحاسبية المدرجة في البيانات المالية نفسها، علاوة على قابلية المقارنة بين البيانات المالية لوحدات الاعمال التي تصدر عقود التأمين ووحدات الاعمال الأخرى.

ومما يزيد التحدي فعلا عند تطبيق IFRS 17 هو تنوع اشكال العرض والافصاح عن عقود التأمين التي تمارسها وحدات الاعمال في مختلف البلدان في الوقت الحاضر، اذ ان معيار IFRS 4 لم يقيد هذه الممارسات في شكل موحد من العرض وانما تطلب الإفصاح عن بعض السياسات والطرق المحاسبية التي تنتهجها وحدات الاعمال للتوصل الى الأرقام النهائية المعروضة في البيانات المالية.

واستنادا الى ما تقدم يتم تناول متطلبات IFRS 17 للعرض والافصاح عن عقود التأمين وفق المحاور الآتية :

أولا : العرض في قائمة المركز المالي Presentation in the statement of financial position

تفرض الفقرة (٧٨) من IFRS 17 تفصيل عرض القيمة الدفترية لعقود التأمين في الوحدة بالمجموعات الآتية :

(أ) عقود التأمين الصادرة التي تعد أصول؛

(ب) عقود التأمين الصادرة التي تعد التزامات؛

(ج) عقود إعادة التأمين المحتفظ بها التي تعد أصول؛ و

(د) عقود إعادة التأمين المحتفظ بها التي تعد التزامات.

فيما اشارت الفقرة (٧٩) بان على الوحدة تضمين أي أصول أو التزامات للتدفقات النقدية لاقتناء التأمين في القيمة الدفترية لمجموعات عقود التأمين الصادرة ذات الصلة، فضلاً عن تضمين أي أصول أو التزامات للتدفقات النقدية المتعلقة بمجموعات عقود إعادة التأمين المحتفظ بها في تلك المجموعات.

ومن خلال المتطلبات المذكورة تظهر رغبة المجلس في توفير معلومات أكثر منفعة للمستخدمين تتمثل في اظهار طبيعة كل مجموعة من مجموعات العقود التي تمثل اصولاً أو التزامات، وما يمثله ذلك من بيان حجم الالتزامات والمخاطر المصاحبة لتلك المجموعات، علاوة على ذلك يتطلب المجلس ان يتم فصل عقود التأمين عن عقود إعادة التأمين المحتفظ بها وذلك لاختلاف طبيعة الأصول والالتزامات المرتبطة والمكونة لكل منهما، الامر الذي سيؤدي الى توفير معلومات أكثر تمثيلا للحقائق والظروف والاحداث في تاريخ الإبلاغ المالي.

من الملاحظ أيضا ان المجلس لم يسمح بعرض تكاليف اقتناء التأمين كأصول في قائمة المركز المالي بشكل منفصل كما هو الحال في الممارسات الحالية لشركات التأمين[٢١]، وبدلا من ذلك ينبغي ادراجها ضمن القيمة الدفترية لمجموعات عقود التأمين التي ترتبط بها تلك التكاليف.

وقد عرض المجلس في احدى اصداراته نموذج مبسط لما يعرض في قائمة المركز المالي فيما يتعلق بكل مجموعة عقود التأمين كما موضح بالشكل (١٠) الآتي :

الشكل (١٠)

نموذج عرض مجموعات عقود التأمين في قائمة المركز المالي

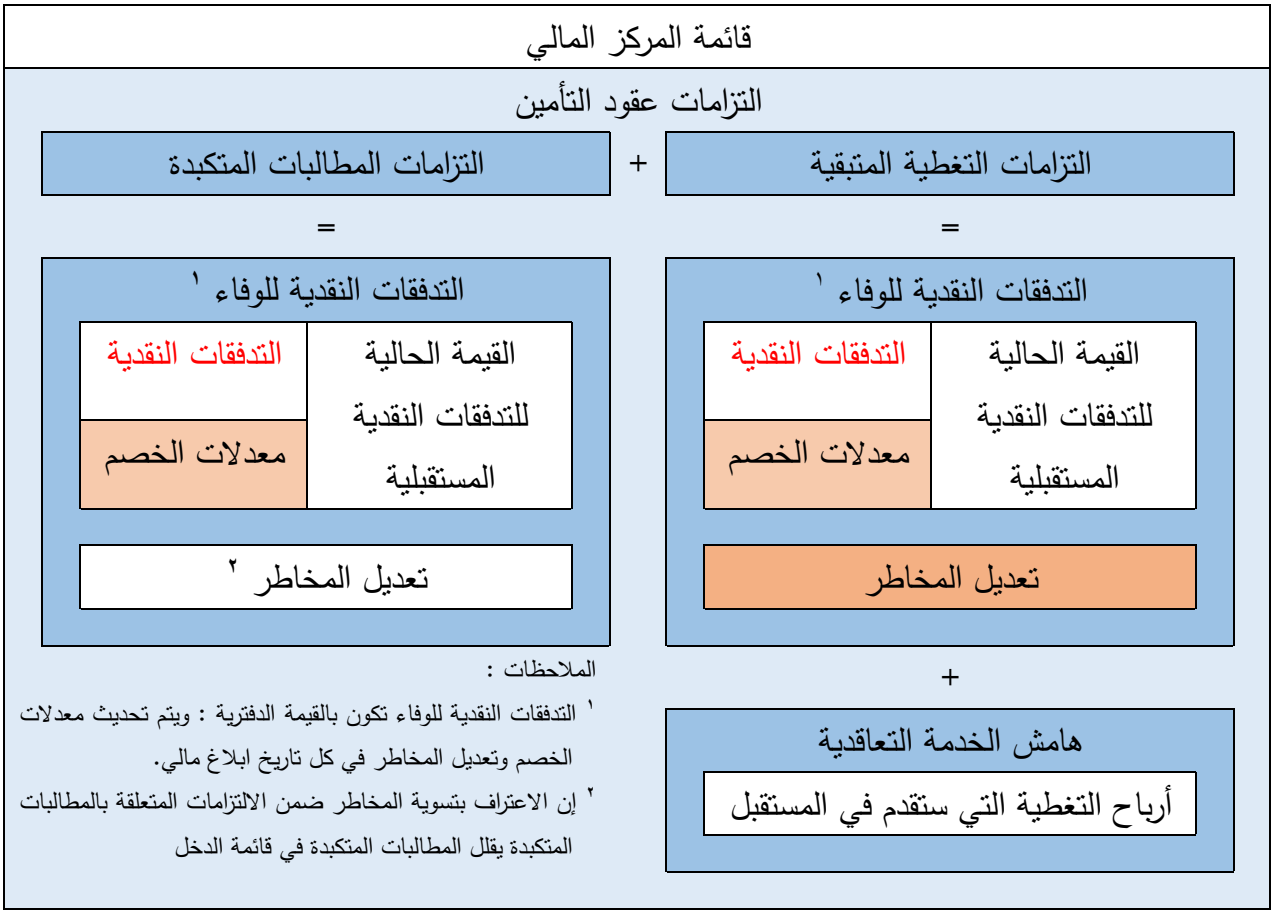

المصدر : اعداد الباحث استنادا الى : **(IFRS Foundation, Accounting model in one page, 2018; 1)**

[٢١] وفقا لممارسات شركات التأمين الحالية تتعدد تسميات تلك التكاليف التي تبوب كأصول في اغلب الأحيان ومن ثم يتم اطفاؤها وفق أسس متعددة ومختلفة، ومن التسميات المستعملة "تكاليف استحواذ التأمين المؤجلة"، "تكاليف اكتتاب وثائق التأمين المؤجلة"، " أجور وسطاء مؤجلة"، وغيرها من التسميات المستعملة، وقد يتم الاعتراف بها كمصروفات عند تكبدها وحسب السياسة المتبعة في الشركة.

ثانياً : الاعتراف والعرض في قائمة (قوائم) الأداء المالي[٢٢] Recognition and presentation in the statement(s) of financial performance

امتدادا لما يقدمه IFRS 17 من تجديد شامل للمحاسبة عن عقود التأمين، تقضي المادة (٨٠) من IFRS 17 ان يتم تبويب المبالغ المعترف بها في قائمة (او قوائم) الأداء المالي للوحدة الى :

أ. نتيجة خدمة التأمين التي تشمل إيرادات التأمين ومصروفات خدمات التأمين.

ب. إيرادات أو مصروفات تمويل التأمين.

أي يتم التمييز بين إيرادات ومصروفات خدمات التأمين الأساسية عن الإيرادات والمصروفات الناتجة عن استعمال معدلات الخصم في احتساب التدفقات النقدية المستقبلية، كما أضاف IFRS 17 في الفقرة (٨١) انه يمكن للوحدة عدم تفصيل التغير في تسوية المخاطر للمخاطر غير المالية بين القسمين المذكورين، وبدلا من ذلك يمكنها تضمين هذا التغير في نتيجة خدمة التأمين.

وبهدف التمييز بين النتائج المتحققة عن عقود التأمين وعقود إعادة التأمين المحتفظ بها، بيّن IFRS 17 انه على الوحدة عرض إيرادات أو مصروفات عقود إعادة التأمين المحتفظ بها بشكل منفصل عن المصروفات أو الدخل من عقود التأمين الصادرة وذلك في الفقرة (٨٢).

يعد هذا المنهج المطروح في IFRS 17 لعرض نتائج خدمات التأمين نقلة نوعية في مجال الإبلاغ المالي عن عقود التأمين، اذ انه في الممارسات الحالية تتفاوت الإيرادات المبلغ عنها بتفاوت المعالجات المحاسبية لعقود التأمين من بلد لآخر ومن نوع الى آخر من أنواع العقود، الامر الذي يؤدي الى إيرادات غير قابلة للمقارنة مع تلك المبلغ عنها في وحدات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى.

فضلاً عن ذلك فان التمييز بين إيرادات خدمات التأمين عن إيرادات تمويل التأمين سيعمل على تعزيز قابلية المقارنة مع الإيرادات الأخرى في وحدات أخرى، وذلك من خلال تقارب الأسس المعتمدة في الاعتراف بتلك الإيرادات مع معايير الإبلاغ المالي الأخرى التي يتم التعرض لها في سياق الفقرات اللاحقة.

ويمكن بيان كل من هذين القسمين بشكل تفصيلي كما يأتي :

أ. نتيجة خدمة التأمين

تمثل نتيجة خدمة التأمين كافة المبالغ التي يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل والناشئة عن مجموعات عقود التأمين سواء كانت الإيرادات الناتجة عن توفير خدمات التغطية التأمينية والخدمات الأخرى المقدمة بموجب عقود التأمين الصادرة، أو المصروفات الناشئة عن تلك العقود والتي تشمل المتطلبات المتكبدة (باستثناء أي

[٢٢] قبل الولوج الى هذا الجزء من البحث، يقتضي التنويه ان قائمة (او قوائم) الأداء المالي هو مصطلح استعمله IFRS 17 لبيان قائمة الدخل او قائمة الدخل الشامل، وذلك حسب ما جاء بالفقرة (٨٠) من IFRS 17، والسبب في استعمال هذا المصطلح بدلا من المصطلحات المتداولة (قائمة الدخل او قائمة الدخل الشامل) هو كون تلك القوائم تبين نتيجة الأداء لأي وحدة بغض النظر عن التسمية.

مدفوعات عن مكون الاستثمار)، وأي مصروفات يتم تكبدها عن خدمات التأمين الأخرى وذلك حسب الفقرات (٨٣، ٨٤) من IFRS 17.

وقد بينت الفقرة (B120) ان إيرادات التأمين لمجموعة عقود التأمين تشمل المقابل الذي تستلمه الوحدة من العقود، أي مقدار أقساط التأمين المدفوعة للوحدة على ان تكون :

(أ) معدلة بتأثير التمويل

(ب) ومستبعد منها أي مكونات الاستثمار.

فيما أوضحت الفقرة (B121) ان مبالغ إيرادات التأمين المعترف بها في أي فترة مالية ينبغي ان تمثل التعويض الذي تتوقع الوحدة الحصول عليه مقابل الخدمات التي تتعهد بها وتقدمها خلال الفترة والذي يشمل المبالغ الآتية :

(أ) المبالغ المتعلقة بتقديم الخدمات، وتشمل :

(١) مصروفات خدمة التأمين، باستثناء أي مبالغ مخصصة لمكون الخسارة في التزام التغطية المتبقية.

(٢) تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية، باستثناء أي مبالغ مخصصة لمكون الخسارة في التزام التغطية المتبقية.

(٣) هامش الخدمة التعاقدية.

(ب) المبالغ المتعلقة بالتدفقات النقدية لاقتناء التأمين.

وقد اقر IFRS 17 ان هناك طريقتين مختلفتين الى حد ما ولكن تؤديان الى نفس النتيجة مع الاخذ بنظر الاعتبار استبعاد مكون الاستثمار من الإيرادات في الطريقتين، وهما :

الأولى : احتساب مقدار الانخفاض في التزامات التغطية المتبقية، مع استبعاد التغيرات التي لا تتعلق بالخدمات المتوقع تغطيتها بالتعويض المستلم من الوحدة

لبيان كيفية احتساب المبالغ المدرجة في الفقرة (B121 أ) الموضحة أعلاه يوضح IFRS 17 في الفقرة (B123) ما يأتي :

تطبيقا لمعيار IFRS 15، يتم الاعتراف بالإيراد عند الإيفاء بالتزامات الأداء. وبنفس السياق يتطلب IFRS 17 IFRS 17 عند تقديم الخدمات في فترة ما ينبغي للوحدة ان تخفض التزاماتها عن التغطية المتبقية بمقدار للخدمات المقدمة وتعترف بإيرادات التأمين. كما ان التخفيض في التزام التغطية المتبقية الذي يؤدي إلى نشوء

إيرادات التأمين يستثني تلك التغيرات في الالتزام التي لا تتعلق بالخدمات المقدمة ضمن التعويض المستلم من الوحدة، وهذه التغيرات تتمثل بما يأتي :

(أ) التغيرات التي لا تتعلق بالخدمات المقدمة خلال الفترة الحالية، مثل :

(١) التغيرات الناتجة عن التدفقات النقدية للأقساط المستلمة.

(٢) التغيرات المتعلقة بمكونات الاستثمار في الفترة.

(٣) التغيرات المتعلقة بضرائب المعاملات التي يتم تحصيلها نيابة عن الأطراف الاخرى (مثل ضرائب الأقساط وضرائب القيمة المضافة وضرائب السلع والخدمات).

(٤) إيرادات أو مصروفات تمويل التأمين.

(٥) التدفقات النقدية لاقتناء التأمين[٢٣].

(٦) إلغاء الاعتراف بالالتزامات المنقولة إلى طرف آخر.

(ب) التغيرات التي تتعلق بالخدمات، والتي لا تتوقع الوحدة ان تدخل في التعويض المستلم، مثل الزيادة أو النقصان في مكون الخسارة في التزام التغطية المتبقية.

الثانية : احتساب مجموع التغيرات في التزامات التغطية المتبقية في الفترة المتعلقة بالخدمات التي تتوقع الشركة ان تحصل على مقابل لها

بينت الفقرة (B124) انه يمكن أيضاً تحليل إيرادات التأمين لهذه الفترة على أنها إجمالي التغيرات في التزام التغطية المتبقية في الفترة التي تتعلق بالخدمات التي تتوقع الوحدة الحصول على مقابل لها. هذه التغييرات هي:

(أ) مصروفات خدمة التأمين المتكبدة في الفترة (تقاس بالمبالغ المتوقعة في بداية الفترة)، باستثناء :

(١) المبالغ المخصصة لمكون الخسارة في التزام التغطية المتبقية.

(٢) سداد مكونات الاستثمار.

(٣) المبالغ المتعلقة بضرائب المعاملات التي يتم تحصيلها نيابة عن أطراف اخرى (مثل ضرائب الأقساط وضرائب القيمة المضافة وضرائب السلع والخدمات)

(٤) نفقات اقتناء التأمين [٢٧].

[٢٣] ذكر IFRS 17 في الفقرة (B125) ان على الوحدة أن تحدد إيرادات التأمين المتعلقة بالتدفقات النقدية لاقتناء التأمين عن طريق تخصيص جزء من الأقساط المتعلقة باسترداد تلك التدفقات النقدية إلى كل فترة إبلاغ بطريقة منهجية على أساس مرور الوقت، ويجب على الوحدة الاعتراف بنفس المبلغ في مصروفات خدمات التأمين.

(ب) التغير في تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية، باستثناء :

(١) التغيرات المدرجة في إيرادات أو مصاريف تمويل التأمين.

(٢) التغيرات التي تعدل هامش الخدمة التعاقدية لأنها تتعلق بالخدمة المستقبلية.

(٣) المبالغ المخصصة لمكون الخسارة في التزام التغطية المتبقية.

(ج) مبلغ هامش الخدمة التعاقدية المعترف به في قائمة الدخل.

أي ان IFRS 17 يتطلب منهج للاعتراف يحدد القيمة الدفترية لأصول أو التزامات مجموعات عقود التأمين عند بداية ونهاية فترة الإبلاغ ومن ثم تحديد مبلغ إيرادات التأمين التي يتم عرضها استنادا الى الفرق بين القيمتين.

ان القيمة الدفترية لأصول أو التزامات عقود التأمين في نهاية فترة الإبلاغ ينبغي ان تعكس قيمة التزامات التغطية المتبقية في ذلك التاريخ مضافا اليها أي هامش خدمة تعاقدية (الربح غير المكتسب ان وجد) أو مكون خسارة، ومن ثم فان مقارنتها بالقيمة الدفترية في بداية الفترة سينتج فروقات يمثل جزء منها تغيرات تعد إيرادات أو مصروفات خدمة التأمين، والجزء الاخر لا يعد كذلك وقد يعود لعدة تغيرات قد تمثل إيرادات تمويل التأمين أو تسديد لاستقطاعات نيابة عن الغير أو تعود لإطفاء نفقات اقتناء التأمين أو سداد لمكونات استثمار معينة.

ان استبعاد ذلك الجزء من التزامات التغطية المتبقية الذي لا يتعلق بالتدفقات النقدية التي من المتوقع ان تولد إيرادات سيضمن ان تكون اجمالي إيرادات التأمين التي يتم عرضها خلال فترة التغطية لمجموعة العقود مماثلة لقيمة الأقساط المستلمة نظير الخدمات المقدمة للزبائن بعد تعديلها بمكون التمويل والاستثمار.

اما ما يتعلق بمصروفات خدمة التأمين التي تنشأ عن مجموعة عقود التأمين خلال الفترة ويتم الاعتراف بها ضمن نتيجة خدمة التأمين في قائمة الدخل فهي تتكون من :

(أ) المطالبات المتكبدة فعلاً خلال الفترة (باستثناء سداد مكونات الاستثمار).

(ب) مصروفات التأمين الأخرى المتكبدة فعلا مثل :

(١) إطفاء نفقات اقتناء التأمين.

(٢) التغيرات المتعلقة بالخدمة السابقة (التغيرات في التدفقات النقدية للوفاء للمطالبات المتكبدة)

(٣) التغيرات المتعلقة بالخدمة المستقبلية (مثل الخسائر في مجموعات عقود التأمين المرهقة، أو زيادة الخسائر المعترف بها سابقا)

وقد تم تأكيد المجلس على استبعاد أي مكونات استثمار من إيرادات ومصروفات خدمات التأمين المعروضة في قائمة الدخل في أكثر من فقرة في IFRS 17 لاسيما الفقرات (٨٣، ٨٤، ٨٥) وفلسفة ذلك تعود الى ضرورة عدم تضخيم[٢٤] إيرادات التأمين مما سيؤدي الى تضليل مستخدم المعلومات.

وفقا لذلك فان IFRS 17 قضى بانه حتى في حالة عدم فصل مكونات الاستثمار في قياس أصول والتزامات عقد التأمين بالنسبة للمكونات غير القابلة للتمييز، فانه يتم تحديد مكونات الاستثمار فقط في تاريخ الاعتراف بالإيرادات والمطالبات المتكبدة ومن ثم يتم استبعادها.

كما تجدر الإشارة هنا انه في حالة تطبيق الوحدة لمنهج تخصيص الأقساط فان الفقرة (B126) من IFRS 17 اشارت الى ان إيرادات التأمين للفترة ستمثل المبالغ المستلمة من الأقساط المتوقعة (باستثناء أي مكون استثمار ومخصومة بمعدل الخصم الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية) المخصصة لهذه الفترة، فيما تخصص الوحدة المبالغ المستلمة من الأقساط المتوقعة لكل فترة تغطية :

(أ) على أساس فترة التغطية؛ ولكن

(ب) إذا كان النمط المتوقع لتحقق المخاطر خلال فترة التغطية يختلف اختلافا جوهريا عن ذلك الأساس (فترة التغطية)، فعندئذ يكون التخصيص على أساس التوقيت المتوقع لنفقات خدمة التأمين المتكبدة.

وقد اكدت الفقرة (B127) على إمكانية التغيير بين اعتماد أسس التخصيص المبينة بالفقرة السابقة حسب الضرورة وتغير الظروف والحقائق.

اما بشأن عقود إعادة التأمين المحتفظ بها فقد بينت الفقرة (٨٦) انه يجوز للوحدة عرض إيرادات أو مصروفات مجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها كمبلغ واحد (عدا إيرادات أو مصروفات تمويل التأمين)، أو قد تفصل المبالغ الى المبالغ المستردة من معيد التأمين وتخصيص الأقساط المدفوعة التي تعطي معاً مبلغاً صافيا يساوي ذلك المبلغ الواحد، ولكن إذا قامت بتفصيل المبالغ في الخيار الثاني فعليها (**EY, 2018 : 121**) :

(أ) معاملة التدفقات النقدية لإعادة التأمين التي تتوقف على المطالبات المحتملة المتعلقة بالعقود الاساسية كجزء من المطالبات التي يتوقع سدادها بموجب عقد إعادة التأمين المحتفظ به.

[٢٤] تم بيان مكون الاستثمار سابقا والذي يتمثل بالمبلغ الذي يتطلب عقد التأمين من الشركة ان تسدده لحامل الوثيقة حتى لو لم يقع الحدث المؤمن عليه، ويتم قياس هذا المكون وعرضه وفقا لمعيار IFRS 9 إذا كان قابلا للتمييز والفصل، وبخلافه يتم قياسه ضمن قياس عقد التأمين. الا ان قياس هذا المكون في إيرادات التأمين والمطالبات المتكبدة لن يعرض بأمانه أوجه التشابه مكون الاستثمار القابل للتمييز (الذي يتم المحاسبة عنه وفق معيار IFRS 9) وغير القابل للتمييز (الذي يتم المحاسبة عنه وفق معيار IFRS 17) فاذا تم ادراجه ضمن إيرادات التأمين سيكون مشابه لاعتراف البنك بالإيداعات كإيرادات وبالمدفوعات كمصروفات مما يؤدي الى تضخيم الإيرادات والمصروفات.

(ب) معاملة المبالغ التي تتوقع استلامها من معيد التأمين والتي لا تتوقف على مطالبات العقود الاساسية (مثلاً، بعض أنواع عمولات التخليص) كتخفيض في الأقساط التي يتعين دفعها إلى معيد التأمين.

(ج) عدم عرض الأقساط المخصصة المدفوعة كتخفيض من الإيرادات.

ويعد ذلك نوع من أنواع التكييف التي سبق وان تم بيانها والتي يقدمها IFRS 17 لمجموعات عقود إعادة التأمين المحتفظ بها لاختلاف طبيعة المخاطر والالتزامات التي تترتب عن تلك العقود عن عقود التأمين وإعادة التأمين المصدرة.

ومن ثم يمكن عرض قائمة الدخل الجزئية للفترة والتي تدرج فيها نتيجة خدمات التأمين كما في الجدول (١٠) الآتي :

الجدول (١٠)

قائمة الدخل الجزئية

قائمة الدخل (الجزئية) لشركة س للسنة المالية المنتهية في ٣١/ كانون الأول/ 20X1	سنة 20X1	سنة 20X0
إيرادات عقود التأمين المصدرة	XXX	XXX
(مصروفات) أو إيرادات عقود إعادة التأمين المحتفظ بها	(XX)	(XX)
(خسائر) أو عكس خسائر مجموعات العقود المرهقة	(XX)	(XX)
المطالبات المتكبدة	(XX)	(XX)
إطفاء التدفقات النقدية لاقتناء التأمين	(XX)	(XX)
نتيجة خدمات التأمين	XX	XX

المصدر : من اعداد الباحث

مع ملاحظة ان الإيرادات والمصروفات المبينة في الجدول أعلاه تمثل إيرادات ومصروفات خدمة التأمين لكافة مجموعات عقود التأمين بغض النظر عن المنهج المعتمد للمحاسبة عنها (أي منهج اللبنات، أو منهج تخصيص الأقساط، أو منهج الرسوم المتغيرة) لان هذه المناهج وان اختلفت في بعض الجزئيات فإنها ستعرض بعدالة نتيجة خدمات عقود التأمين المختلفة بحسب الظروف المصاحبة لكل مجموعة والتي تتسق بالمجمل مع معيار IFRS 15، ومن ثم فان دمج جميع الإيرادات والمصروفات التي تم قياسها بالمناهج السابقة سيوفر معلومات افضل عن حجم الاعمال واجمالي الأداء وسيمّكن المستخدمين من اتخاذ قرارات مستنيرة.

ب. إيرادات أو مصروفات تمويل التأمين.

قرر المجلس ان يتم فصل إيرادات أو مصروفات تمويل التأمين عن إيرادات ومصروفات خدمة التأمين وذلك اتساقاً مع الفقرة (٨٢) من معيار IAS 1 "عرض البيانات المالية" التي تقضي بعرض بنود منفصلة ضمن قائمة الدخل ومن بينها الفقرة (٨٢ ب) تكاليف التمويل، والذي سيسلط الضوء على جانب آخر من نشاط الوحدة وهو كيفية إدارة إيرادات ومصروفات تمويل التأمين بطريقة تعكس طول فترات عقود التأمين والالتزامات المترتبة عليها.

ونصت الفقرة (٨٧) من IFRS 17 على ان إيرادات أو مصروفات تمويل التأمين تشمل التغيرات في القيمة الدفترية لمجموعات عقود التأمين الناشئة عن :

(أ) تأثير القيمة الزمنية للنقود والتغيرات في القيمة الزمنية للنقود.

(ب) تأثير المخاطر المالية والتغيرات في المخاطر المالية؛ لكن

أي ان الفقرة (٨٧ ب) تتطلب من الوحدة ان تدرج تأثير التغيرات في المخاطر المالية وافتراضاتها وكما يأتي : (الفقرة (B128) من IFRS 17)

(أ) الافتراضات المتعلقة بالتضخم على أساس مؤشر الأسعار أو المعدلات أو على أسعار الأصول ذات العوائد المرتبطة بالتضخم وهي افتراضات تتعلق بالمخاطر المالية.

(ب) الافتراضات حول التضخم بناءً على توقع الوحدة لتغيرات أسعار محددة ليست افتراضات تتعلق بالمخاطر المالية.

في الفقرة (٨٨) يقدم IFRS 17 خياراً للشركة في ان تعتمد احدى السياستين الآتية :

(أ) تضمين إيرادات أو مصروفات تمويل التأمين للفترة في قائمة الدخل؛ أو

(ب) تصنيف إيرادات أو مصروفات تمويل التأمين للفترة لتدخل في قائمة الدخل مبلغاً يحدده التخصيص المنتظم لإجمالي إيرادات أو مصروفات تمويل التأمين خلال فترة مجموعة العقود.

والسياسة (ب) تعني تفصيل أو تبويب تلك الإيرادات أو المصروفات بين قائمة الدخل أو الدخل الشامل الاخر، ويكون التبويب على أساس التخصيص المنتظم للمبلغ الإجمالي المتوقع لإيرادات أو مصروفات تمويل التأمين على مدى فترة التغطية للعقود في المحفظة، وبالطبع فان التخصيص المنتظم يعتمد على خصائص عقود التأمين دون تدخل اية عوامل لا تؤثر على التدفقات النقدية المتوقع نشوئها من العقود.

ان السماح للوحدات باختيار احدى السياستين التي يوفرها IFRS 17 لعرض إيرادات أو مصروفات تمويل التأمين سيحقق التوازن بين الحاجة الى زيادة قابلية الفهم والحاجة الى قابلية المقارنة (**سلامة، ٢٠١٧ : ١٦٥**)، أو قد يكون ضرورة عندما يكون هناك عدم تماثل محاسبي يفرض على الوحدة ان تختار السياسة التي ستزيل عدم التماثل، ولكن يفترض الثبات على السياسة المحاسبية التي يتم اختيارها لمحفظة العقود.

وتجدر الإشارة هنا الى ان الفقرة (٩٢) تؤكد على الفقرة (٣٠) من IFRS 17 وتتضمن ان على الوحدة أن تتعامل مع عقد التأمين كبند نقدي بموجب IAS 21 لغرض ترجمة بنود صرف العملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية لوحدة الاعمال. اذ تُضمِّن وحدة الاعمال فروقات الصرف عن التغيرات في القيمة الدفترية لمجموعات عقود التأمين في قائمة الدخل، ما لم تكن ترتبط بالتغيرات في القيمة الدفترية لمجموعات عقود التأمين المدرجة في الدخل الشامل الآخر المطبق في الفقرة ٩٠، وفي هذه الحالة ينبغي إدراجها في الدخل الشامل الآخر.

ثالثاً : الإفصاح Disclosure

تهدف متطلبات الإفصاح الى أن تقوم وحدة الاعمال بالإفصاح عن المعلومات الواردة في الملاحظات التي (إلى جانب المعلومات المقدمة في قائمة المركز المالي، قائمة (قوائم) الأداء المالي، وقائمة التدفقات النقدية) توفر لمستخدمي البيانات المالية الأساس لتقييم تأثير العقود ضمن نطاق IFRS 17 على الوضع المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية لوحدة الاعمال، ولتحقيق هذا الهدف ينبغي على وحدة الاعمال الإفصاح عن المعلومات النوعية والكمية حول : (الفقرة (٩٣))

(أ) المبالغ المعترف بها في بياناتها المالية للعقود التي تدخل في نطاق IFRS 17.

(ب) الأحكام المهمة والتغيرات في تلك الأحكام الصادرة عند تطبيق IFRS 17.

(ج) طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن العقود في نطاق IFRS 17.

مع الاخذ بنظر الاعتبار مستوى التفاصيل اللازمة لتحقيق هدف الإفصاح ومدى التركيز على كل من المتطلبات المختلفة، ينبغي على الوحدة ان تفصح عن المعلومات الإضافية اللازمة لتحقيق هذا الهدف كلما دعت الضرورة الى ذلك، وبما يضمن عدم حجب المعلومات المفيدة بسبب إدراج قدر كبير من التفاصيل غير المهمة أو عن طريق تجميع البنود ذات الخصائص المختلفة، علاوة على تطبيق مفهوم الأهمية النسبية في تجميع المعلومات وفق متطلبات IAS 1 (الفقرات ٩٤، ٩٥، ٩٦). ويتم توضيح كل من الإفصاحات المطلوبة من IFRS 17 كما يأتي :

أ. الإفصاح عن المبالغ المعترف بها في البيانات المالية

ينبغي على الوحدة الإفصاح عن تسويات توضح كيفية تغير صافي القيم الدفترية لمجموعات العقود خلال الفترة المبلغ عنها نتيجة حركة التدفقات النقدية والايرادات والمصروفات المعترف بها في قوائم الأداء المالي[٢٥] وفقا للفقرة (٩٨).

فضلاً عن ضرورة توفير معلومات كافية عن التسويات لتمكين مستخدمي البيانات المالية من تحديد التغيرات من التدفقات النقدية والمبالغ المعترف بها في قائمة (قوائم) الأداء المالي.

[٢٥] مع الاخذ بنظر الاعتبار، ضرورة اجراء تسويات عقود التأمين المصدرة بشكل منفصل عن عقود إعادة التأمين المحتفظ بها.

ومن خلال الفقرات (١٠٠ –١١٦) يمكن التوصل الى أربع جوانب رئيسة للإفصاح عن المبالغ المعترف بها بشكل تفسيرات أو تسويات للرصيد الافتتاحي الى الرصيد النهائي وهي كالآتي :

أولا : تسويات التزامات أو أصول عقود التأمين

ثانيا : تأثير عقود التأمين المعترف بها بشكل مبدئي خلال الفترة

ثالثا : تحليل الإيرادات

رابعا : تفسير التوقيت المستقبلي المتوقع للاعتراف بهامش الخدمة التعاقدية

اذ ان هذه الجوانب تتعلق بالإفصاح عن المبالغ المعترف بها في البيانات المالية والتي تتطلب الوقوف على كل تفاصيلها وكما يأتي :

أولا : تسويات التزامات أو أصول عقود التأمين

ينبغي على الوحدة توضيح مكونات التزامات عقود التأمين مع اجراء تسويات بشكل منفصل لكل مكون من هذه المكونات من الرصيد الافتتاحي الى الرصيد النهائي، مع فصل عقود التأمين المصدرة عن عقود إعادة التأمين المحتفظ بها، وذلك لبيان كيفية الاعتراف بإيرادات التأمين وعلاقتها بالمبالغ المدرجة في قائمة المركز المالي (الفقرة (١٠٠)).

ثانيا : تأثير عقود التأمين المعترف بها بشكل مبدئي خلال الفترة

سيوفر الإفصاح عن تأثير العقود المعترف بها مبدئيا خلال الفترة (عقود التأمين الجديدة) معلومات مفيدة لمستخدمي البيانات المالية من خلال بيان ربحية العقود الجديدة المبرمة خلال الفترة، لذلك يتعين على وحدة الاعمال الافصاح عن تأثير عقود التأمين الصادرة وعقود إعادة التأمين المحتفظ المعترف بها خلال الفترة على قائمة المركز المالي بشكل منفصل، والتي تبين تأثيرها في الاعتراف المبدئي على[٢٦]: (الفقرة (١٠٧))

(أ) تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، بشكل منفصل عن مبلغ التدفقات النقدية لاقتناء التأمين.

(ب) تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية.

(ج) تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية.

(د) هامش الخدمة التعاقدية.

والملاحظ ان تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية تم بيانها بشكل منفصل عن التدفقات النقدية لاقتناء التأمين، الامر الذي سيوفر معلومات أكثر فائدة عن حجم المبيعات ضمن إيرادات التأمين المبلغ عنها، كما سيسمع بالمقارنة مع نسب نمو العقود المصدرة خلال الفترة عن الفترات السابقة.

[٢٦] لا تطبق الفقرة على العقود التي يتم المحاسبة عنها وفق منهج تخصيص الأقساط PAA.

ثالثا : تحليل الإيرادات

يعد تحليل إيرادات التأمين المعترف بها من الإفصاحات المهمة المطلوبة بموجب IFRS 17 لأنه يوفر معلومات مفيدة عن العوامل المحركة لإيرادات التأمين، ويشمل هذا التحليل :

(أ) المبالغ المتعلقة بالتزامات التغطية المتبقية، ويتم الإفصاح بشكل منفصل عن :

(١) مصروفات خدمة التأمين المتكبدة خلال الفترة.

(٢) تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية نتيجة تخفيف المخاطر الذي تم تخصيصه للفترة.

(٣) هامش الخدمة التعاقدية المعترف به في قائمة الدخل (المخصص للفترة).

(ب) الجزء المخصص ضمن الأقساط المتعلق باسترداد (اطفاء) التدفقات النقدية لاقتناء التأمين.

ومن جانب آخر يتطلب IFRS 17 من الوحدة تقديم إفصاحات وتفسيرات لإيرادات ومصروفات تمويل التأمين وذلك لأهميتها لاسيما إذا كانت تصدر عقود طويلة الاجل بنسبة عالية.

رابعا : تفسير التوقيت المستقبلي المتوقع للاعتراف بهامش الخدمة التعاقدية

ينبغي على وحدة الاعمال الافصاح عن توضيح الوقت الذي تتوقع فيه الاعتراف بهامش الخدمة التعاقدية المتبقي في نهاية فترة الإبلاغ في قائمة الدخل، سواء من الناحية الكمية، أو في مديات زمنية مناسبة، أو عن طريق توفير معلومات نوعية. ينبغي تقديم هذه المعلومات بشكل منفصل عن عقود التأمين الصادرة وعقود إعادة التأمين المحتفظ بها (الفقرة (١٠٩)). وهذه المعلومات تكون مفيدة للمستخدمين في تقييم الربحية المستقبلية للوحدة، فضلاً عن تمكينهم من تقييم أداء الإدارة ومدى فاعلية تقديراتها ومدى استجابتها للتغيرات السوقية والقانونية والتنافسية والمتغيرات الأخرى من خلال مقارنة النتائج مع التقديرات والتوقعات السابقة.

ب. الإفصاح عن الاحكام المهمة وتغيراتها

الاحكام المهمة هي الاجتهادات أو الطرق والأساليب المستندة الى الخبرة والظروف. وينبغي أن تفصح وحدة الاعمال عن الأحكام والتغيرات المهمة في الأحكام الصادرة عند تطبيق IFRS 17، وعلى وجه التحديد، ينبغي على وحدة الاعمال الافصاح عن المدخلات والافتراضات وأساليب التقدير المستعملة، بما في ذلك : (الفقرة (١١٧) من IFRS 17)

(أ) الأساليب المستعملة في قياس عقود التأمين في نطاق IFRS 17 وعمليات تقدير المدخلات في هذه الأساليب، كما ينبغي على وحدة الاعمال أيضاً تقديم معلومات كمية عن تلك المدخلات (إذا كان ذلك عملياً).

(ب) أي تغيرات في أساليب وإجراءات تقدير المدخلات المستعملة لقياس العقود، والسبب في كل تغيير، ونوع العقود المتأثرة.

علاوة على ذلك، في حال اختيار الوحدة تقسيم إيرادات أو مصروفات تمويل التأمين إلى مبالغ معروضة في قائمة الدخل ومبالغ معروضة في الدخل الشامل الآخر، على وحدة الاعمال أن تفصح عن الطرق المستعملة. لتحديد ايرادات أو مصروفات تمويل التأمين المعترف بها في قائمة الدخل (الفقرة (١١٨)).

فضلاً عن ضرورة افصاح وحدة الاعمال عن مستوى الثقة المستعملة لتحديد تسوية المخاطر للمخاطر غير المالية، فإذا كانت وحدة الاعمال تستعمل تقنية أخرى غير تقنية مستوى الثقة لتحديد تسوية المخاطر للمخاطر غير المالية، ينبغي عليها أن تكشف عن التقنية المستعملة ومستوى الثقة المطابق لنتائج هذه التقنية (الفقرة (١١٩)).

ان الهدف من تقديم مثل هذه الإفصاحات سيساعد مستخدمي البيانات المالية على فهم مختلف الظروف والاحكام التي أدت الى ان تكون المبالغ الظاهرة في البيانات المالية بالصورة المعروضة فيها، فضلاً عن عدم تضليل المستخدمين بمبالغ استندت الى احكام وسياسات وطرق مبهمة أو غير رصينة أو غير مفهومة للمتلقي الرشيد.

ج. الإفصاح عن مخاطر عقود التأمين

يهدف هذا النوع من الإفصاحات وفق الفقرة (١٢١) الى تمكين مستخدمي البيانات المالية من تقييم طبيعة المخاطر التي تتعرض لها الوحدة نتيجة عقود التأمين التي أصدرتها أو عقود إعادة التأمين التي تحتفظ بها فضلاً عن مبالغ وتوقيت ومدى عدم التأكد للتدفقات النقدية المستقبلية المتولدة عنها.

فمن المتطلبات الضرورية للإفصاح ان تركز على مخاطر التأمين والمخاطر المالية الناشئة عن عقود التأمين مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق، وكيفية إدارة تلك المخاطر (الفقرة (١٢٢)).

ولكل نوع من أنواع المخاطر الناشئة عن العقود التي تدخل في نطاق **IFRS 17**، يتعين على وحدة الاعمال الافصاح عن : (الفقرة (١٢٤))

(أ) التعرض للمخاطر وكيفية نشوئها.

(ب) أهداف وحدة الاعمال وسياساتها وعملياتها لإدارة المخاطر والأساليب المستعملة لقياس المخاطر.

(ج) أي تغيرات في (أ) أو (ب) عن الفترة السابقة.

وقد تم تصنيف الإفصاحات المتعلقة بالمخاطر وفقا للفقرات (١٢٧–١٣٢) الى خمسة بنود كما يأتي :

١) **<u>جميع أنواع المخاطر –تركيز المخاطر</u>**

ينبغي أن تفصح وحدة الاعمال عن معلومات حول تركيزات المخاطر الناشئة عن العقود في نطاق IFRS 17، بما في ذلك وصفاً لكيفية تحديد وحدة الاعمال للتركيزات ووصفاً للخاصية المشتركة التي تحدد كل تركيز (مثلاً، نوع الحدث المؤمن عليه أو الصناعة أو المنطقة الجغرافية أو العملة). قد تنشأ تركيزات المخاطر المالية،

وقد تنشأ أيضاً تركيزات المخاطر المالية عن تركيزات المخاطر غير المالية، (مثلاً، إذا كانت وحدة الاعمال توفر حماية لمسؤولية المنتج لشركات الأدوية كما تمتلك استثمارات في تلك الشركات).

٢) <u>التأمين ومخاطر السوق –تحليل الحساسية</u>

على وحدة الاعمال أن تفصح عن معلومات حول حساسية التغيرات في التعرض للمخاطر الناشئة عن العقود التي تدخل في نطاق IFRS 17. وللامتثال لهذا المطلب، ينبغي على وحدة الاعمال الافصاح عن :

(أ) تحليل الحساسية الذي يوضح كيف كان من الممكن أن تتأثر قائمة الدخل وحقوق الملكية بالتغيرات في التعرض للمخاطر والتي كانت ممكنة بشكل معقول في نهاية فترة الإبلاغ :

(١) فيما يتعلق بمخاطر التأمين –إظهار تأثير عقود التأمين الصادرة، قبل وبعد تخفيف المخاطر من خلال عقود إعادة التأمين المحتفظ بها.

(٢) لكل نوع من مخاطر السوق –بطريقة تفسر العلاقة بين حساسية التغيرات في التعرض للمخاطر الناشئة عن عقود التأمين وتلك الناشئة عن الأصول المالية التي تحتفظ بها وحدة الاعمال.

(ب) الطرق والافتراضات المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية.

(ج) التغيرات في الأساليب والافتراضات المستعملة في إعداد تحليل الحساسية عن الفترة السابقة، وأسباب هذه التغيرات.

٣) <u>مخاطر التأمين –تطوير المطالبات</u>

ينبغي أن تفصح وحدة الاعمال عن المطالبات الفعلية مقارنة بالتقديرات السابقة للمبلغ غير المخصوم من المطالبات (أي تطوير المطالبات). يبدأ الإفصاح عن تطوير المطالبات بالفترة التي نشأت فيها المطالبة (او المطالبات) المبكرة والتي لا يزال هناك عدم تأكد بشأن مقدار وتوقيت مدفوعات المطالبات في نهاية فترة الإبلاغ؛ لكن الافصاح غير مطلوب لما يزيد عن ١٠ سنوات قبل نهاية فترة الإبلاغ. لا يُطلب من وحدة الاعمال الإفصاح عن معلومات حول تطوير المطالبات التي عادةً ما يتم حل عدم التأكد بشأن مقدار وتوقيت مدفوعات المطالبات في غضون سنة واحدة. على وحدة الاعمال أن توفق بين الإفصاح عن تطوير المطالبات والقيمة الدفترية الإجمالية لمجموعات عقود التأمين، التي تفصح عنها الجهة المطبقة.

٤) <u>مخاطر الائتمان –معلومات أخرى</u>

فيما يتعلق بمخاطر الائتمان الناشئة عن العقود التي تدخل في نطاق IFRS 17، يتعين على وحدة الاعمال الافصاح عن :

(أ) المبلغ الذي يمثل أقصى تعرض لمخاطر الائتمان في نهاية فترة الإبلاغ على أفضل وجه، بشكل منفصل عن عقود التأمين الصادرة وعقود إعادة التأمين المحتفظ بها.

(ب) معلومات حول الجودة الائتمانية لعقود إعادة التأمين المحتفظ بها على شكل أصول.

٥) <u>مخاطر السيولة –معلومات أخرى</u>

بالنسبة لمخاطر السيولة الناشئة عن العقود التي تدخل في نطاق IFRS 17، يتعين على وحدة الاعمال الافصاح عن :

(أ) وصف كيفية إدارة مخاطر السيولة.

(ب) تحليلات الاستحقاق التفصيلية لمجموعات عقود التأمين الصادرة والتي تمثل التزامات ومجموعات عقود إعادة التأمين المحتفظ بها والتي تمثل صافي التدفقات النقدية للمجموعات للسنوات الخمس المقبلة (كحد أدنى). ولا يشترط على وحدة الاعمال أن تدرج التزامات التغطية المتبقية في هذه التحليلات. قد تأخذ التحليلات شكل :

(١) تحليل (حسب التوقيت المتوقع) لصافي التدفقات النقدية المتبقية غير المخصومة؛ أو

(٢) تحليل (حسب التوقيت المتوقع) لتقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية.

(ج) المبالغ المستحقة الدفع عند الطلب، موضحا العلاقة بين هذه المبالغ والقيمة الدفترية لمجموعات العقود ذات الصلة، إذا لم يتم الإفصاح عنها بتطبيق (ب) من هذه الفقرة.

٣-٣- المبحث الثالث : آليات التحول واهم التحديات التي تواجه تطبيق IFRS 17 عالميا

٣-٣-١. آليات التحول Transition mechanisms

أولاً : التاريخ الفعال Effective date

تضمن IFRS 17 ملحقا كاملا حول تاريخ التطبيق والتحول للمعيار (Appendix C Effective date and transition)، الذي يدخل تاريخ التطبيق الالزامي فيه اعتبارا من السنة المالية التي تبدأ في ٢٠٢١/١/١ او بعدها[٢٧]، مع إمكانية التطبيق المبكر بشرط ان تكون وحدة الاعمال قد طبقت معيار الأدوات المالية IFRS 9 ومعيار الإيراد من العقود مع الزبائن IFRS 15.

ان شرط تطبيق المعيارين المذكورين لأغراض التطبيق المبكر لمعيار عقود التأمين انما هو دلالة واضحة على وحدة الأسس العامة لمعايير الإبلاغ المالي الدولية فضلاً عن اعتماد IFRS 17 في بعض متطلباته على معالجات المعيارين المذكورين في المحاسبة عن بعض التزامات عقود التأمين او الاعتراف بالإيرادات والمصروفات المتعلقة بأنواع محددة من تلك العقود كما سبق بيانه في المبحثين السابقين.

وبالطبع فان تاريخ التحول يمثل بداية فترة الإبلاغ التي تسبق تاريخ التطبيق الاولي مباشرة أي السنة المالية التي تبدأ في ٢٠٢٠/١/١، وذلك لان IFRS 17 يتطلب معلومات مقارنة عن الفترة المعدلة السابقة بشكل مباشر لفترة التطبيق الاولي. (فقرة (C2) من IFRS 17) اما في حالة تقديم الوحدة إفصاحات او معلومات مقارنة غير معدلة، ينبغي عليها ان تشير الى ذلك بوضوح تام مع تفسير الأسس التي استندت اليها تلك المعلومات والإفصاحات.

ثانياً : التحول للمعيار Transition

نظرا للتغيرات الكبيرة والجوهرية التي ادخلها IFRS 17 على مختلف مراحل الاعتراف والقياس والعرض الافصاح عن عقود التأمين القائمة في الوقت الحاضر، فضلاً عن اختلاف طبيعة تلك العقود عن العقود الأخرى التي لم تدخل في نطاقه، فقد وضع IFRS 17 مناهج عدة للتحول تتلاءم مع التغيرات التي أحدثها بهدف تسهيل عملية التحول المعقدة.

وقد بين IFRS 17 منهج أساسي للتحول يسمى منهج الأثر الرجعي Retrospective approach، أي كما لو كان IFRS 17 مطبق في تاريخ الاعتراف بالعقود، ولان هذا المنهج قد يكون غير عملي للأسباب التي سيتم ايضاحها لاحقا فقد وضع IFRS 17 منهجين بديلين هما منهج الأثر الرجعي المعدل Modified retrospective approach، ومنهج القيمة العادلة Fair value approach، ويتم بيان هذه المناهج بالتفصيل بالفقرات اللاحقة.

[٢٧] آخر منشورات المجلس كانت تأجيل تاريخ التطبيق الالزامي للمعيار الى الأول من كانون الثاني سنة ٢٠٢٣ بدلا من التاريخ المذكور، مع إمكانية التطبيق المبكر وبنفس الشروط.

أ. منهج الأثر الرجعي retrospective approach

بموجب هذا المنهج، على الوحدة تطبيق IFRS 17 بأثر رجعي (إذا كان ذلك عملياً) باستثناء ما يأتي : (فقرة (C2) من IFRS 17)

(١) لا يشترط على الوحدة تقديم المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة ٢٨ (و) معيار IAS 8 السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات والأخطاء المحاسبية[٢٨].

(٢) لا يجوز لأي وحدة تطبيق الخيار الوارد في (الفقرة B115[٢٩]) لفترات قبل تاريخ التطبيق الأولي للمعيار.

ولتطبيق IFRS 17 بأثر رجعي، يجب على الوحدة في تاريخ التحول : (الفقرة (C4))

(أ) تحديد كل مجموعة عقود التأمين والاعتراف بها وقياسها كما لو كان IFRS 17 قد تم تطبيقه بشكل مستمر.

(ب) إلغاء الاعتراف بأي أرصدة موجودة ولم يكن لها وجود لو تم تطبيق.

(ج) الاعتراف بأي فرق صافي ناتج في حقوق الملكية.

فاذا كان ذلك المنهج غير عملي أي ان الوحدة غير قادرة على تطبيق أحد متطلبات IFRS 17 بعد بذل الجهد المعقول لذلك، فانه يمكن اتباع أحد المنهجين البديلين الآتيين.

ب. منهج الأثر الرجعي المعدل Modified retrospective approach

يتمثل هدف استعمال هذا المنهج في تحقيق أقرب نتيجة ممكنة من تطبيق IFRS 17 بأثر رجعي، ولكن بشرط ان تتوفر المعلومات المعقولة والمؤيدة والمتاحة بدون جهد او كلفة غير مبررة، فاذا لم تتوفر تلك المعلومات يصبح من غير العملي تطبيق هذا المنهج ومن ثم يتوجب على الوحدة استعمال منهج القيمة العادلة كبديل، وعند تطبيق هذا المنهج يجب على الوحدة : (الفقرة (C6))

(أ) استعمال معلومات معقولة وداعمة. إذا لم تستطع الوحدة الحصول على معلومات معقولة وداعمة ضرورية لتطبيق منهج الأثر الرجعي المعدل، يجب عليها تطبيق منهج القيمة العادلة.

(ب) تعظيم استعمال المعلومات التي كانت ستستعمل لتطبيق منهج الأثر الرجعي الكامل، ولكن تحتاج فقط إلى استعمال المعلومات المتاحة دون تكلفة أو جهد غير مبرر.

---

[٢٨] مضمون الفقرة (٢٨ و) من معيار IAS 8 تنص على "عندما يكون للتطبيق الاولي لمعيار الإبلاغ المالي الدولي تأثير على الفترة الحالية او أي فترة سابقة، او كان من الممكن ان يكون له مثل هذا التأثير لولا انه من غير العملي تحديد مبلغ التعديل، او قد يكون له تأثير على الفترات المستقبلية، فانه يجب على الوحدة ان تفصح عن : (و) مبلغ التعديل للفترة الحالية وكل فترة سابقة معروضة (الى الحد الممكن عملياً) : (١) لكل بند قائمة مالية متأثر؛ و(٢) لربحية السهم الأساسية والمخفضة اذا كان معيار IAS 33 " ربحية السهم" ينطبق على الوحدة **(الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠١٨ : ٦٩٩)**.

[٢٩] الفقرة B115 تتضمن سياسة الوحدة في تخفيف المخاطر لأي بنود ضمنية في العقد، وقد سبق بيانها في فقرة القياس اللاحق.

وستوضح الفقرات اللاحقة (C9 –C19) التعديلات المسموح بها لتسهيل منهج التطبيق بأثر رجعي في المجالات الآتية : (الفقرة (C7))

(أ) تقييمات عقود التأمين أو مجموعات عقود التأمين التي كان سيتم إجراؤها في تاريخ إنشائها أو الاعتراف المبدئي بها.

(ب) المبالغ المتعلقة بهامش الخدمة التعاقدية أو مكون الخسارة لعقود التأمين دون ميزات المشاركة المباشرة.

(ج) المبالغ المتعلقة بهامش الخدمة التعاقدية أو مكون الخسارة لعقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة.

(د) إيرادات أو مصاريف تمويل التأمين.

وبالطبع فان كل تعديل يتم في حال عدم توفر المعلومات المعقولة والداعمة لتطبيق منهج الأثر الرجعي. (الفقرة (C8))

١) تقييمات عقود التأمين عند الاعتراف الاولي او المبدئي Assessments at inception or initial recognition

تقوم الوحدة بتحديد القضايا الآتية باستعمال المعلومات المتاحة في تاريخ التحول الى الحد الذي تسمح به الفقرة (C8) : (الفقرة (C9))

(أ) كيفية تحديد مجموعات عقود التأمين.

(ب) ما إذا كان عقد التأمين يفي بتعريف عقد التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة.

(ج) كيفية تحديد التدفقات النقدية التقديرية لعقود التأمين دون ميزات المشاركة المباشرة.

وبخلاف الفقرة (٢٢) من IFRS 17 ولأغراض تسهيل تجميع العقود فقد سمحت الفقرة (C10) بتجميع عقود التأمين الصادرة لأكثر من سنة، فضلاً عن عدم تقسيم المجموعات الى عقود مرهقة وعقود غير مرهقة وهذا الامر يشمل الاعتراف بالعقود في تاريخ التحول فقط.

٢) تحديد هامش الخدمة التعاقدية او مكون الخسارة لمجموعات عقود التأمين دون ميزات المشاركة المباشرة Determining the contractual service margin or loss component for groups of insurance contracts without direct participation features

بالنسبة للعقود دون ميزات المشاركة المباشرة، يجب على الوحدة تحديد هامش الخدمة أو عنصر الخسارة التعاقدي للمسؤولية عن التغطية المتبقية في تاريخ التحول من خلال تقدير التدفقات النقدية المستقبلية في تاريخ الاعتراف المبدئي بمجموعة عقود التأمين كمبلغ التدفقات النقدية المستقبلية في تاريخ التحول (أو بتاريخ اسبق، إذا كانت التدفقات النقدية المستقبلية في ذلك التاريخ السابق يمكن تحديدها بأثر رجعي)، وتعديلها بالتدفقات

النقدية التي حدثت بين تاريخ الاعتراف المبدئي لمجموعة عقود التأمين وتاريخ التحول (أو التاريخ السابق)، وتشمل التدفقات النقدية التي حدثت كافة التدفقات النقدية الناتجة عن العقود التي لم تعد موجودة قبل تاريخ التحول. (الفقرات (C11 –C12))

تقوم الوحدة بتحديد معدلات الخصم المطبقة في تاريخ الاعتراف المبدئي بمجموعة عقود التأمين (أو بتاريخ لاحق) : (الفقرة (C13))

(أ) باستخدام منحنى العائد الممكن ملاحظته، لمدة ثلاث سنوات على الأقل قبل تاريخ التحول إذا كان منحنى العائد الممكن ملاحظته هذا موجوداً.

(ب) في حالة عدم وجود منحنى العائد الممكن ملاحظته في الفقرة (أ)، يتم بتقدير معدلات الخصم المطبقة في تاريخ الاعتراف الأولي (أو لاحقاً) من خلال تحديد متوسط فروق بين منحنى العائد القابل للملاحظة ومنحنى العائد المقدّر، وتطبيق ذلك الامتداد إلى منحنى العائد الملحوظ. يجب أن يكون هذا الفارق في المتوسط أكثر من ثلاث سنوات على الأقل قبل تاريخ التحول.

فيما تطرقت الفقرة (C14) الى ضرورة ان تحدد الوحدة تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية في تاريخ الاعتراف المبدئي بمجموعة عقود التأمين (أو لاحقاً) عن طريق تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية في تاريخ التحول بالمخاطر التي تم التحرر منها قبل تاريخ التحول، اذ يتم تحديد المخاطر المتوقع التحرر منها استنادا المخاطر التي تم التحرر منها لعقود التأمين المماثلة التي تصدرها الوحدة في تاريخ التحول.

والتحرر من المخاطر هو تخلص الوحدة من المخاطر التي تنتج عن عقود التأمين وذلك بمرور الوقت او انقضاء عقود التأمين، أي ينبغي تخفيض تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية (الذي هو أحد مكونات التدفقات النقدية للوفاء) بمقدار المخاطر التي تم التحرر او التخلص منها لمجموعات عقود التأمين لغاية تاريخ التحول.

٣) إيرادات او مصروفات تمويل التأمين Insurance finance income or expenses

بالنسبة لمجموعات عقود التأمين التي تشمل العقود الصادرة لأكثر من سنة واحدة تتطلب الفقرة (C18) ما يأتي :

(أ) يُسمح للوحدة بتحديد معدلات الخصم في تاريخ الاعتراف المبدئي للمجموعة ومعدلات الخصم في تاريخ المطالبة المتكبدة في تاريخ التحول بدلاً من تاريخ الاعتراف المبدئي أو المطالبة المتكبدة.

(ب) إذا اختارت الوحدة أن تفصل إيرادات أو مصروفات تمويل التأمين بين المبالغ المدرجة في قائمة الدخل والمبالغ المدرجة في الدخل الشامل الآخر، فينبغي على الوحدة تحديد المبلغ التراكمي لإيرادات أو مصاريف تمويل التأمين المعترف بها في الدخل الشامل الآخر في تاريخ التحول لغرض تطبيق الفقرة ٩١(أ) في الفترات المستقبلية.

اما فيما يتعلق بمجموعات عقود التأمين التي تشتمل على عقود صادرة في سنة واحدة فقط فقد بينت الفقرة (C19) انها :

(أ) إذا اعتمدت الوحدة على الفقرة (C13) لتقدير معدلات الخصم المطبقة عند الاعتراف المبدئي (أو بعده)، فإنه يجب عليها أيضاً تحديد معدلات الخصم المحددة كما لو كان IFRS 17 مطبقا منذ بداية اصدار العقود.

(ب) إذا اختارت الوحدة تصنيف إيرادات أو مصروفات تمويل التأمين بين قائمة الدخل والدخل الشامل الآخر، فيجب على الوحدة تحديد المبلغ التراكمي لإيرادات أو مصروفات تمويل التأمين المعترف بها في الدخل الشامل الآخر في تاريخ التحول في الفترات المستقبلية، تقوم الوحدة بتحديد الفرق التراكمي:

(١) بالنسبة لعقود التأمين التي ستطبق الوحدة لها طرق التخصيص المنهجي وفق الفقرة (B131) فتعتمد معدلات الخصم عند الاعتراف المبدئي على المبالغ المخصصة.

(٢) بالنسبة لعقود التأمين التي ستطبق فيها المنشأة طرق التخصيص المنتظم وفق الفقرة (B132) على أساس أن الافتراضات المتعلقة بالمخاطر المالية يتم تطبيقها في تاريخ الاعتراف المبدئي هي تلك التي تنطبق في تاريخ التحول، أي بدون تغير.

(٣) بالنسبة لعقود التأمين التي تطبق فيها الوحدة طرق التخصيص المنهجي وفق الفقرة (B133) إذا طبقت الوحدة الفقرة (C13) لتقدير معدلات الخصم عند الاعتراف المبدئي (أو لاحقاً) – فإنها تستخدم معدلات الخصم المطبقة في تاريخ المطالبة المتكبدة.

(٤) بالنسبة لعقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة التي تنطبق عليها الفقرة (B134)، فإنها تساوي المبلغ التراكمي المعترف به في الدخل الشامل الآخر عن البنود الضمنية.

ج. منهج القيمة العادلة Fair value approach

يمثل هذا المنهج الخيار الأخير امام الوحدات للتحول الى IFRS 17 وذلك في حال تعذر توفير المعلومات المعقولة والداعمة التي يمكن ان تعتمدها الوحدات دون جهد او كلفة غير مبررة لتطبيق المناهج الموصوفة سابقا.

لتطبيق منهج القيمة العادلة، يجب على الوحدة تحديد هامش الخدمة التعاقدية أو مكون الخسارة في الالتزام بالتغطية المتبقية في تاريخ التحول باعتباره الفرق بين القيمة العادلة لمجموعة عقود التأمين في ذلك التاريخ والتدفقات النقدية للوفاء المقاسة في ذلك التاريخ، وعند تحديد هذه القيمة العادلة، لا يجوز للوحدة تطبيق الفقرة (٤٧) من IFRS 13 قياس القيمة العادلة (المتعلق بخصائص الطلب). (الفقرة (C20))

وعند تطبيق منهج القيمة العادلة، يمكن للوحدة استعمال اما المعلومات المعقولة والداعمة حسب شروط العقد وظروف السوق في تاريخ الاعتراف المبدئي، او المعلومات المعقولة والداعمة في تاريخ التحول لتحديد كلا مما يأتي : (الفقرتان (C21) و(C22))

(أ) كيفية تحديد مجموعات عقود التأمين.

(ب) ما إذا كان عقد التأمين يفي بتعريف عقد التأمين مع ميزات المشاركة المباشرة.

(ج) كيفية تحديد التدفقات النقدية التقديرية لعقود التأمين دون ميزات المشاركة المباشرة.

كما انه لا يشترط على الوحدة تقسيم العقود حسب سنوات إصدارها وفقا للفقرة (C23) ويمكنها ان تدرج عقود صادرة لأكثر من سنة في نفس المجموعة. ولكن يجب على الوحدة تقسيم المجموعات الى مجموعات تحتوي عقود صادرة ضمن سنة واحدة او اقل إذا كان لديها معلومات معقولة وداعمة لهذا التقسيم. وسواء تم التقسيم او لا، فانه يسمح للوحدات بتحديد معدلات الخصم في تاريخ الاعتراف المبدئي للمجموعات المنشأة وفق الفقرات (B72 (ب – هـ ٢))، ومعدلات الخصم في تاريخ المطالبات المتكبدة المحدد في الفقرة (B72 (هـ ٣)) في تاريخ التحول بدلا من تاريخ الاعتراف المبدئي او المطالبة المتكبدة.

إذا اختارت الوحدة تصنيف إيرادات أو مصروفات تمويل التأمين بين قائمة الدخل والدخل الشامل الاخر، فيُسمح بتحديد المبلغ التراكمي لإيرادات أو مصروفات تمويل التأمين المعترف به في الدخل الشامل الآخر في تاريخ التحول : (الفقرة (C24))

(أ) بأثر رجعي –ولكن فقط إذا كان لديها معلومات معقولة وداعمة للقيام بذلك؛ أو

(ب) لا شيء – بالنسبة لعقود التأمين دون ميزات المشاركة المباشرة؛ و

(ج) بالنسبة لعقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة، فانه يساوي المبلغ التراكمي المعترف به في الدخل الشامل الآخر للبنود الضمنية.

ثالثاً : المعلومات المقارنة

على الرغم من الإشارة إلى فترة الإبلاغ السنوية التي تسبق مباشرة تاريخ التطبيق الأولي في الفقرة (C2 (ب))، يجوز للوحدة أن تقدم أيضاً معلومات مقارنة معدلة تطبق IFRS 17 لأي فترات سابقة معروضة، ولكن ذلك ليس الزامياً. إذا قدمت الوحدة معلومات مقارنة معدلة لأي فترات سابقة، فإن الإشارة إلى "بداية فترة الإبلاغ السنوية التي تسبق مباشرة تاريخ التطبيق الأولي" يجب أن يُقرأ على أنه "بداية أقرب فترة معروضة معدلة لأغراض المقارنة" حسب الفقرة (C25).

حسب الفقرة (C26) لا يشترط على الوحدة تقديم الإفصاحات المحددة في الفقرات (٩٣ –١٣٢) لأي فترة معروضة قبل بداية فترة الإبلاغ السنوية التي تسبق مباشرة تاريخ التطبيق المبدئي.

اما إذا قدمت الوحدة معلومات وإفصاحات مقارنة غير معدلة، فعليها ان تحدد بوضوح المعلومات التي لم يتم تعديلها وتفصح عن انها أعدتها على أسس مختلفة وتوضح هذه الأسس. (الفقرة (C27))

١- إعادة تصنيف الأصول المالية Redesignation of financial assets

إذا تم تطبيق IFRS 17 في فترة لاحقة لتطبيق IFRS 9 ستكون هنالك مشكلة في تصنيف الأصول المالية، تتمثل المشكلة ان بعض الأصول المالية كانت تدخل ضمن نطاق IFRS 4 في ظل تصنيف IFRS

9 لكن تغير الحال وفقا لـ IFRS 17 وأصبح لا يلبي المتطلبات وينبغي ان يتم التعامل معه وفقا لـ IFRS 9، وقد يكون الامر معكوسا، مما يتطلب إعادة تصنيف الأصول المالية ووسمها بالطريقة المحاسبية التي تتوافق مع متطلبات IFRS 17[٣٠].

في تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار IFRS 17، إذا كانت الوحدة قد طبقت IFRS 9 على فترات الابلاغ السنوية السابقة للتطبيق المبدئي للمعيار IFRS 17 فينبغي عليها : (الفقرة C29)

(أ) إعادة تقييم ما إذا كان الأصل المالي المؤهل يستوفي الشرط الوارد في الفقرة (٤,١,٢ (أ)) أو الفقرة (٤,١,٢ أ (أ)) من IFRS 9. مع الإشارة الى ان الأصل المالي لا يكون مؤهلاً إلا إذا كان الأصل المالي غير محتفظ به لأغراض النشاط ولا يرتبط بالعقود التي تدخل في نطاق IFRS 17. ومن الأمثلة على الأصول المالية التي لن تكون مؤهلة لإعادة التقييم هي الأصول المالية المحتفظ بها فيما يتعلق بالأنشطة المصرفية أو الأصول المالية المحتفظ بها في الصناديق المتعلقة بعقود الاستثمار التي تقع خارج نطاق IFRS 17.

(ب) تلغي الوسم السابق للأصل المالي ليتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل إذا لم يعد الشرط الوارد في الفقرة (٤-١-٥) من المعيار IFRS 9 مستوفياً بسبب تطبيق IFRS 17.

(ج) يجوز للوحدة وسم أصل مالي ليتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل إذا تم استيفاء الشرط الوارد في الفقرة (٤,١,٥) من IFRS 9.

(د) يجوز للوحدة وسم استثمار في أداة ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر بتطبيق الفقرة (٥,٧,٥) من IFRS 9.

(هـ) قد تلغي وسمها السابق لاستثمار في أداة ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر بتطبيق الفقرة (٥,٧,٥) من IFRS 9.

كما أوضح IFRS 17 في الفقرة (C30) بانه يجب على الوحدة تطبيق الفقرة (C29) على أساس الحقائق والظروف السائدة في تاريخ التطبيق المبدئي لمعيار IFRS 17، علاوة على تطبيق تلك التعيينات والتصنيفات بأثر رجعي، وللقيام بذلك، يجب عليها تطبيق متطلبات التحول الملائمة في IFRS 9. يعد تاريخ التطبيق المبدئي لهذا الغرض هو تاريخ التطبيق الأولي للمعيار IFRS 17 .

وبالطبع تكون إعادة التصنيف مرهونة بمدى إمكانية اجراء إعادة التصنيف او الوسم بشكل اقتصادي معقول، فضلاً عن ذلك إذا لم تتمكن الوحدة من تنفيذ ذلك بأثر رجعي فينبغي الاعتراف بالأرباح المحتجزة (او أي مكون آخر من حقوق المالية حسب الحاجة) في تاريخ التطبيق المبدئي أي فرق بين : (الفقرة C31)

(أ) القيمة الدفترية السابقة لتلك الأصول المالية؛ و

(ب) القيمة الدفترية لتلك الأصول المالية في تاريخ التطبيق المبدئي.

---

[٣٠] بالطبع إذا تم تطبيق IFRS 17اين IFRS 9 وIFRS 17 في نفس الفترة المالية قد لا تواجه الوحدة مشكلة من هذا النوع لان التصنيف سيكون متماثلا بين المعيارين ولا حاجة لإعادة تصنيف الأصول المالية.

وينبغي على الوحدة الإفصاح عن نتائج تطبيق الفقرة (C29) في فترة الإبلاغ السنوية عن تلك الأصول حسب الفئات الآتية : (الفقرة C32)

(أ) أسس تحديد الأصول المالية المؤهلة وفق الفقرة (C29 (أ)) إذا انطبقت الفقرة.

(ب) في حالة تطبيق أي من الفقرات من (C29 (أ –هـ)) :

(١) فئة القياس والقيمة الدفترية للأصول المالية المتأثرة المحددة مباشرة قبل تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار IFRS 17؛ و

(٢) فئة القياس الجديدة والقيمة الدفترية للأصول المالية المتأثرة المحددة بعد تطبيق الفقرة (C29).

(ج) في حالة تطبيق الفقرة (C29 (ب)) –القيمة الدفترية للأصول المالية في قائمة المركز المالي التي تم تحديدها سابقاً على أنه يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل طبقاً للفقرة (٤,١,٥) من IFRS 9 والتي لم تعد موسومة بنفس الطريقة.

علاوة على ذلك يتطلب IFRS 17 في الفقرة (C33) من الوحدة ان تفصح عن معلومات نوعية تمكن مستخدمي البيانات المالية من فهم ما يأتي :

(أ) كيف طبقت الفقرة (C29) على الأصول المالية التي تغير تصنيفها عند تطبيق IFRS 17؛

(ب) أسباب أي وسم أو إلغاء تصنيف للأصول المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بتطبيق الفقرة (٤,١,٥) من المعيار IFRS 9؛ و

(ج) سبب توصل الوحدة إلى أي استنتاجات مختلفة في التقييم الجديد بتطبيق الفقرات (٤,١,٢ (أ)) أو (٤,١,٢ أ (أ)) من المعيار IFRS 9 .

٣-٣-٢. أهم التحديات التي تواجه تطبيق المعيار عالمياً

قد يواجه أي تغيير مهما كان كبيرا او صغيرا مجموعة من التحديات والعوائق التي تحول دون اجراء هذا التغيير، وقد تكون هذه التحديات والعوائق نفسية او مادية او مالية او غيرها مما يتطلب إيجاد أصل وبواعث هذه التحديات ومن ثم العمل على تلافيها او مواجهتها وصولا الى تحقيق التغيير المنشود.

ان معيار عقود التأمين IFRS 17 يمثل تغييرا جذريا وليس نمطيا في المحاسبة عن عقود التأمين عالميا، ومن ثم فان التحديات التي تواجه تطبيقه تحديات كبيرة ومتنوعة ينبغي الوقوف عليها وتحديدها بغية تسهيل تطبيقه وإزالة أي عوائق تقف حائلا دون تطبيقه، وقد تطرقت بعض كبريات شركات التدقيق العالمية بعضا من التحديات العملية واللوجستية التي تواجه تطبيق IFRS 17، فضلاً عن التحديات التي ذكرها المجلس[٣١] في عدد من اصداراته اللاحقة للمعيار.

ومن المحتمل ان تكون الأنظمة والبيانات والعمليات الجديدة هي التحديات التشغيلية الرئيسة وهي محركات التكلفة، كما يحتمل ان تتأثر كل من النماذج الاكتوارية، أنظمة الإبلاغ المالي، الضرائب، قائمة الميزانية وكشف الدخل، مؤشرات الأداء الرئيسة ، وحتى الأجور التنفيذية بـIFRS 17 ، فضلاً عن ان التحضير للتعقيدات الجديدة للمعيار ضمن الإطار الزمني المطلوب سيشكل تحدياً للعديد من الشركات **(Deloitte, 2017: 23)**.

ولذلك يفترض بوحدات الاعمال تقييم تأثيرات IFRS 17 على اعمالها ومن ثم تحليل الخيارات المتاحة وفهم التأثيرات وتثقيف الإدارة العليا وتدريب الموظفين على المتطلبات والإجراءات التي ينبغي اتخاذها، ومن ثم تطوير نموذج التشغيل المناسب للبيانات وتعديل أنظمة المعلومات بما يتلاءم مع نماذج القياس والعرض والافصاح في IFRS 17.

وقد وضعت شركة Ernst & Young في أحد منشوراتها مخططا للتأثيرات المحتملة للمعيار والتي تمثل التحديات التشغيلية التي تواجهها الشركات وفق الشكل (١١) الآتي **(EY, 2018 : 5)** :

[٣١] تعد فترة التحضير والامهال التي تمتد من تاريخ اصدار IFRS 17 في ٢٠١٧/٥/١٨ الى تاريخ التطبيق الالزامي في ٢٠٢١/١/١ قرينة على حجم التحديات التي تواجهها مختلف الوحدات في تطبيق IFRS 17 والتهيئة الصحيحة لاستيعاب مختلف الجوانب التي لا تؤثر على وحدات الاعمال ضمن نطاق IFRS 17 فقط، بل تتعداها الى شركات التدقيق ووكالات الضرائب والجهات التنظيمية في الأسواق فضلا عن المستثمرين والمستخدمين الاخرين للبيانات المالية.

الشكل (١١)

التحديات التشغيلية لمعيار IFRS 17

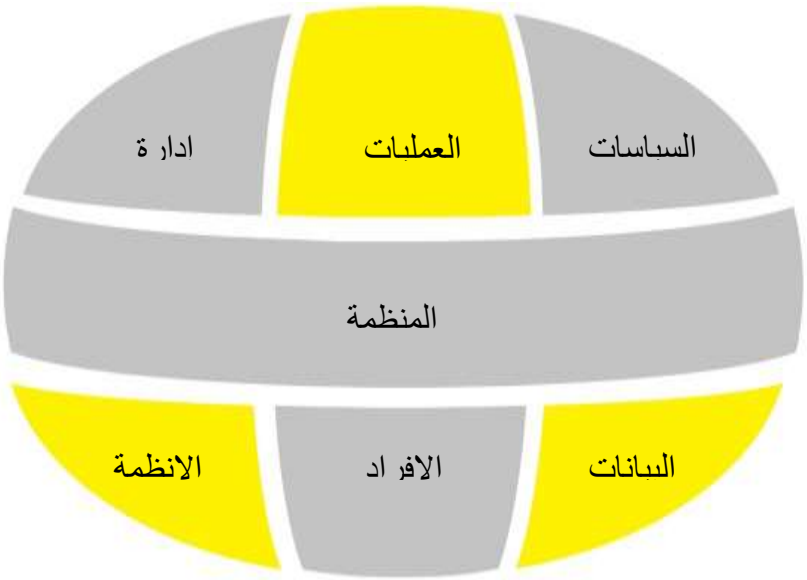

المصدر :

(EY, 2018, Impacts of IFRS 17 insurance contracts accounting standard, Considerations for data، systems and processes, p.6.)

والآتي شرح مختصر لكل من المحاور المبينة في الشكل السابق :

١. السياسات Policies : اذ يفترض بوحدة الاعمال ان تواجه التحديات والتأثيرات التي تنتج عن IFRS 17 بما يتعلق بمختلف السياسات التي تنتهجها في الوقت الحاضر وتتضمن العناصر الآتية :

- تبني سياسات وارشادات محاسبية جديدة، فضلاً عن وضع إجراءات رقابية جديدة.
- وضع دليل منهجي للمحاسبة والابلاغ وفقا للمعيار.
- وضع نماذج وافتراضات ومدخلات اكتوارية جديدة.
- تغيير هيكل حسابات سجل الأستاذ والترميز المحاسبي.
- تغيير سياسة الاستثمار وفقا لمعيار (IFRS 9).

٢. العمليات Processes

- وضع مفاهيم وارشادات الأهمية النسبية.
- تحديث عمليات الغلق والابلاغ المالي، العمليات الاكتواريه، إجراءات التخطيط، وإدارة المخاطر.

- تغيير نماذج الإبلاغ الداخلي والخارجي وبضمنها مجاميع حقائب الإبلاغ.
- الرقابة الداخلية وإجراءات التدقيق.
- عمليات التخطيط والموازنة والتنبؤ.

٣. إدارة الأداء Performance Management

- تغير تقارير المعلومات الادارية ومؤشرات الأداء الرئيسة .
- تعديل في الإدارة المستندة الى القيمة، بطاقات العلامات، وخطط الحوافز.

٤. المنظمة Organization

- تغيير الأدوار والمسؤوليات، (لاسيما بين الأنشطة الاكتوارية والتمويلية).
- افتراضات الرؤية التقنية، ولجنة الاحكام الخبيرة.
- التأثيرات على العقود مع الغير.
- الإبلاغ عن المجموعة الموحدة في مقابل الإبلاغ على مستوى الوحدة.

٥. البيانات Data

- متطلبات بيانات جديدة للإبلاغ المالي (مدخلات ومخرجات) وبمزيد من التفاصيل المفضلة.
- تسويات ومطابقات للبيانات بمختلف المستويات.
- نوعية وخزن وارشفة البيانات.
- وسائل الحماية والسيطرة على البيانات.
- حوكمة البيانات والبيانات الأساسية.
- الطلب على مصدر منفرد من الحقائق لبيانات التمويل والمخاطر.

٦. الموظفين People

- التدريب التقني والوظيفي.
- التعاون الوظيفي المترابط (الاعمال، التقنية، التمويل، والمخاطر).
- تمويل وموازنة المشروع.
- ادارة الموارد المتغيرة.

٧. الأنظمة Systems

- التأثيرات على نطاق أنظمة التامين، أنظمة الاستثمار، الأنظمة الاكتواريه، وأنظمة الإبلاغ.

- محركات ترحيل منطقية جديدة لمعيار IFRS 17.
- تغيرات في أنظمة الأستاذ العام، وسائل التوحيد، والابلاغ.
- تغيرات في واجهات الأنظمة.
- الطلب على المرونة في أسس الأنظمة الفعلية.
- خصائص وظيفية جديدة للأنظمة.

في حين ان هناك من ينظر الى التحديات من زاوية أخرى، تتمثل في مدى الامتثال للمعيار والتكاليف التي تتكبدها الوحدات نتيجة هذا الامتثال، اذ ترى ان التحديات الرئيسة التي تتوقعها وحدات الاعمال أثناء تطبيق IFRS 17 ما يأتي **(Ernst & Young, 2018: 76)**:

- ضيق الأطر الزمنية للتنفيذ –ولاسيما بالنسبة للتغيرات المطلوبة في تكنولوجيا المعلومات.
- فهم تقلب نتائج IFRS 17 وكيف سيكون رد فعل السوق في النهاية.
- القيود الداخلية والخارجية على الموارد.
- عدم التأكد بشأن كيفية تفسير / تطبيق متطلبات IFRS 17.
- إحجام داخلي عن إنفاق المزيد من الأموال مباشرة بعد الامتثال لإطار Solvency II.
- متطلبات البيانات وتعقيداتها.

ويتضح من خلال التحديات المعروضة انفا حجم المتطلبات والتغيرات الي قدمها IFRS 17 في مجال عقود التأمين ولاسيما المعالجات المحاسبية المتعلقة بالاعتراف والقياس والعرض والافصاح عن عقود التأمين التي تدخل ضمن نطاق المعيار.

الفصل الرابع: إنموذج مقترح لتبني IFRS 17 في شركات التأمين المحلية وتأثيره في جودة المعلومات المحاسبية

تمهيد

يركز الفصل الحالي على دراسة واقع المحاسبة عن التأمين في العراق بأبعادها التاريخية والتنظيمية والقانونية فضلاً عن تسليط الضوء على شركة التأمين العراقية بعدّها أحدى الشركات الرائدة في مجال التأمين في العراق والتي تصلح ان تكون نموذج للدراسة العملية للبحث.

كما تم إعداد إنموذج مقترح لتبني IFRS 17 في شركة التأمين العراقية واجراء التغيرات اللازمة على نماذج وانشطة وحسابات الشركة وصولاً الى قوائم مالية للشركة المذكورة في تاريخ التحول المقترح يمكن اعتماده بشكل تجريبي للمضي قُدماً في تبني IFRS 17 جنبا الى جنب مع تبني معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدوليين الأخرى ذات الصلة.

كما تضمن الفصل قياس تأثير تبني IFRS 17 في جودة المعلومات المحاسبية في شركة التأمين العراقية وفقا للنماذج الرياضية المعتمدة، وبهذا سيتضمن هذا الفصل المباحث الآتية :

المبحث الأول : واقع المحاسبة في شركات التأمين المحلية

المبحث الثاني : الإنموذج المقترح لتبني IFRS 17 في شركة التأمين العراقية

المبحث الثالث : قياس جودة المعلومات المحاسبية قبل وبعد تطبيق IFRS 17

٤-١. المبحث الأول : واقع المحاسبة في شركات التأمين المحلية

٤-١-١. تطور بيئة التأمين في العراق

على صعيد بيئة الاعمال العراقية المعاصرة يمتد نشاط التأمين الى بدايات القرن العشرين، عندما كان العراق تحت الاحتلال الإنكليزي، وكان النشاط التأميني يقتصر على فروع ووكالات الشركات الأجنبية، وربما كان هذا امتداد لما قبل الاحتلال، اذ كانت الشركات الأجنبية تعمل بموجب الامتيازات الممنوحة لها في العهد العثماني. وقتها لم يكن الطلب الوطني على الحماية التأمينية في العراق فاعلاً بسبب غياب الصناعات الحديثة (وسيادة الإنتاج الحرفي) والاعتماد الأساسي على الإنتاج الزراعي (**كمال، ٢٠١٤: ١٥**).

وكانت هيئات التأمين وشركاته العاملة جميعها اجنبية وهي فروع ووكالات لشركات إنكليزية وهندية وفرنسية وأسترالية وسويسرية ونيوزيلاندية وامريكية وايطالية (**السيفي، ٢٠٠٦: ٤٩**). وقد تغير الوضع التأميني قليلا مع صدور قانون شركات التأمين ٧٤ لسنة ١٩٣٦، لكن استمرت التغيرات بالتدريج مع مرور الزمن وصولاً الى الوضع القائم اليوم. ويمكن بيان اهم التغيرات التي طرأت على بيئة التأمين في العراق كما في الجدول (١١) الآتي :

جدول (١١)

اهم التغيرات التي طرأت على بيئة التأمين في العراق

السنة	الحدث	الوصف
١٩٣٦	صدور قانون ٧٤ قانون شركات التأمين	صدور اول غطاء قانوني لتنظيم اعمال التأمين الحديث في العراق
١٩٥٠	تأسيس شركة التأمين الوطنية	تعد اول شركة تأمين عراقية حكومية وقد بدا العمل الحقيقي للشركة سنة ١٩٥٢
١٩٥٨	قيام ثورة ١٤/ تموز	شكلت الثورة انعطافه مهمة في تطور التأمين في العراق اذ تأسست شركتان عراقيتان خاصتان هما : شركة بغداد للتأمين سنة ١٩٥٨ وشركة التأمين العراقية سنة ١٩٥٩. وتبع ذلك تأسيس أربع شركات خاصة أخرى.
١٩٦٠	تأسيس شركة إعادة التأمين العراقية المختلطة	تمثل محاولة وطنية لتعزيز سوق التأمين وتطوير قدراته الذاتية والحد من تصدير العملة الصعبة لشراء حماية إعادة التأمين من الخارج.
١٩٦٤	صدور قوانين التأميم	شملت تأميم شركات التأمين لتّجهز على القاعدة الاقتصادية الضعيفة للرأسمالية الوطنية، وتم تأميم ٧ شركات عراقية و١٥

السنة	الحدث	الوصف
		فرعا ووكالة لشركة اجنبية وأصبح السوق حِكراً على ثلاث شركات متخصصة هي شركة التأمين العراقية (تأمين الحياة) وشركة التأمين الوطنية (التأمين العام) وشركة إعادة التأمين العراقية (إعادة التأمين)
١٩٧٢-١٩٧٥	تأميم شركات النفط الأجنبية	مع تعاظم الريع النفطي ازداد الطلب على التأمين، ولاسيما التأمين على البضائع والتأمين الهندسي للمشاريع، ليسجل أرقاما قياسية في فترة ما يسمى "خطة التنمية الانفجارية".
١٩٨٠	اصدار قانون التأمين عن حوادث السيارات ٥٢	الذي يعد خطوة متقدمة جدا قائمة على مبدأ افتراض المسؤولية عن الضرر تجاه الطرف الثالث.
١٩٨٠-١٩٩٧	الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ وغزو الكويت ١٩٩٠ وما تبعها من عقوبات	أدت الى تآكل قطاع التأمين العراقي وهبوط قيمة الأصول المالية المتجمعة لديه، وخسارته لحماية إعادة التأمين الدولية، ووقف التأمين في كوردستان العراق بعد سحب المؤسسات الرسمية من الإقليم وتهجير الكفاءات بحجة التبعية، وغيرها من القضايا التي أنهكت هذا القطاع.
١٩٩٧	اصدار قانون الشركات ٢١	والذي سمح بإنشاء شركات تأمين خاصة والتي بدأت اول اعمالها سنة ٢٠٠٠.
٢٠٠٥	اصدار قانون تنظيم اعمال التأمين ١٠	الذي ينظّم أعمال التأمين في أسواق التأمين، ويختص بتنظيم السوق والرقابة والإشراف على شركات التأمين وإعادة التأمين وإبراز أهمية حقوق حملة الوثائق وهو أساس عمل النظام الرقابي واحد المبادئ الأساسية التي وضعتها الجمعية الدولية لهيئات الاشراف على التأمين. وبفضله تم تأسيس ديوان التأمين العراقي وجمعية شركات التأمين وإعادة التأمين في العراق.

المصدر : من اعداد الباحث استنادا الى: **(كمال، ٢٠١٤: ١٤-١٨)، (السيفي، ٢٠٠٦: ٤٩)، (شمقار، ٢٠١٤: ٢)**

وقد عُرّف التأمين وفقا للقانون المدني العراقي ٤٠ لسنة ١٩٥١ في المادة ٩٨٣ بانه " عقد يُلزم المؤمّن ان يؤدي الى المؤمَّن له او الى المستفيد مبلغا من المال او أي ايراداً مرتباً او أي عوض مالي آخر، في حالة وقوع الحادث المؤمَّن ضده، وذلك في مقابل أقساط او اية دفعة مالية يؤديها المؤمَّن له للمؤمّن"، أي ان المشرِّع العراقي عرف التأمين قبل ما يقرب من سبعة عقود بالشكل الذي يتوافق مع مفهوم عقد التأمين اليوم.

ومنذ ذلك الحين تواجدت بيئة تشريعية تطورت أيضاً بتطور الاقتصاد العراقي ولاسيما بعد ٢٠٠٣ اذ تطور التبادل التجاري وازداد انفتاح العراق على الأسواق العالمية مما تطلب زيادة اعمال التأمين ومن ثم ضرورة تدعيم هذا النمو بالتشريعات اللازمة التي تغطي اعمال التأمين من الناحية القانوني، اذ هناك العديد من القوانين والتشريعات التي تنظم اعمال التأمين في الوقت الحاضر وهي مبينة في الجدول (١٢) الآتي :

جدول (١٢)

التشريعات التي تنظم عمل التأمين وفق البيئة العراقية

ت	نوع التشريع	رقم التشريع وتاريخه	اسم التشريع
١-	قانون	٧٤ في ١٩٣٦/٥/٣	قانون شركات التامين (٧٤) لسنة ١٩٣٦
٢-	قانون	٥٦ في ١٩٥٠/٧/٨	قانون تأسيس شركة التامين الوطنية ٥٦ لسنة ١٩٥٠
٣-	قانون	٢١ في ١٩٦٠/١/٢٧	قانون تأسيس شركة اعادة التامين العرقية شركة مساهمة
٤-	قانون	٥٢ في ١٩٨١/١/١	قانون التامين الالزامي من حوادث السيارات (٥٢) لسنة ١٩٨٠
٥-	قانون	٤٧ في ١٩٩١/١/١	التامين على المسؤولية الشخصية لموظفي دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي
٦-	قرار مجلس قيادة الثورة المنحل	١٩٢ في ١٩٩٨/١٢/٢١	اعطاء وزارة المالية صلاحية القيام بنشاط التامين واعادة التامين لأغراض قانون الشركات ٢١ لسنة ١٩٩٧
٧-	قانون	١٠ في ٢٠٠٥/٦/١	قانون تنظيم اعمال التأمين الصادر بموجب الامر ١٠ لسنة ٢٠٠٥
٨-	تعليمات	٨ في ٢٠٠٥/٦/١	تعليمات ٨ لسنة ٢٠٠٦ منح اجازة ممارسة اعمال التامين واعادة التامين

ت	نوع التشريع	رقم التشريع وتاريخه	اسم التشريع
٩-	تعليمات	١ في ٢٠٠٦/٥/١٨	تعليمات السياسات المحاسبية الواجب اتباعها من المؤمن
١٠-	تعليمات	٢ في ٢٠٠٦/٥/١٨	اسس احتساب المخصصات الفنية
١١-	تعليمات	٣ في ٢٠٠٦/٥/١٨	وديعة الضمان
١٢-	تعليمات	٤ في ٢٠٠٦/٥/١٨	تعليمات المبلغ الادنى للضمان
١٣-	تعليمات	٥ في ٢٠٠٦/١٠/١٩	هامش الملاءة
١٤-	تعليمات	٦ في ٢٠٠٦/١٠/١٩	اسس استثمار اموال المؤمنين
١٥-	تعليمات	٧ في ٢٠٠٦/١٠/١٩	تحديد طبيعة ومواقع موجودات المؤمن التي تقابل الالتزامات التأمينية المترتبة عليه
١٦-	تعليمات	٩ في ٢٠٠٧/٢/٨	تعليمات فروع انواع التامين
١٧-	تعليمات	١٠ في ٢٠٠٧/٣/٢٦	تعليمات اجازة وسيط التامين وتنظيم اعماله وتحديد مسؤولياته
١٨-	تعليمات	١١ في ٢٠٠٨/١٢/٣٠	اجازة وكيل التأمين وتنظيم اعماله ومسؤولياته
١٩-	تعليمات	١٢ في ٢٠٠٨/١٢/٣٠	تعليمات تسجيل خبراء الكشف وتقدير الاضرار وتسويتها
٢٠-	تعليمات	١٣ في ٢٠١٠/١/١	تعليمات التعديل الاول لتعليمات وديعة الضمان
٢١-	تعليمات	١٤ في ٢٠١٠/١/١	التعديل الاول لتعليمات المبلغ الادنى للضمان (٤) لسنة ٢٠٠٦
٢٢-	تعليمات	١٥ في ٢٠١٢/٥/٢١	التعديل الثاني لتعليمات وديعة الضمان (٣) لسنة ٢٠٠٦
٢٣-	قانون	٥ في ٢٠١٦/٣/٢٨	التعديل الاول لقانون التأمين على المسؤولية الشخصية لموظفي دوائر الدولة والقطاع العام ٤٧ لسنة ١٩٩١

المصدر : من اعداد الباحث استنادا الى قاعدة التشريعات العراقية (http ://iraqld.hjc.iq)

٤-١-٢. نبذة مختصرة عن الشركة عينة البحث

تعرض الفقرات اللاحقة نبذة مختصرة عن الشركة عينة البحث وفق الفقرات الآتية :

(التقرير السنوي لشركة التأمين العراقية، ٢٠١٨ : ١-٣٠)، (الإحصائية السنوية لشركة التأمين العراقية، ٢٠١٨ : ١-٣٢) :

أولا : تأسيس الشركة

تأسست شركة التأمين العراقية استنادا الى قانون الشركات التجارية الملغى (٣١) لسنة ١٩٥٧ بتاريخ ١٩٥٩/١٠/١٤ كشركة أهلية باسم (شركة التأمين العراقية) لتمارس جميع أنواع التأمين وإعادة التأمين، وفي سنة ١٩٦٤ تم شمول الشركة بقرارات التأميم وتحولت الى شركة تأمين حكومية متخصصة بأعمال التأمين على الحياة فقط، ونقلت اليها محافظ عقود التأمين لجميع الشركات العربية والأجنبية العاملة في السوق العراقية آنذاك، عند صدور قرار (٩٢) لسنة ١٩٨٨ تم الغاء تخصص شركات التأمين والسماح للشركة بممارسة جميع أنواع التأمين مجددا وباشرت الشركة بإجراء التأمين البحري، والبضائع، والحوادث المتنوعة، والهندسي، والسيارات التكميلي، ومع صدور قانون الشركات العامة والخاصة (٢١) و(٢٢) لسنة ١٩٩٧ اصبح امام الشركة فرصا واسعة للتطوير والمنافسة وأعطى شركات التأمين حرية اكبر في ابرام العقود وحررها من الكثير من القيود التي كانت تكبلها وتحد من نشاطاتها، وبعد سنة ٢٠٠٣ وفتح الحدود وتوسع النشاطات التجارية ازداد الطلب على مختلف أنواع التأمين مما ساعد على تطور عمل الشركة، وكان لإصدار قانون تنظيم اعمال التأمين (١٠) لسنة ٢٠٠٥ مساهمة كبيرة في تنظيم اعمال شركات التأمين وانشاء ديوان التأمين الذي وظيفته الأساسية هي الاشراف وتنظيم اعمال الشركات مما يعزز من المنافسة ويدعم ملاءة راس المال لشركات التأمين. وتهدف شركة التأمين العراقية العامة الى المساهمة في التنمية الاقتصادية في العراق وذلك من خلال نشر الوعي التأميني بين افراد المجتمع ومشاركة المخاطر وتحقيق النمو في تسويق وثائق التأمين وتعظيم إيراداتها.

ثانياً : رأسمال الشركة

يبلغ رأسمال الشركة الاسمي والمدفوع ملياري دينار خصص مليار دينار منه للاكتتاب بأعمال التأمين الإسلامي، فضلاً عن اجمالي أصول تزيد عن (٥٧) مليار دينار حسب القيمة الدفترية. واستنادا الى تعليمات (١٥) لسنة ٢٠١٢ الخاصة بالحد الأدنى لرأس المال والمنشورة في الوقائع العراقية العدد ٤٢٣٩ في ٢٠١٢/٥/٢١، وقد حصلت موافقة مجلس إدارة الشركة ووزارة المالية على زيادة رأسمال الشركة الى سبعة مليارات دينار وأحيل الموضوع الى لجنة تحديد رؤوس الأموال في وزارة المالية لغرض دراسته ورفعه الى مجلس الوزراء للمصادقة.

ثالثاً : الهيكل التنظيمي للشركة :

يوضح الشكل (١٢) الهيكل التنظيمي لشركة التأمين العراقية، كما تم إيضاح الأهداف والواجبات الأساسية للأقسام والفروع الموجودة ضمن الهيكل التنظيمي

الشكل (١٢) الهيكل التنظيمي لشركة التأمين العراقية

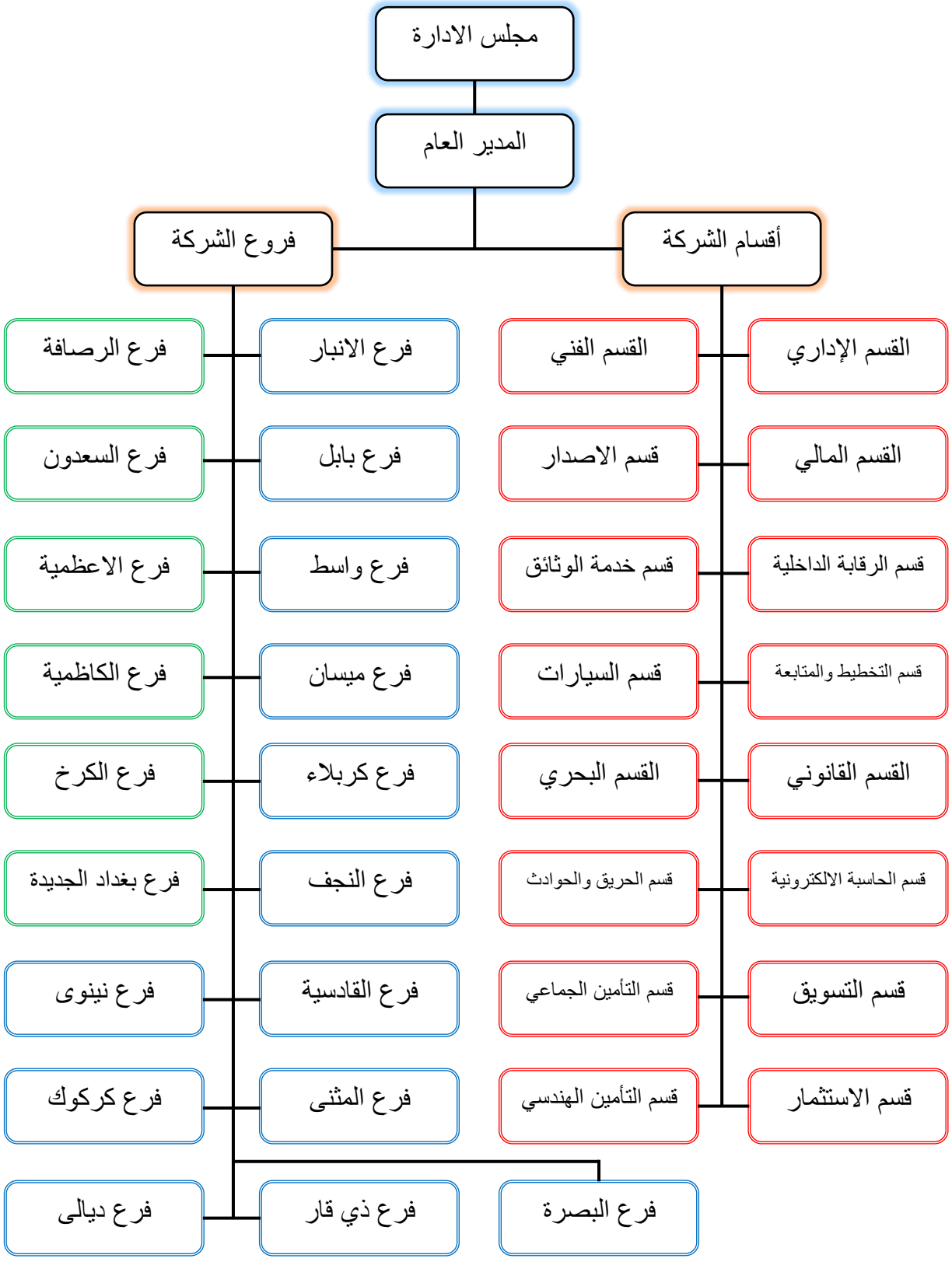

المصدر : اعداد الباحث استنادا الى التقرير السنوي للشركة لسنة ٢٠١٨

اما عن اهداف وواجبات الأقسام والفروع فيمكن تلخيصها بالفقرات الآتية، علما بان الباحث استند في تحديد تلك الأهداف والواجبات في الأقسام المختلفة الى المقابلات الشخصية التي أُجريت مع مديري الأقسام المعنية في الشركة :

١. القسم الإداري : يتولى كافة الأمور الإدارية المتعلقة بالموظفين وتنفيذ القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالخدمة، الملاك، التقاعد، الانضباط، الترفيعات، العلاوات، وإصدار الأوامر الإدارية كافة، كما يتولى إعداد وتنفيذ خطط القوى العاملة بما فيها الملاك السنوي وبرامج التدريب وتأمين الموظفين والاستعلامات والشؤون الأمنية وما الى ذلك.
٢. القسم المالي : يتولى كافة الأمور المالية والمحاسبية للشركة وادارتها بما في ذلك اعداد الموازنات ومسك السجلات (الأساسية والفرعية والاحصائية) وتنظيم المستندات (قبض، صرف، قيد) واعداد القوائم والتقارير المالية الدورية (شهرية، فصلية، سنوية) والأخرى كلما تطلب ذلك، كما يتولى التدقيق الحسابي وتنظيم معاملات الصرف للتعويضات والعمولات والمصروفات الأخرى بما فيها رواتب ومكافئات العاملين والحوافز، كما ان القسم مسؤول عن تنظيم حسابات الشركة بشكل مركزي لمقر الشركة فضلاً عن كافة الفروع في بغداد والمحافظات التي تعمل بنظام السلف، وتقع على عاتقه عمليات المطابقة والمقاصة الدورية مع الفروع فضلاً عن حسابات إعادة التأمين مع شركة إعادة التأمين العامة فضلاً عن عمل التسويات القيدية بالمخصصات والاحتياطيات في نهاية السنة المالية واغلاق الحسابات.
٣. قسم الرقابة الداخلية : يمارس قسم الرقابة الداخلية مهام الرقابة والتدقيق الداخلي في الشركة ويهدف الى تحقيق سيطرة فاعلة على أصول الشركة واموالها، ويقوم القسم بأعماله وفق برنامج دوري يتضمن العديد من الإجراءات والأنشطة الرقابية مثل الفحص والتدقيق والجرد والتقصي والمتابعة والزيارات الميدانية للأقسام والفروع والتأكد من مدى مطابقة الأنشطة والاعمال المختلفة مع القوانين والأنظمة والتعليمات والتوجيهات والمعايير الموضوعة مسبقا، ومن ثم فانه يقوم بإعداد تقارير شهرية تتضمن نتائج اعماله واهم المخالفات والملاحظات والتوصيات وتقديمها الى إدارة الشركة بهدف تقويم الاعمال، كما ان قسم الرقابة الداخلية في الشركة يمثل حلقة الوصل بين الشركة وديوان الرقابة الداخلية فهو من يستلم التقارير الرقابية من ديوان الرقابة المالية الاتحادي بعد اطلاع المدير العام للشركة وهو من يتابع تصفية الملاحظات واجابة تقارير الرقابة المالية وتقويم نظام الرقابة الداخلية، فضلاً عن ذلك فانه يمارس مهام التدقيق السابق للصرف لكافة معاملات الصرف وتدقيق القوائم والتقارير المالية الشهرية والفصلية والسنوية.
٤. قسم التخطيط والمتابعة : يتولى قسم التخطيط والمتابعة وضع كافة الخطط اللازمة لعمل الشركة بالتعاون مع بقية الأقسام والفروع سواء كان هذه الخطط قصيرة او طويلة الاجل ومتابعة تنفيذ الخطط وتقويم نتائجها بهدف تحديد نسب التنفيذ والانحرافات ورفع التوصيات اللازمة الى مجلس الإدارة والمدير العام،

كما تناط بالقسم مهام التنسيق بين الأقسام والفروع بما يزيد التعاون بين الأقسام والفروع وتقع على عاتق القسم التنسيق للندوات والاحتفالات وإدارة المكتبة والتعاون مع الطلبة والباحثين فضلاً عن اعداد التقرير السنوي والاحصائيات السنوية ومتابعة طباعتها وتوزيعها فضلاً عن المنشورات الأخرى التي تعكس نشاطات الشركة.

٥. القسم القانوني : يتولى القسم كافة الجوانب القانونية لأنشطة الشركة وتطويرها فضلاً عن متابعة القضايا والقرارات امام المحاكم المختصة ولاسيما فيما يتعلق بعقود التأمين، كما يقوم القسم بالإشراف على الاعمال القانونية التي تتعلق بأقسام وفروع الشركة وادارتها، كما ان القسم يسمي الحقوقيين الذين يمثلون الشركة امام القضاء في الدعاوى التي تقيمها الشركة على الغير او في الدعاوى المقامة على الشركة فضلاً عن ابداء المشورة القانونية بعده جهة الإفتاء القانوني في الشركة كما يتولى مهمة تنظيم التسويات والعقود والتعهدات والكفالات التي تكون الشركة طرفا فيها وتشكيل اللجان التحقيقية او التدقيقية كلما دعت الحاجة الى ذلك.

٦. قسم الحاسبة الالكترونية : يتولى تحليل أنظمة الشركة وبرمجتها وتنفيذها وفق خطط سنوية ومرحلية ويهدف الى مكننة جميع أنشطة الشركة وتشغيل الحاسوب والأجهزة الملحقة به في مختلف الأقسام وتقديم المشورة الى من يحتاجها.

٧. قسم التسويق : يتولى بيع وثائق التأمين ويقترح السياسات التسويقية واعداد البرامج التسويقية والاشراف على تنفيذها، فضلاً عن متابعة انتاج الفروع والمكاتب والقنوات التسويقية المرتبطة بالشركة، كما يعمل القسم على توفير الوسائل السائدة للعملية التسويقية بما في ذلك وسائل الدعاية والاعلام والمواد الترويجية.

٨. قسم الاستثمار : يتولى القسم إدارة النشاط الاستثماري العقاري والمالي للشركة بما في ذلك استثمار الفوائض النقدية واعداد خطط الاستثمار في ضوء التوجيهات المركزية وتنفيذها بعد إقرارها كما يقوم بطلب اجراء التأمين على المباني التي تملكها الشركة.

٩. القسم الفني : يقوم القسم الفني بدراسة الجوانب الفنية للتغطية التأمينية وتطويرها بما في ذلك اعداد مستندات وشروط وأسعار التأمين، وتحديد إجراءات إدارة المخاطر ومنع او تقليل الخسائر الناتجة عنها، وتناط بالقسم الفني عمليات إعادة التأمين الاتفاقي (او تأمين الفائض) وإعادة التأمين المشترك ومشاركة المخاطر مع معيد التأمين. كما يقوم القسم باحتساب الاحتياطيات الفنية بالتعاون مع الأقسام المتخصصة وتقديمها في نهاية كل سنة مالية، ويساهم القسم بتجميع الاحصائيات الخاصة بمختلف أنشطة الشركة ودعم قسم التخطيط والمتابعة في اعداد الاحصائيات السنوية، فضلاً عن ابداء المشورة للأقسام الأخرى فيما يتعلق بالإصدار والاكتتاب والتعويض.

١٠. قسم الإصدار : يتولى قسم الإصدار كافة مهام اصدار وثائق التأمين الفردي على الحياة، والذي يشمل التأمين على الحياة البسيط والمختلط والمشترك وغيرها من أنواع التأمين على الحياة الفردي، اذ يقوم القسم بدراسة طلبات التأمين وتحديد نسب المخاطر الإضافية الناتجة عن طبيعة عمل طالب التأمين

او سجله الصحي او الامراض السارية او المعدية التي يتعامل معها، كما يتم تحديد مبالغ أقساط التأمين وحسب طريقة الدفع التي تناسب المستفيد، وبعد اكمال الإجراءات يتم اصدار وثيقة التأمين، ويستمر القسم بمتابعة تحصيل الأقساط مع فروع الشركة واعداد الاحصائيات اللازمة وتقديمها لإدارة الشركة.

١١. قسم خدمة الوثائق : يعد قسم خدمة الوثائق من الأقسام المهمة والفاعلة والتي ترتبط بالتأمين الفردي على الحياة، اذ يتولى القسم خدمات وثائق التأمين في حالة الغاء الوثائق، او في حالة تخفيض الوثائق او تصفيتها عند حدوث الخطر المؤمن ضده او انتهاء فترة التغطية التأمينية، كما يقوم القسم بإجراء التعديلات التي يتطلبها بعض الزبائن في مبالغ الوثائق او مدة التغطية او أسلوب الدفع والتعامل مع كل حالة على حده، فضلاً عن معالجته لحالات الاقتراض على مبالغ الوثائق قبل حلول اجلها، وتحديد المبالغ القابلة للاقتراض ومعدل الخصم المطلوب وغرها من إجراءات خدم وثائق التأمين.

١٢. قسم السيارات : يتولى قسم السيارات مهام اصدار ومتابعة وتحصيل مبالغ التأمين التكميلي على السيارات وهو من الأقسام الفنية الذي يتولى اصدار وثائق التأمين ومتابعتها وخدمتها، كما يقوم بإعداد الاحصائيات اللازمة عن هذا النوع من التأمين وتقديمها للأقسام ذات العلاقة.

١٣. قسم البحري : يعد قسم التأمين البحري من الأقسام التي تتولى اصدار ومتابعة وتحصيل مبالغ التأمين البحري على البضائع وقد تراجع أداء هذا القسم في السنوات الأخيرة بسبب كثرة المنافسة بين شركات التأمين، ويتولى هذا القسم اصدار وثائق التأمين على البضائع المنقولة عن طريق البحر ومتابعة تحصيل الأقساط (عادة ما يكون قسط التأمين قسط وحيد في بداية فترة التغطية) وخدمة وثائق التأمين البحري، فضلاً عن قيام القسم بإعداد الاحصائيات اللازمة عن وثائق التأمين التي يصدرها وتقديمها للأقسام ذات العلاقة.

١٤. قسم الحريق والحوادث : يتولى قسم تأمين الحريق والحوادث مهام اصدار ومتابعة وتحصيل مبالغ التأمين على الحريق وهو من الأقسام الفنية التي تتولى اصدار وثائق التأمين ومتابعتها وخدمتها، كما يقوم بإعداد الاحصائيات اللازمة عن هذا النوع من التأمين وتقديمها للأقسام ذات العلاقة.

١٥. قسم التأمين الجماعي : يتولى قسم التأمين الجماعي مهام اصدار ومتابعة وتحصيل مبالغ التأمين الجماعي لموظفي الوزارات والدوائر والمؤسسات والشركات، وتتنوع وثائق التأمين الجماعي التي قد تشمل واحدة او أكثر من أنواع التغطية (التأمين الجماعي، تأمين الحوادث الإرهابية، والتأمين الصحي). ويتولى القسم اصدار وثائق التأمين ومتابعتها وخدمتها، كما يقوم بإعداد الاحصائيات اللازمة عن هذا النوع من التأمين وتقديمها للأقسام ذات العلاقة.

١٦. قسم التأمين الهندسي : يتولى قسم التأمين الهندسي مهام اصدار ومتابعة وتحصيل مبالغ التأمين الهندسي على الاعمال والمشاريع قيد الانشاء، وهو من الأقسام الفنية التي تتولى اصدار وثائق التأمين

ومتابعتها وخدمتها، كما يقوم بإعداد الاحصائيات اللازمة عن هذا النوع من التأمين وتقديمها للأقسام ذات العلاقة.

رابعاً : أداء شركة التأمين العراقية

عززت الشركة خلال السنوات الأخيرة من وضعها المالي وذلك عبر التركيز على زيادة حصتها السوقية على المستوى المحلي وتنويع استثماراتها الداخلية والخارجية فضلاً عن قيامها بالعديد من الحملات الترويجية والتسويقية والتثقيفية لغرض زيادة التغطية التأمينية ومشاركة المخاطر وبما يعود على مختلف الأطراف بتعظيم المنفعة وكذلك زيادة مساهمتها في نمو الاقتصاد الوطني ويمكن بيان مؤشرات الأداء الرئيسة للشركة وفقاً لما يأتي (المصدر : تقرير الإدارة لسنة ٢٠١٨، والاحصائيات لسنة ٢٠١٨) :

١- أقساط التأمين

تزاول الشركة جميع أنواع التأمين على الحياة والتأمين العام والجدول (١٣) الآتي يبين تطور أقساط التأمين للسنوات الخمسة الأخيرة.

جدول (١٣)

تطور أقساط التأمين الاجمالية خلال السنوات (٢٠١٤ -٢٠١٨) (المبالغ بألاف الدنانير)

السنة	أقساط التأمين المتحققة	نسبة التغير
٢٠١٤	٦٠٣٧٠٦٣٠	-
٢٠١٥	٦٣٤٦٨٠١٨	%٥
٢٠١٦	٥٣١٧٨٣٢٢	%١٦-
٢٠١٧	٤٩٤٥٩٣٢٩	%٧-
٢٠١٨	٨١١٤٦٦٤٤	%٦٤

وتنقسم إيرادات أقساط التأمين المتحققة حسب محفظات التأمين في شركة التأمين العراقية وفق الجدول (١٤) الآتي :

جدول (١٤)

أقساط التأمين المتحققة لمحفظات التأمين لسنة (٢٠١٨) (المبالغ بألاف الدنانير)

المحفظة	الأقساط المتحققة لسنة ٢٠١٨	الأقساط المتحققة لسنة ٢٠١٧	نسبة التغير
التأمين الفردي	٤٧٤٧٣٣٨	٤٩٦٠٠٨٩	-٤%
التأمين الجماعي	٦٤٦٨٠٩٣١	٣٣٨٩٦٣٤٤	٩١%
تأمين السيارات التكميلي	٣٠٠٣٠٤٠	٣١٢٩١٢٥	-٤%
تأمين بحري/ بضائع	٣٢٨٨٣	٤٢٧٦٩	-٢٣%
تأمين ضد الحريق	٢٤٩٥٧٩٨	٢٣٤٨٣٥٦	٦%
التأمين الهندسي	٣٤٦٤٠٩	١٧٢١٧٣	١٠١%
تأمين الحوادث المتنوعة	٥٠٦٦٣٣٩	٤١٤٣٦١٠	٢٢%
الإعادة الواردة	٧٧٣٩٠٦	٧٦٦٨٦٣	١%
المجموع	٨١١٤٦٦٤٤	٤٩٤٥٩٣٢٩	٦٤%

تبين للباحث من خلال جداول تطور أقساط التأمين بان هناك نمواً ملحوظاً في أقساط الشركة ولاسيما إيرادات أقساط التأمين لسنة ٢٠١٨ وذلك بسبب الحملات التسويقية التي قامت بها ملاكات الشركة وبالتحديد في مجال التأمين العام، اذ بلغت الزيادة في أقساط التأمين العام لسنة ٢٠١٨ ما يقارب ٩١% عن نفس الإيرادات لسنة ٢٠١٧ وبما يزيد عن (٣) مليار دينار عراقي.

كما ان الشركة قامت بتحصيل العديد من أقساط التأمين المستحقة عن الفترات السابقة والتي تراكمت بذمة حملة الوثائق او تراكمت كأمانات في الدوائر والوزارات المختلفة، وتقضي سياسة الشركة بعدم اثبات قيود الاستحقاق الخاصة بأقساط التأمين وانما يتم اثباتها بشكل نقدي كإيراد في تاريخ استلامها خلافا لمتطلبات النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين وتبرر الشركة هذا السياسة بانها تعامل إيرادات أقساط التأمين اسوة بمبالغ التعويضات التي تصرف وتبوب في تاريخ دفعها للمستفيد.

٢- إيرادات الاستثمار

تسعى الشركة الى استثمار الفوائض المالية في أوجه الاستثمار المتاحة داخليا وخارجيا والجدول (١٥) الآتي يبين تطور إيرادات الاستثمار المتحققة خلال السنوات الخمس الماضية :

جدول (١٥)

تطور إيرادات الاستثمار خلال السنوات (٢٠١٤ –٢٠١٨) (المبالغ بألاف الدنانير)

السنة	إيرادات الاستثمار المتحققة	نسبة التغير
٢٠١٤	٢٥٢٢٨٦٥	–
٢٠١٥	٢٧٧١١١٢	%١٠
٢٠١٦	٢٧٩٦٦٣٦	%١
٢٠١٧	٢٩٢٣٢٤٢	%٥
٢٠١٨	٢٩٩٣٧٨٥	%٢

وتقوم الشركة باستثمار فوائضها النقدية في أربعة أوجه رئيسة هي :

أ. الاستثمارات العقارية

ب. المساهمة في شركات القطاع المختلط والخاص

ج. منح القروض العقارية

د. الإيداع لدى المصارف والبنوك

وقد بلغ حجم المبالغ المستثمرة لسنة ٢٠١٨ (٥٤٣٣١٠٠٠٠٠٠) دينار وهو يزيد عن السنة السابقة بنسبة ٣٨% وقد تقسمت عوائدها حسب أوجه الاستثمار المبينة في الجدول (١٦) الآتي :

جدول (١٦)

إيرادات الاستثمار المتحققة حسب أوجه الاستثمار لسنة (٢٠١٨) (المبالغ بألاف الدنانير)

نوع الاستثمار	الايرادات المتحققة لسنة ٢٠١٨	النسبة الى مجموع الايرادات	الايرادات المتحققة لسنة ٢٠١٧	النسبة الى مجموع الايرادات	نسبة التغير
الاستثمارات العقارية	١٢٨٥٦٣١	%٤٣	١٥٢٩٨٩٠	%٥٢	%١٦–
الودائع الثابتة	٩٥٢٦٩٧	%٣٢	٧٣٥٨٣٤	%٢٥	%٢٩
القروض العقارية	٩٦٤٦٥	%٣	٨٦٧١٣	%٣	%١١
المساهمة في شركات القطاع المختلط والخاص	٦٥٨٩٩٢	%٢٢	٥٧٠٨٠٥	%٢٠	%١٥
المجموع	٢٩٩٣٧٨٥	%١٠٠	٢٩٢٣٢٤٢	%١٠٠	%٢

يتبين للباحث ان إيرادات الاستثمار المتحققة للشركة تشهد استقراراً نسبيا اذ تبلغ الزيادة في إيرادات سنة ٢٠١٨ نسبة ٢% من إيرادات سنة ٢٠١٧ على الرغم من زيادة حجم الأموال المستثمرة خلال سنة ٢٠١٨ والتي ستحقق عوائد خلال السنوات القادمة.

وقد توجهت الشركة الى زيادة استثماراتها العقارية خلال سنة ٢٠١٨ وفي مناطق تجارية مهمة وذلك لما تمثله إيرادات الاستثمار العقاري من نسبة جوهرية من إيرادات الاستثمار المتحققة سنويا.

٣- تحليل ربحية الشركة

بلغ الفائض القابل للتوزيع المتحقق عن العمليات الجارية كما في ٢٠١٨/١٢/٣١ مبلغا مقداره (٨٨٥١٥٦٩٠٠٠) دينار وهو يزيد عن أرباح السنة السابقة بنسبة ٥٢% وكما يظهر بالجدول (١٧) في ادناه:

جدول (١٧)

تطور صافي الأرباح المتحققة خلال السنوات (٢٠١٤ -٢٠١٨) (المبالغ بألاف الدنانير)

السنة	صافي الربح المتحقق	نسبة التغير
٢٠١٤	٧٠٧٢٥١٧	-
٢٠١٥	٣٣٩٣٦٨٠	%٥٢-
٢٠١٦	٧٤٩٩٣٨٩	%١٢١
٢٠١٧	٥٨٣١٢١٥	%٢٢-
٢٠١٨	٨٨٥١٥٦٩	%٥٢

علما بانه لا توجد أرباح محتجزة لسنة ٢٠١٨ والسنوات السابقة.

من خلال دراسة الباحث لنتائج اعمال الشركة خلال السنوات الخمس الأخيرة، يُلاحظ ان الزيادة في الأرباح المتحققة لا تعود فقط الى زيادة أنشطتها الإنتاجية او الاستثمارية، وانما تعود في نسبة كبيرة الى إجراءات تحصيل الأقساط واثبات الإيرادات والتعويضات وفقا للأساس النقدي المتبع بهذا الصدد، اذ ان تأجيل سداد أقساط التأمين الى الشركة سيؤدي الى تخفيض الأرباح المتحققة خلال السنة وزيادتها في السنة اللاحقة (سنة تحصيل الاقساط) والذي يؤكد هذا الامر تذبذب الأرباح الظاهر في الجدول (١٧) وان معدل تحقق الأرباح السنوي خلال السنوات الخمس الأخيرة يبلغ بحدود (٦,٥) مليار دينار عراقي.

اما مسألة عدم الاحتفاظ بجزء من الأرباح المتحققة سنويا كأرباح محتجزة فانه يعود الى قانون الشركات (٢٢) لسنة ١٩٩٧ الذي يقضي باحتجاز احتياطي عام واحتياطي توسعات بدلا من اثباتها في الأرباح المحتجزة، وهذه السياسة متبعة في اغلب شركات القطاع العام والمختلط.

٤- التعويضات المدفوعة

تشكل التعويضات المدفوعة لحملة الوثائق والمستفيدين الجزء الأكبر من مصروفات عمليات التأمين ويوضح كلاً من الجدولين (١٨) و(١٩) في ادناه تطور التعويضات المدفوعة فضلاً عن نسبة تلك التعويضات الى أقساط التأمين المتحققة لكل محفظة تأمين.

جدول (١٨)

تطور التعويضات المدفوعة خلال السنوات (٢٠١٤ -٢٠١٨) (المبالغ بألاف الدنانير)

السنة	التعويضات المدفوعة	نسبة التغير
٢٠١٤	٣٢٤٨١٦٣٥	-
٢٠١٥	٣٥٣٠٩٧٨٩	%٩
٢٠١٦	٣٠٦٨٤٢٢٤	-%١٣
٢٠١٧	٢٦٥٢٦٥٢٥	-%١٤
٢٠١٨	٣٤٢٤٢٧٣٥	%٢٩

يرى الباحث ان هناك زيادة ملحوظة في مبالغ التعويضات المصروفة من الشركة وان هذه الزيادة ناتجة عن عنصرين أساسيين هما :

أ- قامت الشركة بحملات تسويقية خلال السنوات ٢٠١٠-٢٠١٤ لتثقيف المجتمع حول أهمية وعوائد التأمين وقد تم اصدار عدد كبير من وثائق التأمين المختلط على الحياة خلال تلك السنوات، وبلغ معدل فترات التغطية التأمينية لها (٥-١٠) سنوات، وان الكثير من تلك الوثائق استحقت بالوفاء خلال سنة ٢٠١٨ مما ترتب على الشركة دفع تعويضات بسبب (الاستحقاق بالوفاء) بلغت في سنة ٢٠١٨ (٣,٧٦) مليار دينار لما يزيد عن ١١٠٠ وثيقة.

ب- زيادة الوعي التأميني لدى الافراد المستفيدين من التأمين العام والجماعي مما أدى الى زيادة المطالبات التي تقدم الى الشركة وهذا الامر يزيد من التعويضات التي تدفعها الشركة الى المستفيدين.

جدول (١٩)

مقارنة التعويضات المدفوعة بالأقساط المتحققة لمحفظات التأمين لسنة (٢٠١٨) (المبالغ بألاف الدنانير)

المحفظة	الأقساط المتحققة لسنة ٢٠١٨	التعويضات المدفوعة لسنة ٢٠١٨	نسبة التعويضات الى الاقساط
التأمين الفردي	٤٧٤٧٣٣٨	٧٧٤٦٢٨٧	%١٦٣
التأمين الجماعي	٦٤٦٨٠٩٣١	٢٣٥٧٢٠٢٩	%٣٦
تأمين السيارات التكميلي	٣٠٠٣٠٤٠	٨٦٢٧١	%٣
تأمين بحري/ بضائع	٣٢٨٨٣	٠	–
تأمين ضد الحريق	٢٤٩٥٧٩٨	٢٢٩٧٠٩٩	%٩٢
التأمين الهندسي	٣٤٦٤٠٩	٢٥٢٠	%١
تأمين الحوادث المتنوعة	٥٠٦٦٣٣٩	٣٦٥١٩١	%٧
الإعادة الواردة	٧٧٣٩٠٦	١٧٣٣٣٨	%٢٢
المجموع	٨١١٤٦٦٤٤	٣٤٢٤٢٧٣٥	%٤٢

تأكيدا على ما ورد بالملاحظة (أ) الواردة بشأن الجدول (١٨)، يرى الباحث ان مقدار الزيادة في تعويضات التأمين الفردي أدت الى زيادة نسبة التعويضات المدفوعة الى الأقساط المتحققة التي بلغت ١٦٣% مقارنة بالسنة ٢٠١٧ التي بلغت (وفقا لتقرير الإدارة لسنة ٢٠١٧) ١٠٢% فقط.

ومن الملاحظ أيضا ان زيادة إيرادات التأمين الجماعي هي التي أدت الى زيادة الإيرادات السنوية المتحققة ومن ثم تحسين النسبة الاجمالية (للتعويضات المدفوعة/ الأقساط المتحققة) لسنة ٢٠١٨ الامر الذي ينبغي على شركة التأمين العراقية التوقف عنده ودراسة الظروف المختلفة التي تتعلق بمحفظات التأمين لديها وإعادة النظر بسياستها بهذا الشأن.

٥- تأثير نشاط التأمين في ميزان المدفوعات

يتمثل التأثير بالفرق بين مبالغ العملة الاجنبية (الدولار الامريكي) الداخلة للشركة والخارجة منها التي تحول الى شركات الإعادة خارج العراق والجدول (٢٠) الآتي يبين خلاصة المبالغ المحولة من الشركة والمبالغ الداخلة اليها :

جدول (٢٠)

تأثير نشاط الشركة في ميزان المدفوعات خلال السنوات (٢٠١٤ –٢٠١٨) (المبالغ بالدولار الأمريكي)

السنة	مجموع المبالغ الداخلة الى الشركة	مجموع المبالغ المحولة للخارج	تأثير النشاط في ميزان المدفوعات
٢٠١٤	١٤١٤٠٠	١١٧٥٠	١٢٩٦٥٠
٢٠١٥	٥٧٤٠٣	٥٧٥٠	٥١٦٥٣
٢٠١٦	٣٥٨٣٩٣	٢٥٨٣٩٨	٩٩٩٩٥
٢٠١٧	٢٧٨٩٦٢	١٧١٥٧٢	١٠٧٣٩٠
٢٠١٨	١٦٧٧٦٦	٥٤٥٠	١٦٢٣١٦

من الجدول أعلاه يتبين ان نتيجة النشاط كانت لصالح الشركة وذلك لان التعامل مع الشركات والمنظمات الأجنبية يقتصر على النشاط غير الفني للشركة، اما النشاط الفني المتمثل بحصة شركات الإعادة من الأقساط المكتتبة فانه يتم من خلال شركة إعادة التأمين العراقية حصراً، مما يؤدي الى عدم تحويل مبالغ كبيرة نسبياً من العملة الأجنبية الى خارج العراق.

٦- الملاءة المالية

استنادا الى تعليمات هامش الملاءة المالية لشركات التأمين (٥) لسنة ٢٠٠٦ يتم احتساب هامش الملاءة المالية وفق المعادلة الآتية :

الملاءة المالية المقبولة = (الملاءة المالية المتوفرة/ الملاءة المالية المطلوبة) * ١٠٠%

وتعرف التعليمات (٥) لسنة ٢٠٠٦ الملاءة المالية المتوفرة بانها قدرة الشركة على الإيفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق من حقوق المالكين، اما الملاءة المالية المطلوبة فتعكس حقيقة النشاط الفني للشركة اما بنسبة ٢٠% من الأقساط المحتفظ بها او بنسبة ٢٥% من صافي التعويضات التخمينية، على ان لا تقل الملاءة المقبولة عن ١٠٠% وبخلاف ذلك على الشركة ان تتخذ الإجراءات المناسبة لزيادة الأصول.

وقد بلغت نسبة الملاءة المالية المقبولة لسنة ٢٠١٨ (٢٠٦%) وهي نسبة كبيرة تدل على إمكانات الشركة المادية وقد كان لتعزيز رأسمال الشركة ونمو الاحتياطيات تأثيراً فاعلا في نمو نسبة الملاءة المالية في السنوات الأخيرة، والجدول (٢١) يبين تطور الملاءة المالية للسنوات الخمس الماضية :

جدول (٢١)

تطور الملاءة المالية خلال السنوات (٢٠١٤ –٢٠١٨) (المبالغ بألاف الدنانير)

السنة	الملاءة المالية المتوفرة	الملاءة المالية المطلوبة	نسبة الملاءة المالية المقبولة	نسبة النمو
٢٠١٤	١٧٢٩٤٤١٤	١٠١٤٠٦٢٣	%١٧١	–
٢٠١٥	١٨٩٧٣٦٠٤	١١٢٦٥٠٧٦	%١٦٨	%٢–
٢٠١٦	٢١١٩٤٠٥١	٩٥٥٢٨٤٨	%٢٢٢	%٣٢
٢٠١٧	٢١٧٧٦٤١٦	٨٣٣٦٥٢٩	%٢٦١	%١٨
٢٠١٨	٣٠٦٧٨٥٦١	١٤٩٢١٣١٠	%٢٠٦	%٢١–

يرى الباحث ان احتساب هامش الملاءة وفق التعليمات المشار اليها سيؤدي الى تحقيق التوازن بين التوسع في التغطية التأمينية وبين الحفاظ على مستوى مقبول من الاحتياطيات لمواجهة التزامات التأمين، اذ ان احتساب "الملاءة المالية المطلوبة" استنادا الى نسب محددة من أقساط التأمين المتحققة سيؤدي الى تقييد نشاط التأمين وعدم التوسع المفرط في النشاط التأمين بهدف زيادة الإيرادات. كما ان احتساب "الملاءة المالية المتوفرة" بمقدار زيادة الأصول على الالتزامات المتداولة لشركة التأمين سيؤدي الى ضرورة تعزيز الأصول وزيادة الاحتياطيات التي ستضمن عدم تلكؤ الشركة في سداد التزاماتها المتداولة.

ان نسب الملاءة المالية للشركة المبينة في الجدول (٢١) تظهر بوضوح ان الشركة تلبي هامش الملاءة المطلوب بشكل جيد رغم انخفاض هامش الملاءة في سنة ٢٠١٨ عن سنة ٢٠١٧ بنسبة ٢١%

ما تقدم يمكن ملاحظة ان نشاط الشركة في التأمين والاستثمار تطور تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة وانعكس ذلك في نمو نسب تحقيق الأرباح وزيادة الملاءة المالية للشركة وتقليل نسب التعويضات الى الأقساط المتحققة فضلاً عن الاستقرار في الوضع الإداري والتنظيمي الذي تشهده الشركة الامر الذي أدى الى تعزيز مكانة الشركة بين شركات التأمين العراقية العامة والخاصة وزيادة التغطية التأمينية لمختلف أنواع التأمين وبالنتيجة تحقيق الأرباح اللازمة لديمومة عمل الشركة والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني.

٤-١-٣. النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين

تعتمد شركة التأمين العراقية العامة النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين منذ سنة ١٩٨٨ أسوة بشركات التأمين الأخرى سواءً كانت هذه الشركات حكومية او غير حكومية، اذ تقوم باعتماد الدورة المحاسبية على وفق هذا النظام وتحتفظ بسجلات اليومية والأستاذ والسجلات المساعدة الأخرى فضلاً عن مستندات واذونات الصرف والقبض والقيد لتحصيل ودفع وتسجيل وتبويب وترحيل مختلف انواع الأنشطة والاحداث المالية التي تتعامل معها.

اولاً : المبادئ الأساسية للنظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين

يقوم النظام الحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين على عدة مبادئ أساسية للمحاسبة عن عقود التأمين يمكن استخلاصها من خلال دراسة دليل الحسابات، والمعالجات المحاسبية، فضلاً عن عرض القوائم المالية وهي كما يأتي :

١- تخصيص حسابات منفصلة لإيرادات ومصروفات العمليات التأمينية (٤٥، ٣٥) عن إيرادات العمليات المصرفية فضلاً عن بقية الإيرادات والمصروفات العامة والأخرى التي تتحقق عن الأنشطة والاحداث الأخرى.
٢- تخصيص حسابات مراكز الإنتاج لشركات التأمين (فقط) لغرض اعداد كشوفات تفصيلية بحسابات مراكز الإنتاج لكافة محفظات التأمين لدى الشركة وقد اخذت هذه الحسابات ارقام تبدأ بـ (٥/ حسابات التأمين البحري) وتنتهي بـ (٩/ حسابات النشاطات الأخرى) تندرج فيها إيرادات ومصروفات كل نوع من أنواع التأمين وحسب كل مركز انتاج فضلاً عن المصروفات الإدارية والعامة التي يتم تخصيصها الى مراكز الإنتاج وفق أسس معينة) ومن ثم اظهار نتائج نشاط كل محفظة خلال السنة المالية ويكون مجموعها مطابقا مع النتائج الاجمالية في القوائم المالية للشركة.
٣- يقوم النظام على أساس الاستحقاق في تسجيل الإيرادات والمصروفات أي انه يعترف بإيرادات أقساط التأمين عند استحقاقها كما يعترف بالتعويضات والمصروفات الأخرى المتعلقة بعقود التأمين عند استحقاقها بغض النظر عن تاريخ اداءها، ولكن هذا المبدأ غير مطبق من الناحية العملية في شركة التأمين العراقية بما يتعلق بإيرادات ومصروفات نشاط التأمين.
٤- يخصص النظام حسابات الاحتياطيات الفنية (٢١٥١-٢١٥٥) لتغطية التعويضات المحتملة والخسائر الطارئة والمصروفات الأخرى التي من المحتمل حدوثها لاحقاً فضلاً عن الحسابات الفنية، ويتم احتسابها وتسجيلها في نهاية السنة المالية وذلك لتعكس خصوصية الالتزامات التي تتمتع بها عقود التأمين.
٥- يتماشى النظام مع المفاهيم السائدة في المحاسبة عن التأمين وقت صدوره وهي الاعتراف بإيرادات عقود التأمين على أساس الأقساط المستحقة على المؤمن له، والاعتراف بالتعويضات المستحقة كمصروفات عند تحققها.

٦- تُشابه المعالجات المتعلقة بالحسابات غير الفنية في النظام تلك الإجراءات المعتمدة في النظام المحاسبي الموحد وذلك لعدم اختلافها بين مختلف الوحدات الهادفة للربح والوحدات الإنتاجية.
٧- اعتماد الحسابات المتقابلة ضمن حسابات الميزانية وذلك لإظهار المركز المالي والتزامات ومسؤوليات الوحدة وحقوقها بصورة واضحة تطبيقا لمبدأ الالتزام وتأمينا لمقومات الرقابة والضبط الداخلي وتقويم الأداء.
٨- التأكيد على الشمول وتحديد التفرعات التفصيلية في شجرة الحسابات فضلاً عن إمكانية إضافة أي حسابات مطلوبة أخرى لم تذكر في دليل الحسابات وذلك تجنبا لاستعمال "الحسابات الأخرى" اين ما وردت بالدليل الا إذا توفر تحليل محدد للمستويات التي تليها.
٩- تبنى النظام ان يكون اعداد القيود اليومية على المستوى الأخير للحساب وعدم الحاجة الى اثبات الحسابات الرئيسة التي تتفرع منها الحسابات المطلوبة.
١٠- لم يتم فصل حسابات مختصة بالتزامات او أصول عقود التأمين وذلك ينبع من عدم الاعتراف بأي أصل او التزام ناتج عن عقود او وثائق التأمين الا بقدر الأقساط والمصروفات المستحقة او الاحتياطيات الفنية المشار اليها سابقا.
١١- اعطى النظام الأولوية للعمل المصرفي من حيث ترميز الحسابات والمعالجات القيدية والقوائم المالية وذلك نظرا لاتساع وتنوع الاعمال المصرفية مقارنة بأعمال شركات التأمين، فضلاً عن وضع قائمة مركز مالي وقائمة الدخل بشكل موحد للمصارف وشركات التأمين من دون الاخذ في الحسبان خصوصيات كل قطاع.
١٢- تبنى النظام عند عرض حساب التأمين وإعادة التأمين اجراء المقاصة بين إيرادات ومصروفات عقود التأمين مع مصروفات وايرادات عقود إعادة التأمين المرتبط بها وصولا الى صافي الربح (الخسارة).

ثانياً : الإجراءات المحاسبية المعتمدة لمعالجة عقود التأمين

تمارس شركة التأمين العراقية كما تبين سابقا مختلف أنواع التأمين وذلك اعتمادا على نشاط الأقسام الفنية في مقر الشركة فضلاً عن فروعها المنتشرة في العراق، الا ان النظام المحاسبي المعتمد في الشركة ينحصر بشكل مركزي في مقر الشركة. ولكي يكون النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين فاعلاً فانه يتطلب التعاون والتنسيق بين القسم المالي وبين مختلف الأقسام والفروع المشار اليها، اذ تقوم الأخيرة بإرسال المذكرات والجداول معززة بالمستندات الثبوتية الى القسم المالي لغرض اثبات الأنشطة والاحداث الاقتصادية التي تؤثر على المركز المالي للشركة ونتيجة اعمالها.

ويمكن تقسيم الإجراءات المحاسبية المعتمدة حسب مراحل "حياة" عقد التأمين، اذ يمر العقد او وثيقة التأمين بمراحل عدة يمكن بيان الإجراءات والقيود المحاسبية اللازمة كما يأتي :

١- مرحلة الإصدار

يتطلب اصدار أي وثيقة تأمين مجموعة من الإجراءات الإدارية التي تتضمن التسويق، وتسلم الطلب، والتوثيق، والدراسة، والتقدير، وتحديد قسط التأمين وآلية التسديد، واستلام قسط التامين، واصدار الوثيقة، وتسديد عمولة المنتج.

وبعض هذه الإجراءات الإدارية تتطلب تسديد مبالغ لشركة التأمين او للمنتج يتم معالجتها وفقا للنظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين اما بشكل مفرد إذا كانت في مقر الشركة او بشكل دوري إذا تمت في فروع الشركة. وفيما يأتي اهم العمليات التي تتطلب معالجات محاسبية في مرحلة اصدار وثيقة التأمين

أ. استلام دفعة مقدمة للوثيقة

Xxx	حـ/ نقد في الصندوق	١٨١
xxx	حـ/ امانات طلبات التأمين على الحياة	٢٦٤٤

عن استلام مبلغ طلب تأمين على الحياة

ب. استحقاق قسط التأمين وفق الوثيقة المصدرة

Xxx	حـ/ مدينو قطاع خاص/ افراد	١٨١
xxx	حـ/ امانات طلبات التأمين على الحياة	٢٦٤٤
xxx	حـ/ أقساط التأمين	٤٥١

عن استحقاق قسط التأمين الأول على الوثيقة المرقمة (**)

واستقطاع الدفعة المقدمة منها

ج. احتساب عمولة المنتج

xxx	حـ/ مصروفات وعمولات التأمين	٣٥١١
xxx	حـ/ مدينو قطاع خاص/ افراد	١٦١٧

عن احتساب عمولة المنتجين لاحد الفروع

د. احتساب وتسديد مصروفات أخرى للتأمين

xxx	حـ/ مصروفات وعمولات التأمين	٣٥١١
xxx	حـ/ نقد لدى المصارف المحلية	١٨٣

(مثلا) عن تسديد مصروفات كشف التأمين لاحد الفروع

٢- مرحلة الخدمة

تدخل مرحلة خدمة العقد مباشرة بعد اصدار وثيقة التأمين، ويقصد بخدمة العقد كافة الخدمات التي يتطلبها الزبون وتقدم إليهِ من شركة التأمين بعدّهِ حامل الوثيقة او المستفيد، وقد تشمل مرحلة الخدمة أي من العمليات الآتية :

أ. تحقق الخطر المؤمن ضده

عند تحقق الخطر المؤمن ضده يطالب حامل الوثيقة بتسديد مبلغ التعويض المقرر من شركة التأمين التي تقوم بدورها باتخاذ الإجراءات اللازمة وعند توثيق الخطر وتحديد مبلغ التعويض اللازم، يتم اثبات القيد الآتي :

xxx	ح/ التعويضات المدفوعة	٣٥٣١
xxx	ح/ نقدية لدى المصارف المحلية	١٨٣
	عن تصفية وصرف التعويض المقرر للوثيقة المرقمة (**)	

ب. الغاء وثيقة التأمين

يتقدم بعض حملة الوثائق بطلبات الغاء وثيقة التأمين لأسباب متعددة، وعادة ما تكون طلبات الإلغاء التي تقدم لشركات التأمين تفصيلية يتم دراستها والموافقة عليها او رفضها وفي كلتا الحالتين يتم تأشير ذلك في الأقسام المعنية من دون الحاجة الى تسجيل قيود محاسبية كون الإلغاء لا يتسبب بإعادة أي مبلغ لحامل الوثيقة وانما يتم اعفاؤه من أقساط التأمين المتبقية، وتجدر الإشارة الى ان قيمة التزام عقد التأمين لم يتم اثباتها في السجلات المحاسبية كما تبين سابقا، ومن ثم لا يتطلب الامر أي تغيير في السجلات المحاسبية.

ج. تخفيض وثيقة التأمين

في حالة تخفيض قيمة وثيقة التأمين فان وثيقة التأمين المخفضة يتم معاملتها كوثيقة جديدة بعد الغاء الوثيقة الاصلية وتسري عليها إجراءات الإصدار التي تم بيانها سابقا.

د. استرداد جزء او كل التعويضات المدفوعة لحملة الوثائق

يكون استرداد التعويضات التي سبق صرفها لحملة الوثائق بحالتين؛ الأولى ان يتم استرداد جزء او كل التعويض المدفوع لحملة الوثائق بسبب وجود تلاعب او تظليل في الوثائق المقدمة تسبب في دفع تعويض غير مستحق، لذا يتم اثبات التعويضات المصروفة كدين بذمة لحملة الوثائق تمهيدا لاستردادها بالقيد الآتي :

xxx	حـ/ مدينو قطاع خاص/ افراد	١٦١٧
xxx	حـ/ استردادات التعويضات	٤٥٤

عن استرداد تعويض غير مستحق من أحد المستفيدين

والثانية تتمثل في استرداد جزء من التعويضات المدفوعة الى المستفيدين من شركة إعادة التأمين وحسب اتفاقات إعادة التأمين والنسب المعمول بها ويتم اثبات القيد الآتي :

xxx	حـ/ مدينو قطاع مالي	١٦١٣
xxx	حـ/ حصة معيدي التأمين من التعويضات المدفوعة	٤٥٥

عن اثبات حصة شركة إعادة التأمين العراقية في
التعويضات المدفوعة

هـ. التعديل على شروط عقد التأمين

يتم تعديل شروط وثيقة التأمين في بعض الحالات استنادا الى طلب أحد طرفي العقد (شركة التأمين او المؤمن له) وقد يشمل التعديل مبلغ التأمين، او مدة التغطية، او طريقة سداد الأقساط، او المخاطر المؤمن عليها، او شروط العقد. وفي اغلب هذه الحالات لا يتطلب النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين ان تتأثر السجلات المحاسبية وذلك لعدم تأثر أصول او التزامات شركة التأمين بهذه التعديلات.

و. الاقتراض على مبلغ الوثيقة

تسمح اغلب شركات التأمين بالاقتراض على مبلغ وثيقة التأمين في بعض أنواع التأمين على الحياة (مثل التأمين على الحياة المختلط[٣٢])، أي يمكن ان تقوم شركة التأمين بإقراض حامل الوثيقة مبلغاً محدداً اثناء فترة التغطية، ويمثل القرض نسبة معينة من المبلغ المؤكد الذي يتحتم سداده الى المستفيد في نهاية فترة التغطية من الأقساط المستلمة لغاية تاريخ الإقراض.

وتقوم شركة التأمين باحتساب المبلغ المتاح للإقراض وخصمهُ بمعدل فائدة مناسب ومن ثم تسجيل القيد الآتي :

xxx	حـ/ قروض قصيرة الاجل القطاع الخاص/ افراد	١٤٢٧
xx	حـ/ فوائد قروض حملة وثائق الحياة	٤٦٢٥
xxx	حـ/ نقدية لدى المصارف المحلية	١٨٣

عن صرف قرض على حساب الوثيقة المرقمة (**)

[٣٢] يعد التأمين على الحياة المختلط أحد صور التأمين على الحياة والذي يجمع بين مكون الاستثمار مع مكون التأمين، اذ ان حامل الوثيقة سيستلم مبلغ معين في نهاية فترة التأمين حتى وان لم يقع الخطر المؤمن عليه يعادل قيمة الأقساط مضافاً اليها الفائدة بعد استبعاد بعض المصروفات والعمولات الإدارية.

٣- مرحلة التصفية

تحصل تصفية الوثائق في حالتين؛ الأولى حدوث الخطر المؤمن عليه، اذ يتم تدقيق الوثائق المقدمة واحتساب التعويض اللازم والاقساط المتبقية والفوائد او فوائض التكلفة الموزعة، ومن ثم يتم صرف مبلغ التعويض وتصفية الوثيقة ويتم تسجيل القيد الآتي؛ مع الإشارة الى ان التعليمات تنص على منح المؤمن لهم فترة محددة (تختلف حسب نوع عقد التأمين) بعد ذلك التاريخ لغرض تقديم طلبات التعويض على ان يكون الخطر قد حدث خلال فترة التغطية حصراً، ومن ثم يتم اثبات القيد الآتي :

xxx	حـ/ التعويضات المدفوعة	٣٥٣١
xx	حـ/ أقساط التأمين (المتبقية بذمة حامل الوثيقة)	٤٥١
xxx	حـ/ نقدية لدى المصارف المحلية	١٨٣

عن تصفية وصرف التعويض المقرر للوثيقة المرقمة (**)

والثانية تتمثل في تقديم المؤمن له طلبا بتصفية الوثيقة لانتفاء الحاجة اليها او عدم قدرته على سداد أقساط التأمين المتبقية وتنازله عن فترة التغطية المتبقية وعندها لا يتم تنظيم أي قيود محاسبية وفقا للنظام إذا لم تتطلب صرف او قبض أي مبالغ إضافية ناتجة عن التصفية.

ثالثاً : الإجراءات المحاسبية لاحتساب الاحتياطيات وفقا للنظام المحاسبي المعتمد

عادة ما تمتد التزامات عقود التأمين لأكثر من سنة مالية بسبب طول فترة التغطية او ابرام عقود التأمين اثناء السنة المالية، ولغرض مقابلة الإيرادات (أقساط التأمين) والمصروفات (التعويضات والمصروفات الأخرى الناتجة عن تنفيذ الالتزامات) تقوم شركات التأمين باحتساب الاحتياطيات اللازمة (التي تتلاءم مع مفهوم المخصصات اكثر من كونها احتياطيات) وفقا لنسب محددة في القوانين والتعليمات والأعراف النافذة وحسب نوع التأمين والاعتراف بمصروف يعادل الفرق بين الاحتياطيات المحتسبة في نهاية وبداية السنة المالية وحسب الحسابات الآتية :

١. حساب احتياطي الاخطار غير المنتهية (٢١٥٢)

يتم احتساب حساب احتياطي الاخطار غير المنتهية على صافي أقساط التأمين المستلمة خلال العام (بعد طرح أقساط إعادة التأمين المدفوعة) لغرض تغطية المطالبات المتوقعة عن عقود التأمين السارية في نهاية السنة المالية وبنسب محددة في تعليمات أسس احتساب المخصصات الفنية (٢) لسنة ٢٠٠٦ كما في الجدول (٢٢) الآتي :

جدول (٢٢)

نسب احتساب احتياطي الاخطار غير المنتهية

اسم المحفظة	النسبة المحددة وفقا للتعليمات
تأمين السيارات التكميلي	%٤٠
التأمين البحري	%٢٥
تأمين الحريق	%٤٠
تأمين الحوادث	%٤٠
التأمين الهندسي	%٦٠
إعادة التأمين الوارد	%٤٠

وفي مقابل هذا الحساب يتم اثبات مصروف باسم (صافي احتياطي الاخطار غير المنتهية(٣٥٤١)) يثبت في قائمة الدخل ضمن مصروفات التأمين، وقد جرى سياق الشركة بإثبات قيد لإغلاق حساب الاحتياطيات المدورة من السنة الماضية وقيد آخر لإثبات حساب الاحتياطي الخاص بالسنة الحالية وكما يأتي :

xxx		حـ/ احتياطي الاخطار غير المنتهية	٢١٥١
	xxx	حـ/ صافي احتياطي الاخطار غير المنتهية	٣٥٤١
		عن غلق حساب الاحتياطي المدور من السنة السابقة	

xxx		حـ/ صافي احتياطي الاخطار غير المنتهية	٣٥٤١
	xxx	حـ/ احتياطي الاخطار غير المنتهية	٢١٥١
		عن احتساب احتياطي الاخطار غير المنتهية للسنة الحالية	

٢. حساب احتياطي العمولات ورسوم التأمين (٢١٥٢)

تم تجميد حساب احتياطي العمولات ورسوم التأمين (٢١٥٢) وحساب صافي احتياطيات وعمولات التأمين (٣٥٤٢) وفقا لتعليمات أسس احتساب المخصصات الفنية (٢) لسنة ٢٠٠٦/ المادة (٢/ ب) التي نصّت على " تحتسب عمولات ورسوم التامين في سنة حدوثها بدلا من اعتماد احتياطي عمولات ورسوم التامين الواردة في النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين".

٣. حساب احتياطي التعويضات الموقوفة (٢١٥٢)

ويشمل الاحتياطي المطلوب مجموع التعويضات المبلغة التي لم تتم تسويته في نهاية السنة المالية فضلاً عن حصة الشركة في التعويضات غير المبلغة بالتاريخ المذكور التي يتم تقديرها وفق الأسس المعتمدة في الشركة، ويقابل هذا الحساب مصروف باسم (صافي احتياطي التعويضات الموقوفة (٣٥٤٣)) ويتم اثبات قيدين بنفس طريقة احتياطي الاخطار غير المنتهية؛ الأول لإغلاق الرصيد المدور من السنة الماضية والثاني لإثبات الرصيد المطلوب للسنة الحالية.

٤. حساب احتياطي الطوارئ لعمليات التأمين (٢١٥٤)

ويمثل احتياطي الطوارئ تحوطاً لاحتمالات حدوث خسائر تأمينية غير متوقعة او ذات صفة كارثية لم يكن بالإمكان التحسب لها ويتم تقديرها وفق الأسس المعتمدة في الشركة، ويقابل هذا الحساب مصروف باسم (صافي احتياطي الطوارئ لعمليات التأمين (٣٥٤٤)) ويتم اثبات قيدين بنفس طريقة احتياطي الاخطار غير المنتهية؛ الأول لإغلاق الرصيد المدور من السنة الماضية والثاني لإثبات الرصيد المطلوب للسنة الحالية.

٥. حساب الاحتياطي الحسابي (٢١٥٥)

ويشمل الاحتياطي الحسابي الأموال التي تعود لحملة وثائق التأمين على الحياة التي استلمتها الشركة ضمن الأقساط المحصلة والذي يتم احتسابه وفق الأسس الرياضية المعتمدة في الشركة، ويقابل هذا الحساب مصروف باسم (صافي الاحتياطي الحسابي (٣٥٤٥)) ويتم اثبات قيدين بنفس طريقة احتياطي الاخطار غير المنتهية؛ الأول لإغلاق الرصيد المدور من السنة الماضية والثاني لإثبات الرصيد المطلوب للسنة الحالية.

رابعاً : عرض التزامات واصول عقود التأمين في القوائم المالية

وفقا للنظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين لا يتم اثبات أي التزامات او أصول لعقود التأمين، اذ يتم الاعتراف بكل الأقساط المستلمة من حملة الوثائق كإيراد عند استحقاقها (بعد فصل حصة شركة إعادة التأمين من الأقساط المتحققة) والاعتراف بكل التعويضات والعمولات كمصروف عند تحققها، الامر الذي يؤدي الى عدم نشوء أي أصل او التزام معترف به في السجلات المحاسبية عن عقود التأمين التي تصدرها الشركة خلال السنة المالية او تلك القائمة في نهايتها.

مع الإشارة الى ان الاحتياطيات الفنية المعترف بها في نهاية السنة لا تعد التزامات بقدر كونها جزء من حقوق الملكية والتي يتم اثباتها بهدف مواجهة الخسائر والتعويضات المستقبلية وفقا للتعليمات النافذة والسياسات التي تتبعها الشركة.

وبخلاف ذلك فان شركة التأمين تقوم بعرض القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين بطريقة نمطية تشمل القوائم الآتية :

١. الميزانية العامة (قائمة المركز المالي)
٢. حساب الأرباح والخسائر والتوزيع (قائمة الدخل)
٣. كشف مصادر الأموال واستخداماتها (كشف التدفق النقدي)
٤. كشف القيمة المضافة الاجمالية
٥. كشف مكونات رسم الخدمة المحتسب (صافي دخل نشاط التأمين)
٦. حساب إعادة التأمين (قائمة الدخل الخاصة بشركات التأمين)
٧. حساب إعادة التأمين (قائمة الدخل الخاصة بشركات اعادة التأمين)
٨. حساب التأمين الفردي/ الجماعي (قائمة الدخل الجزئية الخاصة بحسابات التأمين على الحياة)
٩. حساب إعادة التأمين الواردة (قائمة الدخل الجزئية الخاصة بحساب إعادة التأمين)
١٠. حساب النشاط غير الفني (قائمة الدخل الجزئية الخاصة بالنشاط غير الفني)
١١. حساب عوائد الاستثمارات (قائمة الدخل الجزئية الخاصة بنشاط الاستثمار)
١٢. كشف النقود (تحليلي النقود) / كشف (١)
١٣. كشف الاستثمارات/ كشف (٣)
١٤. كشف المدينون (كشف تحليلي بحساب المدينون) / كشف (٦)
١٥. كشف الموجودات الثابتة / كشف (٧)
١٦. كشف الدائنون (كشف تحليلي بحساب الدائنون) / كشف (١٠)
١٧. كشف الاحتياطيات (وبضمنها الاحتياطيات الفنية) / كشف (١١)
١٨. كشف الحسابات المتقابلة (عن صناديق التأمين واستردادات ومبالغ محكوم بها فضلاً عن خطابات الضمان الصادرة والمستلمة) / كشف (١٢)
١٩. كشف إيرادات العمليات التأمينية (تحليلي الإيرادات التأمينية) / كشف (١٣)
٢٠. كشف إيرادات الاستثمارات/ كشف (١٤)
٢١. كشف مصروفات العمليات التأمينية (تحليلي مصروفات) / كشف (١٥)
٢٢. كشف المصروفات الإدارية (تحليلي مصروفات) / كشف (١٦)
٢٣. كشف الإيرادات التحويلية (تحليلي ايرادات) / كشف (١٧)

٢٤. كشف الإيرادات الأخرى (تحليلي ايرادات) / كشف (١٨)
٢٥. كشف المصروفات التحويلية (تحليلي مصروفات) / كشف (١٩)
٢٦. كشف المصروفات الأخرى (تحليلي مصروفات) / كشف (٢٠)

خامساً : تحليل الفجوة بين متطلبات النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين ومتطلبات IFRS 17

بعد عرض متطلبات النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين يتبين بان هناك بعض المعوقات والثغرات وكذلك العديد من أوجه القصور والتعارض بين المفاهيم والاسس النظرية فضلاً عن الإجراءات العملية المتبعة بالمقارنة مع متطلبات IFRS 17 يمكن بيانها بالآتي :

١. لم تقم الجهات القطاعية والمهنية بتوضيح رؤيتها عن تبني IFRSs بشكل عام، وأيضا لم تعلن عن الخطة والمنهج الزمني للإجراءات التي يفترض اتخاذها لتكييف البيئة المحلية والتهيئة للتحول، ويتضح ذلك جليا من خلال متابعة التوجيهات التي أصدرتها كلا من وزارة المالية وديوان الرقابة المالية الاتحادي وسوق العراق للأوراق المالية بهذا الصدد. ومن ثم فان الشركات والقطاعات المشمولة بالتحول لم تكن جدية بالتعامل مع متطلبات IFRSs وتركت الأمور عائمة في انتظار تاريخ التحول.
٢. لم يتم تخصيص الموازنات اللازمة للتدريب والتثقيف عن أهمية معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية IFRSs بشكل عام ولاسيما معيار IFRS 17 لدى الجهات القطاعية والمهنية (مثل ديوان الرقابة المالية، وزارة المالية، البنك المركزي، والجمعيات والهيئات المهنية)، ولم يتم اشراك الملاكات الوسطية والدنيا في شركات التأمين في الدورات والفعاليات القليلة التي تنظم في هذا المجال.
٣. عدم إلمام اغلب الإدارات العليا لشركات التأمين بأهمية معيار IFRS 17 والنتائج المتوخاة من التطبيق وانعكس ذلك في عدم وضع الخطط التفصيلية اللازمة لتهيئة ظروف شركاتهم استعدادا للتطبيق.
٤. عدم وجود الخبرة والاطلاع الكافي على متطلبات الاعتراف والقياس على وفق IFRS 17 من الملاكات الوسطية والعليا في اغلب شركات التأمين، الامر الذي سيمثل تحديا حاسما في كيفية وتوقيت الاعتراف والقياس لعقود التأمين، ولاسيما في تاريخ التحول.
٥. عدم قناعة إدارات الحسابات في شركات التأمين بضرورة تبني معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية IFRSs بشكل عام ولاسيما معيار IFRS 17، وتنتج هذه القناعة من عدم الالمام بمتطلبات المعايير فضلاً عن مفهوم مقاومة التغيير.

٦. القيم الثقافية للمحاسبين والتي هي حصيلة تراكمية لسنوات طويلة من ممارسة المحاسبة والتي منها السرية في مقابل الشفافية، والتوحيد في مقابل المهنية، والتحفظ القوي في مقابل التحفظ الضعيف والتي اثبتتها العديد من الدراسات في البيئة العراقية تؤثر وبشدة على طريقة العرض والافصاح التي يكون أولئك المحاسبين مستعدين لتبنيها، فهم يعتقدون ان كل شيء حول عقود التأمين هو سري وغير قابل للعرض الا بتوجيه او تعليمات تلزمهم بإفشائه، الامر الذي يمثل تحديا حاسما ويتطلب التغيير التدريجي للقيم الثقافية للعاملين عموما ولاسيما المحاسبين.

٧. الهياكل التنظيمية الحالية لشركات التأمين والتي توضح خطوط الصلاحيات والمسؤوليات لا تساعد على تزويد النظام المحاسبي المعتمد بكافة البيانات حول وثائق وعقود التأمين ومن ثم فان اقسام الحسابات لا يمتلكون البيانات اللازمة لتلبية العرض والافصاح اللازمة وفقا للمعيار.

٨. عدم إيلاء الأهمية اللازمة للوظيفة الاكتوارية في شركات التأمين، اذ انها تعتمد على الدراسات الاكتوارية القديمة التي مضى على اعدادها عقود عديدة، و IFRS 17 يعتمد الى حد كبير على الوظيفة الاكتوارية في عمليات القياس المبدئي واللاحق مما يتطلب وجود دراسات اكتوارية محدثة.

٩. ليس هناك نظام معلومات شامل يوفر البيانات المتكاملة عن عقود التأمين السارية والتي تتطلبها عملية الاعتراف والقياس وفق IFRS 17، اذ تعتمد اغلب شركات التأمين على الاحتسابات اليدوية وتجميع البيانات من الملفات الورقية مما يؤدي الى صعوبة وتعقيد الحصول على بيانات شاملة ودقيقة حول وثائق التأمين النافذة في تاريخ التحول وفي نهاية كل فترة ابلاغ.

١٠. لا تستعمل شركات التأمين معدلات الخصم في احتساب التدفقات النقدية المستقبلية لعقود التأمين، لذلك لا توليها العناية اللازمة، في حين ان IFRS 17 يعتمد على معدلات الخصم في عمليات القياس المبدئي واللاحق وهذه المعدلات تكون متنوعة (تاريخي، تاريخي مجمد، او جاري) وحسب القياس المطلوب.

١١. لا تقوم شركة التأمين بفصل المكونات غير التأمينية لعقود التأمين مثل مكونات الاستثمار (او الادخار)، او التمويل او تعهد تقديم السلع والخدمات الأخرى، بينما يتطلب IFRS 17 ان يتم فصل أي مكونات غير تأمينية يمكن فصلها كلما أمكن ذلك.

١٢. يعاني النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين من عدم المرونة والجمود في التطبيق، اذ ان شركات التأمين تعتمد الحسابات وطريقة العرض نفسها منذ ما يقرب من ٣٠ عام وهي غير قادرة على تغيير طريقة العرض القوائم المالية بما يتوافق مع IFRS 17 بسبب القيود القانونية باعتماد النظام، فضلاً عن مطالبة شركات التدقيق للالتزام بمتطلبات النظام بشكل شبه كامل.

١٣. لا يوفر النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين كافة المعلومات المطلوبة من المستخدمين الداخليين والخارجيين، اذ تقدم البيانات المالية النمطية فقط للمستخدمين الخارجيين، اما المستخدمين الخارجيين فانهم يحصلون على بعض المعلومات من النظام المحاسبي في حين يحصلون على اغلب المعلومات من الأقسام المعنية والتي تقوم بعمل الاحصائيات والتقارير المختلفة وهي التي تعد قوائم المخصصات والاحتياطيات التي تتطلبها التعليمات النافذة والنظام يقوم بتسجيل المبالغ فقط من دون تفاصيل عن كيفية الاحتساب.

١٤. تقوم شركات التأمين بإجراء المقاصة بين إيرادات ومصروفات عقود التأمين مع مصروفات وايرادات عقود إعادة التأمين المحتفظ بها عند عرض القوائم المالية الامر الذي يؤدي الى تشويه نتيجة خدمة التأمين ولا يمكن المستخدمين من تكوين رؤية واضحة عن أداء محفظات التأمين المختلفة وهو يتعارض مع IFRS 17.

٤-٢. المبحث الثاني : الإنموذج المقترح لتبني IFRS 17

وفقاً لمعيار عقود التأمين IFRS 17 ستختلف المعالجات المحاسبية للأنشطة والاحداث الاقتصادية التي تتعلق بعقود التأمين، وان التحول للمعيار المذكور يتطلب وجود إنموذج عملي يتضمن الخطوات الأساسية التي ينبغي اتباعها لتذليل كافة المعوقات والصعوبات التي تواجه هذا التغير الجذري في المحاسبة عن عقود التأمين. ويمكن ان يتكون النموذج من الخطوات الآتية :

٤-٢-١. تحديد أهداف الإنموذج المقترح

يهدف الانموذج الى تسهيل عملية تحول شركات التأمين العراقية الى تبني IFRS 17 وذلك من خلال وضع الآليات والإجراءات التي ينبغي عملها والخطوات العملية للاعتراف والقياس والعرض والافصاح التي توافق بين متطلبات IFRS 17 من جهة ومتطلبات الأنظمة والتعليمات النافذة وطبيعة عقود التأمين المتداولة في بيئة التأمين المحلية من جهة أخرى، ويفترض ان يكون هذا الانموذج قابل للتطبيق في اغلب شركات التأمين المحلية بسبب اعتمادها على نفس النظام المحاسبي ونفس الإجراءات في الإصدار والمحاسبة وتصفية وثائق التأمين، وبما يسهم في تقليل التكاليف اللازمة لعملية التحول وتركيز الجهود باتجاه تبني IFRS 17 بحلول موعد تطبيقه الالزامي في السنة المالية ٢٠٢١.

كما ان الإنموذج المقترح يتضمن مرحلتين من المتطلبات، المرحلة الأولى تتضمن المتطلبات التي ينبغي توفرها في تاريخ التحول والثانية تتضمن المتطلبات التي ينبغي توفيرها بعد التحول والعمل على اكمالها بشكل متوازي مع تبني المعيار، وبهذا فان الإنموذج المقترح يهدف الى تذليل العقبات التي تواجه عملية التحول.

٤-٢-٢. تحديد المنهج المناسب لتبني IFRS 17

بيّن IFRS 17 منهج أساسي للتحول يسمى منهج الأثر الرجعي Retrospective approach، أي كما لو كان IFRS 17 مطبق في تاريخ الاعتراف بالعقود، ولان هذا المنهج قد يكون غير عملي للأسباب التي تم ايضاحها في الفصل الثالث فقد وضع IFRS 17 منهجين بديلين هما منهج الأثر الرجعي المعدل Modified retrospective approach، ومنهج القيمة العادلة Fair value approach.

ومن الواضح عدم إمكانية تبني منهجي الأثر الرجعي او المنهج الرجعي المعدل في شركات التأمين العراقية لان الفجوة كبيرة جدا بين الواقع ومتطلبات التطبيق فضلاً عن عدم توفر المعلومات اللازمة عن وثائق التأمين القائمة حاليا في تاريخ إصدارها (مع الإشارة انها أصدرت في اكثر من تاريخ واحد)، وكذلك لأن شركة التأمين العراقية عينة البحث والكثير من الشركات لا تستعمل نظام معلومات شامل على الحاسوب يتضمن جميع البيانات المتوفرة للشركة، لذا تم اعتماد منهج القيمة العادلة كونه اكثر مناسبة للبيئة العمل المحلية ويتطلب كلفة وجهد اقل من المنهجين الاخرين.

ان منهج القيمة العادلة المقترح ورغم كونه اقل المناهج تشدداً في استعمال الاحكام واقلها كلفة، الا انه يتطلب من شركات التأمين المحلية جهود كبيرة من الإعداد والتهيئة وجمع المعلومات وتحديث الدراسات الرياضية والاكتوارية المستعملة في تحديد أسعار التأمين وتقييم محفظات التأمين وإدارة المخاطر المصاحبة لنشاط التأمين.

٤-٢-٣. تحديد أسس الاعتراف والقياس والافصاح على وفق الانموذج المقترح

يتبنى الانموذج المقترح أسس الاعتراف والقياس والافصاح الواردة في IFRS 17 من دون تعديل وذلك كون البيئة المحلية للتأمين لم تخرج عن الممارسات الدولية الا في بعض الجزئيات الفنية التي ينبغي تلافيها إذا ما ارادت شركات التأمين العراقية الانفتاح على العالمية وعدم انحصار عملها في البيئة المحلية. وتتضمن الجزئيات الفنية بعض القضايا التي من الممكن تلافيها مثل انحسار الوظائف الاكتوارية في شركات التأمين العراقية وعدم ايلاءها الأهمية اللازمة والاعتماد على الدراسات الاكتوارية والرياضية القديمة في تحديد أسعار التأمين والاحتياطيات الفنية، وعدم استعمال معدلات الخصم في احتساب الالتزامات المستقبلية المتوقعة ولاسيما في احتساب الاحتياطيات الفنية في تاريخ كل ابلاغ مالي.

وبهذا الصدد يمكن بيان اسس الاعتراف والقياس والافصاح على وفق الانموذج المقترح وكما يأتي :

اولاً : أسس الاعتراف على وفق الإنموذج المقترح

يتبنى الإنموذج المقترح الاعتراف بعقود التأمين الصادرة من الشركة والتي تلبي مفهوم عقد التأمين الوارد في المعيار ويدخل في نطاقه مثل عقود التأمين (بأنواعها) وعقود إعادة التأمين الصادرة والمحتفظ بها مع فصل أي مكونات غير تأمينية (قابلة للفصل) سواء كانت مكونات استثمار، او مكون التعهد بتحويل السلع او الخدمات، او أي مشتقة ضمنية في عقد التأمين ومن ثم المحاسبة عن مكون التأمين واي مكون اخر غير قابل للفصل على وفق المعيار، اما المكونات المفصولة فيتم المحاسبة عنها على وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية الأخرى مثل IFRS 9 و IFRS 15.

وقد تم اعتماد أسس الاعتراف الآتية في تجميع عقود التأمين ضمن محفظات ومجمعات ومجموعات كالآتي :

١. تجميع عقود التأمين الصادرة في كل خط انتاجي في محفظة واحدة كأن يكون تخصيص محفظة لعقود التأمين الجماعي، وأخرى للتأمين على الحياة الفردي، وثالثة لعقود التأمين البحري/ البضائع، وتتعدد المحفظات بحسب عدد الخطوط الإنتاجية في الشركة.
٢. تجميع عقود التأمين داخل كل محفظة في مجمعات حسب سنة إصدارها، فمثلا يتم تجميع عقود التأمين على الحياة الفردي لسنة ٢٠١٨ في مجمع داخل محفظة التأمين على الحياة الفردي، وتجميع نفس

النوع من العقود الصادرة لسنة ٢٠١٩ في مجمع اخر داخل نفس المجمع وبذلك تتعدد المجمعات داخل المحفظة الواحدة، الا ان هذا التجميع يمكن تجنبه في تاريخ التحول فقط لأغراض التبسيط والذي سمح به المعيار.

٣. تجميع عقود التأمين داخل كل مجمع في مجموعات حسب كونها مرهقة او غير مرهقة عند الاعتراف الاولي، فمثلا يتم تجميع عقود التأمين من الحريق المرهقة والتي يتوقع ان تحقق خسائر بالشركة في مجموعة مرهقة داخل كل مجمع وتخصيص مجموعة أخرى لعقود التأمين غير المرهقة عند الاعتراف الاولي داخل نفس المجمع لسنة معينة، مع الإشارة الى ان المعيار سمح بتجاوز هذا التجميع في تاريخ التحول فقط لأغراض تبسيط لتطبيق.

ثانياً : أسس القياس على وفق الإنموذج المقترح

يقدم الإنموذج المقترح أساسين لقياس عقود التأمين وفق طبيعة العقود التي تصدرها شركات التأمين المحلية وهما كل من منهج اللبنات او النموذج العام ومنهج تخصيص الأقساط اما النموذج الثالث المطروح في المعيار وهو منهج الرسوم المتغيرة فانه لا ينطبق على عقود التأمين المحلية لعدم تلبيتها لمتطلبات التطبيق، فمنهج تخصيص الأقساط يطبق على كافة عقود التأمين التي لا تتجاوز فترة تغطيتها التأمينية عن السنة الواحدة مثل عقود التأمين الجماعي على الحياة وعقود التأمين البحري/ البضائع، اما عقود التأمين الأخرى فيطبق عليها منهج اللبنات.

وعلى الرغم من ان تطبيق منهج تخصيص الأقساط يكون اختياريا فمن المتوقع ان تطبقه كافة الشركات بشكل طوعي على العقود التي تلبي متطلباته وذلك لتبسيط المتطلبات ويكون اقل كلفة وجهد من منهج اللبنات، لذا فان الإنموذج المقترح يتبنى هذين المنهجين في قياس عقود التأمين.

ثالثاً : أسس العرض والافصاح على وفق الإنموذج المقترح

يتبنى الإنموذج المقترح أسس العرض والافصاح الواردة في المعيار والتي تم تطبيقها عند عرض القوائم المالية لشركة التأمين العراقية في الفقرات اللاحقة.

٤-٢-٤. متطلبات تطبيق الانموذج المقترح

بغية التحول للمعيار ينبغي تحديد متطلبات تطبيق الانموذج المقترح بشكل واضح وشفاف يمكن اتباعه لغرض توثيق عملية التحول للمعيار بما يؤدي الى ملاءمة وصدق التمثيل للقوائم المالية والمعلومات التي تنتج عن التحول، وينطوي تطبيق الانموذج المقترح على عدة متطلبات يمكن تقسيمها الى متطلبات في تاريخ التحول ومتطلبات بعد تاريخ التحول، يمكن تفصيلها كما يأتي :

اولاً : متطلبات تطبيق الانموذج في تاريخ التحول

١. دراسة نشاط الشركة وتحديد خطوط الإنتاج المختلفة ودراسة كل محفظة من محفظات التأمين القائمة بتاريخ التحول.
٢. الجرد التفصيلي لوثائق التأمين القائمة بتاريخ التحول ويشمل الجرد حصر وتحديد مبالغ وأنواع وثائق التأمين مع تحديد المخاطر التي تغطيها وآلية تسديد أقساط التأمين وفترة التغطية لكل وثيقة فضلا عن التكاليف والرسوم والعمولات التي ترتبط بها.
٣. عمل الدراسات الرياضية والاحتمالية للتدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة استنادا الى جداول الحياة المتوفرة، الدراسات الاكتوارية المتوفرة، السلاسل الزمنية للتعويضات المدفوعة والاقساط المستلمة واي احصائيات او دراسات ترتبط باي من أنواع التأمين التي تمارسها الشركة.
٤. إعادة تنظيم محفظات التأمين وفقا للخطوط الإنتاجية وبما يتناسب مع متطلبات التجميع الواردة في IFRS 17.
٥. تجميع عقود التأمين في كل محفظة من المحفظات في مجمع عقود واحد وعدم استحداث مجمعات متعددة في تاريخ التحول لان المعيار يسمح بذلك في تاريخ التحول فقط.
٦. تجميع عقود التأمين في المجمع الواحد الى مجموعتين الأولى للعقود غير المرهقة (التي لا يتوقع لها ان تكون محملة بخسائر في تاريخ الاعتراف المبدئي)، والثانية للعقود المرهقة، وقد يتطلب الامر استحداث مجموعة ثالثة للعقود الأخرى التي تحقق تذبذب كبير في التدفقات النقدية وبما لا يمكن معها تحديد إذا ما كان من المحتمل ان تكون مرهقة او غير مرهقة في تاريخ الاعتراف المبدئي.
٧. تحديد وحدات التغطية لكل مجموعة وبما يتلاءم مع نوع التأمين، فمثلا وحدات التغطية للتأمين على الحياة هي (دينار/ سنة)، بينما وحدات التغطية في التأمين الهندسي هي (دينار/ مشروع)، وبذلك يمكن تحديد وحدات التغطية التي تم استعمالها في القياس اللاحق لعقود التأمين.
٨. تحديد معدل الخصم المعتمد في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لكل مجموعة بناءً على متوسط فترة التغطية لكل مجموعة عقود التأمين.

٩. تحديد التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة لكل مجموعة بناءً على الدراسات المذكورة في الفقرة (٢) أعلاه ويشمل التحديد مبالغ وتوقيتات وحالة عدم التأكد المتوقعة، ومن ثم يتم خصم التدفقات النقدية اعتمادا على معدلات الخصم المذكور في الفقرة (٨) أعلاه.
١٠. احتساب تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية لكل مجموعة عقود التأمين استنادا الى سياسة الشركة في اصدار عقود التأمين.
١١. تحديد قيمة التزامات عقود التأمين لكل مجموعة وتحديد قيمة هامش الخدمة التعاقدية او مكون الخسارة (في المجموعات المرهقة) وذلك من خلال احتساب القيمة الدفترية لعقود التأمين.
١٢. النظر في قياس الأصول المالية والاستثمارات والمكونات غير التأمينية التي تم فصلها من العقود وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs المناسبة ولاسيما IFRS 15، IFRS 9 كونها من متطلبات التطبيق المبكر للمعيار.
١٣. تسوية الأرصدة الافتتاحية لبعض الحسابات التي تنتفي الحاجة اليها وفقا للمعالجات المحاسبية الجديدة واظهارها في الدخل الشامل الاخر.

ثانياً : متطلبات تطبيق وتحديث الانموذج بعد تاريخ التحول

١. إعادة تقييم الخطوط الإنتاجية في شركات التأمين والتركيز على خطوط الإنتاج الرابحة وتعزيزها بالدراسات الاكتوارية الحديثة فضلا عن تحديد نقاط الضعف في خطوط الإنتاج المتلكئة او الضعيفة وعمل دراسات جدوى اقتصادية لكل منها.
٢. تصميم وتطبيق نظام معلومات شامل لكافة عقود التأمين في الشركة ويفترض ان يتسع لكافة المعلومات المطلوبة عن عقود التأمين وبما يسهل تطبيق المعيار.
٣. إعادة النظر بالهيكل التنظيمي لشركة التأمين بما يسمح للوظائف الاكتوارية من اخذ دورها المطلوب في خطوط الصلاحيات والمسؤوليات وبما يتناسب مع متطلبات المعيار.
٤. تعديل التشريعات القانونية التي تقضي باحتساب المخصصات الفنية، اذ لم تعد الشركات بحاجة لاحتساب تلك المخصصات وبدلا من ذلك فإنها ستقوم بعرض التزامات عقود التأمين وفقا للظروف في تاريخ كل ابلاغ مالي.
٥. تحديث النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين بما يتلاءم مع معايير الإبلاغ المالي الدولية ولا سيما IFRS 17 على ان يشمل التحديث كلا من المفاهيم، والإجراءات، والمعالجات، ودليل الحسابات، والقوائم المالية، والإفصاحات.
٦. انشاء مجمعات ومجموعات جديدة داخل محفظات التأمين القائمة تخص العقود التي تصدر بعد تاريخ التحول والتمييز بين مجموعات العقود المرهقة عن العقود غير المرهقة.

٧. زيادة التنسيق بين الأقسام الفنية وقسم الحسابات فيما يتعلق بالأقساط والتعويضات المستحقة والمسددة وبما يضمن تحديث القيمة الدفترية لالتزامات التأمين.

٤-٢-٥. محددات تطبيق الانموذج المقترح

يواجه تطبيق الانموذج المقترح عدد من المحددات التي ينبغي التعامل معها كواقع حال في الدراسة الحالية ويفترض بشركات التأمين العراقية تلافيها في المستقبل لكي تتمكن من تطوير الانموذج المقترح وصولا الى التطبيق الكامل والتفصيلي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية بشكل عام ولا سيما IFRS 17، ويمكن تلخيص المحددات كالآتي :

١. عدم توفر قاعدة بيانات الكترونية متكاملة عن وثائق التأمين المصدرة في شركات التأمين مما اضطر الباحث الى الاعتماد على الاحصائيات اليدوية التي تم تزويده بها من اقسام الشركة المختلفة فضلا عن قيامه بالرجوع الى الملفات الورقية لبعض أنواع الوثائق ولاسيما وثائق التأمين الجماعي بالتعاون مع موظفي الأقسام المعنية.
٢. عدم إيلاء الوظيفة الاكتوارية الأهمية اللازمة في شركات التأمين العراقية اذ ان وظيفة خبير اكتواري غير متوفرة في الشركة والاكتفاء بدراسات اكتوارية قديمة وغير محدثة، مما اضطر الباحث الى الاعتماد على تلك الدراسات والجداول الاكتوارية في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية فضلا عن عمل جداول اتجاهات رياضية بالتعاون مع موظفي شركة التأمين لغرض تحديث جداول الحياة وتحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة لكل نوع من أنواع التأمين.
٣. عدم توفر معدلات خصم متداولة للتدفقات النقدية المستقبلية لعقود التأمين بسبب عدم اعتماد شركات التأمين على مثل هذه المعدلات وعدم تطلب مثل هذه المعدلات في النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين، لذلك تم اعتماد معدلات الفائدة المعتمدة من البنك المركزي والموجودة على الموقع الرسمي وقد تم اعتماد معدل الفائدة على الائتمان في خصم التدفقات النقدية قصيرة الاجل في حين تم اعتماد معدل الفائدة على الاقتراض متوسط وطويل الاجل على وثائق التأمين الصادرة بفترة تغطية متوسطة الاجل وطويلة الاجل على التوالي.
٤. عدم وجود سياسة واضحة للشركة في اعتماد "معدل المخاطر للمخاطر غير المالية" والذي يمثل المعدل الذي تقبله شركات التأمين من العوائد تجاه تحملها للمخاطر غير المالية التي تنقلها وثائق التأمين من المؤمن لهم الى شركات التأمين، ولدى المناقشة مع السادة مدراء قسم التخطيط والاقسام الفنية والحسابات توصل الباحث الى اعتماد نسبة ٦٠% من معدل العوائد السنوية المباشرة لكل محفظة خلال السنوات الثلاث الأخيرة (٢٠١٦ -٢٠١٨) بعدّها معدلات مقبولة لتحمل المخاطر غير المالية لكل محفظة، ويقصد بالعوائد السنوية المباشرة بانها (معدل الأقساط السنوية المتحققة –معدل التعويضات السنوية

المدفوعة)، والنسبة المتبقية من الأرباح البالغة (٤٠%) تمثل تغطية العوائد المالية والأخرى التي تتعلق بوثائق التأمين.

٥. لم يتطرق المعيار الى المعالجات القيدية اللازمة للمحاسبة عن التزامات واصول التأمين والحسابات الوسيطة اللازمة لذلك وانما تطرق لآلية الاحتساب فقط، كما ان الدراسات السابقة المتوفرة التي أصدرتها كبريات شركات التدقيق الدولية مثل (PWC، Deloitte، EY، KPMG) لم تتضمن القيود المحاسبية أيضا، مما اضطر الباحث الى اقتراح عدد من القيود المحاسبية لمعالجة العمليات المتعلقة بعقود التأمين على وفق التسميات التي وضعها المعيار واستحداث الحسابات اللازمة ضمن النظام المحاسبي الموحد مع شرح مبسط لكل حساب منها ينبغي اضافتها الى اصل النظام.

٦. على الرغم من تطرق المادة (٨٠) من قانون تنظيم اعمال التأمين (١٠) لسنة ٢٠٠٥ الى اعتماد "أصول ومبادئ المحاسبة الدولية" الا ان تعليمات السياسات المحاسبية الواجب اتباعها من المؤمن (١) لسنة ٢٠٠٦ تلزم شركات التأمين بتطبيق النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين ، واعتماد المعايير المحاسبية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في ديوان الرقابة المالية في العراق، ولذلك ينبغي اجراء تعديل على التعليمات المذكورة فضلاً عن تحديث النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين بالمعالجات والحسابات المطلوبة على وفق IFRS 17.

٤-٢-٦. المعالجات المحاسبية للأنشطة والاحداث الاقتصادية المرتبطة بعقود التأمين وفق الانموذج المقترح

نظرا لاستحداث العديد من المصطلحات والمفاهيم الجديدة وفق IFRS 17 وما يتبع ذلك من الحاجة الى معالجات محاسبية جديدة يفترض اجراء بعض التعديلات والاضافات على المعالجات المحاسبية ودليل الحسابات وبما يتناسب مع المعالجات المحاسبية المقترحة على وفق متطلبات IFRS 17، ويمكن ان تكون التعديلات المقترحة على دليل الحسابات كما في الجدول (٢٣) الآتي :

جدول (٢٣)

التعديلات المقترحة على دليل الحسابات

رقم الدليل الرئيسي	رقم الدليل الفرعي المقترح	اسم الحساب	البيان
٢٦٤	٢٦٤٧	حـ/ صافي التدفقات النقدية المستقبلية لعقود التأمين	يدرج هذ الحساب ضمن حساب امانات عمليات التأمين (الدائن) ويستعمل في قيد التدفقات النقدية المستقبلية لعقود التأمين والناتجة عن صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة لمجموعة عقود التأمين مطروحا منها القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة ذات الصلة.
٢٦٤	٢٦٤٨	حـ/ تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية	ويدرج هذا الحساب ضمن التزامات التأمين ويمثل قيمة العائد الذي تتوقعه شركة التأمين نتيجة قبولها حالة عدم التأكد وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية.
٢٦٤	٢٦٤٩	حـ/ هامش الخدمة التعاقدية	ويمثل هذا الحساب قيمة الأرباح غير المتحققة لعقود التأمين والذي يتم الاعتراف به بمرور الوقت
١٦٤	١٦٤٧	حـ/ مكون الخسارة في التزامات التغطية المتبقية	يندرج هذا الحساب ضمن حساب امانات عمليات التأمين (المدين) ويستعمل لإثبات قيمة الخسارة المتوقعة عن عقود التأمين وإعادة التأمين المرهقة عند الاعتراف المبدئي او القياس اللاحق ويتم الاعتراف بالخسائر المتحققة في نهاية السنة المالية وذلك بعكس الحساب في مصروفات وعمولات التأمين.
٤٥١	٤٥١٢	حـ/ إيرادات خدمة التأمين	يمثل هذا الحساب ايراد خدمة التأمين المتحقق نتيجة تقديم خدمات التأمين للزبائن
٣٥٣	٣٥٣٥	حـ/ مصروفات تمويل التأمين	ويمثل مصروفات الفائدة على حسابات التأمين الذي تتحمله شركة التأمين عن التزامات التأمين المتوقعة.
٤٦٤	٤٦٤١	حـ/ إيرادات تمويل التأمين	ويمثل ايراد الفائدة التي تترتب على أصول إعادة التأمين

وتم تقسيم الإجراءات المحاسبية المعتمدة حسب مراحل "حياة" عقد التأمين اسوة بما تم عرضه في المبحث الأول من هذا الفصل، ويمكن بيان الإجراءات والقيود المحاسبية اللازمة كما يأتي :

١- مرحلة الإصدار

وفقا للمعيار تكون إجراءات الإصدار الجديدة غير مختلفة عن تلك الإجراءات المتبعة حاليا في شركات التأمين، الا ان هناك دور أكبر للتقديرات والدراسات الاكتوارية ينبغي ممارسته داخل الشركات وبشكل محدث كي تتمكن اقسام الحسابات من اثبات قيمة التزامات التأمين واثبات مقدار الإيرادات والمصروفات المرتبطة بعمل التأمين.

كما يفترض ان يكون هناك قسم خاص بالشركة يعنى بالدراسات الاكتوارية يعمل طوال السنة على تحديث الدراسات والتقديرات بالتنسيق مع الجهات القطاعية والجهات المختصة لتحديد معطيات السوق ونسب النمو والوفيات والمؤشرات الفنية الأخرى ذات العلاقة، ويمكن تكليف القسم الفني في الشركة بهذه المهام بعد توفير الإمكانات المادية والبشرية اللازمة.

وفيما يأتي اهم العمليات التي تتطلب معالجات محاسبية في مرحلة اصدار وثيقة التأمين :

أ. **استلام دفعة مقدمة للوثيقة**[٣٣] : وهي تشابه المعالجات الحالية

xxx	حـ/ نقد في الصندوق	١٨١
	xxx حـ/ امانات طلبات التأمين على الحياة	٢٦٤٤

عن استلام مبلغ طلب تأمين على الحياة

ب. **الاعتراف بالتزامات عقد التأمين او الوثيقة المصدرة :** حينما يتم اصدار الوثيقة تكون قد استكملت الإجراءات الشكلية والقانونية والفنية للإصدار وتم إدخالها في النظام الالكتروني الخاص بمتابعة الوثائق، ومن ثم اختيار النموذج الذي تم استعماله للمحاسبة عن ذلك العقد وفي الغالب يكون وفق نموذج اللبنات (BBA) ويتم عمل جدول بالتزامات لوثيقة التأمين مطابق للجدول (٦) في صفحة ٨٧ من البحث[٣٤]، فاذا كانت الوثيقة غير مرهقة يتم اثبات القيد الآتي :

xxx	حـ/ صافي التدفقات النقدية المستقبلية لعقود التأمين	٢٦٤٧
	xxx حـ/ تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية	٢٦٤٨
	xxx حـ/ هامش الحدمة التعاقدية	٢٦٤٩

عن الاعتراف المبدئي لوثيقة التأمين المرقمة (**)

اما إذا كانت العقود مرهقة فيكون والقيد كما في ادناه :

xxx	حـ/ مكون الخسارة في التزامات التغطية المتبقية	١٦٤٧
	xxx حـ/ تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية	٢٦٤٨
	xxx حـ/ صافي التدفقات النقدية المستقبلية لعقود التأمين	٢٦٤٧

عن الاعتراف المبدئي لوثيقة التأمين المرقمة (**)

[٣٣] الدفعة المقدمة تكون في بعض أنواع التأمين مثل التأمين على الحياة الفردي ولا تتوفر الدفعة المقدمة في اغلب أنواع التأمين الأخرى.

[٣٤] وفقا للممارسات السائدة يتم عمل هذا الاجراء وفقا لمجموعة الوثائق وليس للوثيقة المفردة اذ يمكن ان يتم عمل الجدول للوثائق المصدرة للفرع خلال شهر معين او لقسم معين من الأقسام الفنية للتأمين خلال فترة مناسبة وحسب وحدات التغطية لكل وثيقة والتي تمثل فترة كل وثيقة.

ج. استحقاق القسط الأول على حامل الوثيقة :

خلافا للممارسة الحالية فان ايراد التأمين لا يتم الاعتراف به عند استلام قسط التأمين من حامل الوثيقة او استحقاقه، وانما يتم زيادة رصيد التزامات الأداء بالمبلغ المستلم من حامل الوثيقة ويسجل القيد الآتي :

xxx	حـ/ مدينو قطاع خاص/ افراد	١٦١٧
xxx	حـ/ امانات طلبات التأمين على الحياة	٢٦٤٤
xxx	حـ/ صافي التدفقات النقدية المستقبلية لعقود التأمين	٢٦٤٧

عن اثبات استحقاق قسط التأمين للوثيقة المرقمة (**) مع استقطاع الامانات المستلمة سابقا

من الملاحظ بانه يتم الاعتراف بإيرادات التأمين بمرور الوقت وعند انقضاء فترة التغطية او تعديل المعطيات التي تم بموجبها تقدير التدفقات النقدية للوفاء.

د. **احتساب عمولة المنتج** : وتكون نفس المعالجة الحالية :

xxx	حـ/ مصروفات وعمولات التأمين	٣٥١١
xxx	حـ/ مدينو قطاع خاص/ افراد	١٦١٧

عن احتساب عمولة المنتجين لاحد الفروع

هـ. **احتساب مصروفات أخرى للتأمين** : أيضا نفس المعالجة الحالية :

xxx	حـ/ مصروفات وعمولات التأمين	٣٥١١
xxx	حـ/ نقد لدى المصارف المحلية	١٨٣

عن تسديد مصروفات كشف التأمين لاحد الفروع

٢- مرحلة الخدمة

تدخل مرحلة خدمة العقد مباشرة بعد اصدار وثيقة التأمين، ويقصد بخدمة العقد كافة الخدمات التي يتطلبها الزبون وتقدم إليه من شركة التأمين بعده حامل الوثيقة او المستفيد، وقد تشمل مرحلة الخدمة أي من العمليات الآتية :

أ. تحقق الخطر المؤمن ضده

عند تحقق الخطر المؤمن ضده يطالب حامل الوثيقة بتسديد مبلغ التعويض المقرر من شركة التأمين التي تقوم بدورها باتخاذ الإجراءات اللازمة وعند توثيق الخطر وتحديد مبلغ التعويض اللازم، يتم اثبات القيد الآتي :

xxx	ح/ التعويضات المدفوعة	٣٥٣١
xxx	ح/ نقدية لدى المصارف المحلية	١٨٣

عن صرف التعويض المقرر للوثيقة المرقمة (**)

أي ان الشركة ستعترف بشكل مباشر بالتعويضات المدفوعة كمصروف في قائمة الدخل وهو يشابه الممارسة القائمة حاليا.

ب. الغاء وثيقة التأمين

إذا تقدم بعض حملة الوثائق بطلبات الغاء وثيقة التأمين، يتم دراسة هذه الطلبات في الأقسام الفنية في الشركة والموافقة عليها او رفضها وفي كلتا الحالتين يتم تأشير ذلك في الأقسام المعنية ومن ثم إشعار قسم الشؤون المالية بالإجراء المتخذ بصدد أي وثيقة تأمين ملغاة، اذ يتم تحديد قيمة الالتزامات او أصول التأمين التي ينبغي شطبها من السجلات المحاسبية والاعتراف باي إيرادات او مصروفات في قائمة الدخل وفقا للقيد الآتي :

xxx	ح/ تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية	٢٦٤٨
xxx	ح/ هامش الحدمة التعاقدية	٢٦٤٩
xxx	ح/ صافي التدفقات النقدية المستقبلية لعقود التأمين	٢٦٤٧

عن الغاء وثيقة التأمين المرقمة (**)

أي يتم عكس قيد الاعتراف المبدئي حسب قيمة التزامات العقد، وتجدر الإشارة هنا إذا كان هناك مبلغ ينبغي ان يتم اعادته لحامل الوثيقة يتم تخفيض قيمة الالتزامات او أصول التأمين بمبلغ يعادل المبلغ النقدي الذي يفترض سداده لحامل الوثيقة، ولا يتم الاعتراف باي إيرادات خدمة التأمين او إيرادات تمويل التأمين للعقود المنفردة وانما يتم تأجيل الاعتراف بها في القياس اللاحق لمجموعة عقود التأمين (في نهاية السنة المالية).

ج. تخفيض وثيقة التأمين

في حالة تخفيض قيمة وثيقة التأمين فان وثيقة التأمين المخفضة يتم معاملتها كوثيقة جديدة بعد الغاء الوثيقة الاصلية وتسري عليها إجراءات الإصدار التي تم بيانها سابقا ومن ضمنها قيود الاعتراف المبدئي بمبالغ تعكس التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للوثيقة المعدلة بالزيادة او النقصان، كما يمكن معالجتها بشكل مشابه للمعالجة المحاسبية في حالة التعديل على شروط عقد التأمين التي سترد لاحقاً.

د. **استرداد تعويضات سبق صرفها للمؤمن لهم**، وتكون بحالتين؛ الأولى ان يتم استرداد جزء او كل التعويض المدفوع للمؤمن لهم بسبب وجود تلاعب او تظليل في الوثائق المقدمة تسبب في دفع تعويض غير مستحق وظهر لاحقا عدم الاستحقاق، لذا يتم استرداده ومعالجته بشكل مشابه للممارسة الحالية بالقيد الآتي :

xxx	حـ/ مدينو قطاع خاص/ افراد	١٦١٧
xxx	حـ/ استردادات التعويضات	٤٥٤

عن استرداد تعويض غير مستحق من أحد المستفيدين

والثانية تتمثل في استرداد جزء من التعويضات المدفوعة الى المستفيدين من شركة إعادة التأمين وحسب اتفاقات إعادة التأمين والنسب المعمول بها ويتم اثبات القيد الآتي :

xxx	حـ/ مدينو قطاع مالي	١٦١٣
xxx	حـ/ حصة معيدي التأمين من التعويضات المدفوعة	٤٥٥

عن اثبات حصة شركة إعادة التأمين العراقية في
التعويضات المدفوعة

هـ. التعديل على شروط عقد التأمين

يتم تعديل شروط وثيقة التأمين في بعض الحالات استنادا الى طلب أحد طرفي العقد (شركة التأمين او المؤمن له) وقد يشمل التعديل مبلغ التأمين، مدة التغطية، طريقة سداد الأقساط، المخاطر المؤمن عليها، او شروط العقد. وهنا فان المعالجة وفقا للمعيار تتطلب شروطا لإلغاء العقد الأصلي واعتماد الوثيقة المعدلة كعقد جديد (تم التطرق للشروط في الفصل الثالث) وبخلاف ذلك إذا لم يتوفر أحد الشروط المذكورة يتم التعامل مع التغيرات الناتجة عن التعديل كتغيرات في تقديرات التدفقات النقدية للوفاء ينبغي ان يتم احتسابها ومن ثم بيان التأثيرات على كل من التدفقات النقدية للوفاء وهامش الخدمة التعاقدية ومكون الخسارة ان وجد.

و. الاقتراض على مبلغ الوثيقة

لا تختلف المعالجة المحاسبية لمنح قرض على مبلغ الوثيقة وتكون المعالجة المحاسبية كما تم عرضها سابقا، الا انه ينبغي اخذها بنظر الاعتبار في تأثير القيود المتعلقة بسداد التعويضات او تصفية وثيقة التأمين.

٣- مرحلة التصفية

إذا حصلت التصفية نتيجة حدوث الخطر المؤمن عليه او في حالة انتهاء فترة التغطية التأمينية للعقد، يتم تسجيل القيد الآتي :

xxx		حـ/ التعويضات المدفوعة	٣٥٣١
xxx		حـ/ حوافز حملة وثائق التأمين على الحياة	٣٥٣٣
xxx		حـ/ صافي التدفقات النقدية المستقبلية لعقود التأمين	٢٦٤٧
	xxx	حـ/ نقدية لدى المصارف المحلية	١٨٣
		عن صرف التعويض المقرر للوثيقة المرقمة (**)	

وتجدر الإشارة هنا الى ان تصفية الوثيقة لا يتطلب الاعتراف بأي إيرادات تخص هذه الوثيقة وانما يتم تقييم مجموعة عقود التأمين كمجموعة في تاريخ القياس اللاحق.

٤- القياس اللاحق لمجموعات عقود التأمين

في نهاية فترة الإبلاغ ينبغي على شركة التأمين القيام بالقياس اللاحق لمجموعات عقود التأمين لإثبات مقدار التغير في قيمة التزامات التأمين والاعتراف بإيرادات خدمة التأمين وايرادات تمويل التأمين فضلا عن الاعتراف بجزء من مكون الخسارة يتناسب مع وحدات التغطية المقدمة، ويفترض بالشركة اعداد جدول على وفق الجدول (٨) في صفحة ٩٠ من البحث ومن ثم تنظيم القيد الآتي في حالة كون مجموعة العقود غير مرهقة عند الاعتراف المبدئي او اللاحق :

xx		حـ/ صافي التدفقات النقدية المستقبلية لعقود التأمين	٢٦٤٧
xx		حـ/ تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية	٢٦٤٨
xx		حـ/ هامش الخدمة التعاقدية	٢٦٤٩
xx		حـ/ مصروفات تمويل التأمين	٣٥٣٥
		حـ/ إيرادات خدمة التأمين	٤٥١٢
	xx	عن القياس اللاحق لمجموعة عقود التأمين (س)	

اما إذا كانت المجموعة مرهقة عند الاعتراف المبدئي او القياس اللاحق فيكون القيد بالشكل الآتي :

xx	حـ/ صافي التدفقات النقدية المستقبلية لعقود التأمين	٢٦٤٧
xx	حـ/ تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية	٢٦٤٨
xx	حـ/ مصروفات وعمولات التأمين	٣٥١١
	xx حـ/ إيرادات خدمة التأمين	٤٥١٢
	xx حـ/ إيرادات تمويل التأمين	٤٦٤١
	حـ/ مكون الخسارة في التزامات التغطية المتبقية	١٦٤٧

عن القياس اللاحق لمجموعة عقود التأمين (س)

ويفترض بالشركة عند قيامها بالقياس اللاحق لعقود التأمين ان تنزل أي عقود تم تصفيتها او تعديلها من المجموعة والاعتراف بأي إيرادات ناتجة عن انخفاض التزامات عقود التأمين وكذلك أي مصروفات (او خسائر) ناتجة عن المجموعة في قائمة الدخل.

٤-٢-٧. تطبيق الإنموذج المقترح في شركة التأمين العراقية العامة

لغرض تطبيق الإنموذج المقترح في شركة التأمين العراقية العامة (عينة البحث) قام الباحث باختيار البيانات المالية للشركة لسنة ٢٠١٨ وافترض الباحث تاريخ ١ / كانون الثاني/ ٢٠١٨ تاريخاً افتراضيا للتحول لكي يتمكن من تطبيق متطلبات المعيار في تاريخ التحول، ومن ثم سيتولى الباحث إعادة تنظيم القوائم المالية للشركة على وفق المعيار في نهاية سنة ٢٠١٨.

وتم عرض خطوات تطبيق الانموذج المقترح على وفق متطلبات التطبيق الواردة في الفقرة (٤-٢-٤.) وكالآتي :

اولاً : دراسة نشاط الشركة وتحديد المحفظات الرئيسة للتأمين في تاريخ التحول

تمت دراسة نشاط شركة التأمين العراقية العامة وخطوط الإنتاج الرئيسة فيها فضلا عن الاطلاع على سير عمل الشركة ومنتجاتها وتوصل الباحث الى ضرورة تخصيص المحفظات المبينة في الجدول (٢٤) الآتي:

جدول (٢٤)

محفظات التأمين المقترحة في شركة التأمين العراقية

ت	اسم المحفظة	رمز المحفظة	نموذج المحاسبة المعتمد
١.	محفظة التأمين على الحياة الفردي	٠١	نموذج اللبنات
٢.	محفظة التأمين الجماعي	٠٢	منهج تخصيص الاقساط
٣.	محفظة تأمين السيارات التكميلي	٠٣	نموذج اللبنات
٤.	محفظة التأمين البحري/ بضائع	٠٤	منهج تخصيص الاقساط
٥.	محفظة تأمين الحريق	٠٥	منهج تخصيص الاقساط
٦.	محفظة التأمين الهندسي	٠٦	نموذج اللبنات
٧.	محفظة تأمين الحوادث المتنوعة	٠٧	منهج تخصيص الاقساط
٨.	محفظة عقود إعادة التأمين الوارد	٠٨	منهج تخصيص الاقساط
٩.	محفظة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها	٠٩	نموذج اللبنات

ان تجميع عقود التأمين في محفظات التأمين أعلاه مطابق لتوزيع محفظات التأمين المعتمد في الشركة في الوقت الحاضر، لذا لن يختلف تصنيف تلك المحفظات.

ثانيا : الجرد التفصيلي لوثائق التأمين القائمة بتاريخ التحول

تم الاطلاع على وثائق التأمين النافذة في تاريخ التحول المقترح في ١/ كانون الثاني/ ٢٠١٨ واعداد الكشوفات اللازمة بهذه الوثائق بالتعاون مع منتسبي شركة التأمين العراقية وبمختلف الأقسام، اذ تم تحديد عدد الوثائق النافذة، ومبلغ كل وثيقة، وفترة التغطية المتبقية في تاريخ التحول، والمخاطر التي تغطيها الوثيقة، وكيفية تسديد أقساط التأمين، فضلاً عن ذلك تم حصر وتحديد المصروفات والعمولات التي ترتبط بتلك الوثائق، والجدول (٢٥) الآتي يبين البيانات الاجمالية لعقود التأمين السارية في تاريخ التحول :

جدول (٢٥)

وثائق التأمين السارية في شركة التأمين العراقية في ١/ كانون الثاني/ ٢٠١٨

ت	اسم المحفظة	رمز المحفظة	عدد الوثائق السارية	أقساط التأمين المستلمة خلال السنة (المبالغ بالآلاف)	التعويضات المدفوعة خلال السنة (المبالغ بالآلاف)
١.	محفظة التأمين على الحياة الفردي	٠١	٧٥٥٦	٤٩٦٠٠٨٩	٤٩٩٢٦١٢
٢.	محفظة التأمين الجماعي	٠٢	٤٥	٣٣٥٧٠٢٦١	٢٠١٣٢٧٤٤
٣.	محفظة تأمين السيارات التكميلي	٠٣	٨٠٣	٣٢١٧٩٤٢	٥١٢٩٩
٤.	محفظة التأمين البحري/ بضائع	٠٤	٤١	٤٣٦٦٩	–
٥.	محفظة تأمين الحريق	٠٥	١٥٠٠	٢٢٣٦٩٩٥	١٠٥١٠٩٠
٦.	محفظة التأمين الهندسي	٠٦	٨٠	١٧٢١٧٣	–
٧.	محفظة تأمين الحوادث المتنوعة	٠٧	١٢٧٢	١٨٢٤٩٢٩	١٢٤٧٢٣
٨.	محفظة عقود إعادة التأمين الوارد	٠٨	/	٧٦٦٨٦٣	١٢٦١٨٩
٩.	محفظة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها	٠٩	اتفاقية إعادة التأمين على محفظات التأمين ذات الرموز (٠٣، ٠٤، ٠٥، ٠٦، ٠٧)		

ثالثاً : عمل الدراسات الرياضية والاحتمالية للتدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة

اعتمد الباحث على بعض الدراسات الاكتوارية المعتمدة مثل (كراس التعرفة الخاص باحتساب أقساط التأمين على الحياة بمختلف أنواعها، جداول الحياة التي تعتمدها شركات التأمين رغم قدمها) فضلاً عن دراسة العلاقة بين إيرادات ومصروفات كل محفظة خلال السنوات العشرة الأخيرة والتي تم احتسابها من الباحث بناءً على احصائيات الشركة للسنوات المذكورة وتم الاستعانة بالخبراء الاحصائيين في الشركة.

رابعاً : تحديد المجمعات والمجموعات داخل كل محفظة

تم اعتماد الخيار الذي منحه المعيار في عدم تعدد المجاميع والمجموعات داخل المحفظة الواحدة في تاريخ التحول فقط، ومن ثم توصل الباحث ان عقود التأمين التي تندرج في كل محفظة يتم تجميعها في مجمع واحد للعقود تحت مسمى (مجمع عقود سنة ٢٠١٧)، وتجميع عقود المجمع في محفظة واحدة تحت مسمى (مجموعة العقود غير المرهقة) أي تكون تفرعات كل محفظة كما مبينة في جدول (٢٦) الآتي :

جدول (٢٦)

مجمعات ومجموعات عقود التأمين لشركة التأمين العراقية في تاريخ التحول

ت	المحفظة		المجمع		المجموعة	
	اسم المحفظة	رمز المحفظة	اسم المجمع	رمز المجمع	اسم المجموعة	رمز المجموعة
١.	محفظة التأمين على الحياة الفردي	٠١	مجمع عقود سنة ٢٠١٧	٠١٠١	مجموعة العقود المرهقة	٠١٠١٠١
٢.	محفظة التأمين الجماعي	٠٢	مجمع عقود سنة ٢٠١٧	٠٢٠١	مجموعة العقود غير المرهقة	٠٢٠١٠١
٣.	محفظة تأمين السيارات التكميلي	٠٣	مجمع عقود سنة ٢٠١٧	٠٣٠١	مجموعة العقود غير المرهقة	٠٣٠١٠١
٤.	محفظة التأمين البحري/ بضائع	٠٤	مجمع عقود سنة ٢٠١٧	٠٤٠١	مجموعة العقود غير المرهقة	٠٤٠١٠١
٥.	محفظة تأمين الحريق	٠٥	مجمع عقود سنة ٢٠١٧	٠٥٠١	مجموعة العقود غير المرهقة	٠٥٠١٠١
٦.	محفظة التأمين الهندسي	٠٦	مجمع عقود سنة ٢٠١٧	٠٦٠١	مجموعة العقود غير المرهقة	٠٦٠١٠١
٧.	محفظة تأمين الحوادث المتنوعة	٠٧	مجمع عقود سنة ٢٠١٧	٠٧٠١	مجموعة العقود غير المرهقة	٠٧٠١٠١
٨.	محفظة عقود إعادة التأمين الوارد	٠٨	مجمع عقود سنة ٢٠١٧	٠٨٠١	مجموعة العقود غير المرهقة	٠٨٠١٠١
٩.	محفظة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها	٠٩	مجمع عقود سنة ٢٠١٧	٠٩٠١	مجموعة العقود المرهقة	٠٩٠١٠١

خامسا : تحديد وحدات التغطية في كل مجموعة عقود تأمين

تم تحديد وحدات التغطية لكل مجموعة وبما يتلاءم مع نوع التأمين، ووفقا لما تم بيانه في متطلبات الإنموذج المقترح وكما مبينة في الجدول (٢٧) الآتي :

جدول (٢٧)

وحدات التغطية التأمينية المقترحة لمحفظات عقود التأمين

ت	اسم المحفظة	رمز المحفظة	وحدات التغطية التأمينية	مثال للاستعمال
.١	محفظة التأمين على الحياة الفردي	٠١	١٠٠٠٠٠٠ دينار/ سنة	كمثال : وثيقة التأمين على الحياة الفردي بقيمة ٥٠٠٠٠٠٠ دينار وبفترة تغطية تبلغ ٥ سنوات، فهي تمثل ٢٥ وحدة تغطية تأمينية.
.٢	محفظة التأمين الجماعي	٠٢	لا توجد	منهج تخصيص الاقساط
.٣	محفظة تأمين السيارات التكميلي	٠٣	١٠٠٠٠٠٠ دينار/ سيارة	كمثال : وثيقة تأمين تكميلي على السيارة، وقيمة السيارة تبلغ ٧٥٠٠٠٠٠ دينار، فهي تمثل ٧,٥٠٠ وحدة تغطية.
.٤	محفظة التأمين البحري/ بضائع	٠٤	١٠٠٠٠٠٠ دينار/ عقد	كمثال : وثيقة تأمين بحري على بضائع منقولة قيمتها ١٠٠٠٠٠٠٠٠ دينار، فهي تمثل ١٠٠ وحدة تغطية.
.٥	محفظة تأمين الحريق	٠٥	لا توجد	منهج تخصيص الاقساط
.٦	محفظة التأمين الهندسي	٠٦	١٠٠٠٠٠٠٠٠ دينار/ عقد	كمثال : وثيقة تأمين هندسي على مشروع قيمته ٢٥٠٠٠٠٠٠٠ دينار وفترة التغطية ٥ سنوات، فهي تمثل ١٢,٥ وحدة تغطية.
.٧	محفظة تأمين الحوادث المتنوعة	٠٧	١٠٠٠٠٠٠ دينار/ عقد	كمثال : وثيقة التأمين على المسؤولية الشخصية بقيمة ٥٠٠٠٠٠٠٠ دينار وبفترة تغطية تبلغ سنة واحدة، فهي تمثل ٥٠ وحدة تغطية تأمينية.
.٨	محفظة عقود إعادة التأمين الوارد	٠٨	لا توجد	منهج تخصيص الاقساط
.٩	محفظة عقود إعادة التأمين الوارد	٠٩	١٠٠٠٠٠٠ دينار/ وحدة	كمثال : إعادة التأمين على محفظة تأمين السيارات التكميلي وكانت التغطية التأمينية لهذه المحفظة ١٠٠٠٠ وحدة بمبلغ تغطية ١٠٠٠٠٠٠٠ دينار فتكون ١٠٠٠ وحدة تغطية.

واستنادا الى ما تقدم يمكن تحديد وحدات التغطية التأمينية لكل مجموعة عقود تأمين كما في الجدول (٢٨) الآتي :

جدول (٢٨)

وحدات التغطية التأمينية لمجموعات عقود التأمين في تاريخ التحول

اسم المحفظة	رمز المحفظة	وحدات التغطية التأمينية				
محفظة التأمين على الحياة الفردي	٠١	**فترة التغطية**	**عدد الوثائق**	**النسبة المئوية**	**مبالغ التأمين بالآلاف**	**وحدات التغطية**
		٥ سنوات فما دون	٦،٨٢٥	%٧٧	٢٣،٦٨٥،٨٠٤	٥،٩٢١
		٦ –١٠ سنوات	٢٩٨	%١٧	٥،٢٥٤،٢٥٠	٦٥٧
		١٣–٢٠ سنة	٢٢١	%٠,٥٠	١٥٢،٤٠٠	١٠
		٢٠ سنة فأكثر	٢١٢	%٥,٥٠	١،٥٢١،٠٩٨	٧٢
		المجموع	٧،٥٥٦	١	٣٠،٦١٣،٥٥٢	٦،٦٦١
محفظة تأمين السيارات التكميلي	٠٣	**فترة التغطية المتبقية**	**عدد الوثائق**	**النسبة المئوية**	**مبالغ التأمين بالآلاف**	**وحدات التغطية**
		سنة واحدة	٤٦٩	%١٨,٥	٢،٨١٤،٨٧١	٦٠٠٢
		سنتان	٥١٤	%٢٠	٢،٢٩٦،٩٥٢	٤٤٦٨
		٣ سنوات	٧٦٣	%٣٠	١،٧٢٩،٣٤٠	٢٢٦٧
		٤ سنوات	٨٠٣	%٣١,٥	٨٨٦،٧٥٦	١١٠٤
		المجموع	٢٥٤٩	% ١٠٠	١٠،٩٤٥،٨٦١	١٣٨٤١
محفظة التأمين الهندسي	٠٦	**فترة التغطية المتبقية**	**عدد الوثائق**	**النسبة المئوية**	**مبالغ التأمين بالآلاف**	**وحدات التغطية**
		سنة واحدة	٢٨	%٣٥	٣٦٤٠٠٠	١٣
		سنتان	٢٤	%٣٠	١٢١٠٠٠	٥
		٣ سنوات	١١	%١٤	٢٠٣٥٠	٢
		٤ سنوات	١٧	%٢١	٣٧٤٠٠٠	٢٢
		المجموع	٨٠	%١٠٠	٨٧٩٣٥٠	٤٢
محفظة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها	٠٩	**عدد وثائق التأمين السارية والمشمولة بإعادة التأمين**		**مبالغ التأمين بالآلاف**		**وحدات التغطية**
		٢٦٢٩		١١٨٢٥٢١١		١٣٨٨٣

سادساً : تحديد معدل الخصم المعتمد في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لكل مجموعة

لاحظ الباحث ان شركة التأمين لا تعتمد معدلات الخصم في احتساب أي من التزامات التأمين او الاحتياطيات التي يتم احتسابها للوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق، بل تقوم باحتساب الاحتياطيات استنادا الى حجم الإيرادات المتحققة خلال السنة لتغطية التزامات مستقبلية قد تترتب على العقود الحالية، لذلك واجه الباحث مشكلة في تحديد معدلات الخصم التي ينبغي اعتمادها في تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية للوفاء.

وبالعودة الى متطلبات معيار عقود التأمين فان المعدل الذي ينبغي استعماله في تاريخ التحول على وفق منهج القيمة العادلة هو ذلك المعدل السائد في تاريخ التحول بدلا من معدلات الخصم المعتمدة في تواريخ اصدار العقود القائمة، فضلا عن ان معدل الخصم الذي ينبغي استعماله ينبغي ان يعكس مخاطر وسيولة عقود التأمين كما يفترض ان يكون متسقا مع معدلات الفائدة في السوق (ان وجدت).

وبالنظر لعدم وجود سوق نشطة لتداول عقود التأمين ومعدلات الخصم التي تعكس سيولة وخاطر تلك العقود استعان الباحث بمعدلات الفائدة على الائتمان الاولي الموثقة في الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي والتي يتم تحديثها بصورة شهرية، وقد استقرت على معدل ٦% منذ ٢٠١٦/٣/٣١ ولغاية الان مما يساعد في احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لمجموعات عقود التأمين في تاريخ التحول في ٢٠١٨/١/١ المقترح والقياس اللاحق في ٢٠١٨/١٢/٣١.

سابعاً : تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة لكل مجموعة

تعد خطوة تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة لكل مجموعة من أصعب واعقد الخطوات التي تواجه شركات التأمين نظراً لما تنطوي عليه من تداخل الدراسات الاكتوارية والرياضية مع التقديرات والاحكام والاحتمالات التي ينبغي ان يتم اتخاذها استنادا للظروف القائمة في تاريخ القياس.

علما بان ظروف الائتمان لا ينبغي ان يتم عكسها في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية كونها تكون من ضمن احتساب معدلات الخصم فضلا عن ضرورة فحص ائتمان الزبون قبل التعاقد (اصدار وثيقة التأمين)[٣٥]، وانما تكون التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة تعكس كل السيناريوهات المتوقعة (أي المتوسط المرجح الأكثر احتمالا) في تاريخ الاعتراف المبدئي بمجموعة عقود التأمين.

ان شركات التأمين مطالبة بإعداد برامج خبيرة تدمج بين المقاييس الرياضية والطرق الإحصائية والاحتمالية لكي يتم التوصل الى هذه التقديرات بشكل يتناسب مع متطلبات القياس وتغير الظروف ولكي تكون مخرجات

[٣٥] يلاحظ بان هذا الاجراء يتوافق مع معيار الايراد من العقود مع الزبائن IFRS 15.

القياس أكثر عدالة وأكثر ملاءمة، ولكون عملية القياس والتقدير تعد عملية مستمرة فلن تكون عملية الاحتسابات اليدوية او التقديرات الناتجة عنها بدون هذه البرامج ملاءمة او عملية.

ونظرا لعدم وجود هذه البرامج الخبيرة في شركة التأمين العراقية العامة (عينة البحث)، وقصر مدة البحث اضطر الباحث وبمساعدة احصائيين وخبراء في مجال التأمين من تحديث الدراسات الاكتوارية والرياضية المتوفرة لكي يتمكن من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لكل مجموعة من مجموعات عقود التأمين في تاريخ التحول، والجدول (٢٩) ادناه يتضمن امثلة على تحديث الدراسات الاكتوارية لمجموعات عقود التأمين

جدول (٢٩)

امثلة على تحديث الدراسات الاكتوارية من الباحث

ت	اسم المحفظة	رمز المحفظة	الدراسات المتوفرة حالياً	مثال للتحديث
١-	محفظة التأمين على الحياة الفردي	٠١	دليل التعرفة، جداول الحياة، رسوم الحوادث الاضافية	تم تحديث جداول الحياة على وفق دراسات وزارة التخطيط بشأن المسح الديموغرافي متعدد المؤشرات وتم التوصل الى المتوسط المرجح الأكثر احتمالا لوقوع المخاطر المؤمن منها مستقبلا استنادا الى عدد من المؤشرات مثل عمر حامل الوثيقة، وفترة التغطية، ونوع التأمين، والجنس، والسجل المرضي، والمهنة، والسكن، ومخاطر الإرهاب.
٢-	محفظة التأمين الجماعي	٠٢	لا توجد	تم الاستعانة بالإحصائيات السنوية خلال السنوات العشرة الماضية لغرض عمل سلسلة زمنية تتضمن عدد المشمولين بالتأمين ضمن الوثيقة الواحدة، والحد الأعلى للتعويض، ونوع التأمين، ومبالغ الأقساط المتحققة، ومبالغ التعويضات المدفوعة، وتم التوصل الى احتمالات وقوع الخطر المؤمن منه خلال فترة التأمين البالغة سنة واحدة مستقبلية.
٣-	المحفظات الاخرى	٠٣ – ٠٨	لا توجد	تم الاستعانة بالإحصائيات السنوية خلال السنوات العشرة الماضية وعدد من احصائيات وزارة التخطيط لغرض عمل سلاسل زمنية تتضمن اعداد الوثائق الصادرة وأنواع المخاطر المؤمن منها، مبالغ الأقساط المتحققة، فترات التغطية التأمينية، مبالغ التعويضات المسددة، والمطالبات القضائية بهذا الصدد

وحفاظاً على سرية وثائق التأمين لدى شركة التأمين العراقية العامة فان الباحث قام بتلخيص المبالغ التي توصل اليها استنادا الى الدراسات والسلاسل الزمنية المشار اليها سابقا وكما في الجداول (٣٠ –٣٣) الآتية :

أ- التأمين على الحياة الفردي

بتطبيق الخطوات المذكورة آنفا تم التوصل الى المبالغ الاتية :

جدول (٣٠)

القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة عقود التأمين على الحياة الفردي في تاريخ التحول

(المبالغ بالآلاف)

البيان	عدد الوثائق	مبالغ التأمين	وحدات التغطية التأمينية	صافي التدفقات النقدية المتوقعة (الداخلة –الخارجة)				
				٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
المجموع	٧٥٥٦	٣٠،٦١٣،٥٥٢	٦،٦٦١ مليون دينار/ سنة	– ٤،٥٩٤،١١٩	٤٧٣،١٩٦	٤٣٦،٤٦٧	٥٣٨،١٢٨	١،٣٥٧،١٣٣
القيمة الحالية لدينار واحد وبمعدل خصم ٠,٠٦ سنويا				١	٠,٩٤٣٤	٠,٨٩	٠,٨٣٩٦٢	٠,٧٩٢٠٩
صافي القيمة الحالية				– ٤،٥٩٤،١١٩	٤٤٦،٤١٣	٣٨٨،٤٥٥	٤٥١،٨٢٣	١،٠٧٤،٩٧٢
صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لمجموع عقود التأمين				–٢،٢٣٢،٤٥٤ ألف دينار				

ملاحظات حول الاحتساب :

١- لم يتم فصل مكون الاستثمار عن مكون التأمين في عقود التأمين على الحياة المختلط وذلك لاعتماد المكونات بعضها على البعض الاخر وعدم إمكانية الفصل بشكل اقتصادي.

٢- تم تصنيف وثائق التأمين على الحياة الفردي على أساس أنواع التأمين (مختلط اعتيادي، مختلط مؤجل، مختلط مشترك، تأمين مع رد الأقساط، مؤقت، تأمين حال الحياة)، فضلا عن فترات التغطية المتبقية ومبالغ التأمين، وطريقة التسديد (سنوي، ونصف سنوي، وربع سنوي، وقسط واحد).

٣- تم احتساب التدفقات النقدية المستقبلية لفترة خمس سنوات فقط على الرغم من وثائق تأمين تزيد فترة التغطية التأمينية فيها عن هذه الفترة وذلك لكون التغيرات التي قد تجري على الوثائق الصادرة تكون أكثر احتمالاً ويمكن تلافي ذلك عند القياس اللاحق وذلك بتحديث قيمة الالتزامات المتبقية بحسب الظروف.

٤- من الملاحظ بان هذه المجموعة مرهقة ومحملة بخسائر محتملة وذلك لكون صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة سالبة بمبلغ (٢,٢٣٢,٤٥٤,٠٠٠) دينار.

ب- التأمين الجماعي على الحياة

لاحظ الباحث بان وثائق التأمين الجماعي تلبي متطلبات منهج تخصيص الأقساط المبسط وان كافة الوثائق لا تتجاوز فترة التغطية فيها السنة الواحدة كما ان آلية تسديد الأقساط اما ان تكون بصورة شهرية او ربع سنوية ومن ثم يمكن اعتبار كافة الأقساط المستحقة خلال السنة هي أقساط مكتسبة وعدم الحاجة الى استعمال معدلات خصم للأقساط المتبقية بذمة المؤمن لهم.

ج- تأمين السيارات التكميلي

تتضمن محفظة تأمين السيارات التكميلي وثائق تأمين السيارات من عدد من المخاطر والتي يستوفى عنها نسب محددة وفق دليل التعرفة المحددة من وزارة المالية لمخاطر حوادث الاصطدام والانقلاب والحوادث الإرهابية، والسرقة وحريق السيارة والمسؤولية المدنية وعادة ما تفرض المصارف التي تمنح قروض لشراء سيارات على المقترض ان يقوم بالتأمين على السيارة مما يؤدي الى زيادة الاقبال على هذا النوع من التأمين، وتتنوع فترات التغطية للسيارات بحسب القروض الممنوحة لشرائها اذ ان هناك ثلاث أنواع (٣ سنوات، و٤ سنوات، و٥ سنوات)، وعلى الرغم من ذلك فان قسط التأمين يستوفى بنفس النسبة وعلى شكل قسط سنوي يسدد في بداية السنة او بشكل ربع سنوي، اما الأشخاص الذين يتقدمون بطلبات التأمين (بدون قروض) فتكون فترة التغطية سنة واحدة قابلة للتجديد.

ومن خلال السلاسل الزمنية واتجاهات الأقساط المتحققة والتعويضات المدفوعة توصل الباحث الى البيانات المبينة في الجدول (٣١) الآتي :

جدول (٣١)

القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة عقود تأمين السيارات التكميلي في تاريخ التحول

(المبالغ بالآلاف)

البيان	عدد الوثائق	وحدات التغطية التأمينية	صافي التدفقات النقدية المتوقعة (الداخلة –الخارجة)			
			٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
المجموع	٢٥٤٩	١٣,٨٤١ مليون دينار/ سيارة	٢،٧٦٩،٩٩٨	٢،٢٦٠،٣٣٥	١،٧٠١،٧٧٢	٨٧٢،٦٢٠
القيمة الحالية لدينار واحد وبمعدل خصم ٠,٠٦ سنويا			١	٠,٩٤٣٤	٠,٨٩	٠,٨٣٩٦٢
صافي القيمة الحالية			٢،٧٦٩،٩٩٨	٢،١٣٢،٤٠٠	١،٥١٤،٥٧٧	٧٣٢،٦٦٩
صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لمجموع عقود التأمين			٧،١٤٩،٦٤٤ ألف دينار			

ملاحظات حول الاحتساب :

١- تم تصنيف وثائق تأمين السيارات التكميلي على أساس سنة اصدار الوثيقة، فضلا عن فترات التغطية المتبقية ومبالغ التأمين، وطريقة التسديد (سنوي، وربع سنوي).
٢- تم احتساب تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة عقود التأمين لفترة الأربع سنوات اللاحقة وذلك لكون وثائق التأمين الصادرة خلال سنة ٢٠١٧ كانت بفترات تغطية أقصاها أربع سنوات فضلاً عن أن الوثائق الصادرة قبل سنة ٢٠١٧ لا تمتد الى ما بعد سنة ٢٠٢١.
٣- تم تحديد التدفقات النقدية المتوقعة سواء كانت تدفقات نقدية داخلة استناداً الى السلاسل الزمنية ومعدلات الاتجاه العام بناءً على المبالغ الفعلية للسنوات العشرة الماضية.

د- التأمين البحري/ بضائع

يمكن تطبيق منهج تخصيص الأقساط على مجموعة عقود التأمين البحري/ بضائع وذلك لكون وثائق التأمين التي تتدرج ضمن هذه المجموعة من العقود ذات الفترات القصيرة نسبياً وتنتهي بانتهاء فترة الرحلة وايصال البضائع سالمة الى مكان التسليم.

ويشمل نقل البضائع عن طريق البر والبحر والجو وعند حصول المؤمن له (صاحب البضاعة) على غطاء التأمين البحري تكون شركة التأمين مسؤولة عن اي اضرار او سرقة تصيب البضاعة اثناء الرحلة وحسب نوع الغطاء بناءً على طلب المؤمن له (طالب التأمين).

هـ- تأمين الحريق

تعد محفظة التأمين من مخاطر الحريق من المحفظات التي تلبي متطلبات منهج تخصيص الأقساط وذلك لان عقود تأمين الحريق عادة ما تكون تغطيتها لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد، فضلا عن صعوبة التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية كون التعويضات تتقلب بشكل كبير والخسائر التي تتكبدها شركات التأمين بشكل عام تكون كبيرة بسبب حدوث مخاطر الحريق لان قيمة الاضرار تكون كبيرة جداً وذات اثمان باهظة.

واستنادا لما تقدم يكون التزام التغطية المتبقية في نهاية السنة متمثلا بقيمة الأقساط غير المكتسبة.

و- التأمين الهندسي

عادة ما يشمل التأمين الهندسي مخاطر عديدة تحيط بمشاريع الانشاء والترميم والصيانة، اذ تفرض التعليمات على شركات المقاولات ان تقوم بالتأمين على المشاريع التي تكون بعهدتها خلال فترة الإنجاز ولغاية تاريخ الاستلام النهائي وينبغي عليها ان تؤمن على كافة الأعمال التي يقوم بتنفيذها المقاولون مباشرة أو بواسطة المقاولون من الباطن بما في ذلك الأعمال التمهيدية مثل الأعمال المؤقتة وأعمال الحفر وكذا تنفيذ انشاءات مؤقتة تخدم التنفيذ واستخدام جميع المواد المخزونة في الموقع ، كما يشمل التأمين الآلات الأرضية المتحركة مثل الجرارات والحفارات والأوناش والخلاطات والوحدات غير المرخص باستخدامها في الطرق العامة، وايضاً يشمل تأمين المسؤولية المدنية للمؤمن لهم تجاه الغير الناشئة عن الأضرار المادية والجسمانية التي قد تقع أثناء تنفيذ الأعمال موضع وثيقة التأمين.

وقد شهد التأمين الهندسي انحساراً واضحا خلال السنوات الأخيرة بسبب قلة الموازنات الاستثمارية المخصصة وتراجع حركة الاعمار في البلد فضلا عن شدة المنافسة بين شركات القطاع الخاص والقطاع العام على المشاريع القليلة المحالة بعهدة شركات المقاولات، اذ تراجع عدد الوثائق النافذة من (٢١٦٢) وثيقة في سنة (٢٠٠٨) الى (٨٠) وثيقة فقط في سنة (٢٠١٧).

اما فترة التغطية لعقود التأمين الهندسي، فعادة ما تتناسب مع فترة انجاز المشروع بشكل كامل يمتد من سنة واحدة فأكثر ولذلك ينبغي تطبيق منهج اللبنات او النموذج العام على هذه المحفظة، ومن خلال السلاسل الزمنية يمكن تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وفق الجدول (٣٢) الآتي :

جدول (٣٢)

القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة عقود التأمين الهندسي في تاريخ التحول

(المبالغ بالآلاف)

البيان	عدد الوثائق	وحدات التغطية التأمينية	صافي التدفقات النقدية المتوقعة (الداخلة –الخارجة)			
			٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
المجموع	٨٠	٤٢ مليون دينار/ عقد	٣،٨٠٠–	٣،١٠٠–	١،١٠٠–	١،٧٠٠–
القيمة الحالية لدينار واحد وبمعدل خصم ٠,٠٦ سنويا			١	٠,٩٤٣٤	٠,٨٩	٠,٨٣٩٦٢
صافي القيمة الحالية			٣،٨٠٠–	٢،٩٢٤–	٩٧٩–	١،٤٢٧–
صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة عقود التأمين			٩،١٣٠– ألف دينار			

ملاحظات حول الاحتساب :

١- تم تصنيف وثائق التأمين الهندسي على أساس سنة اصدار الوثيقة، فضلا عن فترات التغطية المتبقية ومبالغ التأمين، علما بان طريقة التسديد تكون بقسط وحيد في بداية فترة التغطية.

٢- على الرغم من كون صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة عقود التأمين المحتسبة آنفا كانت سالبة (أي صافي تدفقات خارجة)، الا ان المجموعة غير مرهقة وذلك لان التدفقات النقدية الداخلة جرت فعلا قبل تاريخ التحول وبعد تاريخ التحول لن تتحقق تدفقات داخلة كون آلية التسديد تحكم هذه التدفقات.

٣- من خلال السلسلة الزمنية فان التنبؤ بوقوع المخاطر يشير الى نسبة تحقق ضئيلة جداً لوقوع الخطر ومن ثم فان التدفقات النقدية المستقبلية الخارجة كانت صغيرة نسبيا قياسا بحجم الإيرادات المتحققة.

ز- تأمين الحوادث المتنوعة

تغطي هذه المحفظة كافة مخاطر التأمين التي لا تندرج في أي محفظة من المحفظات السابقة وهي تتعلق بالحوادث المتنوعة فمثلا التأمين من سرقة المنازل، او السيارات او المخازن او الأموال غير المنقولة، والتأمين على القروض الممنوحة من المصارف، وتأمين المسؤولية سواء كانت تأمين المسؤولية المدنية العامة او المسؤولية المهنية او المسؤولية الشخصية، وتأمين المسافرين.

ولا تتجاوز فترة التغطية في أي من هذه الحوادث للسنة الواحدة ولذلك يمكن تلبية متطلبات منهج تخصيص الأقساط على هذه المحفظة وتكون التزامات التغطية المتبقية في نهاية السنة متمثلة بمبالغ أقساط التأمين غير المكتسبة.

ح- إعادة التأمين الوارد

تقوم شركة التأمين العراقية من خلال اتفاقية إعادة التأمين بين شركات التأمين وبإدارة شركة إعادة التأمين العراقية العامة بعمليات إعادة التأمين الاتفاقي لمشاركة شركات التأمين الأخرى بالمخاطر ويتم تحديد نسبة معينة من المشاركة في عمليات إعادة التأمين تكون حصة شركة التأمين العراقية، وهذه النسبة تكون ثابتة من الايرادات المستلمة والتعويضات المدفوعة للمؤمن المباشر.

يتم تخصيص محفظة لعقود إعادة التأمين الوارد كون المعيار يشمل عقود إعادة التأمين فضلاً عن عقود التأمين، كما يتم المحاسبة عنها على وفق منهج تخصيص الأقساط كون العقود تكون سنوية.

ط- إعادة التأمين المحتفظ بها

تقوم شركة التأمين العراقية بمشاركة جزء من مخاطر عقود التأمين التي تصدرها مع شركة إعادة التأمين العراقية وبعض شركات الإعادة الأجنبية، ويشمل إعادة التأمين محفظات التأمين (السيارات التكميلي، والبحري بضائع، والحريق، والحوادث المتنوعة، والتأمين الهندسي) بينما تحتفظ بمخاطر التأمين على الحياة الفردي والجماعي ولا تشاركها مع شركة إعادة التأمين.

وتتفق شركة التأمين مع شركة إعادة التأمين على نسب ثابتة من الأقساط والتعويضات لكل نوع من أنواع التأمين وليس لكل وثيقة او عقد ومن ثم فان المخاطر المصاحبة لكل نوع من أنواع عقود إعادة التأمين يمكن تجميعها في محفظة واحدة ومجموعة واحدة، وفي الغالب تكون هذه المجموعة مرهقة لان مجموعات العقود الأساسية الخاضعة لإعادة التأمين تكون غير مرهقة، وقد تم ربط التدفقات النقدية لعقود إعادة التأمين مع محفظة تأمين السيارات التكميلي ومحفظة التأمين الهندسي كونها يتم المحاسبة عنها وفق منهج اللبنات، اما المحفظات الأخرى المشمولة بإعادة التأمين والتي يتم المحاسبة عنها وفق منهج تخصيص الأقساط فان أقساط إعادة التأمين الصادرة وحصة معيد التأمين من التعويضات فإنها يتم المحاسبة عنها ايضاً وفق منهج تخصيص الاقساط وتم التوصل الى التدفقات النقدية المستقبلية المبينة بالجدول (٣٣) الآتي :

جدول (٣٣)

القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها في تاريخ التحول

(المبالغ بالآلاف)

البيان	عدد الوثائق	وحدات التغطية التأمينية	صافي التدفقات النقدية المتوقعة (الداخلة –الخارجة)			
			٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
المجموع	/	١٣٨٨٣ مليون دينار/ وحدة	١،٣٨٢،١٤٩–	١،١٢٧،٨٤٣–	٨٥٠،٠٦١–	٤٣٥،٠٣٥–
القيمة الحالية لدينار واحد وبمعدل خصم ٠,٠٦ سنويا			١	٠,٩٤٣٤	٠,٨٩	٠,٨٣٩٦٢
صافي القيمة الحالية			١،٣٨٢،١٤٩–	١،٠٦٤،٠٠٧–	٧٥٦،٥٥٤–	٣٦٥،٢٦٤–
صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة عقود التأمين			٣،٥٦٧،٩٧٤– ألف دينار			

ملاحظات حول الاحتساب :

١- تم الاعتماد على وثائق التأمين الأساسية في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية لعقود إعادة التأمين وذلك كونها تعتمد كنسبة ثابتة من الأقساط والتعويضات، فضلا عن الاتجاه العام في الأقساط المدفوعة والتعويضات المستردة لعقود إعادة التأمين.

٢- لم يتم تضمين أي وثائق تأمين أساسية لمجموعات العقود التي يتم المحاسبة عنها وفق منهج تخصيص الأقساط وذلك لان فترة التغطية لا تتجاوز السنة، كما انها دخلت ضمنا في احتساب الاتجاه العام.

٣- وحدات التغطية المتبقية شملت وحدات التأمين التكميلي للسيارات والتأمين الهندسي

ثامناً : احتساب تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية لكل مجموعة

تم الاتفاق مع شركة التأمين العراقية كما تم ايضاحه سابقا الى اعتماد نسبة ٦٠% من معدل العوائد السنوية المباشرة لكل محفظة خلال السنوات الثلاث الأخيرة (٢٠١٦ –٢٠١٨) كتعديل المخاطر للمخاطر غير المالية ويعتمد كمبالغ ثابتة تحتسب في تاريخ التحول وتوزع على أساس وحدات التغطية لكل مجموعة وكما تظهر في الجدول (٣٤) الآتي :

جدول (٣٤)

تحديد تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية لشركة التأمين العراقية في تاريخ التحول

اسم المحفظة	معدل العوائد السنوية المباشرة للمحفظة (٢٠١٦-٢٠١٨)	النسبة المقبولة كتعديل للمخاطر غير المالية (٦٠%)	معدل مبالغ التأمين للوثائق الجديدة (٢٠١٦-٢٠١٨)	نسبة تعديل المخاطر غير المالية عن الوثائق الصادرة
محفظة التأمين على الحياة الفردي	٣٩٦،٩٦٤،٠٠٠	٢٣٨،١٧٨،٤٠٠	١٠،٩١٩،٢٢٦،٠٠٠	%٢,١٨
محفظة التأمين الجماعي	٢١،٥٠٣،١٢٠،٠٠٠	١٢،٩٠١،٨٧٢،٠٠٠	٢٤٥،١٣٥،٥٦٨،٠٠٠	%٥
محفظة تأمين السيارات التكميلي	٣،٨٥٥،٦٣٣،٠٠٠	٢،٣١٣،٣٧٩،٥٢٠	٤٩،١٢١،٧٠٩،٠٠٠	%٤,٧١
محفظة التأمين البحري/ بضائع	٢٤٥،٧٨٦،٠٠٠	١٤٧،٤٧١،٦٠٠	١،٨٤٣،٣٩٥،٠٠٠	%٨
محفظة تأمين الحريق	١،٠٥٤،٧١٣،٠٠٠	٦٣٢،٨٢٧،٨٠٠	١٠،٤٨٣،٥٩٩،٠٠٠	%٦
محفظة التأمين الهندسي	٢١٨،٢٣٠،٠٠٠	١٣٠،٩٣٨،٠٠٠	٣،٣٦٠،٠٠٠،٠٠٠	%٣,٨٩
محفظة تأمين الحوادث المتنوعة	٢،٥٣٩،٩١٣،٠٠٠	١،٥٢٣،٩٤٨،٠٠٠	٢٦،٦٦٩،٠٩٠،٠٠٠	%٥,٧١
محفظة عقود إعادة التأمين الوارد	٦٢٠،٦٢١،١٠٧	٣٧٢،٣٧٢،٦٦٤	٧،٩٥٠،٣٠٠،٠٠٠	%٤,٦٨
محفظة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها	غير قابل للتطبيق			

من الملاحظ بان نسبة تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية التي تقبل بها الشركة تتراوح بين ٢,١٨% و٨% وهي تمثل الهامش المقبول لدى الشركة لتحمل المخاطر غير المالية الناتجة عن اصدار عقود التأمين، اذ ان النسبة الأقل كانت في محفظة التأمين على الحياة الفردي بسبب كون اغلب وثائق التأمين كانت من النوع المختلط والذي يحتوي مكون استثمار كبير نسبياً فضلاً عن مكون التامين والذي تسبب بالحاق خسائر كبيرة نسبيا في المحفظة خلال السنوات الأخيرة.

اما النسبة الأكبر كانت لمحفظة التأمين البحري/ بضائع والتي بلغت ٨% اذ ان الشركة لم تتحمل أي تعويضات منذ سنة ٢٠١٥.

اما محفظة إعادة التأمين المحتفظ بها فهي غير مشمولة باحتساب تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية كونها تتعلق بالعقود الأساسية المشمولة بإعادة التأمين على وفق سياسة الشركة.

تاسعاً : تحديد قيمة التزامات عقود التأمين

تم تحديد قيمة التزامات عقود التأمين في تاريخ التحول المقترح في ١/ كانون الثاني/ ٢٠١٨ استناداً الى المبالغ التي تم التوصل اليها في الخطوات السابقة وتطبيقا لمنهج القيمة العادلة كما لو كانت العقود مصدرة في تاريخ التحول ويمكن توضيح تلك الالتزامات كما في الجدول (٣٥) الآتي :

جدول (٣٥) قيمة التزامات عقود التأمين لشركة التأمين العراقية في تاريخ التحول ١/ كانون الثاني/ ٢٠١٨

(المبالغ بآلاف الدنانير)

اسم المحفظة	صافي تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية	+ تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية	= التدفقات النقدية للوفاء	+ هامش الخدمة التعاقدية	مكون الخسارة	صافي قيمة التزامات مجموعة عقود التأمين
محفظة التأمين على الحياة الفردي	٢،٢٣٢،٤٥٤	٦٦٧،٣٧٥	٢،٨٩٩،٨٢٩	٠	– ٢،٨٩٩،٨٢٩	٠
محفظة التأمين الجماعي	٠	٠	٠	٠	٠	٠
محفظة تأمين السيارات التكميلي	٧،١٤٩،٦٤٤–	١،٦٦١،٧٢١	٥،٤٨٧،٩٢٣–	٥،٤٨٧،٩٢٣	٠	٠
محفظة التأمين البحري/ بضائع	٠	٠	٠	٠	٠	٠
محفظة تأمين الحريق	٧٩١،٨٩٦–	٢٢٢،٦٧١	٥٦٩،٢٢٥–	٥٦٩،٢٢٥	٠	٠
محفظة التأمين الهندسي	٩،١٣٠	٩١،٤٩٣	١٠٠،٦٢٣	٠	١٠٠،٦٢٣–	٠
محفظة تأمين الحوادث المتنوعة	٢٥٥،٤٩٠–	٢١٣،١٩٣	٤٢،٢٩٧–	٤٢،٢٩٧	٠	٠
محفظة عقود إعادة التأمين الوارد	٠	٠	٠	٠	٠	٠
محفظة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها	٣،٥٦٧،٩٧٥	٠	٣،٥٦٧،٩٧٥	٣،٥٦٧،٩٧٥–	٠	٠
مجموع التزامات عقود التأمين	٢،٣٨٧،٤٧١–	٢،٨٥٦،٤٥٣	٤٦٨،٩٨٢	٢،٥٣١،٤٧٠	– ٣،٠٠٠،٤٥٢	٠

ملاحظات حول الاحتساب :

١- المحفظات المؤشرة باللون الغامق يتم المحاسبة عنها وفق منهج تخصيص الأقساط الذي هو منهج مبسط لقياس قيمة التزامات التأمين بالأقساط غير المكتسبة.
٢- من الملاحظ ان طبيعة وآلية تسديد أقساط التأمين في محفظة التأمين الجماعي، ومحفظة إعادة التأمين الوارد تقضي بان الأقساط المستلمة تكون كلها مكتسبة في نهاية السنة ولذا لا تظهر أي التزامات في نهاية السنة.
٣- بالنسبة لمحفظة التأمين على الحياة الفردي، فقد تم احتساب تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية بنسبة (٢,١٨%) من مجموع مبالغ التأمين التقديرية في تاريخ التحول البالغة (٣٠،٦١٣،٥٥٢ ألف دينار) ويصبح مبلغ تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية للمحفظة بمبلغ (٦٦٧،٣٧٥ ألف دينار).
٤- بالنسبة لمحفظة تأمين السيارات التكميلي، فقد تم احتساب تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية بنسبة (٤,٧١%) من مجموع مبالغ التأمين التقديرية في تاريخ التحول البالغة (٣٥،٢٨٠،٧٠٩ ألف دينار) ويصبح مبلغ تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية للمحفظة بمبلغ (١،٦٦١،٧٢١ ألف دينار).
٥- بالنسبة لمحفظة التأمين البحري فان كافة عقود التأمين لسنة ٢٠١٧ كانت إيراداتها مكتسبة ومن ثم فان قيمة التزامات التأمين للمحفظة تساوي صفر.
٦- بالنسبة لمحفظة تأمين الحريق، فقد تم احتساب تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية بنسبة (٦ %) من مجموع مبالغ التأمين التقديرية في تاريخ التحول البالغة (٣،٧١١،١٩٤ ألف دينار) ويصبح مبلغ تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية للمحفظة بمبلغ (٢٢٢،٦٧١ ألف دينار) كما ان قيمة الأقساط غير المكتسبة والتي تتعلق بفترة التغطية المتبقية بلغت (٧٩١،٨٩٦ ألف دينار) ولم يتم خصم أي تدفقات مستقبلية لان فترة التغطية المتبقية لا تتجاوز السنة.
٧- بالنسبة لمحفظة التأمين الهندسي، فقد تم احتساب تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية بنسبة (٣,٨٩%) من مجموع مبالغ التأمين التقديرية في تاريخ التحول البالغة (٢،٣٥٢،٠٠٠ ألف دينار) ويصبح مبلغ تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية للمحفظة بمبلغ (٩١،٤٩٣ ألف دينار) مما تسبب في حصول مكون خسارة في التزامات التغطية المتبقية، وكما تم ايضاحه سابقاً فان هذه المحفظة ليست بالخاسرة ولكن طبيعة تسديد قسط التأمين في بداية فترة التغطية وإجراءات النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين الذي يعترف بالأقساط المستلمة كإيراد بشكل مباشر يؤدي الى عدم دقة المبالغ التي ظهرت إزاء التزامات التأمين الهندسي، لذا يقترح الباحث ان يتم معالجة مكون الخسارة في قيمة التزامات التأمين الهندسي في حساب احتياطي الاخطار غير المنتهية قبل اجراء التسويات القيدية التي تم الإشارة اليها في الفقرات اللاحقة.

٨- بالنسبة لمحفظة تأمين الحوادث المتنوعة، فقد تم احتساب تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية بنسبة (٥,٧١ %) من مجموع مبالغ التأمين التقديرية في تاريخ التحول البالغة (٣،٧٣٣،٦٧٣ ألف دينار) ويصبح مبلغ تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية للمحفظة بمبلغ (٢١٣،١٩٣ ألف دينار) كما ان قيمة الأقساط غير المكتسبة والتي تتعلق بفترة التغطية المتبقية بلغت (٢٥٥،٤٩٠ ألف دينار) ولم يتم خصم أي تدفقات مستقبلية لان فترة التغطية المتبقية لا تتجاوز السنة.

٩- بالنسبة لمحفظة عقود إعادة التأمين فان التزاماتها تقابلها صافي تكلفة قدرها (٣،٥٦٧،٩٧٥ ألف دينار) حسب متطلبات المعيار وتدرج ضمن هامش الخدمة التعاقدي وذلك لان التدفقات الخارجة المتوقعة تفوق التدفقات الداخلة المتوقعة.

١٠- من الملاحظ بان المحصلة النهائية للتدفقات النقدية المستقبلية كانت لصالح الشركة أي صافي تدفقات داخلة وعليه فان النشاط التأميني للشركة كان رابحا بالمجمل رغم وجود بعض التلكؤ في محفظة التأمين على الحياة الفردي والتأمين الهندسي اذ بلغ رصيد هامش الخدمة التعاقدية المقدر (٢،٥٣١،٤٧٠ ألف دينار) وهو يمثل الأرباح غير المكتسبة لعقود التأمين في تاريخ التحول والمتضمن في عقود التأمين الصادرة لغاية تاريخ التحول.

عاشراً : قياس الأصول المالية والاستثمارات والمكونات غير التأمينية المفصولة عن عقود التأمين

تطبيقا لمعيار IFRS 9 الذي يشمل الاستثمارات والادوات المالية والذي يفترض ان تقوم الوحدة بتطبيقه كأحد متطلبات التطبيق المبكر لمعيار IFRS 17، ينبغي اظهار حساب الاستثمارات على وفق معيار IFRS 9 في تاريخ التحول وهو ما سيقوم به الباحث.

استناداً الى متطلبات النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين، يظهر رصيد الاستثمارات في ميزانية شركة التأمين العراقية في تاريخ التحول بمبلغ اجمالي قدره (٣٤,٠٦٧,٢٩٧) ألف دينار ولدى تحليل هذا المبلغ تم التوصل الى الملاحظات الاتية :

١- لدى الشركة استثمارات عقارية اظهرتها بصافي قيمتها الدفترية (بعد احتساب الاندثار للمباني الاستثمارية المستخدمة) بمبلغ (١,٨٩٣,٠١٤) ألف دينار، وهذه الممارسة تتعارض مع معيار المحاسبة الدولي IAS 40 الذي يتطلب تقييم الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة في تاريخ الإبلاغ المالي، الا ان الباحث سيعتمد القيمة الدفترية المثبتة في السجلات لان المعيار المذكور غير مطبق في الشركة وهو ليس احد متطلبات التطبيق المبكر لمعيار IFRS 17.

٢- لدى الشركة ودائع ثابتة لدى المصارف الحكومية (الرافدين والرشيد) قيمتها الدفترية تبلغ (٢٥,١٠٠,٠٠٠) ألف دينار، وقد تم تبويبها في كشف الاستثمارات ضمن حـ/ استثمارات مالية قصيرة الاجل/ قطاع مالي)،

وتم اعتماد هذه القيمة من الباحث كون التبويب يلائم معيار IFRS 9 لان الاستثمارات في الدين قصيرة الاجل تثبت بالقيمة الدفترية مع تبويب إيرادات الفائدة كإيراد في قائمة الدخل.

٣- لدى الشركة قروض طويلة الاجل للقطاع الخاص بمبلغ (٢,٣٠٨,٩٣١) ألف دينار، وتعتمد الشركة طريقة الكلفة المطفأة والتي تتوافق مع معيار IFRS 9 وتقوم باستيفاء الفائدة المتراكمة من مبلغ القرض مقدما واثبات الدين بصافي القيمة الحالية ولذلك سيعتمدها الباحث من دون تغيير في تاريخ التحول.

٤- لديها محفظة طويلة الاجل من الأسهم لشركات قطاع خاص ومختلط فضلا عن بعض الشركات الأجنبية تبلغ كلفتها التاريخية (٦,٤٧٨,٩٩٢) ألف دينار ومخصص هبوط قيمة الاستثمارات يبلغ (١,٧١٣,٦٤٠) ألف دينار ويتم المحاسبة عنها وفق طريقة الكلفة او السوق ايهما اقل.

٥- تحتفظ الشركة باستثماراتها في اسهم الشركات (القطاع المختلط، والخاص، والشركات الأجنبية) ليس بغرض المتاجرة Non-Trading Investments وبنفس الوقت لا تتجاوز نسبة المساهمة في تلك الشركات لنسبة ٢٠% أي ليست هناك سيطرة، ومن ثم ينبغي المحاسبة عن تلك الاستثمارات وفق طريقة القيمة العادلة مع الاعتراف باي مكاسب (او خسائر) احتفاظ بالأسهم في الدخل الشامل الآخر، وبالطبع فأن المعالجة المحاسبية لهذه الاستثمارات على وفق IFRS 9 تتطلب استحداث الحسابات الآتية في النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين والمبينة في الجدول (٣٦).

جدول (٣٦)

التعديلات المقترحة على دليل الحسابات والمتعلقة بالاستثمارات طويلة الاجل

رقم الدليل الرئيسي	رقم الدليل الفرعي المقترح	اسم الحساب	البيان
١٥٤	١٥٤١	ح/ تسوية القيمة العادلة للأسهم	ويمثل الحساب الفرق بين القيمة العادلة للاستثمار في الأسهم طويلة الاجل وقيمتها الدفترية في تاريخ الإبلاغ المالي.
٤٦٤	٤٦٤١	ح/ مكاسب (او خسائر) الاحتفاظ غير المتحققة – ملكية	يمثل الزيادة (او النقصان) في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم طويلة الاجل عن قيمتها الدفترية في تاريخ الإبلاغ المالي.
٢٨٢	٢٨٢١	ح/ الدخل الشامل الآخر	يمثل كافة الإيرادات والمكاسب او الخسائر التي لا تظهر في حساب العمليات الجارية وحساب الأرباح والخسائر.

وقد توصل الباحث الى القيمة العادلة للأسهم في المحفظة الاستثمارية وذلك بعد حصر وتحديد الأسهم وقيمتها الدفترية ومن ثم تم العودة الى مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية فيما يتعلق بالشركات المدرجة، كما تم التقصي عن الشركات الأجنبية وتحديد مؤشرات أسعار الأسهم في تاريخ ٢٠١٨/١/١ الذي يمثل تاريخ التحول المقترح بهدف تحديد القيمة العادلة.

وحفاظاً على سرية البيانات المالية للشركة فقد تم بيان المبالغ الاجمالية للأسهم على مستوى القطاع (المختلط، والخاص، والعالم الخارجي) والتي تم بيانها في الجدول (٣٧) الآتي :

جدول (٣٧)

قياس الاستثمارات في الأسهم طويلة الاجل على وفق IFRS 9 (المبالغ بآلاف الدنانير)

الدليل المحاسبي	اسم الحساب	القيمة الدفترية في ٢٠١٨/١/١	القيمة العادلة في ٢٠١٨/١/١	ح/ مكاسب (او خسائر) الاحتفاظ غير المتحققة –ملكية
١٥٢٥	استثمارات مالية قطاع مختلط	٢,٦٤٢,٠٥١	٣،١٢٥،٠٤٨	٤٨٢،٩٩٧
١٥٢٦	استثمارات مالية قطاع خاص/ شركات	٢,٩٦٤,٥٧٤	٥،٤٠٩،٨٤٧	٢،٤٤٥،٢٧٣
١٢٥٨	استثمارات مالية/ عالم خارجي	٨٧٢,٣٦٧	٤،٠٧٣،٦٣٥	٣،٢٠١،٢٦٨
	المجموع	٦,٤٧٨,٩٩٢	١٢،٦٠٨،٥٣٠	٦،١٢٩،٥٣٨
١٥٤١	تسوية القيمة العادلة للأسهم	٦،١٢٩،٥٣٨	–	–
	القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم طويلة الاجل	١٢،٦٠٨،٥٣٠		

وبدراسة المبالغ التي ظهرت في الجدول (٣٧) يمكن استكمال الملاحظات التي اشّرها الباحث بهذا الصدد :

٦- تعد القيمة العادلة للاستثمارات طويلة الاجل جيدة جدا مقارنة بالقيمة الدفترية اذ ان القيمة العادلة تزيد عما يقرب ٩٥% من القيمة الدفترية وذلك يعود الى ان بعض الاستثمارات المهمة كانت استثمارات رابحة اذ زادت القيمة السوقية للسهم الواحد في احدى أسهم شركات القطاع المختلط الى (٤,١) دينار وبسبب السياسة المتبعة وفق النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين فان هذه الزيادة لم تنعكس في القيمة الدفترية مما أدى الى إبقاء هذه القيمة بكلفتها التاريخية.

٧- لم تقم الشركة بتعديل قيمة الاستثمارات في أسهم الشركات الأجنبية رغم كون الشراء تم في وقت الشراء العملة الأجنبية قبل ما يزيد عن ٢٠ سنة كما ان أحد الشركات مدرجة في بورصة البحرين ولها سعر تداول معروف.

٨- قامت الشركة باحتساب مخصص هبوط لأسعار الأسهم على أساس أسهم الشركات الخاسرة فقط ولم تحتسب المخصص على مستوى المحفظة بالكامل مما أدى الى تحديد المخصص بمبلغ (١,٧١٣,٦٤٠) ألف دينار في ٢٠١٧/١٢/٣١ على الرغم من وجود أسهم أخرى في نفس المحفظة فيها زيادة في القيمة السوقية.

٩- اما فيما يتعلق بالمكونات غير التأمينية المفصولة عن عقود التأمين، فانه لم يتم فصل أي مكونات غير تأمينية عن عقود التأمين لذا فان هذه الفقرة تعد غير ضرورية في تاريخ التحول.

أحد عشر : تسوية الأرصدة الافتتاحية لبعض الحسابات غير الضرورية في تاريخ التحول

في هذه الخطوة قام الباحث بإعداد ورقة عمل لغرض اثبات التسويات المطلوبة للحسابات غير الضرورية في تاريخ التحول والتوصل الى ميزان مراجعة بعد تاريخ التحول والظاهر في الجدول (٣٨) الآتي :

جدول (٣٨)

ورقة عمل اثبات التسويات اللازمة بتاريخ التحول (المبالغ بآلاف الدنانير)

الدليل المحاسبي		اسم الحساب	الأرصدة القائمة في ٢٠١٨/١/١		التسويات القيدية اللازمة في تاريخ التحول		ميزان المراجعة بعد التسويات	
ثلاثي	فرعي		مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
١١١		اراضي	٧٩				٧٩	
١١٢		مباني	٥٥،٣٥٢				٥٥،٣٥٢	
١١٣		الات ومعدات	١٦٧،٧٣٨				١٦٧،٧٣٨	
١١٤		وسائل نقل وانتقال	٢٣٩،١٨٦				٢٣٩،١٨٦	
١١٦		اثاث أجهزة مكاتب	٦٥٧،٢٨٣				٦٥٧،٢٨٣	
١٥١		استثمارات عقارية	٥،٥٢٠،٥٢٢				٥،٥٢٠،٥٢٢	
	١٥١١	أراضي استثمار	٢٠٨،٣٣٦				٢٠٨،٣٣٦	
	١٥١٢١	مباني استثمارية منجزة	٤،٦٢٥،٢٣٢				٤،٦٢٥،٢٣٢	
	١٥١٢٢	مباني استثمارية تحت التنفيذ	٦٨٦،٩٥٤				٦٨٦،٩٥٤	

الدليل المحاسبي		اسم الحساب	الأرصدة القائمة في ٢٠١٨/١/١		التسويات القيدية اللازمة في تاريخ التحول		ميزان المراجعة بعد التسويات	
ثلاثي	فرعي		مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
١٥٢		استثمارات مالية طويلة الاجل	٨،٧٨٧،٩٢٣		٠	٠	٨،٧٨٧،٩٢٣	٠
	١٥٢٥	استثمارات مالية قطاع مختلط	٢،٦٤٢،٠٥١				٢،٦٤٢،٠٥١	
	١٥٢٦	استثمارات مالية قطاع خاص/ شركات	٢،٩٦٤،٥٧٤				٢،٩٦٤،٥٧٤	
	١٥٢٧	استثمارات مالية قطاع خاص/ افراد	٢،٣٠٨،٩٣١				٢،٣٠٨،٩٣١	
	١٥٢٨	استثمارات مالية عالم خارجي	٨٧٢،٣٦٧				٨٧٢،٣٦٧	
١٥٣		استثمارات مالية قصيرة الاجل	٢٥،١٠٠،٠٠٠	٠	٠	٠	٢٥،١٠٠،٠٠٠	٠
	١٥٣٣	استثمارات مالية قصيرة الاجل/ قطاع مالي	٢٥،١٠٠،٠٠٠				٢٥،١٠٠،٠٠٠	
١٥٤		تسوية القيمة العادلة	٠	٠	٦،١٢٩،٥٣٨	٠	٦،١٢٩،٥٣٨	٠
	١٥٤١	تسوية القيمة العادلة للأسهم			٦،١٢٩،٥٣٨		٦،١٢٩،٥٣٨	
١٦١		مدينو النشاط الجاري	٤،٤٧٩،٥٢٨	٠	٠	٠	٤،٤٧٩،٥٢٨	٠

الدليل المحاسبي		اسم الحساب	الأرصدة القائمة في ٢٠١٨/١/١		التسويات القيدية اللازمة في تاريخ التحول		ميزان المراجعة بعد التسويات	
ثلاثي	فرعي		مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
	١٦١١	مدينو القطاع الحكومي	٥٣٩،٠٩٥				٥٣٩،٠٩٥	
	١٦١٣	مدينو القطاع المالي	١،٥٥٧،٧٧٨				١،٥٥٧،٧٧٨	
	١٦١٧	مدينو قطاع خاص/ افراد	٢،٣٨٢،٦٥٥				٢،٣٨٢،٦٥٥	
١٦٤		امانات عمليات التأمين	١،٧٩٩،٦٩٥	٠	٣،٠٠٠،٤٥٢	٠	٤،٨٠٠،١٤٧	٠
	١٦٤٦	مبالغ التأمين قيد التحصيل لدى الفروع	١،٧٩٩،٦٩٥				١،٧٩٩،٦٩٥	
	١٦٤٧	مكون الخسارة في التزامات التغطية المتبقية	٠		٣،٠٠٠،٤٥٢		٣،٠٠٠،٤٥٢	
١٦٦		حسابات مدينة متنوعة	٨١٢،٣٣٨	٠	٠	٠	٨١٢،٣٣٨	٠
	١٦٦٢	إيرادات مستحقة	٥٢٨،٦٣٥				٥٢٨،٦٣٥	
	١٦٦٣	مصاريف مدفوعة مقدماً	١٢٩،٨٠٢				١٢٩،٨٠٢	
	١٦٦٨	وزارة المالية	١٥٣،٩٠١				١٥٣،٩٠١	
١٨٣		نقد لدى المصارف	٢٢،٧٤٥،٤٨٧				٢٢،٧٤٥،٤٨٧	
٢١١		رأس المال المدفوع		٢،٠٠٠،٠٠٠				٢،٠٠٠،٠٠٠
٢١٢		احتياطي رأسمالي		٥٢٨،٣٤٤				٥٢٨،٣٤٤
٢١٣		احتياطي عام		٦،٩٢٨،٩٣٩		٣٢،٢٦٧،٧٢٢		٣٧،٤٨٣،٠٢١

الدليل المحاسبي		اسم الحساب	الأرصدة القائمة في ٢٠١٨/١/١		التسويات القيدية اللازمة في تاريخ التحول		ميزان المراجعة بعد التسويات	
ثلاثي	فرعي		مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
٢١٤		احتياطيات متنوعة		٦،٦٢٤،١٣٢				٦،٦٢٤،١٣٢
٢١٥		احتياطيات فنية		٣١،٣٢١،٢٠٥	٣٠،٥٥٤،٠٨٢	٠	٠	٧٦٧،١٢٣
	٢١٥١	احتياطي الاخطار غير المنتهية		٧،٤٦٠،٣٦٤	٧،٤٦٠،٣٦٤			٠
	٢١٥٣	احتياطي التعويضات الموقوفة		٤،٣٦٩،٥٨٩	٣،٦٠٢،٤٦٦			٧٦٧،١٢٣
	٢١٥٤	احتياطي الطوارئ لعمليات التأمين		٥،٦٩٥،٠٠٠	٥،٦٩٥،٠٠٠			٠
	٢١٥٥	الاحتياطي الحسابي		١٣،٧٩٦،٢٥٢	١٣،٧٩٦،٢٥٢			٠
٢٢١		مخصص الاندثار		٤،٧١٨،٦٤٥	٠	٠	٠	٤،٧١٨،٦٤٥
	٢٢١٢	مخصص اندثار مباني ومنشآت		٢٦،٩٣٠				٢٦،٩٣٠
	٢٢١٣	مخصص اندثار الات ومعدات		١٦٧،٧٣٨				١٦٧،٧٣٨
	٢٢١٤	مخصص اندثار وسائل نقل وانتقال		٢٣٩،١٨٦				٢٣٩،١٨٦

الدليل المحاسبي		اسم الحساب	الأرصدة القائمة في ٢٠١٨/١/١		التسويات القيدية اللازمة في تاريخ التحول		ميزان المراجعة بعد التسويات	
ثلاثي	فرعي		مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
	٢٢١٦	مخصص اندثار اثاث وأجهزة مكاتب		٦٥٧،٢٨٣				٦٥٧،٢٨٣
	٢٢١٧	مخصص اندثار مباني استثمارية		٣،٦٢٧،٥٠٨				٣،٦٢٧،٥٠٨
٢٢٢		مخصص الديون المشكوك في تحصيلها		٨٠٠،٠٠٠	٠	٠	٠	٨٠٠،٠٠٠
٢٢٥		تخصيصات متنوعة		١،٧١٣،٦٤٠	١،٧١٣،٦٤٠	٠	٠	٠
	٢٢٥١	مخصص هبوط قيمة الاستثمارات المالية		١،٧١٣،٦٤٠	١،٧١٣،٦٤٠			٠
٢٦١		دائنو النشاط الجاري		٣٦٧،٤٢١	٠	٠	٠	٣٦٧،٤٢١
	٢٦١٣	دائنو القطاع المالي		٣٢٤،٧١٤				٣٢٤،٧١٤
	٢٦١٧	دائنو القطاع الخاص/ افراد		٤٢،٧٠٧				٤٢،٧٠٧
٢٦٤		امانات عمليات التأمين		١،٥٩٦،٠٨٣	٠	٣،٠٠٠،٤٥٢	٠	٤،٥٩٦،٥٣٥
	٢٦٤٤	امانات طلبات التأمين/ حياة –عام		١٠،٠١٥				١٠،٠١٥

الدليل المحاسبي		اسم الحساب	الأرصدة القائمة في ٢٠١٨/١/١		التسويات القيدية اللازمة في تاريخ التحول		ميزان المراجعة بعد التسويات	
ثلاثي	فرعي		مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
	٢٦٤٥	مبالغ التأمين على الحياة المستحقة وغير المدفوعة		١،٥٨٦،٠٦٨				١،٥٨٦،٠٦٨
	٢٦٤٧	صافي التدفقات النقدية المستقبلية لعقود التأمين				٢،٣٨٧،٤٧١-		٢،٣٨٧،٤٧١-
	٢٦٤٨	تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية				٢،٨٥٦،٤٥٣		٢،٨٥٦،٤٥٣
	٢٦٤٩	هامش الخدمة التعاقدية				٢،٥٣١،٤٧٠		٢،٥٣١،٤٧٠
٢٦٦		حسابات دائنة متنوعة		٣،١٦٣،٥٨٧	٠	٠	٠	٣،١٦٣،٥٨٧
	٢٦٦١	تأمينات مستلمة من الغير		٣١٦،٩٢٩				٣١٦،٩٢٩
	٢٦٦٢	إيرادات مستلمة مقدما		٤١،٧٢٤				٤١،٧٢٤
	٢٦٦٣٣	مصاريف إدارية مستحقة		١،٠٨٠،٤٢٢				١،٠٨٠،٤٢٢
	٢٦٦٣٤	ضرائب عقارية مستحقة		٢٩٥،٧٣٢				٢٩٥،٧٣٢
	٢٦٦٥١	رواتب واجور معادة		٨٩،٨٥٠				٨٩،٨٥٠
	٢٦٦٦٢	رسم طابع أقساط التأمين المنتجة		١،٢٠٧،٤١٤				١،٢٠٧،٤١٤
	٢٦٦٦٣	رسم الطوابع المالية المستحقة		١،٠٩٩				١،٠٩٩

الدليل المحاسبي		اسم الحساب	الأرصدة القائمة في ٢٠١٨/١/١		التسويات القيدية اللازمة في تاريخ التحول		ميزان المراجعة بعد التسويات	
ثلاثي	فرعي		مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
	٢٦٦٨	حسابات دائنة متنوعة أخرى		٣٨،٩٤٦				٣٨،٩٤٦
	٢٦٦٩٨	أجور لجان الكشف		٤٦،٩٠٣				٤٦،٩٠٣
	٢٦٦٩٩	حسابات تحت التسوية		٤٤،٥٦٨				٤٤،٥٦٨
٢٦٧		استقطاعات لحساب الغير		٥١،٩٤٣	٠	٠	٠	٥١،٩٤٣
	٢٦٧٢	استقطاعات من الغير لحساب الغير		٥١،٩٤٣				٥١،٩٤٣
٢٦٨		دائنو توزيع الأرباح		١٠،٥٥١،١٩٢	٠	٠	٠	١٠،٥٥١،١٩٢
٢٨٢		الدخل الشامل		٠	٠	٦،١٢٩،٥٣٨	٠	٦،١٢٩،٥٣٨
	٢٨٢١	الدخل الشامل الآخر				٦،١٢٩،٥٣٨		٦،١٢٩،٥٣٨
		المجموع	٧٠،٣٦٥،١٣١	٧٠،٣٦٥،١٣١	٤١،٣٩٧،٧١٢	٤١،٣٩٧،٧١٢	٧٩،٤٩٥،١٢١	٧٩،٤٩٥،١٢١

ومن خلال ورقة العمل المبينة في الجدول (٣٨) يمكن بيان الملاحظات الآتية :

١- تم اعداد قيد خاص بإثبات التزامات عقود التأمين في تاريخ التحول كما لو كانت العقود تم إصدارها في تاريخ التحول.

٢- تم اعداد قيد خاص بإلغاء الاحتياطيات الفنية لان التزامات عقود التأمين المستقبلية المتوقعة تم اثباتها في القيد السابق ومن ثم فانه ليس هناك حاجة لحجز مبالغ إضافية للاحتياط لتلك الالتزامات المستقبلية، ولكن لم يتم الغاء مبلغ احتياطي التعويضات الموقوفة بالكامل وتم الإبقاء على مبلغ (٧٦٧,١٢٣) ألف دينار عن مطالبات تعويضية لم يتم حسمها بحلول سنة ٢٠١٨.

٣- تم اعداد قيد خاص بإثبات مبلغ تسوية القيمة العادلة للاستثمار بالأسهم تطبيقا لمعيار IFRS 9 وتم اثبات مكاسب الاحتفاظ غير المتحققة في الدخل الشامل الاخر في تاريخ التحول.

٤- تم تسوية رصيد مخصص هبوط قيمة الاستثمارات في حساب الاحتياطي العام وذلك لانتفاء الحاجة اليه.

٥- تعد الأرصدة الواردة في حقل ميزان المراجعة بعد التسويات هي الأرصدة الافتتاحية الجديدة التي يفترض العمل بها خلال سنة ٢٠١٨.

٦- خلال سنة ٢٠١٨ تم فتح مجموعات ومجمعات جديدة داخل محفظات عقود التأمين وتم اثبات المعاملات التي جرت خلال سنة ٢٠١٨ على وفق معيار IFRS 17 وفق مناهج القياس المناسبة وكل ذلك سيكون من خلال المبحث التالي لكي يتسنى للباحث احتساب جودة المعلومات المحاسبية الناتجة من تطبيق المعيار بعد سنة من تاريخ التحول ومقارنتها مع جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية الاصلية المعدة من الشركة.

٤-٣- المبحث الثالث : قياس جودة المعلومات المحاسبية قبل وبعد تطبيق IFRS 17

٤-٣-١. تأثيرات تطبيق IFRS 17 على المعلومات المحاسبية

لغرض بيان تأثير تطبيق IFRS 17 على المعلومات المحاسبية من حيث القيم والتغيرات التي طرأت عليها تم اخذ المبالغ النهائية الواردة في ميزان المراجعة الظاهر في الجدول (٣٨) وعمل قوائم مالية لشركة التأمين العراقية العامة عن السنة المالية المنتهية في ٣١/ كانون الأول/ ٢٠١٨ والواردة في الملحق (٢) وقد ظهرت العديد من التأثيرات المباشرة لتبني المعيار على المبالغ الظاهرة في القوائم المالية للشركة يمكن بيانها كما يأتي:

أولاً : التغيرات في مبالغ قائمة المركز المالي (الميزانية العامة)

نتج عن تطبيق الانموذج المقترح تغيرات عديدة في المبالغ الظاهرة في قائمة المركز المالي (الميزانية العامة) للشركة كما هي في ٣١/ كانون الأول/ ٢٠١٨ تمثلت بالجدول (٣٩) الآتي :

جدول (٣٩)

التغيرات في مبالغ قائمة المركز المالي وتفسيرها (المبالغ بالملايين)

البند	المبلغ بعد التطبيق	المبلغ قبل التطبيق	الفرق	التفسير
مجموع الموجودات	٩٦،٨٢٥	٨٦،٦٣٠	١٠،١٩٥	ان الزيادة في اجمالي الموجودات تعود الى الزيادة في قيمة الاستثمارات التي تم عرضها بالقيمة العادلة بعد ان كانت سياسة الشركة تقتضي احتساب مخصص هبوط لأسعار الأسهم التي انخفضت قيمتها، اما الأسهم التي ارتفعت قيمتها فلا تدخل في الاحتساب وتظهر بقيمتها الدفترية وذلك وفقا للنظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين
المطلوبات المتداولة	٣٥،٩٩٨	٢٧،٣٧٢	٨،٦٢٦	تعكس الزيادة في المطلوبات المتداولة قيمة التزامات عقود التأمين السارية في تاريخ اعداد الميزانية، الامر الذي يوضح بشكل أكثر ملاءمة قيمة التزامات الشركة تجاه الأطراف المختلفة ومنها حملة وثائق التأمين. ان عرض التزامات التغطية المتبقية كالتزام ضمن المطلوبات المتداولة جاء بسبب ان اغلب وثائق التأمين هي وثائق قصيرة الاجل وحتى وثائق التأمين طويلة الاجل فقد تم احتساب

البند	المبلغ بعد التطبيق	المبلغ قبل التطبيق	الفرق	التفسير
				التزامات التغطية المتبقية لفترة لا تتجاوز الخمس سنوات بسبب ارتفاع درجة عدم التأكد المصاحبة لتلك الفترات الطويلة.
المطلوبات الثابتة (حقوق الملكية)	٦٠،٨٢٨	٥٩،٢٥٩	١،٥٦٩	يمثل هذا الفرق ناتج عدد من التغيرات في الاحتياطيات العامة والفنية، والتغيرات في الدخل الشامل الاخر، والتغيرات في حصة الاحتياطيات من مبلغ الفائض القابل للتوزيع الذي اختلف نتيجة اختلاف أسس الاعتراف بالإيراد بين النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين وبين معيار عقود التأمين IFRS 17.
الدخل الشامل الاخر	٧،٥٣٣	٠	٧،٥٣٣	يعد هذا الفرق الحاصل امرا طبيعياً ناتجاً عن تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 والذي يمثل قيمة الأرباح غير المكتسبة الناتجة عن تقييم الأصول المالية واظهارها بالقيمة العادلة. كما ان الزيادة في الدخل الشامل الاخر لا تعبر عن الزيادة في قيمة الاستثمارات خلال سنة ٢٠١٨ فقط وانما تم عرض الدخل الشامل الاخر الخاص بسنة ٢٠١٧ في القوائم المعدلة وكما تم العمل عليه في المبحث الثاني بهذا الفصل. تمثل الزيادة في الدخل الشامل الاخر زيادة في اجمالي حقوق الملكية الامر الذي يعكس نجاح سياسة الاستثمار في الشركة مما يوفر مؤشر يمكن استخدامه في تقييم أداء الإدارة بشكل عام ولاسيما قسم الاستثمار.

ان الاختلاف في قيمة الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية يوضح حجم الاختلاف بين الأسس المحاسبية المتبعة في النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين وبين معيار الإبلاغ المالي الدولي "عقود التأمين" IFRS 17، كما يوضح حجم التحفظ المحاسبي المتبع وفق النظام اذ جرت السياسة المحاسبية وفق النظام باحتساب مخصص هبوط أسعار الأسهم (الاستثمارات) وحسمها من رصيد حساب الاستثمارات على

الرغم من ان هناك استثمارات أخرى ذات قيمة عادلة اعلى من قيمتها الدفترية ولا يتم اظهار تلك القيمة العادلة، أي اتباع " الكلفة او القيمة السوقية العادلة ايهما اقل.

كما ان السياسات المحاسبية المتحفظة التي اتبعها النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين بشأن احتساب المخصصات الفنية كانت بصورة مبالغ فيها مما أدى الى حجب وتجميد جزء كبير من الفائض المتحقق سنويا مما أدى الى تراكم مبالغ كبيرة في حسابات الاحتياطيات الفنية ولم يتم توزيعها كحصص للجهات المحددة في قانون الشركات (حصة الحماية الاجتماعية، وحصة الخزينة العامة، وحصة العاملين، وحصة البحث والتطوير، وحصة الخدمات الاجتماعية، وحصة الاحتياطي العام) وذلك لان تلك المبالغ تنزل كمصروفات من إيرادات الأقساط المتحققة، فمثلاً كانت حصة الخزينة العامة من الفائض المتحقق وفقاً للنظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين لسنة ٢٠١٨ تبلغ (٣,٩٨٣) مليار دينار، في حين أصبحت نفس الحصة وفقا لمعيار عقود التأمين (٩,٠٦٣) مليار دينار أي ما يقارب (٢,٢٧) ضعف للمبلغ الذي ينبغي ان يورّد للخزينة العامة.

ثانياً : التغيرات في مبالغ قائمة الدخل

كانت التغيرات في المبالغ الظاهرة في قائمة الدخل (حساب الأرباح والخسائر والتوزيع) للشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١/ كانون الأول/ ٢٠١٨ تمثلت بالجدول (٤٠) الآتي :

جدول (٤٠)

التغيرات في مبالغ قائمة الدخل وتفسيرها (المبالغ بالملايين)

البند	المبلغ بعد التطبيق	المبلغ قبل التطبيق	الفرق	التفسير
إيرادات العمليات التأمينية	٧٧,٧٧١	٨٢,٨٢٢	٥,٠٥١-	الفرق ظهر نتيجة اختلاف أسس الاعتراف والقياس بين المعيار والنظام المحاسبي الموحد، وبذلك فأن الإيرادات المعروضة على وفق المعيار تكون إيرادات متحققة تقابل مستوى التزامات الأداء التي تم تلبيتها خلال السنة فقط اما الإيرادات المعروضة وفق النظام المحاسبي فهي تمثل كل أقساط التأمين المستلمة خلال السنة.
إيرادات الاستثمار	٣,٧٤٩	٢,٩٩٤	٠,٧٥٥	يمثل الفرق مبالغ إيرادات تمويل التأمين التي يتم الاعتراف بها على وفق المعيار وقد تم تمييزها عن إيرادات العمليات التأمينية مما يعطي صورة أوضح عن أنواع الإيرادات التي تتحقق في الشركة.
مصروفات العمليات التأمينية	٥٢,٠٨٦	٦٩,١٧٩	- ١٧,٠٩٣	يمثل الفرق مبالغ الاحتياطيات التي كانت تحتسب وفقا للنظام المحاسبي الموحد مطروحاً منها فرق انخفاض قيمة أصول التأمين خلال السنة.
فائض العمليات الجارية	٢٣,٨٤٠	١١,٠٤٣	١٢,٧٩٧	يمثل الفرق نتيجة اختلاف احتساب الإيرادات والمصروفات أعلاه.
الفائض القابل للتوزيع	٢٠,٣٤٤	٨,٩٤١	١١,٤٠٣	يمثل الفائض القابل نتيجة اعمال الشركة وهو بمثابة صافي الدخل والفرق يعكس حجم اختلاف أسس الاعتراف والقياس للإيرادات والمصروفات بين النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين وبين معيار IFRS 17.

من خلال الجدول (٤٠) يمكن استخلاص ان معيار IFRS 17 يعطي صورة أكثر وضوحاً عن مبالغ الإيرادات والمصروفات اذ ان الإيرادات يتم الاعتراف بها فقط عندما يتم تلبية التزامات الأداء بغض النظر عن

مقدار الأقساط المستلمة او واجبة السداد من حملة الوثائق، كما ان المصروفات تمثل مصروفات العملية التأمينية فقط ولا يتم تضمين مخصصات إضافية تحسباً للمستقبل لان قيمة التزامات التأمين مثبتة في السجلات المحاسبية وتم احتسابها وفق أحدث المعلومات المتوفرة في تاريخ اعداد القوائم المالية.

وبالنسبة لشركة التأمين العراقية بوصفها احدى شركات القطاع العام، فان نتيجة اعمال الشركة وموقفها المالي من اهم المعلومات التي تكون مطلوبة من مختلف الأطراف الداخلية والخارجية كونها من الشركات الممولة ذاتياً فضلاً عن ضرورة دعم الاقتصاد الوطني بجزء من الموارد اللازمة لتغطية النفقات العامة، ولاسيما ما يمر به البلد من ازمة مالية.

ثالثاً : التغيرات في مبالغ قائمة التدفقات النقدية

كانت التغيرات في المبالغ الظاهرة في قائمة التدفقات النقدية للشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١/ كانون الأول/ ٢٠١٨ تمثلت بالجدول (٤١) الآتي :

جدول (٤١)

التغيرات في مبالغ قائمة التدفقات النقدية وتفسيرها (المبالغ بالملايين)

البند	المبلغ بعد التطبيق	المبلغ قبل التطبيق	الفرق	التفسير
صافي التدفقات النقدية التشغيلية	١٩,١٠٠	٢١,٠٨٦	– ١,٩٨٦	يعود الفرق الى عنصرين أساسيين هما إيرادات ومصروفات العمليات التأمينية، ومن الملاحظ ان هناك مبالغة في الاعتراف بالإيرادات على وفق النظام المحاسبي الموحد على الرغم من تنزيل مصروفات إعادة التأمين الصادرة من إيرادات التأمين الاساسي وأنتج ذلك التأثير بالزيادة في صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
صافي التدفق النقدية الاستثمارية	– ١١,١٦٣	– ١٣,٢٣٦	٢,٠٧٣	الفرق الظاهر كان نتيجة الزيادة في إيرادات الاستثمار التي تم احتسابها وفقا لمعياري IFRS 17،IFRS 9
صافي التدفقات النقدية التمويلية	٢٥٣–	١٦٦–	٨٧–	يمثل الفرق مقدار الزيادة في احتساب الاحتياطيات المتنوعة التي انخفضت بمبلغ اقل وفقا للمعيار منه وفقا للنظام المحاسبي الموحد
صافي التدفقات النقدية الاجمالي	٧,٦٨٤	٧,٦٨٤	٠	التدفقات النقدية الاجمالية لم تتغير وذلك كون إعادة التصنيف والمعالجات المحاسبية التي تطلبها تطبيق الانموذج المقترح لم تنتج تغيرات على ارصدة النقدية النهائية وإنما كان تأثيرها على حسابات الإيرادات والمصروفات وحسابات الموجودات والمطلوبات والاحتياطيات المرتبطة بها عدا حساب النقدية.

ان تطبيق الانموذج المقترح لتبني معيار IFRS 17 أدى الى تغيرات في التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية لأنه يعتمد أسس مختلفة لتحقق الايراد وإظهار قيمة التزامات عقود التأمين ومن ثم سيؤثر ذلك على الحسابات التي تدخل في هيكل قائمة التدفقات النقدية ولكنة لا يؤثر على اجمالي التدفقات النقدية.

ومن الملاحظ ان التدفقات النقدية التشغيلية تكون اقل على وفق المعيار وذلك لان المعيار لا يعترف بكامل أقساط التأمين المستحقة او المستلمة كإيراد تشغيلي، وانما يعترف بالإيرادات التي تقابل خدمات التغطية التأمينية المقدمة خلال السنة المالية فقط ويتم تدوير الاقساط المستلمة والتي تخص خدمات تغطية تأمينية في المستقبل الى الفترات المالية القادمة على شكل التزامات أداء ضمن المطلوبات في قائمة المركز المالي.

٤-٣-٢. قياس جودة المعلومات المحاسبية على وفق النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين لسنة ٢٠١٨

استنادا الى ما ورد في المباحث السابقة تم قياس جودة المعلومات المحاسبية لشركة التأمين العراقية عن القوائم المالية المعدة على وفق النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين للسنة المالية المنتهية في ٣١/ كانون الأول/ ٢٠١٨ (ملحق (١)) وفق نموذج McNichols باستخدام المعادلة الآتية :

$$\Delta WC_t = b_0 + b_1 CFO_{t-1} + b_2 CFO_t + b_3 CFO_{t+1} + b_4 \Delta Sales_t + b_5 PPE_t + \varepsilon_t$$

وحيث ان :

ΔWC_t= يمثل التغير في رأس المال العامل للسنة الحالية عن السنة الماضية مقاسا الى متوسط الموجودات الثابتة ويمثل جودة المعلومات المحاسبية في تفسير نسبة تغير رأس المال العامل للسنة الحالية.

CFO_{t-1} = التدفق النقدي للفترة السابقة

CFO_t = التدفق النقدي للفترة الحالية

$\Delta Sales_t$ = التغير في المبيعات

PPE_t = اجمالي الأصول الثابتة

b_{0-5} = معاملات خاصة بالشركة تمثل قيمة كل متغير

ε_t = يمثل المستحقات التي لا يتم تحويلها إلى نقد ويعد انحرافها المعياري مقياساً لجودة المستحقات للشركة.

CFO_{t+1} = التدفق النقدي الذي سينشأ في الفترة القادمة ولكنه يؤثر على أرباح هذه الفترة وسيتم استخراجه من خلال نموذج Cohen وفق المعادلة الاتية :

$$CFO_{t+1} = \alpha_0 + \beta_1 CFO_t + \beta_2 \Delta AR_t + \beta_3 \Delta Inv._t + \beta_4 \Delta AP_t + \beta_5 Dep._t + \beta_6 Other_t + \varepsilon_{t+1}$$

وتقسم كافة المتغيرات على اجمالي الأصول، وكما في الجدول (٤٢-٤٣) الآتي :

جدول (٤٢)

احتساب التدفقات النقدية المستقبلية

CFO_{t+1} التدفقات النقدية التشغيلية للسنة القادمة	CFO_t التدفقات النقدية التشغيلية	ΔAR_t التغير في الحسابات المدينة للسنة الحالية	$\Delta Inv._t$ التغير في المخزون للسنة الحالية	ΔAP_t التغير في الحسابات الدائنة والالتزامات المستحقة للسنة الحالية	$\Delta Dep._t$ الاندثارات	$\Delta Other_t$ المستحقات الأخرى	ε_{t+1} نسبة معامل الخطأ
٠,٠٥٨٩	٠,٢٤٣٤	٠,٠٠٦-	٠	٠,٠٢٦١-	٠,٠٠٤	٠,١٥٦٤-	٠

جدول (٤٣)

احتساب جودة المستحقات

ΔWC_t التغير في رأس المال العامل مقاس الى متوسط الأصول (جودة المعلومات)	CFO_{t-1} التدفقات النقدية التشغيلية للسنة الماضية	CFO_t التدفقات النقدية التشغيلية للسنة الحالية	CFO_{t+1} التدفقات النقدية التشغيلية للسنة القادمة	$\Delta Sales_t$ التغير في الإيرادات (او المبيعات)	PPE_t قيمة الأصول الثابتة	ε_t يمثل المستحقات التي لا يتم تحويلها الى نقد
٠,٧٣٢٧	٠,٠٦٣٣	٠,٢٤٣٤	٠,٠٥٨٩	٠,٣٦٦٩	٠,٠٠٠٣	٠

يتضح من الجدول (٤٢) ان متغيرات المعادلة بعد قسمتها على اجمالي الأصول في نهاية سنة ٢٠١٨ انتجت تقديراً بلغ (٠,٠٥٨٩) للتدفقات النقدية المتوقعة للسنة ٢٠١٩ مقاسة على اساس اجمالي الأصول في نهاية السنة المذكورة والذي تتطلبه معادلة احتساب جودة المعلومات وفق نموذج McNichols.

ووفقاً للجدول (٤٣) فإن جودة المعلومات المحاسبية المقاسة للشركة عن القوائم المالية لسنة ٢٠١٨ تفسر (٠,٧٢٣) من التغير في رأس المال العامل خلال السنة المذكورة وهي نسبة جيدة الى حد ما وفق قياسات النموذج وكان مقدار التغير في الإيرادات البالغ (٠,٣٦٦٩) القدر الأكبر من التأثير على النسبة المذكورة اذ يبلغ

٥٠% من اجمالي التفسير أي ان التغير في رأس المال العامل يتأثر الى حد كبير بتغير الإيرادات خلال فترة الاحتساب. اما نسبة التدفقات النقدية التشغيلية للسنة الحالية البالغة (٠,٢٤٣٤) فهي تؤثر بشدة على نسبة التغير في رأس المال العامل اذ تفسر ما يقارب ٣٣% من النسبة المذكورة.

ان طبيعة النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين والسياسات المتبعة في شركة التأمين العراقية تعتمد على الأنشطة التشغيلية في تدوير رأس المال العامل بشكل اكبر ولا تستثمر الأصول الثابتة او ما تراكم من رأس المال في توليد المزيد من الأموال اذ ان العوائد المتحققة (الفائض) والبالغة (٨,٩٤٠) مليار دينار لا تتناسب مع اجمالي الأصول البالغة (٨٦,٦٣٠) مليار دينار ولاسيما اذا علمنا ان المؤسسات المالية عموماً وشركات التأمين العالمية تحقق حوالي (٢٥% – ٥٥%) كعائد على الأصول حسب تقارير جمعيات ومؤسسات الاكتواريين حول العالم.

كما ان النسبة المتبقية للتغير والتي لا تفسرها متغيرات النموذج والبالغة (٠,٢٦٧٣) تعود لمعلومات ومتغيرات لم تدرج بشكل عادل في القوائم المالية وقد تعود لعدة أسباب منها :

أ- طبيعة معالجات النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين.
ب- سياسات وخيارات الإدارة.
ج- طريقة عرض البنود في القوائم المالية.
د- المفاهيم المتعلقة بالمحاسبة في وحدات التأمين.
هـ- القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة التي تحكم عمل الشركة.

٤-٣-٣. قياس جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية المعدة على وفق IFRS 17

يوضح الملحق (١) القوائم المالية لشركة التأمين العراقية والمعدة على وفق الانموذج المقترح لمعيار عقود التأمين IFRS 17 لسنة ٢٠١٨، والتي تم تنظيمها وفقاً للشكل القانوني المطلوب على وفق النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين لأغراض المقارنة، وهي كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ٣١/ كانون الأول/ ٢٠١٨، وبإمكان الشركة الاسترشاد بخطوات العمل الواردة في المبحث الثاني من هذا الفصل فضلاً عن الفصل الثالث من الاطروحة لغرض عرض القوائم المالية والافصاح على وفق متطلبات المعيار.

تم قياس جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية المعدلة للشركة وفق معادلة نموذج McNichols وتم التوصل الى النتائج الآتية :

جدول (٤٤)

احتساب التدفقات النقدية المستقبلية على وفق معيار IFRS 17

CFO_{t+1} التدفقات النقدية التشغيلية للسنة القادمة	CFO_t التدفقات النقدية التشغيلية	ΔAR_t التغير في الحسابات المدينة للسنة الحالية	$\Delta Inv._t$ التغير في المخزون للسنة الحالية	ΔAP_t التغير في الحسابات الدائنة والالتزامات المستحقة للسنة الحالية	$\Delta Dep._t$ الاندثارات	$\Delta Other_t$ المستحقات الأخرى	ε_{t+1} نسبة معامل الخطأ
٠,٢٤٥٢	٠,١٩٧٣	٠,٠١٢٣-	٠	٠,٠١٤٠	٠,٠٠٣٦	٠,٠٤٢٧	٠

جدول (٤٥)

احتساب جودة المستحقات على وفق معيار IFRS 17

ΔWC_t التغير في رأس المال العامل مقاس الى متوسط الأصول (جودة المعلومات)	CFO_{t-1} التدفقات النقدية التشغيلية للسنة الماضية	CFO_t التدفقات النقدية التشغيلية للسنة الحالية	CFO_{t+1} التدفقات النقدية التشغيلية للسنة القادمة	$\Delta Sales_t$ التغير في الإيرادات (او المبيعات)	PPE_t قيمة الأصول الثابتة	ε_t يمثل المستحقات التي لا يتم تحويلها الى نقد
٠,٧٨٢١	٠,٠٦٣٣	٠,١٩٧٣	٠,٢٤٥٢	٠,٢٧٦١	٠,٠٠٠٣	٠

يتضح من الجدول (٤٤) ان متغيرات المعادلة بعد قسمتها على اجمالي الأصول في نهاية سنة ٢٠١٨ انتجت تقديرا بلغ (٠,٢٤٥٢) للتدفقات النقدية المتوقعة للسنة ٢٠١٩ مقاسة الى اجمالي الأصول في نهاية السنة المذكورة والذي تتطلبه معادلة احتساب جودة المعلومات وفق نموذج McNichols.

ووفقاً للجدول (٤٥) يتبين ان جودة المعلومات المحاسبية المقاسة للشركة عن القوائم المالية المعدلة لسنة ٢٠١٨ تفسر (٠,٧٨٢١) من التغير في رأس المال العامل خلال السنة المذكورة وهي نسبة جيدة الى حد ما وفق قياسات النموذج، اذ كان مقدار التغير في الإيرادات البالغ (٠,٢٧٦١) يمثل ٣٥% من التأثير في اجمالي التفسير أي ان التغير في رأس المال العامل يتأثر الى حد كبير بتغير الإيرادات خلال فترة الاحتساب. اما نسبة التدفقات النقدية التشغيلية للسنة القادمة البالغة (٠,٢٤٥٢) فهي تؤثر بشدة على نسبة التغير في رأس المال العامل اذ تفسر ما يقارب ٣١% من النسبة المذكورة، وهذا ما يؤكد ان التدفقات النقدية التشغيلية المتوقعة للسنة القادمة تؤثر بنسبة كبيرة على نسبة رأس المال العامل وهو ما يعزز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، كما ان نسبة التدفقات النقدية التشغيلية للسنة الحالية والبالغة (٠,١٩٧٣) تؤثر في تفسير التغير في رأس المال العامل بنسبة ٢٥% من النسبة الاجمالية.

وعطفاً على القوائم المالية المعدلة للشركة على وفق متطلبات معيار عقود التأمين IFRS 17 يُلاحظ ان نسبة العائد على الاصول قفزت الى ٢١% وهذا يدل على ان متطلبات المعيار تؤدي الى بيان العوائد بشكل اقل تحفظاً من متطلبات النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين، فضلاً عن الاعتراف بالمصروفات الفعلية في مقابل الإيرادات الناتجة عن الوفاء بالتزامات الأداء.

٤-٣-٤. مقارنة نتائج قياس جودة المعلومات المحاسبية قبل وبعد تطبيق IFRS 17

في هذا الجزء من المبحث يتم بيان النتائج بشكل مقارن بهدف تسليط الضوء على الفروقات الناتجة بين المعلومات الاصلية المعروضة في القوائم المالية للشركة على وفق النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين مع المعلومات المعدلة على وفق متطلبات معيار عقود التأمين IFRS 17 وكما تظهر في الجدول (٤٦) الآتي :

جدول (٤٦)

مقارنة نتائج نموذج McNichols لقياس جودة المعلومات المحاسبية على وفق مدخل المستحقات

المقياس	القيمة على وفق IFRS 17	القيمة وفق النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين	**الفرق**	التفسير
CFO_t التدفقات النقدية التشغيلية	٠,١٩٧٣	٠,٢٤٣٤	-٠,٠٤٦١	يعد انخفاض نسبة التدفقات النقدية التشغيلية امراً متوقعا لتطبيق المعيار وذلك قد يعود لعدة أسباب منها؛ انه يتم اثبات الإيرادات فقط عند تلبية التزامات الأداء بدلاً من تاريخ الاستلام النقدي المتبع وفق النظام المحاسبي الموحد. فضلاً عن زيادة قيمة الأصول الاجمالية تطبيقاً متطلبات معيار عقود التأمين IFRS 17 ومعيار الأدوات المالية IFRS 9 الامر الذي يزيد في مقام المعادلة ومن ثم انخفاض النتيجة.
CFO_{t+1}	٠,٢٤٥٢	٠,٠٥٨٩	٠,١٨٦٣	تمثل هذه الزيادة في التدفقات النقدية للسنة القادمة زيادة نوعية تتمثل في قدرة المعلومات الناتجة عن تفسير التدفقات النقدية المستقبلية بشكل أكثر عدالة

المقياس	القيمة على وفق IFRS 17	القيمة وفق النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين	**الفرق**	التفسير
التدفقات النقدية التشغيلية للسنة القادمة				فعقود التأمين المصدرة في هذه السنة ستتسبب في انتاج تدفقات نقدية في السنوات القادمة، في حين ان المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي الموحد لا توضح قيمة التزامات عقود التأمين ومن ثم لا توضح تأثير العقود الحالية على التدفقات النقدية المستقبلية الامر الذي يؤدي الى تقليل القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية.
CFO_{t-1} التدفقات النقدية التشغيلية للسنة الماضية	٠,٠٦٣٣	٠,٠٦٣٣	٠	لكون سنة ٢٠١٨ هي سنة التطبيق المقترحة فان نسبة التدفقات النقدية التشغيلية للسنة السابقة لم تتأثر ومن ثم فان تأثير التغير الحقيقي في النسبة لم يظهر في النموذج المستعمل لقياس جودة المعلومات المحاسبية
ΔAR_t التغير في الحسابات المدينة للسنة الحالية	-٠,٠١٢٣	-٠,٠٠٦	-٠,٠٠٦٣	تسبب تطبيق المعيار في الاعتراف بمكون الخسارة في التزامات التغطية المتبقية بشكل مباشر في الأرباح والخسائر وهي ما تقدر بـ(٣) مليار دينار، أي تخفيض الحسابات المدينة بهذا المبلغ، في حين ان النظام المحاسبي لم يثبت هذا المبلغ ومن ثم لم يظهر عند احتساب التغير. ان المعيار يعطي صورة أوضح عن أصول الوحدة والتزاماتها مما يعزز من خاصيّة صدق التمثيل بشكل أكبر.

المقياس	القيمة على وفق IFRS 17	القيمة وفق النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين	**الفرق**	التفسير
ΔAP_t التغير في الحسابات الدائنة والالتزامات المستحقة للسنة الحالية	٠,٠١٤٠	٠,٠٢٦١-	٠,٠٤٠١	تمثل الزيادة في الحسابات الدائنة على وفق المعيار نتيجة حتمية، اذ انه يُظهر التزامات عقود التأمين المتبقية بدلا من إظهار مخصصات فنية لا تؤثر على التدفقات النقدية التشغيلية بشكل مباشر. ان تمثيل التزامات عقود التأمين في القوائم المالية سيعطي نظرة أوضح لمستخدمي القوائم المالية عن التزامات الوحدة وكيفية تلبية تلك الالتزامات في المستقبل من خلال وحدات التغطية المتبقية. كما ان التغير في الحسابات الدائنة عبر السنين سيوضح طريقة إدارة عقود التأمين من الشركة وسياستها في إدارة المخاطر الناتجة عنها وذلك سيؤدي الى إمكانية توفير معلومات أكثر ملاءمة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين تمكنهم من تقييم إدارة الاستثمار بشكل عام.
$\Delta Dep._t$ الاندثارات	٠,٠٠٣٦	٠,٠٠٤	٠,٠٠٠٤-	لم تتأثر الاندثارات الى حد كبير، وذلك لان المعيار لا غير معني بقياس الأصول الثابتة القابلة للاندثار او الإفصاح عنها، وانما يُعنى بعقود التأمين فقط، اما التغير الظاهر فانه نتيجة اختلاف مقام المعادلة وهو اجمالي الأصول مما ترتب على تغيير الناتج.

المقياس	القيمة على وفق IFRS 17	القيمة وفق النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين	**الفرق**	التفسير
$\Delta Other_t$ المستحقات الأخرى	٠,٠٤٢٧	٠,١٥٦٤-	**٠,١٩٩١**	يمثل هذا المتغير ناتج المعادلة (صافي الدخل – (التدفقات النقدية التشغيلية لهذه السنة +التغير في الحسابات المدينة +التغير في المخزون – التغير في الحسابات الدائنة – الاندثارات) بعد قسمة المتغيرات كافة على اجمالي الأصول، والتي تعد معادلة ملحقة بنموذج (Cohen)، ويعد صافي الدخل اكثر متغير اثر على ناتج المعادلة اذ ان صافي الدخل المعروض في القوائم المالية ازداد من (٨,٩) مليار وفق النظام المحاسبي الى (٢٠,٣) مليار الامر الذي رفع نسبة المستحقات الأخرى الظاهرة بنسبة تقرب الى (٠,٢) وهو ما يؤشر الى تأثير المعيار المباشر على المستحقات الاجمالية ويزيد في جودة المستحقات الظاهرة في القوائم المالية.
$\Delta Sales_t$ التغير في الإيرادات (او المبيعات)	٠,٢٧٦١	٠,٣٦٦٩	**٠,٠٩٠٨-**	يعد انخفاض نسبة تغير المبيعات امراً اعتياديا ناتجاً عن تغير مبلغ الإيرادات الظاهرة في قائمة الدخل، اذ انخفض ايراد التأمين الإجمالي لسنة ٢٠١٨ من (٨٢,٨) مليار دينار الى (٧٧,٧) مليار دينار على وفق المعيار بسبب اختلاف مفاهيم تحقق الايراد لتتلاءم مع "مفهوم تحقق الايراد عند تلبية التزامات الأداء" على وفق المعيار بدلا من مفهوم "تحقق الايراد عند استحقاق الأقساط" على وفق متطلبات النظام المحاسبي، الامر الذي يعكس الانسجام

المقياس	القيمة على وفق IFRS 17	القيمة وفق النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين	**الفرق**	التفسير
				مع المفاهيم الحديثة للمحاسبة والتي يتبناها مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB في سلسلة معايير الإبلاغ المالي التي يصدرها.
PPE_t قيمة الأصول الثابتة	٠,٠٠٠٣	٠,٠٠٠٣	٠	لم تتغير نسبة قيمة الأصول الثابتة الى اجمالي الأصول بسبب ضآلة القيمة الدفترية للأصول الثابتة وسياسة الاندثار المتبعة في الشركة.
ΔWC_t التغير في رأس المال العامل مقاس الى متوسط الأصول (جودة المعلومات)	٠,٧٨٢١	٠,٧٣٢٧	٠,٠٤٩٤	قيمة الزيادة في نسبة جودة المعلومات بلغت (٦,٧٤%) وهي تعني ان المعلومات المنتجة على وفق المعيار تفسر التغيرات الحاصلة في رأس المال العامل للسنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة ومقاسة بإجمالي الأصول بشكل أفضل من المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين وبنسبة ٦,٧٤%. أي تحسنت جودة المعلومات نتيجة تطبيق المعيار (وفقا لنموذج McNichols فقط) بالنسبة المذكورة اما النسبة المتبقية والبالغة (٠,٢١٧٩) فهي تعود الى متغيرات خارجة عن النموذج وقد لا توفرها المعلومات الحالية.

٤-٣-٥. نتائج اختبار فرضيات البحث

في هذا الجزء من المبحث سيتم التعرض الى نتائج اختبار فرضيات البحث الواردة في الفصل الأول لغرض معرفة نتائج اثبات الفرضيات التي استند اليها البحث، اذ ان البحث استند الى فرضية رئيسة تمثلت بما يأتي:

" ان تبني معيار IFRS 17 "عقود التأمين" وفق الانموذج المقترح يؤثر في جودة المعلومات المحاسبية لوحدات الاعمال العراقية "

وتفرعت من الفرضية الرئيسة الفرضيات الآتية :

٦. يمكن وضع إنموذج مقترح لتبني معيار IFRS 17 "عقود التأمين" ويمكن تطبيقه في وحدات الاعمال العراقية.
٧. يؤثر الانموذج المقترح في نتائج اعمال وحدات الاعمال العراقية التي تمارس أنشطة التأمين ومركزها المالي.
٨. يؤثر تبني معيار IFRS 17 في ملاءمة المعلومات المعروضة في القوائم المالية لوحدات الاعمال العراقية.
٩. يؤثر تبني معيار IFRS 17 في صدق التمثيل للمعلومات المعروضة في القوائم المالية لوحدات الاعمال العراقية.
١٠. يؤثر تبني معيار IFRS 17 في الخصائص التعزيزية للمعلومات المعروضة في القوائم المالية لوحدات الاعمال العراقية.

ومن خلال المناقشات السابقة ضمن الفصل الرابع يمكن القول بان الفرضيات أعلاه تم اثباتها من خلال الانموذج المقترح وتطبيقه في شركة التأمين العراقية، ويمكن تلخيص ذلك من خلال الجدول (٤٧) الاتي:

جدول (٤٧)

عرض نتائج اختبار فرضيات البحث

مضمون الفرضية	النتيجة	البيان
١. يمكن وضع إنموذج مقترح لتبني معيار IFRS 17 "عقود التأمين" ويمكن تطبيقه في وحدات الاعمال العراقية.	تم اثباتها	تم تقديم انموذج مقترح لتبني معيار IFRS 17 وتم تطبيقه في شركة التأمين العراقية العامة التي هي واحدة من كبريات شركات التأمين في العراق، وقد تم عرض الانموذج المقترح في المبحث الثاني من هذا الفصل
٢. يؤثر الانموذج المقترح في نتائج اعمال وحدات الاعمال العراقية التي تمارس أنشطة التأمين ومركزها المالي.	تم اثباتها	من خلال نتائج التطبيق الإنموذج المقترح ظهرت نتائج التطبيق واضحة على نتيجة اعمال شركة التأمين العراقية اذ ارتفع صافي الفائض القابل للتوزيع من (٨,٩) مليار دينار الى (٢٠,٣) مليار دينار، كما ان قائمة المركز المالي للشركة تأثرت من خلال الانموذج المقترح وازدادت اجمالي الموجودات من (٨٦,٦) مليار دينار الى (٩٦,٨) مليار دينار
٣. يؤثر تبني معيار IFRS 17 في ملاءمة المعلومات المعروضة في القوائم المالية لوحدات الاعمال العراقية.	تم اثباتها	ان توفير المعلومات اللازمة عن التزامات عقود التأمين والايرادات المتحققة عنها خلال السنة فضلا عن المعلومات حول توقيت وحجم التدفقات النقدية المستقبلية لعقود التأمين القائمة في تاريخ الإبلاغ المالي سيؤدي الى اتخاذ القرارات الازمة من الجهات المعنية بشكل أفضل مما يعني زيادة ملاءمة المعلومات التي يقدمها الانموذج المقترح لتبني المعيار.
٤. يؤثر تبني معيار IFRS 17 في صدق التمثيل للمعلومات المعروضة في القوائم المالية لوحدات الاعمال العراقية.	تم اثباتها	يعتمد المعيار على أسس للاعتراف والقياس مبنية على افضل المعلومات المتوفرة حول طبيعة وظروف وخصائص عقود التأمين المصدرة ويتم تحديث القيمة الدفترية لالتزامات التأمين باي تغيرات تحدث على مجموعات العقود، كما ان الاعتراف بالإيراد على وفق المعيار يكون فقط عندما يتم تلبية التزامات الأداء التي يتم احتسابها على أساس وحدات التغطية المنقضية والمتبقية فضلا عن تبويب إيرادات التي تستلمها الشركة الى إيرادات خدمة التأمين وايرادات تمويل التأمين، وهذه ادلة عن

مضمون الفرضية	النتيجة	البيان
		مدى تمثيل المعلومات المقدمة على وفق المعيار بشكل اكثر صدقا من تلك المقدمة على وفق النظام المحاسبي الموحد، وقد اثبت نموذج McNichols المستخدم لقياس جودة المعلومات ان المعلومات المقدمة على وفق المعيار هي معلومات اكثر جودة.
٥. يؤثر تبني معيار IFRS 17 في الخصائص التعزيزية للمعلومات المعروضة في القوائم المالية لوحدات الاعمال العراقية.	تم اثباتها	**قابلية المقارنة:** يعتمد المعيار مناهج للاعتراف والقياس تنطبق على كافة عقود التأمين كما انه يتبع أسس واضحة للاعتراف بالإيرادات والمصروفات وان اتباع هذه المناهج والاسس بشكل موحد من وحدات الاعمال التي تمارس أنشطة التأمين سيؤدي الى تحسين قابلية المقارنة بين تلك الوحدات بدلا من الوضع القائم حالية والذي يسمح للشركات باعتماد الأسس التي تراها مناسبة للمحاسبة والابلاغ عن عقود التأمين المختلفة. قابلية التحقق: يلاحظ بان المعيار يعتمد أسس ونماذج واضحة ومحددة ومن ثم فإنها تكون قابلة للتحقق بشكل منطقي باستعمال نفس تلك الأسس والنماذج، اما المعلومات التي تعد باستعمال النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين فتكون معلومات محدودة وفق الحد الأدنى المقرر وفقا للنظام مما يؤدي الى صعوبة التحقق من تلك المعلومات. التوقيت المناسب: يقضي المعيار باستعمال أنظمة معلومات وقواعد بيانات ذات قابليات خزن ومعالجة عالية مما يسهل انتاج المعلومات في الوقت المناسب، اما في ظل الوضع الحالي فان الشركة تستعمل الأرشيف الورقي وأنظمة المعلومات التي تستند الى الإجراءات اليدوية والسجلات مما يصعب من توفير المعلومات الملاءمة وفي التوقيت الملائم، الامر الذي يجعل اغلب القرارات المستعجلة والحاسمة يتم اتخاذها استناداً الى خبرات متخذ القرار او بشكل ارتجالي.

مضمون الفرضية	النتيجة	البيان
		قابلية الفهم: يتصف الإبلاغ المالي في ظل النظام المحاسبي الموحد بانه ابلاغ نمطي قائم على ما ينتجه النظام من معلومات من وجهة نظر الشركة وليس ما يحتاجه متخذ القرار، ولذلك تكون المبالغ المعروضة في القوائم المالية اجمالية ولا تتوفر عنها الإفصاحات الكافية ولاسيما التزامات الشركة وكيفية الوفاء بها فضلا عن خصائص عقود التأمين السارية في تاريخ الإبلاغ المالي. اما الإبلاغ المالي على وفق المعيار فانه يركز على بيان التزامات وحدة الاعمال وبيان الإفصاحات الضرورية التي تمكن متخذ القرار من تفهم طبيعة المبالغ المعروضة في القوائم المالية وبتفاصيل أكثر عن كيفية تحقيق الإيرادات والارباح. ان ما بينه الباحث في أعلاه كان نتيجة تطبيق الانموذج المقترح في شركة التأمين العراقية ومن خلال ما لاحظه الباحث من نتائج وبينها في المباحث الثلاث في هذا الفصل، وكما هو معروف فان قياس درجة التغير في كل من هذه الخصائص احصائيا يتطلب تطبيق المعيار في وحدات الاعمال ذات العلاقة ومن ثم استقصاء اراء مستخدمي المعلومات المحاسبية لمعرفة مدى التغير في كل من الخصائص الأساسية والتعزيزية للمعلومات المحاسبية وهو ما يتعذر في الوقت الحاضر كون المعيار لم يدخل حيز التطبيق بعد.

ومن خلال استعمال نموذج McNichols تبين اثبات الفرضية الأساسية للبحث أي ان تطبيق الانموذج المقترح لتبني معيار IFRS 17 اثر بشكل إيجابي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية لشركة التأمين العراقية العامة بوصفها احدى وحدات الاعمال الرائدة في العراق.

الفصل الخامس : الاستنتاجات والتوصيات

تمهيد

يعرض هذا الفصل خلاصة ما توصل إليهِ الباحث من استنتاجات في ضوء ما تم تناوله في الجانبين النظري والعملي من البحث، وكذلك اهم التوصيات بهذا الصدد، ويتضمن هذا الفصل المبحثين الآتيين :

المبحث الاول : الاستنتاجات

المبحث الثاني : التوصيات

المبحث الاول : الاستنتاجات

يعرض هذا المبحث ملخصاً لاهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث في ضوء ما تناوله البحث في الجانبين النظري والعملي والتي تمثلت بالآتي :

١. يعد التأمين مرآة لتطور الشعوب والمجتمعات، اذ ان هنالك علاقة وثيقة بين تطور التأمين ومختلف التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تمر بها المجتمعات والبلدان، ومن هنا أصبح التأمين مقياساً للتطور الاقتصادي والاجتماعي للبلدان.
٢. يشارك التأمين اليوم في دعم واسناد مختلف القطاعات التجارية والاقتصادية وذلك من خلال إدارة المخاطر ومشاركتها مع الاخرين الامر الذي يؤدي الى زيادة إقدام المستثمرين وتشجيعهم على زيادة الاستثمارات وتنوعها.
٣. ينبغي ان تتصف المخاطر بعدة صفات او خصائص لكي تكون قابلة للتأمين، منها المادية، وقابلية التحديد والاستقلالية، وبخلاف ذلك تكون المخاطر غير قابلة للتأمين.
٤. يعد معيار "عقود التأمين" IFRS 4 هو المعيار النافذ في الوقت الحاضر بوصفه معياراً انتقالياً الهدف منه تهيئة بعض جوانب الإبلاغ المالي للوحدات التي تمارس أنشطة التأمين الا ان فترة تطبيقه ستستمر لحين بدء سريان معيار "عقود التأمين" IFRS 17.
٥. يترادف مصطلحا جودة الإبلاغ المالي وجودة المعلومات المحاسبية للتعبير عن مدى توافر الخصائص النوعية (الملاءمة وصدق التمثيل والخصائص التعزيزية) في المعلومات المحاسبية والمالية المقدمة للمستخدمين وأصحاب المصلحة.
٦. تتعدد مداخل ومقاييس ونماذج قياس جودة المعلومات المحاسبية ولكل منها مؤيدون ومنتقدون، لذا فان استعمال أيّ مدخل او نموذج يعتمد على طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية والفترات الزمنية التي تغطيها تلك المعلومات المحاسبية ومدى ملاءمة المدخل او النموذج لتلك المعلومات.
٧. يعد الاعتراف والقياس والافصاح عن الالتزامات والأصول التي تترتب عن اصدار عقود التأمين مشكلة شائكة وبالغة الصعوبة والتعقيد لأنها تنطوي على التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة والتي تتأثر بالظروف السائدة فضلاً عن حالة عدم التأكد العالية التي تصاحب تلك التدفقات، كما ان تلك العقود قد تتضمن مكونات غير تأمينية تزيد في تعقيد المحاسبة عن تلك العقود.
٨. تمثّل الهدف الأساسي لإصدار معيار عقود التأمين IFRS 17 الى توحيد المعالجات المحاسبية عن عقود التأمين في مختلف البلدان مما يعزز قابلية المقارنة والاتساق، الامر الذي يؤدي الى تسهيل عملية فهم المستثمرين وأصحاب المصلحة لنتائج اعمال شركات التأمين ووحدات الاعمال الأخرى ومقارنتها.

٩. يركز معيار IFRS 17 على مفاهيم فصل المكونات غير التأمينية (كلما أمكن ذلك) والمحاسبة عنها بشكل يتناسق مع معايير الإبلاغ المالي الدولية الأخرى ويقصد بالمكونات غير التأمينية أي ادوت مالية مشتقة ضمن العقد، أي مكونات استثمار، او أي تعهد بتقديم السلع او الخدمات غير التأمينية الى حامل الوثيقة.

١٠. يتطلب IFRS 17 تجميع العقود في محفظات portfolios، ومجمعات Cohorts ومجموعات Groups لأغراض الاعتراف والقياس والعرض لعقود التأمين، وبذلك فان IFRS 17 لا يتعامل مباشرةً مع العقود بشكل منفرد الا في حالة كون المحفظة تتألف من عقد منفرد وحيد نتيجة تطبيق بنود IFRS 17.

١١. يُعد موضوع قياس عقود التأمين أبرز التحديات التي تواجه وحدات الاعمال التي تصدر أي نوع من أنواع عقود التأمين، لذلك تناول IFRS 17 موضوع القياس بشكل تفصيلي بغية تسهيل عملية القياس من جهة، وتحقيق اهداف القياس من جهة أخرى.

١٢. حدد معيار IFRS 17 نموذج عام للقياس يسمى بمنهج اللبنات BBA الذي يطبق على اغلب عقود التأمين، مع إضافة نموذجين بديلين هما منهج تخصيص الأقساط الذي يطبق على العقود قصيرة الاجل ومنهج الرسوم المتغيرة الذي يطبق على عقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة المباشرة.

١٣. يعد مفهوم هامش الخدمة التعاقدية Contractual service margin من المفاهيم المستحدثة في المعيار والذي يعبر عن الأرباح غير المكتسبة المتوقعة لمجموعة عقود التأمين والذي تعترف به الشركة في قائمة الدخل عند تلبية التزامات الأداء تجاه حملة الوثائق.

١٤. يعد مفهوم التدفقات النقدية للوفاء Fulfilment cash flows واختصارها FCF من المفاهيم المستحدث أيضا ويعني تقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة نتيجة الوفاء بالتزامات الوحدة تجاه حملة الوثائق.

١٥. يعد العرض والافصاح من اهم حلقات تحديث المحاسبة عن عقود التأمين وفق IFRS 17، اذ أولى المجلس أهمية خاصة لمسألة العرض والافصاح عن عقود التأمين بالشكل الذي يعزز من قابلية المقارنة بين الأرقام المحاسبية المدرجة في البيانات المالية نفسها، علاوة على قابلية المقارنة بين البيانات المالية لوحدات الاعمال التي تصدر عقود التأمين ووحدات الاعمال الأخرى.

١٦. اعطى المعيار أهمية كبيرة لعرض التزامات واصول عقود التأمين في قائمة المركز المالي، اذ يقضي المعيار بعرض مجموعات عقود التأمين بالقيمة الدفترية المحدثة وبأربع اقسام (عقود التأمين الصادرة التي تعد أصول وتلك التي تعد التزامات، عقود إعادة التأمين المحتفظ بها التي تعد أصول وتلك التي تعد التزامات)، بهدف توفير معلومات أكثر منفعة للمستخدمين تتمثل في اظهار طبيعة كل مجموعة من مجموعات عقود التأمين وقيمة الالتزامات والمخاطر المصاحبة لتلك المجموعات.

١٧. يركز المعيار على التمييز بين إيرادات ومصروفات خدمات التأمين الأساسية (نتيجة خدمة التأمين) عن الإيرادات والمصروفات الناتجة عن استعمال معدلات الخصم في احتساب التدفقات النقدية المستقبلية (تمويل التأمين)، ويهدف هذا التمييز الى تعزيز قابلية المقارنة مع الإيرادات الأخرى في وحدات أخرى وذلك من خلال تقارب الأسس المعتمدة في الاعتراف بتلك الإيرادات مع معايير الإبلاغ المالي الأخرى.

١٨. وضع المعيار ثلاث مناهج للتحول في تاريخ التطبيق الالزامي او في تاريخ التطبيق المبكر وهي منهج الأثر الرجعي Retrospective approach، ومنهج الأثر الرجعي المعدل Modified retrospective approach، ومنهج القيمة العادلة Fair value approach، وبالنظر الى سعة حجم الفجوة بين التطبيق على المستوى المحلي ومتطلبات المعيار تم اعتماد منهج القيمة العادلة في الانموذج المقترح.

١٩. يمثل معيار عقود التأمين IFRS 17 تغييراً جذرياً وليس نمطياً في المحاسبة عن عقود التأمين عالمياً، ومن ثم فان التحديات التي تواجه تطبيقه تحديات كبيرة ومتنوعة ينبغي الوقوف عليها وتحديدها بغية تسهيل تطبيقه وإزالة أي عوائق تقف حائلا دون تطبيقه.

٢٠. يمتد نشاط التأمين في العراق الى بدايات القرن العشرين ومنذ ذلك التاريخ ولغاية اليوم قفز هذا النشاط قفزات كبيرة وكان ينافس الشركات الإقليمية خلال فترة السبعينات من القرن العشرين، ولكنه وبسبب الحروب والظروف التي مر بها البلد تراجع بشكل كبير وأصبح في عزلة عن التطورات الحديثة التي يشهدها عالم التأمين اليوم.

٢١. يمكن ملاحظة ان نشاط الشركة في التأمين والاستثمار في شركة التأمين العراقية تطور بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة وانعكس ذلك في نمو نسب تحقيق الأرباح وزيادة الملاءة المالية للشركة وتقليل نسب التعويضات الى الأقساط المتحققة فضلاً عن الاستقرار في الوضع الإداري والتنظيمي الذي تشهده الشركة الامر الذي أدى الى تعزيز مكانة الشركة بين شركات التأمين العراقية العامة والخاصة وزيادة التغطية التأمينية لمختلف أنواع التأمين وبالنتيجة تحقيق الأرباح اللازمة لديمومة عمل الشركة والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني.

٢٢. هناك العديد من الاختلافات على مستوى المفاهيم والإجراءات والمتطلبات بين معيار IFRS 17 والنظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين، كما ان هناك ضعف في إجراءات التكيف والتحول الى المعيار سواء من الجهات التنظيمية او الشركات ووحدات الاعمال المشمولة بعملية التبني.

٢٣. قياس أداء كل خط انتاجي في شركة التأمين العراقية لا يختص بايرادات ومصروفات كل منها وانما يعتمد ايضاً على النتيجة النهائية لكل خط انتاجي بعد ان يتم توزيع المصروفات والايرادات غير التأمينية على الخطوط الانتاجية مما يشوه مقاييس الأداء.

٢٤. من خلال تطبيق خطوات الانموذج المقترح في تاريخ التحول المقترح تم تعديل العديد من الأرصدة الافتتاحية للموجودات المالية والمطلوبات وحقوق الملكية كما تم الاستغناء عن اغلب ارصدة الاحتياطيات التي كانت تراكم رأس المال بشكل غير مبرر، وهذا يعطي مؤشراً بان المعيار يؤثر على ارصدة الميزانية في تاريخ التحول بشكل كبير.

٢٥. خلال السنة اللاحقة لتاريخ التحول حصلت تغيرات كبيرة في الإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات التي ترتبط بعقود التأمين السارية والجديدة مما أثّر على ارصدة كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي مما يوضح التأثير المباشر لاختلاف المفاهيم المعتمدة في المعيار عن تلك المعتمدة في النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين، واهمها صافي الدخل واجمالي الأصول واجمالي حقوق الملكية، وقيمة التزامات عقود التأمين.

٢٦. ان السياسات المحاسبية المتحفظة التي اتبعها النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين بشأن احتساب المخصصات الفنية كانت بصورة مبالغ فيها مما أدى الى حجب وتجميد جزء كبير من الفائض المتحقق سنويا مما أدى الى تراكم مبالغ كبيرة في حسابات الاحتياطيات الفنية ولم يتم توزيعها كحصص للجهات المحددة في قانون الشركات.

٢٧. أدى تطبيق الانموذج المقترح الى تغيرات في التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية لأنه يعتمد أسس مختلفة لتحقق الايراد وإظهار قيمة التزامات عقود التأمين ومن ثم سيؤثر ذلك على الحسابات التي تدخل في هيكل قائمة التدفقات النقدية ولكنة لا يؤثر على اجمالي التدفقات النقدية.

٢٨. من الملاحظ ان التدفقات النقدية التشغيلية تكون اقل على وفق المعيار وذلك لان المعيار لا يعترف بكامل أقساط التأمين المستحقة او المستلمة كإيراد تشغيلي، وانما يعترف بالإيرادات التي تقابل خدمات التغطية التأمينية المقدمة خلال السنة المالية فقط ويتم تدوير الاقساط المستلمة والتي تخص خدمات تغطية تأمينية في المستقبل الى الفترات المالية القادمة على شكل التزامات أداء ضمن المطلوبات في قائمة المركز المالي.

٢٩. اظهر مقياس جودة المعلومات المستعمل ان جودة المعلومات المحاسبية ازدادت بتطبيق الانموذج المقترح لتبني معيار IFRS 17 وبنسبة (٦,٧٤%)، أي ان المعلومات المحاسبية التي ينتجها تبني المعيار أكثر جودة من المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين لنفس الفترة وهي السنة المالية المنتهية في ٣١/ كانون الأول/ ٢٠١٨.

المبحث الثاني : التوصيات

يتناول هذا المبحث اهم التوصيات التي يتقدم بها الباحث والتي استخلصها من الدراسة النظرية والعملية والتي تمثلت بالآتي :

١. زيادة الاهتمام بشركات التأمين ومختلف وحدات الاعمال التي تمارس نشاط التأمين وذلك لغرض دعم هذا القطاع الحيوي والمهم لتطوير الاقتصاد العراقي.
٢. إعادة النظر بالقوانين والأنظمة والتعليمات التي تنظم عمل التأمين في العراق وبما ينسجم مع تطور قطاع التأمين على مستوى العالم والاستفادة من تجارب مختلف الدول المتقدمة في هذا المجال.
٣. نشر الوعي التأميني بين مختلف طبقات المجتمع ولاسيما رجال الاعمال والمستثمرين كون التأمين يساعد في تشجيع النمو الاقتصادي ومشاركة المخاطر وتخفيف وطأة الخسائر التي تتعرض لها وحدات الاعمال والافراد على حد سواء.
٤. مطالبة الجهات المهنية والقطاعية والمنظمة بتنظيم خطط عمل ومناهج زمنية لتبني معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدوليين وإلزام مختلف وحدات الاعمال بالالتزام بتلك الخطط والمناهج وفق رؤية علمية وعملية وتخصيص الموازنات اللازمة للتدريب والتأهيل وتطوير البرامج اللازمة لذلك.
٥. مطالبة ديوان الرقابة المالية واللجان والمجالس المنبثقة منه بتحديث النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين لكي يستوعب التغيرات في المفاهيم والمعالجات والإجراءات التي وردت في معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدوليين ولاسيما معيار IFRS 17.
٦. يوصي الباحث ديوان الرقابة المالية وشركات التدقيق بالتواصل مع كبريات شركات التدقيق العالمية لغرض الاستفادة والتدريب على المفاهيم النظرية المعتمدة في المعيار والتطبيقات العملية والمحوسبة اللازمة لتبني معيار IFRS 17 والمعايير الأخرى ذات العلاقة وتدقيق الحسابات ذات الصلة.
٧. مطالبة ديوان التأمين بتعديل التعليمات التي صدرت بموجب قانون تنظيم اعمال التأمين ١٠ لسنة ٢٠٠٥ وإزالة التعرض بينها وبين معيار IFRS 17 والمعايير الأخرى تمهيدا لتبني معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدوليين.
٨. مطالبة ديوان التأمين بوصفه الجهة القطاعية المعنية بتنظيم اعمال التأمين في العراق والاشراف عليه بمتابعة أداء شركات التأمين ووحدات الاعمال الأخرى التي تمارس أنشطة التأمين والرقابة عليها والتأكيد على سلامة خطط التسويق وإجراءات التعويض التي تقوم بها تلك الوحدات وبما يعزز هذا القطاع المهم والحيوي لتنمية الاقتصاد العراقي.

٩. يوصي الباحث شركات التأمين كافة ووحدات الاعمال الأخرى التي تمارس اعمال التأمين بتبني معيار IFRS 17 ومعايير الإبلاغ المالي الدولية ذات الصلة من خلال تطبيق الانموذج المقترح في البحث مع اجراء التعديلات المطلوبة عليه وبما يتلاءم مع طبيعة كل وحدة.
١٠. مطالبة وحدات الاعمال التي تمارس اعمال التأمين بتخصيص الموازنات اللازمة لتوفير متطلبات معيار عقود التأمين IFRS 17 ومعايير المحاسبة والابلاغ المالي الأخرى وتحديث الهياكل التنظيمية والعمليات وسياسات التسعير والتسويق لعقود التأمين، فضلا عن التدريب والتأهيل لمختلف المستويات الإدارية وتوفير البرامج المتكاملة لمساعدتها في تهيئة البيانات اللازمة لتبني المعيار.
١١. مطالبة شركة التأمين العراقية وشركات التأمين الأخرى بتحديث مقاييس الأداء للخطوط الإنتاجية التي تعتمد فقط على إيرادات ومصروفات النشاط التأميني فضلاً عن اعتماد المقاييس غير المالية مما يحسن من عملية تقييم الأداء.
١٢. مطالبة شركة التأمين العراقية بتصميم واعتماد نظام حوافز واضح للوكلاء والعاملين ليشكل دافعاً في توسيع التغطية التأمينية وزيادة انتاجيتهم.
١٣. مطالبة وحدات الاعمال وشركات التأمين بتقديم معلومات اكثر (ضمن القوائم المالية) عن نشاط التأمين ونشاط إعادة التأمين ونشاط الاستثمار بشكل اكثر تفصيلاً لتمكين أصحاب المصلحة من تفهم طبيعة كل نشاط من الأنشطة المذكورة ومن ثم اتخاذ القرار بشكل افضل.
١٤. يوصي الباحث شركات التأمين بالاهتمام بالاستثمار كونه الجزء المكمل لنشاط التأمين واستغلال الفوائض النقدية المتحققة من أقساط التأمين، وتنويع أوجه الاستثمار لتعزيز أرباح الشركات وترصين الأوضاع المالية لها.
١٥. مطالبة شركات التأمين بزيادة التركيز على الوظائف الاكتوارية وتهيئة الخبراء الاكتواريين لغرض تحديث الأبحاث والدراسات الاكتوارية اللازمة للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية لعقود التأمين.
١٦. مطالبة شركات التأمين بإعادة تقييم محفظات التأمين على وفق انتاجيتها وربحيتها فضلا عن حجم المخاطر المرتبطة بها، اذ ان المعيار يوفر معلومات أكثر ملاءمة عن كل محفظة وفقا لخصائص التدفقات النقدية المستقبلية ومستوى المخاطر وهو يقدم فرصة مهمة لإعادة التقييم.
١٧. مطالبة شركات التأمين بزيادة الاهتمام بوظائف إدارة المخاطر والموازنة بين عقود التأمين وعقود إعادة التأمين المحتفظ بها والاستفادة من الدراسات الاكتوارية العالمية في هذا المجال.
١٨. مطالبة قسم المحاسبة في كليات الإدارة والاقتصاد بأجراء دراسة عن فتح دبلوم مهني "محاسبة تأمين" فضلاً عن إضافة مقررات اختيارية تخصصية في المراحل المتقدمة من دراسة البكالوريوس، لغرض تأهيل المحاسبين في قطاع التأمين وتعزيز الجانب المعرفي لديهم.

١٩. يوصي الباحث كافة الباحثين والمختصين وطلبة الدراسات العليا في مجال المحاسبة عن التأمين بإجراء بحوث إضافية على معيار IFRS 17 وتأثيراته على الأوضاع المالية ونتائج الاعمال والتعمق بالمفاهيم والمصطلحات التي استحدثها المعيار وذلك لإغناء هذا المجال البحثي المهم.

المراجع والمصادر

القرآن الكريم

المصادر العربية

أولا : القوانين والتشريعات والأنظمة والتعليمات والوثائق الرسمية :

- قانون تنظيم اعمال التامين (١٠) لسنة ٢٠٠٥، والتعليمات الصادرة بموجبه.
- مؤسسة IFRS، (٢٠١٨)، "**المعايير الدولية لإعداد للتقرير المالي IFRS**"، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، الرياض.
- شركة التأمين العراقية، (٢٠١٩)، "**التقرير السنوي لعام ٢٠١٨**"، و"**الاحصائيات السنوية لسنة ٢٠١٨**".
- شركة التأمين العراقية، (٢٠١٨)، "**التقرير السنوي لعام ٢٠١٧**"، و"**الاحصائيات السنوية لسنة ٢٠١٧**".

ثانيا : الكتب

- أبو بكر، عيد احمد، (٢٠١١)، "**ادارة اخطار شركات التأمين** "**اخطار اكتتاب + اخطار استثمار**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- بلاند، ديفيد، (١٩٩٨)، "**التأمين الاسس والممارسة**" ترجمه بتصرف يوسف العجمي ومعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، البحرين.
- بلقاوي، احمد راهي، (٢٠٠٩) " **النظرية المحاسبية**" الجزء الأول، ترجمة رياض العبد الله، مراجعة طلال الججاوي، دار اليازوري للنشر، عمان الأردن.
- الجبالي، يحيى موسى حسين، (٢٠١٠)، "**قياس الخطر والتأمين في الاستثمار**"، مركز التعليم المفتوح/ جامعة بنها.
- جبر، محمد هشام، (٢٠١٢)، "**ادارة الخطر والتأمين**"، رام الله –فلسطين.
- الججاوي، طلال والمسعودي، حيدر، (٢٠١٣) " **المحاسبة المالية المتوسطة**"، الطبعة الأولى، دار المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- جمعة، احمد حلمي، (٢٠١٠) "**نظرية المحاسبة المالية**" (النموذج الدولي الجديد، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر، عمان الأردن.
- الحبيطي، قاسم محسن إبراهيم، والسقا، زياد هاشم يحيى، (٢٠٠٣) " **نظام المعلومات المحاسبية**"، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، الموصل، العراق.

- حسان، فتحي محمد، (١٩٨٩)، "**مطالبات التأمين البحري (البضائع) واجراءات المعاينة ومنع الخسائر**" جامعة الدول العربية/ الاكاديمية العربية للنقل البحري، القاهرة.
- حلوة، حنان رضوان، (٢٠٠٩) "**مدخل النظرية المحاسبية الإطار الفكري والتطبيقات العملية**"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- الحيالي، وليد ناجي، (٢٠٠٧)، "**النظرية المحاسبية**"، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك.
- خضر، احمد علي، (٢٠١٢)، "**الافصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات**"، المجلد ١، دار الفكر الجامعي، مصر.
- الخفاجي، منعم، (٢٠١٤)، "**مدخل لدراسة التأمين**"، مكتبة التأمين العراقية.
- الدلاهمة، سليمان مصطفى، (٢٠٠٨) "**اساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنلوجيا المعلومات**" الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر، الأردن.
- رضا، سامح محمد، (٢٠١٨)، "**دور حوكمة الشركات في تحسين التقارير المالية للحد من الازمات المالية**" الطبعة الأولى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر.
- ريجدا، جورج، (٢٠٠٦)، "**مبادئ أدارة الخطر والتامين**"، ترجمة البلقيني، محمد توفيق ومهدي، إبراهيم محمد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.
- السيفي، بديع احمد، (٢٠٠٦)، "**الوسيع للتأمين وأعاده التأمين**" الجزء الاول والثاني، شركة الديوان للطباعة، بغداد.
- شاهين، علي عبد الله، (٢٠١١)، "**النظرية المحاسبية (إطار فكري تحليلي وتطبيقي)**"، مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الاولى، غزة/ فلسطين.
- الشحادة، عبد الرزاق قاسم والبرغوثي، سمير إبراهيم وشعبان، أسامة سميح والقاسم، عامر محمد عفيف، (٢٠١١)، "**نظرية المحاسبة**" الطبعة الأولى، زمزم ناشرون وموزعون، عمان الاردن.
- شرويدر، ريتشارد، مارتل كلارك، جاك كاثي، (٢٠١٢) "**نظرية المحاسبة**" ترجمة خالد علي احمد كاجيجي، ابراهيم ولد محمد فال، دار المريخ للنشر والطباعة، المملكة العربية السعودية.
- شمقار، فؤاد، (٢٠١٤)، "**التأمين في اقليم كوردستان ومقالات أخرى**"، مكتبة التأمين العراقي.
- الشيرازي، عباس مهدي، (١٩٩٠) "**نظرية المحاسبة**" ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت.
- طبايبية، سليمة، (٢٠١٦) " **النظرية المحاسبية**"، الطبعة الأولى، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية (رماح)، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

- عبد الرحمن، محمد زكي، (١٩٩٠)، "**تأمين الطيران : الاغطية والشروط**"، مركز التدريب المالي والمحاسبي، بغداد.
- عبد ربه، ابراهيم علي إبراهيم، (٢٠٠٦)، "**مبادئ التأمين**"، الاسكندرية : الدار الجامعية.
- عطا، حيدر محمد علي بني، (٢٠٠٧) "**مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة**"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
- الفضل، مؤيد محمد وإبراهيم، عبد الناصر، (٢٠٠٢)، "**المحاسبة الإدارية**" الطبعة الأولى، دار السيرة للنشر والتوزيع عمان، الأردن.
- فلاح، عز الدين، (٢٠٠٨)، " **التأمين، مبادئه وانواعه**"، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان.
- القاضي، حسن، (٢٠٠٨)، "**نظرية المحاسبة**"، الدار العلمية ودار الثقافة، عمان.
- القريشي، اياد رشيد، (٢٠١١)، " **التدقيق الخارجي منهج علمي نظريا وتطبيقيا**"، المجلد ١، المغرب للطباعة، العراق.
- كام، فيرنان، (٢٠٠٠) " النظرية المحاسبية " تعريب رياض العبد الله، دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل، الموصل.
- الكبيسي، عبد الواحد، (٢٠٠٧)، "**القياس والتقويم**"، المجلد الاول. دار جرير للنشر والتوزيع، العراق.
- كمال، مصباح، (٢٠١٤)، "**اوراق في تاريخ التأمين العراقي : نظرات انتقائية**"، مكتبة التأمين العراقية.
- كمال، مصباح، (٢٠١٤)، "**مؤسسة التأمين : دراسات نقدية وتاريخية**"، مكتبة التأمين العراقية.
- محمد، حجازي إبراهيم، (٢٠١٧)، "**سوق الأوراق المالية وأثر المعلومات المحاسبية على كفاءتها**" الطبعة الأولى، دار شباب الجامعة، مصر.
- المشهداني، احمد والعبيدي، رائد عبد الخالق، (٢٠١٣)، "**مدخل الى الاسواق المالية**"، الطبعة العربية. عمان/ الاردن : دار الايام للنشر والتوزيع.
- مطر، محمد، (٢٠١٠)، "**نظرية المحاسبة**"، المجلد الاول. القاهرة.
- مطر، محمد والسويطي، موسى، (٢٠١٢) "**التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس–العرض–الإفصاح**"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان الأردن.
- نور الدين، ناصر، (٢٠١٦) "**نظم المعلومات المحاسبية ومعالجة البيانات**" الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر.
- الوردي، سليم علي، (٢٠١٦)، "**ادارة الخطر والتأمين**"، مكتبة التأمين العراقي، الطبعة الالكترونية.

ثالثاً : البحوث والدوريات

- أبو الخير، مدثر طه، (٢٠٠٧) "**أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة القوائم المالية : دراسة ميدانية عن تطبيق معير انخفاض قيمة الأصول**"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الأول، ص ص : ١-٦٠.
- أحمد، سيناء جارالله، (٢٠١٦)، "**اعادة هندسة العمليات (الهندرة) ودورها في تحسين اداء شركات التأمين**" مجلة الجامعة العراقية العدد ٧/٣٧، ص ص : ٤٦٣-٤٨٥.
- احمد، علي شهاب، (٢٠١٦)، "**عقد التأمين وأثره في التنمية الاقتصادية**" مجلة جامعة تكريت للحقوق، كانون الأول، ص ص : ٥٤٢-٥٧١.
- التميمي، عباس حميد والنوري، علي ناصر، (٢٠١٧) "**تأثير تطور معايير الإبلاغ المالي الدولية في جودة المعلومات المحاسبية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**"، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد العدد ١٠٣، المجلد ٢٤، ص ص : ٥٣١-٥٥٦.
- الجعبري، مجدي احمد، (٢٠١٥)، "**الافصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية**" مجلة الاكاديمية العربية المفتوحة، ٣١ اذار، ٢٠١٥، ص ص : ٣-٢٢.
- حسن، ايناس عبد الله واحمد، شيماء خالد، (٢٠١٨) "**تأثير التكامل بين آليات الحوكمة الداخلية وجودة التقارير المالية في الأداء المالي لشركات الاعمال المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من ٢٠٠١ ولغاية ٢٠١٠**"، مجلة زانكو للعلوم الإنسانية، العدد ٢٢، المجلد ٢، ص ص : ٥٨-٧١، أربيل http ://dx.doi.org/10.21271/zjhs.22.2.5
- حسن، عيسى هاشم وفلوح، صافي، (٢٠١١)، "**قياس هامش الملاءة في صناعة التأمين السورية (دراسة مقارنة)**" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ٢٠١١، الإصدار المجلد ٢٧ العدد الرابع، ص ص : ٣٦٣-٣٨١.
- خليل، محمد إبراهيم، (٢٠١٠)، " **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية دراسة نظرية تطبيقية**"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببنها، جامعة الزقازيق العدد الأول.
- زيود، لطيف، وآخرون، (٢٠٠٧)، "**دور الافصاح المحاسبي في سوق الاوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**" مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، الإصدار المجلد ٢٩.

- غالي، أشرف احمد والفار محمد سليمان، (٢٠١٨)، "**تقييم المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية**" مجلة الفكر المحاسبي، ٩، الإصدار ٢٢، ص ص : ١٠٣٢ –١١٠٥.
- الغصين، راغب وزاهر، لانا نبيل، (٢٠١٤)، "**أثر السيولة والملاءة المالية والكفاءة الادارية على ربحية شركات التأمين**" مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، ايلول، ٢٠١٤، ص ص : ٢٤٣–٢٦٣.
- كاظم، مازن عباس، (٢٠١٦)، "**اسباب ركود صناعة التأمين في العراق**" مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادرية، العدد ٢٣، ص ص : ١–٢٠.
- محمود، بكر إبراهيم، (٢٠٠٨)، "**الافصاح الاعلامي وأثره على وظيفة القياس المحاسبي في العراق**" مجلة الادارة والاقتصاد، ص ص : ١–٢٥.
- ملو العين، علاء محمد، ومليجي، مجدي عبد الحكيم، وهلال، محمد احمد، (٢٠١٣) " **أثر تطبيق معايير حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية**" مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الأول، ص ص : ٩–٣١.
- ميقاتي، سامي، (١٩٩٢)، "**الملاءة المالية لشركات التأمين مفهوم ومسؤولية**" مجلة الرائد العربي للتأمين واعادة التأمين، ربيع الثاني، ١٩٩٢، الإصدار العدد الخامس والثلاثون.

رابعاً : الرسائل والأطاريح الجامعية

- احمد، خديجة احمد النور، (٢٠١٧)، "**أثر المخصصات الفنية على الملاءة المالية في شركات التأمين**" رسالة ماجستير في التأمين/ جامعة النيلين، مصر.
- إسماعيل، عبد الناصر محمد حسن، (٢٠٠٥)، "**دراسة تحليلية للاندماج بين شركات التأمين وامكانية الاستفادة منها في قطاع التأمين المصري**" رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التجارة جامعة عين شمس.
- الأمين، معوش محمد، (٢٠١٤)، "**دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها المالية**" رسالة ماجستير/ كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير/ جامعة فرحات عباس –سطيف ١، الجزائر.
- الأورفه لي، أسماء قحطان محمد، (٢٠١٢) " **محددات التحفظ المحاسبي وأثره على جودة المعلومات المحاسبية : دراسة نظرية وتطبيقية**"، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية التجارة بجامعة طنطا، مصر.

- بدروسيان، اسكوهي اونيس، (٢٠٠٧) " **مفهوم الانصاف في المحاسبة وأثره في عملية الإبلاغ المالي (دراسة تحليلية وميدانية لأنموذج ومستخدمي التقارير المالية في العراق)**"، أطروحة مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد للحصول على شهادة الدكتوراه فلسفة في علوم المحاسبة.
- بومعرافي، حبيبة، (٢٠١٣)، "**التأمين ودوره في ضمان القروض البنكية**" رسالة ماجستير/كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير/ جامعة العربي بن مهيدي–أم البواقي، الجزائر.
- بيداويد، جورج توما، (٢٠١٢)، "**الافصاح المحاسبي أثره واهميته في نمو الاعمال التجارية العربية في استراليا**" اطروحة دكتوراه مقدمة الى الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك/ كلية الادارة والاقتصاد، الدنمارك.
- ثابت، علي ناصر (٢٠١٨) "**تأثير تبني تطور المعايير الدولية للإبلاغ المالي في جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسها على كفاءة قرارات الاستثمار في البيئة العراقية**"، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد
- جار الله، حسين حوشان، (٢٠١٦)، "**تقييم السياسات المحاسبية لتطبيق مبدأ الاعتراف بالإيراد لعقود التأمين المحلية**" رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد.
- جميل، معتز برهان، (٢٠١٠)، "**أثر مستوى الافصاح المحاسبي في البيانات المنشورة**" رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاعمال/ جامعة الشرق الاوسط، الاردن.
- حلوي، سارة، (٢٠١٣)، "**دور نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين**" رسالة ماجستير الى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير/ جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي، الجزائر.
- الرشيدي، ثامر عبد الله ناصر، (٢٠١٢) "**مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية على التوافق مع قواعد الإفصاح والقياس المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية**"، رسالة ماجستير محاسبة، جامعة الشرق الأوسط فلسطين.
- زرمان، كريم، (٢٠١٥)، "**دراسة تحليلية وتنبؤيه لمعدلات الخسارة في شركات التأمينات**" اطروحة دكتوراه الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/ جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- زين، عبد المالك، (٢٠١٣)، "**القياس والافصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**" رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير/ جامعة أمحمد بوقرة.
- السعدي، حسنين سعد خلف، (٢٠١٧) "**دور المعلومات الكلفوية في تعزيز جودة الابلاغ المالي دراسة حالة في شركة الاستكشافات النفطية / ش. ع**" رسالة ماجستير في المحاسبة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.

- سوفي، مروى، (٢٠١٥)، "**دور التأمين في حماية الاقتصاد**" رسالة ماجستير الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/ جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- الشيخ، عبد الرزاق حسن(2012) "**دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم – دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين** " رسالة مقدمة الى كلية التجارة/الجامعة الاسلامية للحصول على درجة ماجستير علوم في المحاسبة والتمويل.
- طايلب، فاتح، (٢٠١٢)، "**محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية**" رسالة ماجستير/ كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير/ جامعة أمحمد بوقرة –بومرداس، الجزائر.
- طبايبية، سليمة، (٢٠١٤)، "**دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية**" اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/ جامعة سطيف، الجزائر.
- عامر، وائل صالح، (٢٠١٥)، "**التأمين التكافلي مقارنة بالتأمين التجاري في سورية**"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد/ جامعة دمشق، دمشق.
- عبد الجبار، ماهر جراح، (٢٠١٤)، "**القياس والتقويم والافصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والاسلامية**" اطروحة دكتوراه الى جامعة النيلين.
- عبد العزيز، برعي عثمان الشريف، (٢٠١٦)، "**تقويم أثر اعادة التأمين على ادارة الاخطار المكتتبة لدى شركات التأمين المباشر**" اطروحة دكتوراه الى جامعة الرباط الوطني، السودان.
- العراقي، السيد السعيد، (٢٠١٥)، "**إطار مقترح للقياس والافصاح لعقود التأمين في ضوء معايير التقارير المالية الدولية**" اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية التجارة بجامعة بنها، القاهرة.
- علي، عقيل جبر، (٢٠٠٩)، "**استراتيجيات إدارة الاخطار وأثرها في اخطار التأمين العام**" بحث دبلوم عالي مقدم الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/ جامعة بغداد.
- عليوي، سعاد حسين، (٢٠١٦)، "**ادارة الخطر وأثرها في التأمين من مخاطر الحريق**" بحث دبلوم عالي الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/ جامعة بغداد.
- العوضي، رشاد محمد الهادي، (٢٠٠٦) "**اقتصاديات المعلومات في دول النمور الاسيوية بالتطبيق على جمهورية كوريا الجنوبية**"، أطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة الزقازيق، مصر.
- غضبان، اعتدال عبد الجبار، (٢٠١٦)، "**تأثير جودة خدمات التأمين على الحياة في تحقيق الميزة التنافسية**" بحث دبلوم عالي الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية/ جامعة بغداد، بغداد.

- لعميد، نور الهدى، (٢٠١٠)، "**واقع سوق التأمين الجزائري في ظل الانفتاح الاقتصادي**" رسالة ماجستير الى كلية علوم التسيير جامعة المسيلة، الجزائر.
- لعور، صندرة، (٢٠٠٥)، "**التأمين على اخطار المؤسسة**" رسالة ماجستير الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير/ جامعة الاخوة منتوري –قسنطينة.
- المثنو، مصطفى يونس حميد، (٢٠١٦) "**مداخل تقييم الأصول في ظل تعدد المفاهيم المحاسبية وانعكاساتها على جودة الإبلاغ المالي في البيئة العراقية**" رسالة ماجستير في المحاسبة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- محمد، هدى بن، (٢٠٠٥)، "**تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين**" رسالة ماجستير الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير/ جامعة منتوري –قسنطينة، الجزائر.
- المعيني، سعد سلمان عواد، (٢٠١٠) " **المداخل الاقتصادية لنظرية المحاسبة ودورها في صياغة انموذج توافقي بين المحاسبة الجزئية والمحاسبة الكلية**"، اطروحة دكتوراه في المحاسبة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- مكط، علاء جميل، (٢٠١٩) "**تأثير تبني معيار الاعتراف بالإيراد "IFRS 15" على جودة الإبلاغ المالي في الوحدات الاقتصادية العراقية**"، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد.
- ميردولي، اميد محمد، (٢٠٠٧) "**وظيفة الإبلاغ المالي للمحاسبة في أطار القوائم المالية المرحلية، دراسة تطبيقية في شركة اسياسيل للاتصالات المحدودة للسنوات المالية ٢٠٠٣-٢٠٠٥**" رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد.
- يحياوي، سفيان، (٢٠١٥)، "**نظام المحاسبة وطبيعة العمل المالي والمحاسبي في شركات التأمين**" رسالة ماجستير الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/ جامعة العقيد اكلي محند ولجاج بالبويرة، الجزائر.
- اليوسف، ندى، (٢٠١٣)، "**التأمين ضد الحريق وآفاق تطويره في شركات التامين السورية**" رسالة ماجستير الى كلية الاقتصاد جامعة دمشق، دمشق.

Foreign References

First : Books

- Achim & Chis, Andra M, Chis, Anca O. (2014)." **Financial Accounting Quality and Its Defining Characteristics**".
- AMCM, (2001), "**Monetary Authority of Macau. Principles and Practices of Insurance**", Vol. Second edition. Monetary Authority of Macau.

- Anderson, Judy Feldman, and Robert L. Brown, (2005) "**RISK AND INSURANCE**" U.S.A : the Society of Actuaries.
- Baker, C. Reichard, (**2014**), "**A critical Analysis of Concept of Measurement in Financial Accounting**" New York : Adelphi University, Garden City.
- Beest, Ferdy Van, Geert Braam, Suzanne Boelens, (2009) "**Quality of Financial Reporting : measuring qualitative characteristics**". Radboud University Nijmegen.
- Belkaoui, Ahmed, (2014), "**Accounting Theory**", Canberra : The Senate Printing Unit, Parliament House.
- BIERLY, PAUL, (2011) "**GENERAL PRINCIPLES OF INSURANCE**" 1-164.
- BJÖRN, WIDING, and JANSSON JIMMY, (2018), "**Valuation Practices of IFRS 17**", STOCKHOLM, SWEDEN, 2018.
- Com, M., (2004), "**Accounting Theory**", Rohtak : Maharshi Dayanand University.
- Degraeve, Z., (2004), "**Risk : How to Make Decisions in an Uncertain World**", Norwich : Format.
- EY, (2018), "**Applying IFRS 17 a closer look at the new Insurance Contracts Standard**".
- FASB, SFAC N'08, (2010), "**Qualitative Characteristics of Accounting Information**".
- Gray, R. H., (1992) "**Accounting and Environments : An Exploration of The Challenge of Gently Accounting for Accountability, Transparency and Sustainability**" Accounting Organizations and Society, 17 Ed.
- Hendricksen, Eldons, and VanBreda F Michael, (1992), "**Accounting Theory**", Vol. fifth. Chicago : Irwin.
- IFRS Foundation, (2010) "**Conceptual framework for financial reporting** ".
- IFRS Foundation, (2017), "**IFRS 17 Insurance Contracts**".

- Julliot, c., (1960), "**Spectrograph gamma; principles; utilization**". Rapport C.E.A.
- Kieso, Donald E., Jerry J. Weygant, and Terry D. Warfield. (2018) "**Intermediate Accounting**", IFRS edition. John Wiley & Sons.
- Kieso, D. E., Weygant, J. J. & Warfield, T. D., (2016) **Intermediate accounting**, 16th Ed., U.S.A, John Willey & Sons. Inc.
- Kieso, Donald E., Jerry J. Weygant, Terry D. Warfield, (2012) "**Intermediate Accounting**" Fourteenth edition.
- OCI. (2013), "**Principles and Practice of Insurance**", fifth edition. Office of the Commissioner of Insurance.
- Russell, Roberta S. & Taylor, Bernard W. (2011) "**Operations Management**" 7th edition, USA, John Wiley and Sons, Inc.
- Schroeder, Richard G. & Clark, Myrtle W. & Cathey, Jack M. (2009) "**Financial Accounting Theory and Analysis : Text and Cases**" Ed.9th John Wiley, Sons, Inc.
- Tasios & Bekiaris, Stergios Tasios, Michalis Bekiaris, (2012), "**Auditor's perceptions of financial reporting quality : the case of Greece**" University of the Aegean.
- KPMG, (2006) "**Solvency II : Towards a global and coherent approach to solvency**" working document.
- Sainrapt, Chaistain. (1996) "**Dictionnaire de l'assurance**", Paris.
- SCI, (2016), "**BASIC INSURANCE CONCEPTS & PRINCIPLES**". Vol. 5th Edition, Singapore College of Insurance Limited, Singapore.

Second : Periodicals, Articles and thesis

- Abdel salam, Omneya H., and Pauline Weetman (2007), "**Measuring Accounting Disclosure in a Period of Complex Changes : The Case of Egypt Review Article**" Advances in International Accounting, pp. : 75-104.

- Ahmed, Alim Al Ayub, (2012) "**Disclosure of Financial Reporting and Firm Structure as a Determinant : A study on the listed companies of DSE**" ASA University Review; Vol. 6; No : one; January-June; P : 42.
- Affolter, Ines. (2009) "**Solvency Regulation and Contract Pricing in the Insurance Industry**." **DISSERTATION of the University of St. Gallen**", Graduate School of Business Administration Economics, Law and Social Sciences (HSG) to obtain the title of Doctor Oeconomiae, Bamberg, Zurich.
- Alam, Mohammed Jahangir, (2007) "**Financial Disclosure in Developing Countries with Special Reference to Bangladesh**" PH. D. Desertion on Ghent University.
- Barth, M. E., Landsman, W. R, and Lang, M. H. (2007) "**International Accounting Standards and Accounting Quality**". Journal of Accounting Research .46 (3) :467-498.
- Barasa, Kevin, (2016), "**To identify a framework for adoption by insurance industry for enhancing insurance penetration**" (Thesis). Strathmore Business School/ Strathmore University.
- Bartov, E., Givoly, D., & Hayn, C. (2002)."**The rewards to meeting or beating earnings expectations**" Journal of accounting and economics, 33(2), pp. :173-204. doi : 10.1016S0165-4101(02)00045-9
- Beneish, M. D. (2001), "**Earnings Management : A Perspective. Managerial Finance**" 27(12), pp. : 3-17. doi : 10.1108/03074350110767411
- Biddle, G. C., Hilary, G. & Verdi, R. S. (2009) "**How does financial reporting quality relate to investment efficiency?**" Journal of Accounting & Economics, Review, and Retrieved on : 10 May 2016, from : http ://ssrn.com/abstract=1146536.
- Biffis, Enrico. (2003), "**New Accounting Standards : the Fair Value of Life Insurance Liabilities**" A dissertation submitted for the award of the degree

of Master of Science Department of Actuarial Science and Statistics Cass Business School, London.

- Burlaud, Alain (2013) "**Should Financial Statements Represent Fairly or be Relevant?**" IASC/ IASB Conceptual Framework. https ://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00873959/document
- Cohen, Daniel A.,(2003) " **Quality of Financial Reporting Choice : Determinants and Economic Consequences**", Northwestern University, London Business School Accounting Symposium, pp. : 1-56
- Daykin, C. D., E. R. Devitt, M R Khan, and J P Mccaughan. (1984), "**The Solvency of General Insurance Companies**" www.actuaries.org.uk/data/assets.
- Eling, Martin, Klein W. Robert, and Schmit T. Joan, (2009), "**Insurance Regulation in the United States and the European Union A Comparison, Independent Policy Report**", Oakland, Website : www.independent.org, The Independent Institute.
- Fernandes, Ana Cristina, Paulo sampaio, Maria do Sameiro Carvalho, (2014) "**Quality Management and Supply Chain Management Integration : A Conceptual Model**", University of Minho, Braga, Portugal.
- Hellstrom, Katerina (2005) "**The Value Relevance of Financial Accounting Information in a Transitional Economy : The Case of the Czech Republic**" SSE/EFI Working Paper Series in Business Administration, No.10.
- Herath & Albarqi, Siriama Kanthi Herath, Norah Albargi, (2017) "**Financial Reporting Quality : A Literature Review**" Clark Atlanta University, USA.
- Holzmüller, Ines. (2008), "**The United States RBC Standards, Solvency II, and The Swiss Solvency Test : A Comparative Assessment**" Working Papers on Risk Management and Insurance NO. 59 Edited by Hato Schmeiser Chair for Risk Management and Insurance.

- Horton, J. (2007), "**The value relevance of 'realistic reporting' : evidence from UK life insurers**" Accounting and Business Research Vol. 37 No. 3, pp. : 175-197.
- International Accounting Standards Board IASB, (2014) www.ifrs.org/Current-Projects/IASB-Projects/Insurance-Contracts/Documents/2014/Feedback-from-users-2013.pdf. (تاريخ الوصول 15 : June 2018).
- Jabbour, Mirna, (2013), "**Investigation of Risk Management Changes in Insurance Companies**" A thesis submitted in partial fulfilment of the requirements of Brunel University, London.
- Jacob, Rudolph A., Samir El-Gazzar, and Scott McGregor, (2017), "**Evolution of financial reporting of life insurers**" Journal of Financial Regulation and Compliance Vol. 25 Issue : One, pp. : 56-72.
- Jara, E.G, A. C. Ebrero., & R.E. Zapata. (2011). "**Effect of International Financial Reporting Standards on Financial Information Quality**" Journal of Financial Reporting & Accounting, 9(2) pp. : 176-196.
- Jean, J.Chen and Zhang, Haitao (2012)."**The Impact of The Corporate Governance Code on Earnings Management –Evidence From Chinese Listed Companies**". European Financial Management, pp. : 1-37.
- Kingston, Christopher, (2005), "**Marine Insurance in Britain and America, 1720-1844 : A Comparative Institutional Analysis**", March 24, 2005, pp. : 1-41.
- Lorent, Benjamin. (2008) "**Risks and Regulation of Insurance Companies .Is Solvency II the Right Answer?**" CEB Working Paper N° 08/007 19 February, Université Libre de Bruxelles – Solvay Business School – Centre Emile Bergheim, BELGIUM.
- McNichols, Maureen F. (2002) "**Discussion of the Quality of Accruals and Earnings : The Role of Accrual Estimation Errors**" The Accounting Review : Supplement 2002, Vol. 77, No. s-1, pp. : 61-69.

- Meilani, Purwant, and Kurniawan Aceng, (2013), "**The Effect of Earnings Management and Disclosure on Information Asymmetry**" Journal of Scientific and Technology Research, August 2013, 2 ed., pp. : 98-107.
- NIBA, (2006), "**Glossary of Insurance Terms**", National Insurance Brokers Association.
- Nobes, Christopher W. & Stadler, Christian (2014)"**The qualitative characteristics of financial information, and managers' accounting decisions : evidence from IFRS policy changes**", Accounting and Finance Association Annual Conference, British.
- Pounder, Bruce. "**Measuring accounting quality : the SEC is developing a software model to measure the accounting quality of its registrants' filings. Accounting professionals should be aware of the implications**" Strategic Finance, vol. 94, no. 11, May 2013.
- PWC. (2017), "**Using Solvency II to implement IFRS 17**" www.pwc.co.uk.
- Sharara, Ishmael, Mary Hardy, and David Saunders, (2010), "**Regulatory Capital Standards for Property and Casualty Insurers under The U.S., Canadian and Proposed Solvency II**".
- Silesian, Jarmila Šlechtová, (2010), "**Companies after 1991**", University in Opava Administration School of Business, Department of Finance Univerzitni namesti.
- Tang, Q., Chen, H.,& Lin, Z.(2008) "**Financial reporting quality & investor protection : A Global investigation**" SSRN Electronic Journal, Retrieved on 3 July,2016 from : https ://www.researchgate.net/publication/228293672
- Teoh, S. H., Wong, T. J., & Rao, G. R. (1998) "**Are accruals during initial public offerings opportunistic?**" Review of Accounting Studies, 3(1-2), pp. : 175-208. doi : 10.1023/A :1009688619882
- Tong, Hui. (2007), "**Disclosure standards and market efficiency : Evidence from analysts' forecasts.**" Journal of International Economics, May 2007, 1 ed., pp. : 222-241.

- Yurt, Cetin & Ergun, Urgun, (2015) "**ACCOUNTING QUALITY MODELS : A COMPREHENSIVE LITERATURE REVIEW**" International Journal of Economics, Commerce and Management, Vol. III, Issues 5, United Kingdom, pp. : 33-66.
- Verma, D. P. (2010), "**MARINE INSURANCE IN INDIA : POLICIES AND PRINCIPLES**" M.D.U. Law Journal, Vol. 25, No.1, pp. : 123-146.
- Wesselink, A.H. (2013), "**A COMPARATIVE ANALYSIS OF THE ROLE OF INSURANCE COMPANIES IN FLOOD RISK MANAGEMENT**" Master thesis European Spatial and Environmental Planning; Nijmegen School of Management.

ملحق (١)

القوائم المالية لشركة التأمين العراقية على وفق النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين لسنة ٢٠١٨

شركة التأمين العراقية العامة
الميزانية العامة كما في ٣١/ كانون الأول/ ٢٠١٨

رقم الكشف	رقم الدليل	البيان	٢٠١٨/ ألف دينار	٢٠١٧/ألف دينار
		الموجودات		
١	١٨	النقود	٣٠،٤٢٩،٥٦٤	٢٢،٧٤٥،٤٨٧
٢	١٥	الاستثمارات	٤٧،٦٨٩،٣٣٣	٣٤،٠٦٧،٢٩٦
٣	١٦	المدينون	٨،٤٨٣،٢٩٨	٦،٢٩١،٥٦١
٤	١١	الموجودات الثابتة (بالصافي)	٢٨،٥٠١	٢٨،٥٠١
		مجموع الموجودات	٨٦،٦٣٠،٦٩٦	٦٣،١٣٢،٨٤٥
		المطلوبات		
		المطلوبات المتداولة		
٥	٢٦	الدائنون	٢٧،٣٧٢،١٧٤	١٥،٧٣٠،٢٢٥
		المطلوبات الثابتة		
	٢١١	راس المال المدفوع	٢،٠٠٠،٠٠٠	٢،٠٠٠،٠٠٠
٧	٢١٢	الاحتياطيات	١٥،٨٥٣،٥٦١	١٤،٠٨١،٤١٦
	٢١٥	الاحتياطيات الفنية	٤١،٤٠٤،٩٦٠	٣١،٣٢١،٢٠٥
		مجموع المطلوبات الثابتة	٥٩،٢٥٨،٥٢١	٤٧،٤٠٢،٦٢٠
		مجموع المطلوبات	٨٦،٦٣٠،٦٩٦	٦٣،١٣٢،٨٤٥

شركة التأمين العراقية العامة
حساب الأرباح والخسائر والتوزيع للسنة المالية المنتهية في ٣١/ كانون الأول/ ٢٠١٨

رقم الكشف	رقم الدليل	البيان	٢٠١٨/ ألف دينار	٢٠١٧/ ألف دينار
		إيرادات النشاط الجاري		
٨	٤٥	إيرادات العمليات التأمينية	٨٢،٨٢١،٧٨٤	٥١،٠٤٠،٥٥٩
٩	٤٦	إيرادات الاستثمار	٢،٩٩٣،٧٨٥	٢،٩٢٣،٢٤٢
			٨٥،٨١٥،٥٦٩	٥٣،٩٦٣،٨٠١
		تنزل مصروفات النشاط الجاري		
١١	٣٥	مصروفات العمليات التأمينية	٦٩،١٧٨،٩٧١	٤٢،٤٩٥،٧١٣
٤	٣٧	الاندثارات	٣٤٤،٨٧٥	٤١٣،٨٦٥
١٢	(٣١-٣٣)	المصروفات الإدارية	٥،٢٤٨،٧٣٣	٥،١٤٨،٤٦١
			٧٤،٧٧٢،٥٧٩	٤٨،٠٥٨،٠٣٩
		فائض العمليات الجارية	١١،٠٤٢،٩٩٠	٥،٩٠٥،٧٦٢
١٤	٤٨-٤٩	يضاف الإيرادات التحويلية والأخرى	٨٠،٦٤٠	٢٧٠،١٦١
		تنزل المصروفات التحويلية والأخرى		
١٣	٣٨	المصروفات التحويلية	٢،١٢٩،٠٢٧	١٣٩،٩٩٣
١٣	٣٩	المصروفات الأخرى	٥٣،٦٢٤	١٤٥،٨١٤
			٢،١٨٢،٦٥١	٢٨٥،٨٠٧
		الفائض	٨،٩٤٠،٩٧٩	٥،٨٩٠،١١٦
		تنزل حصة الحماية الاجتماعية ١%	٨٩،٤١٠	٥٨،٩٠١
		الربح موزع بموجب المادة (١١) من قانون الشركات ٢٢ لسنة ١٩٩٧ المعدل وكالاتي :	٨،٨٥١،٥٦٩	٥،٨٣١،٢١٥
		٤٥% حصة الخزينة العامة	٣،٩٨٣،٢٠٦	٢،٦٢٤،٠٤٧
		٣٣% حصة العاملين	٢،٩٢١،٠٠٣	١،٩٢٤،٠٧٥
		٧% حصة البحث والتطوير	٦١٩،٦١٠	٤٠٨،١٨٥
		٥% حصة الخدمات الاجتماعية	٤٤٢،٥٧٨	٢٩١،٥٦١
		١٠% الاحتياطي العام	٨٨٥،١٧٢	٥٨٣،٣٤٧
			٨،٨٥١،٥٦٩	٥،٨٣١،٢١٥

شركة التأمين العراقية العامة
كشف التدفق النقدي للسنة المالية المنتهية في ٣١/ كانون الأول/ ٢٠١٨

رقم الدليل	البيان	فرعي/ ألف دينار	اجمالي/ ألف دينار
	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :		
	النقد المستلم :		
٤٥	**إيرادات العمليات التأمينية**	٥٧،١٢٥،٤٩٨	
٤٩	**إيرادات أخرى**	٣،٦٠٩	
١٦	**النقص في المدينين**	٥١٦،٤٧٨	
٢٦	**الزيادة في الدائنين**	٣،٦٥٥،٨٧٢	
		٦١،٣٠١،٤٥٨	
	ينزل النقد المدفوع :		
٣٥	**مصروفات العمليات التأمينية**	٢٨،٤١٥،٥٢٦	
٣	**المصروفات الإدارية والأخرى**	٥،٨٧٩،٣٦٦	
٢٦٨	**دائنو توزيع الأرباح**	٥،٩٢٠،١٦٨	
		٤٠،٢١٥،٠٦٠	
	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية		٢١،٠٨٦،٣٩٨
	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :		
	النقد المستلم :		
٤٦	**إيرادات الاستثمار**	٢،٤٨٤،٤٦٣	
٢٦٤	**إيرادات استثمارات داخلية**	٣١،٠٥٢	
		٢،٥١٥،٥١٥	
	ينزل النقد المدفوع :		
١٥	**الاستثمارات**	١،١٠١،٧٥٨	
١٥٣	**الودائع**	١٤،٦٠٠،٠٠٠	
١١	**الموجودات الثابتة**	٤٩،٥٤٥	
		١٥،٧٥١،٣٠٣	
	صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية		١٣،٢٣٥،٧٨٨-
	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :		
	ينزل النقد المدفوع :		
٢١	**الاحتياطيات المتنوعة**	١٦٦،٥٣٢	
	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية		١٦٦،٥٣٢-
	صافي التدفق النقدي الإجمالي		٧،٦٨٤،٠٧٧

رصيد النقد كما في ٢٠١٨/١/١	**٢٢،٧٤٥،٤٨٧**
رصيد النقد كما في ٢٠١٨/١٢/١٣	**٣٠،٤٢٩،٥٦٤**

ملحق (٢)

القوائم المالية لشركة التأمين العراقية على وفق الانموذج المقترح لتطبيق IFRS 17 لسنة ٢٠١٨

قائمة المركز المالي لشركة التأمين العراقية المعدة على وفق معيار IFRS 17

كما هي في ٣١/ كانون الأول/ ٢٠١٨

شركة التأمين العراقية العامة

الميزانية العامة (المعدلة) كما في ٣١/كانون الأول/٢٠١٨

رقم الكشف	رقم الدليل	البيان	٢٠١٨/ ألف دينار	٢٠١٧/ ألف دينار
		الموجودات		
١	١٨	النقود	٣٠،٤٢٩،٥٦٤	٢٢،٧٤٥،٤٨٧
٢	١٥	الاستثمارات	٥٧،٨٨٣،٩٠٣	٤١،٩١٠،٤٧٥
٣	١٦	المدينون	٨،٤٨٣،٢٩٩	٩،٢٩٢،٠١٣
٤	١١	الموجودات الثابتة (بالصافي)	٢٨،٥٠٠	٢٨،٥٠١
		مجموع الموجودات	٩٦،٨٢٥،٢٦٦	٧٣،٩٧٦،٤٧٦
		المطلوبات		
		المطلوبات المتداولة		
٥	٢٦	الدائنون	٣٥،٩٩٧،٧٤٣	١٨،٧٣٠،٦٧٨
		المطلوبات الثابتة		
	٢١١	راس المال المدفوع	٢،٠٠٠،٠٠٠	٢،٠٠٠،٠٠٠
٧	٢١٢	الاحتياطيات	٥٠،٥٢٦،٩٥٥	٤٦،٣٤٩،١٣٧
	٢١٥	الاحتياطيات الفنية	٧٦٧،١٢٣	٧٦٧،١٢٣
	٢٨٢	الدخل الشامل الآخر	٧،٥٣٣،٤٤٤	٦،١٢٩،٥٣٨
		مجموع المطلوبات الثابتة	٦٠،٨٢٧،٥٢٢	٥٥،٢٤٥،٧٩٨
		مجموع المطلوبات	٩٦،٨٢٥،٢٦٥	٧٣،٩٧٦،٤٧٦

قائمة الدخل لشركة التأمين العراقية المعدة على وفق معيار IFRS 17

للسنة المالية المنتهية في ٣١/ كانون الأول/ ٢٠١٨

شركة التأمين العراقية

حساب الأرباح والخسائر والتوزيع (المعدل) للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠١٨

رقم الكشف	رقم الدليل	البيان	٢٠١٨/ ألف دينار	٢٠١٧/ ألف دينار
		إيرادات النشاط الجاري		
٨	٤٥	إيرادات العمليات التأمينية	٧٧،٧٧١،٣٧٣	٥١،٠٤٠،٥٥٩
٩	٤٦	إيرادات الاستثمار	٣،٧٤٩،٢٤٣	٢،٩٢٣،٢٤٢
			٨١،٥٢٠،٦١٦	٥٣،٩٦٣،٨٠١
		تنزل مصروفات النشاط الجاري		
١١	٣٥	مصروفات العمليات التأمينية	٥٢،٠٨٦،٠١٦	٤٢،٤٩٥،٧١٣
٤	٣٧	الاندثارات	٣٤٤،٨٧٥	٤١٣،٨٦٥
١٢	(٣١ -٣٣)	المصروفات الإدارية	٥،٢٤٨،٧٣٣	٥،١٤٨،٤٦١
			٥٧،٦٧٩،٦٢٤	٤٨،٠٥٨،٠٣٩
		فائض العمليات الجارية	٢٣،٨٤٠،٩٩٢	٥،٩٠٥،٧٦٢
١٤	٤٨ -٤٩	يضاف الإيرادات التحويلية والأخرى	٨٠،٦٤٠	٢٧٠،١٦١
		تنزل المصروفات التحويلية والأخرى		
١٣	٣٨	المصروفات التحويلية	٣،٥٢٤،٤٦١	١٣٩،٩٩٣
١٣	٣٩	المصروفات الأخرى	٥٣،٦٢٤	١٤٥،٨١٤
			٣،٥٧٨،٠٨٥	٢٨٥،٨٠٧
		الفائض	٢٠،٣٤٣،٥٤٧	٥،٨٩٠،١١٦
		تنزل حصة الحماية الاجتماعية ١%	٢٠٣٤٣٥,٤٧	٥٨٩٠١
		الربح موزع بموجب المادة (١١) من قانون الشركات ٢٢ لسنة ١٩٩٧ المعدل وكالاتي :	٢٠،١٤٠،١١٢	٥،٨٣١،٢١٥
		٤٥% حصة الخزينة العامة	٩،٠٦٣،٠٥٠	٢،٦٢٤،٠٤٧
		٣٣% حصة العاملين	٦،٦٤٦،٢٢٢	١،٩٢٤،٠٧٥
		٧% حصة البحث والتطوير	١،٤٠٩،٨٠٨	٤٠٨،١٨٥
		٥% حصة الخدمات الاجتماعية	١،٠٠٧،٠٠٦	٢٩١،٥٦١
		١٠% الاحتياطي العام	٢،٠١٤،٠٢٦	٥٨٣،٣٤٧
			٢٠،١٤٠،١١٢	٥،٨٣١،٢١٥

قائمة التدفق النقدي لشركة التأمين العراقية المعدة على وفق معيار IFRS 17

للسنة المالية المنتهية في ٣١/ كانون الأول/ ٢٠١٨

شركة التأمين العراقية العامة

كشف التدفق النقدي (المعدل) للسنة المالية المنتهية في ٣١/ كانون الأول/ ٢٠١٨

رقم الدليل	البيان	فرعي/ ألف دينار	اجمالي/ ألف دينار
	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :		
	النقد المستلم :		
٤٥	إيرادات العمليات التأمينية	٧٧،٨٥٠،٠٠١	
٢٦	الزيادة في الدائنين	٧،٢٧٩،٨٨٧	
		٨٥،١٢٩،٨٨٨	
	ينزل النقد المدفوع :		
٣٥	مصروفات العمليات التأمينية	٥٢،٠٨٦،٠١٦	
٣	المصروفات الإدارية والأخرى	٦،٨٢٦،٨١٨	
١٦	الزيادة في المدينين	١،١٩١،٢٨٦	
٢٦٨	دائنو توزيع الأرباح	٥،٩٢٥،٥٢٩	
		٦٦،٠٢٩،٦٤٩	
	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية		١٩،١٠٠،٢٣٩
	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :		
	النقد المستلم :		
٤٦	إيرادات الاستثمار	١،٤٨٤،١٩٢	
٤٦٢	إيرادات استثمار داخلية	٢،٢٦٥،٠٥١	
٤٨	إيرادات موجودات ثابتة	٢،٠١٢	
		٣،٧٥١،٢٥٥	
	ينزل النقد المدفوع :		
١٥	الاستثمارات	٢٦٩،٧٤٦	
١٥٣	الودائع	١٤،٦٠٠،٠٠٠	
١١	الموجودات الثابتة	٤٤،٦٥٠	
		١٤،٩١٤،٣٩٦	
	صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية		١١،١٦٣،١٤١-
	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :		
	ينزل النقد المدفوع :		
٢١	الاحتياطيات المتنوعة	٢٥٣،٠٢١	
	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية		٢٥٣،٠٢١-
	صافي التدفق النقدي الإجمالي		٧،٦٨٤،٠٧٧
	رصيد النقد كما في ٢٠١٨/١/١		٢٢،٧٤٥،٤٨٧
	رصيد النقد كما في ٢٠١٨/١٢/١٣		٣٠،٤٢٩،٥٦٤

Baghdad University
Faculty of Administration and Economics
Department of Accounting
Graduate Studies

The impact of IFRS 17 adoption on the quality of accounting information for Iraqi business units - proposed model

Thesis submitted to the Council of the College of Administration and Economics at the University of Baghdad as part of the requirements for obtaining a Ph.D. in Philosophy in Accounting Sciences

By

Yasir Sahib Malik Alzobaidy

Under the supervision of Professor

Dr. Bushra Najm Abdullah Al-Mashhadani

Baghdad 2020

Abstract

The insurance sector is one of the largest economic sectors in the world due to the large volume of its investments and its impact on the economies of various major countries and is a mirror of the economic development of the countries. Unfortunately, the sector is being neglected and poorly regulated in the Iraqi environment, with many restrictions on opening up to regional and international markets, which has led to a remarkable domestic retreat, even though it provides significant economic benefits to various other sectors as well as to society as a whole.

Adopting IFRS, particularly the IFRS 17 "Insurance Contracts" standard in the insurance sector, will contribute to attracting investors, expanding the business of Iraqi companies in the public and private sectors, opening up global insurance markets, and increasing insurance coverage, thereby promoting this sector to take a course in economic development Country.

The research aims at several objectives, including the presentation and analysis of IFRS 17 "Insurance Contracts", its mechanisms and requirements, discussing the most important changes in insurance and risk concepts, and formulating a proposed model for adopting IFRS 17 based on proposing solutions to problems and constraints with a view to achieving full adoption of the standard. It then indicated the effect of the application of the proposed model on the quality of accounting information.

For achieving the objectives of the research, many theoretical aspects of insurance and accounting contracts were addressed, and emphasis was placed on the presentation and analysis of IFRS 17 and the statement of the grounds for recognition, measurement, presentation and disclosure models according to the standard. The proposed model for adopting the standard was then applied in the general Iraqi insurance company.

The research has reached a number of conclusions, the first of which was the measure of the quality of the information used, that the quality of the accounting information increased by applying the proposed model of adopting the IFRS 17 standard and by 6.74%. That is, the accounting information that it produces builds the standard is more good than the information that the unified accounting system produces for banks and insurance companies for the same period, the financial year ending 31 December 2018. Many of the recommendations were made by the researcher who recommended that all insurance companies and other business units that conduct insurance work adopt the IFRS 17 standard and the relevant international financial reporting standards by applying the proposed model in the research with the required modifications to it and in accordance with the nature of each unit.